د. صلاح عبد الرازق

قضايا إسلامية معاصرة

الأقليات المسلمة في الغرب

قضايا فقهية وهموم ثقافية

دار الهادي

قضايا اسلامية معاصرة

سلسلة كتاب دوري يصدرها مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد

رئيس التحرير

د. عبد الجبار الرفاعي

الاقليات المسلمة في الغرب

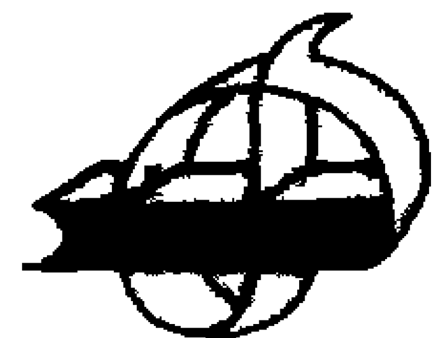
الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

دار الهادي

ISBN
9953-484-57-0

الافكـــار والآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن مواقف واتجاهات يتبناها مركز دراسات فلسفة الدين في بغداد أو دار الهادي في بيروت.



دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري - بيروت - لبنان

Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon

E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

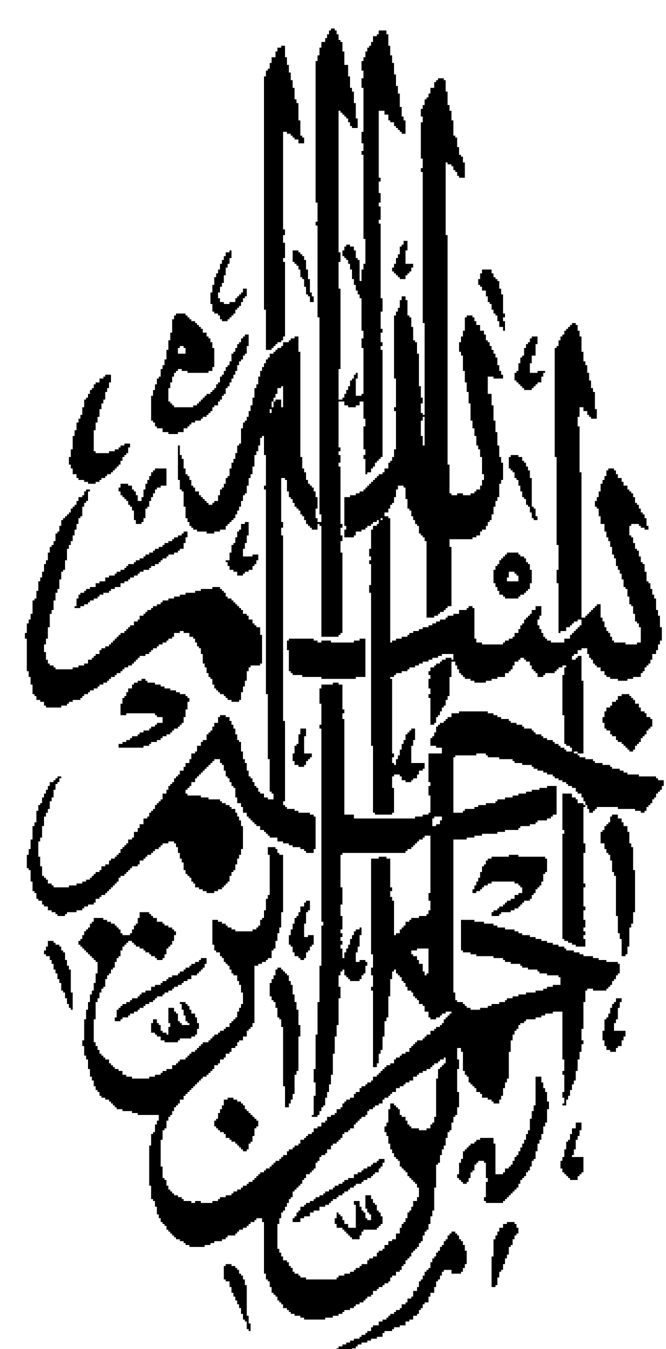
الأقليات المسلمة في الغرب

قضايا فقهية وهموم ثقافية

د. صلاح عبد الرزاق

مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد

دار الهادي
للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

اصدارات مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد

* سلسلة كتاب فلسفة الدين والكلام الجديد

صدر منها ٢٥ كتابا مرجعيا في بيروت بالتعاون مع دار الهادي

* سلسلة كتاب قضايا اسلامية معاصرة

صدر منها أكثر من مئة كتاب في بيروت بالتعاون مع دار الهادي

* سلسلة كتاب فلسفة وتصوف

صدر منها أربعة كتب في بيروت بالتعاون مع دار الهادي

* سلسلة كتاب ثقافة التسامح

صدر منها ١٤ كتابا في بغداد

* مجلة قضايا اسلامية معاصرة

صدر منها ٣٤ عددا في بيروت ـ بغداد

مقدمة

أدت هجرة المسلمين في أصقاع الأرض إلى نشوء أوضاع اجتماعية وثقافية جديدة في البلدان التي هاجروا إليها واستقروا فيها، كما نتجت عنها مشكلات لم تكن معروفة من قبل. هذه الحالة من وجود الأقليات المسلمة في محيط غير إسلامي أوجد حاجة لأهمية معالجة هذه المشكلات شرعياً وفقهياً. إذ بات على الفقهاء المسلمين الاستجابة السريعة والواعية لهذا الواقع الجديد، واضعين بنظر الاعتبار أهدافاً ستراتيجية هي:

أولاً: معالجة المشكلات بشكل تنسجم الحلول مع الواقع الغربي بكل جوانبه الثقافية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: المحافظة على الهوية الإسلامية، والقيم والأخلاق والأحكام التي تشكل مرتكزات هامة في العقيدة والشريعة الإسلامية.

ثالثاً: إبراز الدور الحضاري للرسالة الإسلامية وأنها تمتلك من المرونة والفاعلية على التكيف والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات. وأنها كما تفاعلت مع ثقافات شعوب آسيا وأفريقيا، فهي بالتأكيد قادرة على التكيف مع الحضارة الغربية.

رابعاً: أن الإسلام لم يفقد ديناميكية الدعوة وتأثيره الكبير في الشخصية الإنسانية الواعية ، والراغبة في العيش في ظل الإيمان والتوحيد والسلام والطمأنينة.

خامساً: أن تلعب الأقليات المسلمة في الغرب دوراً مؤثراً في المجتمعات الغربية، وأن تساهم في الحياة العامة وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

منهج الدراسة

هناك مجموعة من الحقائق التي تتعلق بمنهج الدراسة، ونجد من اللازم الإشارة إليها، وهي:

أولاً: أنها دراسة تخص جميع الأقليات المسلمة في الغرب بلا استثناء، حيث أن المشكلات هي هي، والتحديات التي تواجهها هي هي، مع بعض الاختلافات في التفاصيل تعود إلى طبيعة الأقلية المسلمة وتاريخها وثقافتها ووضعها الاقتصادي والثقافي والسياسي في البلد المضيف.

ثانياً: دراسات تختص بالأقلية العراقية المسلمة كمادة ومحور للبحث، إلاّ أن معالجة المشاكل من المنظور العراقي لا يعني اقتصارها على هذه المجموعة، بل يعود ذلك أننا أخذناها نموذجاً لمعالجة المشكلة أولاً. ولأننا كنا نعيش بينها ولدينا معلومات كثيرة عنها ثانياً، وإلى سهولة إجرائنا الدراسات عليها بسبب علاقاتنا ونشاطاتنا بين أوساطها ثالثاً. فهي تمثل مجرد حالة خاضعة للدراسة، أو عينة اجتماعية يمكن تطبيق النتائج المستخلصة منها على بقية الأقليات المسلمة. وهذه من بديهيات البحث العلمي والأكاديمي.

ثالثاً: دراسات ومقالات وقراءات تتناول المجتمع الهولندي، ولكن يمكن تطبيقها على بقية الدول الغربية للتشابه الكبير بين أنظمتها وقيمها وثقافاتها. كما أن معظم هذه القضايا وغيرها يجري تناولها في وسائل الإعلام في الدول الغربية الأخرى ، أو تشغل اهتمام الأوساط السياسية والإعلامية والجماهيرية. لذلك يمكن اعتبار هذه المقالات نموذجاً من طبيعة أفكار ومواقف المجتمعات الغربية.

رابعاً: مقالات تمثل قراءات في كتب أو دراسات تخص الأقليات المسلمة، أو محاضرات أو ندوات ذات علاقة بالمسلمين في الغرب. فهي

دراسات تعود لمؤلفين وباحثين غربيين ، ارتأيت ضمها إلى هذه المجموعة نظراً لأهميتها وعلاقتها بموضوع الكتاب. إضافة إلى أنني سبق لي وأن نشرت هذه المقالات في مطبوعات عديدة.

خامساً: مقالات تختص بالجانب الآخر من المشكلة، أي المجتمعات الغربية التي تقيم الأقليات المسلمة بين ظهرانيها. إذ تناولت خصائص المجتمعات الغربية، ردود أفعالها تجاه الأحداث المتعلقة بالإسلام والمسلمين، مواقفها تجاه الأقليات المسلمة. كما سلطت الضوء على مواقف وسائل الإعلام الغربية من قضايا المسلمين. ولم أنس وبموضوعية ذكر المواقف المؤيدة والمعادية للمسلمين على حد سواء.

سادساً: تناولت الدراسة قضايا متنوعة تخص الإسلام في الغرب. وهي تشكل مادة ومرجع هامين للباحثين والدارسين لهذا التخصص الدقيق، حيث تتضمن أرقام وإحصائيات ودراسات لظواهر اجتماعية محددة. كما يجد فيها الدعاة والخطباء المسلمون مادة جيدة ينهلون منها في محاضراتهم ومجالسهم وخطبهم، لأنها تقدم لهم معلومات كثيرة في شتى المجالات عن المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها،وعن الأقليات المسلمة التي يخاطبونها.

سابعاً: وتهم أبناء الأقليات المسلمة أنفسهم، إذ من خلالها يتعرفون على المشاكل وطبيعة معالجتها، وموقف الفقهاء المسلمين منها، وبالتالي كيفية تشكيل موقفهم من تلك المشاكل.

ثامناً: تمنحهم هذه الدراسة أفكاراً ومناقشات مفيدة لهم في معالجة مشاكلهم المختلفة.كما تفتح لهم آفاق في التفكير الصحيح من أجل المحافظة على هويتهم وشخصيتهم، دون الإخلال بتمسكهم بدينهم وإيمانهم وأحكام شريعتهم. فهي تمثل رافداً من روافد الثقافة الإسلامية في الغرب.

تاسعاً: تساهم هذه الدراسة في تعرف الأقليات المسلمة على المجتمعات التي يعيشون فيها. إذ لاحظت أن كثيراً من أبناء الأقليات المسلمة لا يعرفون الكثير عن المجتمعات الغربية، أو لا يتابعون القضايا والأحداث التي تهمهم بسبب عدم إجادة اللغة الأجنبية، أو الانكفاء على الذات والتقوقع داخل هموم الأقلية المحدودة أو المصالح الشخصية.

محاور الدراسة

يتألف الكتاب من سبعة فصول تغطي معظم المشاكل والقضايا التي تواجهها الأقليات المسلمة في الغرب.

يتناول الفصل الأول فقه الأقليات من حيث تعريفه وخصوصياته وأهمية فهم المجتمع الذي تعيش فيه الأقلية المسلمة، والحاجة لفقه الأقليات وأهمية تطويره. كما تناولت الأقليات المسلمة في الغرب من حيث عددها وأسباب نشوئها، إضافة إلى إحصائية تنشر لأول مرة عن مسلمي أوربا الغربية، بما فيهم المسلمين من السكان الأوربيين الأصليين.

ويتناول الفصل الثاني أهم القضايا والمشاكل ذات الحاجة إلى معالجة فقهية باعتبار أن توضيح موقف الشريعة الإسلامية يساهم في بلورة موقف صحيح يتخذه المسلمون في الغرب. وقد عرضت آراء وفتاوى الفقهاء الشيعة والسنة على السواء، مرجحاً الآراء المعتدلة والأكثر قرباً والتصاقاً بالمشكلة المطروحة، إضافة إلى أنها تساهم بشكل جاد في تسهيل حياة المسلمين في الغرب.

ويسلط الفصل الثالث الضوء على أهم المشاكل الثقافية والاجتماعية التي تعاني منها الأقليات المسلمة كتعلم اللغة وتغير العادات وصراع الهوية والعمل والبطالة. كما تناولت قضية الاندماج في المجتمع الغربي ومشكلاته، حيث خصصت بضعة دراسات لهذا الموضوع الهام. من جانب

آخر تناولت معالم الحياة العامة للمسلمين في الغرب من حيث المؤسسات الإسلامية، والإنجازات التي حققتها الأقليات المسلمة.

ويتناول الفصل الرابع قضايا ثقافية عامة تهم أبناء الأقليات المسلمة في الغرب مثل مواقفهم من الثقافة الغربية، وكيفية تطوير ثقافتهم، وتطور الفكر الإسلامي في البيئة الغربية، وقضايا حرية التعبير والمواطنة في المجتمع الغربي، ومنهج التعامل الصحيح مع قضايا المجتمع الغربي بصورة عامة.

أما الفصل الخامس فيتناول مجموعة من القضايا الإعلامية، ومواقف وسائل الإعلام الغربي والسياسيين والباحثين الغربيين من قضايا الإسلام والمسلمين. كما يتناول معاناة المسلمين في الغرب من ظواهر الأحكام المسبقة والكراهية والتمييز العنصري من بعض المؤسسات السياسية والثقافية الغربية. وعرضت بعض الحالات ذات الدلالات المميزة مثلاً موقف الإعلام الغربي من المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من عام ٢٠٠١.

أما الفصل السادس فيعالج المشاكل التربوية والتحديات السلوكية التي تواجه الأسرة المسلمة في الغرب،وخاصة ما يتعلق بتربية الأولاد وتنشئتهم في ظل الثقافة الغربية والقيم والمدارس الغربية.

ويتناول الفصل السابع شؤون الدعوة إلى الإسلام في الغرب والمنبر الإسلامي في الغرب باعتبار أن الدعوة إلى الإسلام تبقى من مهام كل مسلم مقيم هناك. إذ يستطيع المساهمة في الدعوة الإسلامية من خلال سلوكه ومواقفه ونشاطه. وهذا يجرنا إلى قضية لا تحظى باهتمام كبير في الشرق الإسلامي وهي قضية اعتناق الإسلام من قبل الغربيين. الأمر الذي يزداد يوماً بعد آخر مسبباً في تطوير الفكر الإسلامي من جهة، ومزيداً من نمو الأقليات المسلمة في الغرب.

كما تناولت قضية تعرض أبناء الأقليات المسلمين إلى النشاطات التبشيرية في الغرب خاصة بين ضعفاء النفوس أو قليلي المعرفة أو المحتاجين.

فهذه مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات التي نشرتها في الصحف والمجلات العراقية والعربية والغربية، ومحاضرات ألقيتها في ندوات ومؤتمرات واجتماعات في المهجر. فهي نتاج مرحلة من حياتي تمتد خمسة عشر عاماً قضيتها في هولندا عندما وصلتها عام ١٩٨٩ وغادرتها إلى العراق عام ٢٠٠٣. هي فترة من أغنى مراحل حياتي مليئة بالنشاط والحركة والكتابة والتأليف والمشاركة في شتى النشاطات الفكرية والثقافية والسياسية.

وهي دراسات ومقالات تعالج أغلب مشاكل الأقليات المسلمة في الغرب. وقد تنوعت طبيعة معالجة هذه المشاكل من الجوانب الفقهية والشرعية، إلى الفكرية والثقافية، التاريخية والاجتماعية. ويعود ذلك إلى طبيعة المشكلة أولاً، وإلى حقيقة أنه ليس كل مشاكل الأقليات المسلمة هي ذات طبيعة فقهية بحتة. إذ أعتقد أن كثيراً من التعقيدات التي ترافق هذه المشاكل تعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية واختلاف العادات التي يمارسها المسلمون المهاجرون في الغرب.

د . صلاح عبد الرزاق – بغداد في حزيران ٢٠٠٥

الفصل الاول

فقه الأقليات المسلمة في الغرب

تعريف

الفقه هو العلم بأحكام الشريعة، وهو معرفة الأحكام الإسلامية المستقاة من القرآن والسنة الشريفة و القواعد الفقهية والأصولية.

الأقليات هو جمع أقلية، وهو مفهوم سياسي توصف به جماعة من رعايا دولة تنتمي إلى قومية أو لغة أو مذهب أو دين تختلف عما تنتمي إليه الأغلبية السكانية في الدولة. فهناك أقليات متنوعة في شتى بلدان العالم، ولا يكاد بلد يخلو من وجود أقلية ما. وكلمة أقلية مأخوذة من لفظة (قليل) القرآنية، وتعني العدد القليل أو الجماعة الصغيرة العدد مقابل الكثرة والكثير والأغلبية والأكثرية. ويميز القرآن بين نوعين من القلة، فتارة تعتبر صفة سلبية لأن القلة تعني ضعف الإمكانات والقوة، يقول تعالى:

(واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم وأيدكم بنصره) (الأنفال: ٢٦)

(واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) (الأعراف: ٨٦)

وتارة توصف الجماعة المؤمنة التي تتحدى ظروف عصرها وتتمسك بالإيمان والأخلاق والقيم العليا والصبر والشجاعة، حيث يقول تعالى:

(وما آمن معه إلا قليل) (هود: ٤٠)

(إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) (ص: ٢٤)

(وقليل من عبادي الشكور) (سبأ : ١٣)

(كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) (البقرة: ٢٤٩)

فقه الأقليات

قد يتساءل البعض: ما هو فقه الأقليات؟ وبماذا يختلف عن الفقه بالمعنى العام؟وهل له خصوصيات يتميز فيها عما هو شائع من فروع الفقه؟

إن فقه الأقليات هو من الفقه العام أي بمعنى أنه يشتمل على جميع المسائل الشرعية التي تجري معالجتها في أبواب الفقه المتفرقة كالصلاة والصيام والزكاة والزواج والطلاق والحضانة والبيع والشراء والشراكة والهبة والتجارة وغيرها، ولكنه يختلف عن الفقه العام بما يلي:

إنه فقه محصور في جماعة معينة أو الأقلية المسلمة محصور بمساحة معينة، أي بمعنى آخر أنه لا يمتد إلى بقية مجتمع الأكثرية غير المسلمة. لذلك لا يتوقع لفقه الأقليات أن يشمل شؤون الدولة والحكم والمجتمع والأخلاق العامة والثقافة والقوانين المعمول بها في ذلك البلد. إنه فقهي يتركز على الشؤون الفردية أو العائلية وربما إلى الجماعة المسلمة الصغيرة كأحكام صلاة الجمعة والعيدين والدفن في المقابر غير الإسلامية.

إنه فقه مختص بالأقلية المسلمة بسبب ظروفها الخاصة، وقد يصلح لها من الأحكام ما لا يصح لغيرها من المسلمين الذين يعيشون في مجتمع مسلم أو ذي أكثرية مسلمة. ولذلك قد نجد هناك بعض الاستثناءات والرخص في بعض الأحكام الإسلامية بسبب الوضع الخاص الذي تعيشه الأقلية المسلمة في المجتمع غير المسلم. فقد يكون الانتماء إلى الأحزاب المسيحية أو العلمانية حرام على المسلم في المجتمع ذي الأكثرية المسلمة، لكن الأمر قد يصل إلى حد الوجوب على أبناء الأقلية المسلمة في الانتماء إلى هذه الأحزاب في البلد الغربي أو غير المسلم من أجل الدفاع عن مصالح المسلمين وحقوقهم هناك.

خصوصيات فقه الأقليات المسلمة

يمتاز فقه الأقليات المسلمة في الغرب بمجموعة من الخصائص التي تجعله متحركاً في دائرة معينة أهمها البيئة المسيحية والثقافة العلمانية التي تطغى على كل نواحي الحياة في المجتمع الغربي، حيث تعيش الأقليات.

وتستتبع خصوصية البيئة مجموعة من المميزات مثل:

هو فقه يراد له أن يتعايش مع واقع غير مسلم، في مجتمع غير مسلم، في دولة غير مسلمة، فظل قوانين غير إسلامية، في ظل حاكم غير مسلم.

هو فقه عليه أن يتصالح مع هذا الواقع بشكل يمثل توافقاً بين الحكم الإسلامي الشرعي ومتطلبات البيئة والثقافة غير الإسلامية. وبناء على ذلك عليه أن يحافظ على إلتزام المسلم بعقيدته وشريعته وهويته في ظروف مجتمع غير مسلم، دون الذوبان في ثقافته وقيمه.

فقه يؤكد من خلال الفتاوى والآراء الفقهية على أن محافظة المسلمين على أحكام الشريعة الإسلامية لا يتناقض، قدر الإمكان، مع القوانين السارية في الدول الغربية. وأنه يمكن للمسلم أن يحافظ على دينه من جهة، وعلى التزامه بالقانون الغربي من جهة أخرى.

فقه يعترف بتنوع الإجتهادات الإسلامية العديدة وباختلاف آراء وفتاوى الفقهاء المسلمين، ويقر الأخذ بكل ما يمكنه تيسير حياة المسلمين في الغرب، ويجعلهم مواطنين صالحين في المجتمع.

فقه يقوم على اجتهاد شرعي وعصري يراعي متطلبات الاجتهاد واستنباط الحكم الشرعي من أدلته وقواعد الفقه والأصول من جهة، ومن جهة أخرى يراعي ظروف الأقليات المسلمة وأوضاعها الاستثنائية، لأنها تتعامل مع قوانين وإجراءات غير إسلامية، وربما تخالف بعض الأحكام الإسلامية. كما يأخذ بنظر الاعتبار التطور العلمي والتقني للمجتمعات الغربية وتأثير ذلك على حياة المسلمين هناك.

فقه يدرك شمولية الإسلام وعالمية الرسالة الإسلامية على اعتبار أنها جاءت لكل البشر وفي شتى أصقاع الأرض، أي أنها قابلة للتكيف مع جميع الثقافات والأمم والشعوب.

فقه يعي تغير الأحكام الإسلامية والفتوى حسب الزمان والمكان، فلكل زمان ومكان ظروفه وملاك حكمه.

فهم النص القرآني ككل وليس بطريقة مجتزأة، أي يكمل بعضه بعضاً، ويفسر القرآن بالقرآن والسنة الثابتة. فهو فقه يفهم روح الإسلام ومقاصد الشريعة لا أن يتقوقع في أحكام مجتزأة واستثنائية أو تختص بحالة معينة أو زمن تاريخي محدد.

فهم الواقع الحياتي للأقليات المسلمة بكل تعقيداته ومؤثراته من أجل صياغة السؤال بشكل صحيح وواقعي وليس افتراضي يدور في الفضاء النظري، ثم بعد ذلك يقوم بطرح السؤال على النص القرآني واستلهام الجواب منه. الاستفادة القصوى من القواعد الفقهية والأصولية وتطبيقها على الواقع الجديد وتكييفها لصالح حل الإشكالات الفقهية المطروحة.[1]

اعتبار التراث الفقهي السابق وما أنتجه الفقهاء السابقون ليس مقدساً أو مرجعاً لمواجهة المشاكل المعاصرة، بل يمكن الاستئناس به فيما يناسب واقع اليوم. فهذا التراث الفقهي ليس نصاً شرعياً كالقرآن والسنة، بل يمثل آراء الفقهاء السالفين في معالجة مشاكل عصرهم، وهي بالتأكيد تختلف عن مشاكلنا المعاصرة.

الاستفادة من أهل الخبرة من مسلمين مقيمين في الغرب أو غير مسلمين من أهل البلاد، من أجل فهم الواقع أو المشكلة بشكل دقيق ثم البحث عن جواب فقهي مناسب. فلا يمكن الإفتاء بحرمة شيء أو عمل أو سلوك دون الإحاطة به بشكل عميق، إذ ربما يبدو الظاهر شيئاً، والحقيقة غير ذلك تماماً.[2] لا يتوقع أن يحل فقه الأقليات جميع مشاكل الأقليات المسلمة في الغرب، لأن ليس كل المشاكل ذات طبيعة فقهية، بل غالباً ما تكون ثقافية واجتماعية بسبب التخلف السياسي والاقتصادي للبلدان

المسلمة التي قدم منها المهاجرون المسلمون. كما تعود إلى العادات والتقاليد الاجتماعية في البلد الأم.

فقه يساهم في تطوير أوضاع المسلمين في الغرب من خلال الانفتاح على الآخر والمشاركة في الحياة العامة بكل نشاطاتها السياسية والثقافية والاقتصادية من أجل تحقيق مكاسب للمسلمين والدفاع عن مصالحهم.

فقه يساهم في نقل التجمعات الإسلامية من حالة الانعزال والعيش في غيتوهات ثقافية واجتماعية على هامش المجتمع الغربي، والمتهمة بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي والتعصب والتطرف والجريمة والعنف والإرهاب، وبالسعي لتدمير القيم والإنجازات الحضارية الغربية.

التأكيد على دور الأقلية المسلمة في عكس صورة مشرقة للمسلمين، وأن يكونوا دعاة للإسلام بسلوكهم ومواقفهم وحكمتهم. إذ كثيراً ما تأثر الغربيون بسلوك مسلم جعلهم يغيرون نظرتهم تجاه الإسلام ثم ليعتنقوا العقيدة الإسلامية.[٣]

التأكيد على مفاهيم البر والقسط والسلم مع الآخر المختلف عقائدياً انطلاقاً من قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من ديارهم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين) (الممتحنة: ٨). إدراك أن الأقليات المسلمة في الغرب لن تعود إلى بلدانها، على الأقل في الأمد القريب، كما أن الجيل الثاني والثالث والرابع لن يعود مطلقاً. فهي أقليات متوطنة وصارت جزءاً من المجتمع الغربي من النواحي الديموغرافية والقانونية والثقافية والاجتماعية. إدراك خصوصية الضعف النفسي،والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والفارق الحضاري بين الأقلية المسلمة والمجتمع المضيف. إدراك خصوصية الضغط الثقافي حيث تواجه الأقلية المسلمة سطوة ثقافة مغايرة.

فهم المجتمع الذي تعيش فيه الأقلية المسلمة

لا يمكن للفقيه تناول مشاكل وقضايا الأقلية المسلمة دون أن يتعرف على طبيعة ثقافة وقوانين ذلك المجتمع، ويفهم طبيعة العلاقة بين الأقلية المسلمة وسكان البلاد الأصليين، ودور الأقلية في البلد ونشاطها وتنظيمها ومؤسساتها هناك. لذلك لابد من فهم المجتمع الغربي ومرتكزاته، كما لابد من فهم الأقلية نفسها أيضاً. من هذا المنطلق لابد من لفقه الأقليات أن يدرك الأمور الآتية:

تاريخ الأقلية المسلمة، وهل هي أصلية من أهل البلاد، أم مهاجرة استقرت منذ زمن قريب. فغالبية الأقليات المسلمة في الغرب اليوم هي مهاجرة منذ نصف قرن أو أكثر.وهناك أقليات مسلمة من سكان البلاد كما في أسبانيا وفنلندا، إضافة إلى الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام. الطبيعة الإثنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأقلية المسلمة. إذ أن بعض الأقليات قد نجحت، إلى حد ما، في المجتمع الذي تعيش فيه، فيما تعاني أقليات أخرى من صعوبات في التأقلم والإندماج.

طبيعة النظام السياسي والقانوني والثقافي للبلد المضيف،حيث تختلف البلدان الغربية في قوانينها وطبيعة نظرتها وتسامحها مع المسلمين. فبعض الدول ترتفع فيها نسبة العنصرية كبلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا، وأخرى أقل عنصرية مثل بريطانيا وإيطاليا والنمسا، وثالثة متسامحة كالدول الإسكندنافية وإسبانيا والبرتغال. وطبيعة الفتوى الواجب تطبيقها في بلد قد تختلف عنها في بلد آخر.

طبيعة الحقوق والواجبات التي تمنحها قوانين البلد للمهاجرين والمسلمين. إذ تمنح هولندا وبلجيكا الأجانب حق المشاركة في التصويت في الانتخابات البلدية دون البرلمانية. بينما لا تمنح هذا الحق غالبية الدول

الغربية. وبعض الدول مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا واسبانيا والدانمارك تمنح المسلمين حق الذبح الإسلامي للحيوانات. بينما ترفض دول أخرى مثل السويد والنمسا وسويسرا مثل هذا الحق. وبعض الدول تسمح بفتح المدارس الإسلامية وأخرى لا تسمح بها.

طبيعة سكان البلد المضيف ونظرتهم للإسلام والمسلمين، وطبيعة نظرة المؤسسات السياسية والدينية تجاه المسلمين. إذ أن بعض المنظمات والأحزاب السياسية تدعم مطالب المسلمين، وأخرى تسعة لإقصائهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

طبيعة العلاقة بين الأقلية المسلمة والبلد الأم، و حجم وسعة الامتداد خارج البلد المضيف وعلاقتها بالمؤسسات السياسية والدينية في البلدان المسلمة. إذ غالباً ما تمتلك بعض المؤسسات الإسلامية والحكومية تأثيراً على الأقلية من خلال الدعم المالي والسياسي للمنظمات والمؤسسات والجمعيات والمساجد التي تنسجم وسياسة البلد المسلم.

أهمية ترسيخ وتبرير مواطنة المسلمين في البلد غير المسلم، وهي فكرة جديدة لأن الانتماء الديني كان هو الأساس في الولاء للدولة. أما اليوم فهناك مفاهيم الإقامة والحقوق والواجبات السياسية والمدنية هي التي تنظم المواطنة. التخلص من ثقافة الصراع مع الآخر، وفقه دار الحرب ودار الكفر وغيرها من المفاهيم التي نشأت في ظروف تاريخية وسياسية وعسكرية بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، وخاصة في العهد العباسي، ثم في الحروب الصليبية ثم في عهد الاستعمار.

الحاجة إلى فقه الأقليات المسلمة

يمثل فقه الأقليات حاجة ضرورية لتسهيل حياة المسلمين في الغرب ولحل المشاكل التي تواجههم في حياتهم اليومية وعلى مختلف الأصعدة

الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية. ولا يمكن ترك هذه المشاكل بلا حل لأنها قد تتفاقم وتربك وضع الأقلية المسلمة، في حين أن الإسلام دين اليسر وليس العسر والحرج. إن الحاجة لتطور فقه الأقليات تنبع من الحقائق الآتية:

في دار الهجرة، يواجه المسلمون يومياً جملة من التحديات والمشاكل الفقهية التي تستدعي أجوبة شرعية تضع حلولاً فقهية تخرجهم من شبهة الحرام والوقوع فيه، من أجل توطيد الطريق لهم في الاستمرار بالإقامة هناك دون تناقض مع مبادئ دينهم وأحكام شريعتهم.

ازدياد عدد الأسئلة التي ترد على الفقهاء والمؤسسات الإسلامية في الشرق تبحث عن إجابات شافية تسهل تكيّف المسلمين للحياة في بلاد الغرب. تنوع الأسئلة المثارة من قبل أبناء الأقليات المسلمة في الغرب، بحيث أنها تشمل مجالات كثيرة ومتشعبة في مختلف حقول النشاط الإنساني في الاقتصاد والطب والتعليم والثقافة والفن وغيرها.

هناك أسئلة نابعة من مشاكل غير موجودة في العالم الإسلامي عموماً، على الأقل في الوقت الحاضر، وخاصة تلك التي تتعلق بالتقدم التكنولوجي ومؤسسات المال والمصارف وبطاقات الحساب وثورة الاتصالات والمعلومات وغيرها.

هذا التطور النوعي والكمي في الأسئلة الفقهية المطروحة من قبل الأقليات المسلمة في الغرب أدت إلى التفكير بإنشاء مؤسسات إسلامية فقهية في الغرب. ففي أوربا تم تأسيس (المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء) ومقره في إيرلندا، ويرأسه الشيخ يوسف القرضاوي. يتألف المجلس من حوالي ٢٥ عالماً مسلماً من مختلف البلدان الإسلامية ومقيمين في أوربا. ويقوم المجلس بعقد اجتماعات سنوية لمناقشة القضايا

المطروحة أمامه ثم يصدر آراء وفتاوى تعالج تلك المشاكل. في أمريكا، تم إنشاء (المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية) ويرأسه الدكتور طه جابر العلواني. ويصدر المجلس فتاوى تعالج شؤون المسلمين في القارة الأمريكية مثلاً تحديد الموقف الشرعي من مشاركة العسكريين المسلمين الأمريكان في الحرب على أفغانستان، أو المشاركة في الانتخابات الأمريكية وجواز التصويت لمرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

صدور العديد من الكتب الفقهية المتخصصة بفقه الأقليات المسلمة في الغرب مثل:

(الفقه للمغتربين) للسيد علي السيستاني (١٩٩٨).

(الهجرة والاغتراب) للسيد محمد حسين فضل الله (١٩٩٩).

(مرشد المغترب) للسيد محمد سعيد الحكيم (٢٠٠١).

(دليل المسلم في بلاد الغربة) للسيد أبو القاسم الخوئي.

(في فقه الأقليات المسلمة) للدكتور يوسف القرضاوي (٢٠٠١).

صدور عدد كبير من الدراسات والمقالات التي تعالج أوضاع الأقليات المسلمة ومشاكلها الفقهية والثقافية والاجتماعية.وهذه الدراسات كتبت بأقلام باحثين وصحفيين مسلمين[٤].

قيام مؤسسات غربية وصحفيين وسياسيين وباحثين غربيين بنشر دراسات وبحوث ومقالات كثيرة تتناول الأقليات المسلمة في بلدانهم، ومن وجهات نظر متعددة. إذ يعتبر وجود المسلمين في الغرب مادة جيدة للدراسات والبحوث من قبل علماء النفس والاجتماع والتربويين والأكاديميين والمستشرقين والإعلاميين.

بروز المسلمين بقوة في وسائل الإعلام الغربية التي غالباً ما تعرض صورة مشوهة عن الإسلام والأقليات المسلمة هناك. وتحاول ربط الإسلام

بالإرهاب والعنف والجريمة والتخلف وقمع المرأة وغيرها من الاتهامات.

إن توعية المسلمين في الغرب على حقائق الدين الإسلامي ونظرته المعتدلة واحترامه لحقوق الآخرين أمر في غاية الأهمية. إذ أن جهل المسلمين بالحكم الفقهي الصحيح والموقف الشرعي الصحيح يجعلهم يتصرفون بشكل غير صحيح، كما يساهم في تعزيز الصورة السلبية التي تنشرها وسائل الإعلام الغربية. وبالعكس فإن التعرف على موقف الإسلام ومرونة الشريعة الإسلامية يساهم في نشر الإسلام وجذب غير المسلمين إليه.

الأقليات المسلمة في العالم

يقدر عدد المسلمين في العالم اليوم حوالي مليار وربع مليار مسلم متوزعين على أنحاء المعمورة. ويعيش ثلث المسلمين، أي حوالي ٤٠٠ مليون مسلم كأقليات في بلدان غير مسلمة. وهذا يعني أن ثلثي المسلمين فقط يعيشون كأكثرية في بلدانهم. ففي أفريقيا توجد ٢٣ دولة ذات أغلبية مسلمة من بين ٥١ دولة هو مجموع الدول الأفريقية. مما يعني وجود أقليات مسلمة في ٢٨ دولة يشكل المسلمون فيها نسبة ٣٥٪. أما نسبة المسلمين في كل القارة الأفريقية فيبلغ ٥٥٪، فهي على هذا الأساس يمكن اعتبارها قارة مسلمة[٥].

وفي قارة آسيا توجد ٢٢ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي من مجموع ٤٥ دولة. وتبلغ نسبة غير المسلمين فيها ٨،٦٪ فقط. أما في الدول الـ ١٩ الباقية فالمسلمون فيها أقلية فعلية، وتبلغ نسبة المسلمين فيها ٨،٦٪ أيضاً. هذا وتبلغ نسبة المسلمين في قارة آسيا ٢٥،٥٪ أي حوالي ربع السكان[٦]. أما في أوربا فيبلغ عدد المسلمين حوالي ١٥ مليون مسلم، وفي أمريكا قرابة ٥ ملايين مسلم.

منشأ الأقلية المسلمة

إن وجود أقلية مسلمة في بلد غير مسلم يعود إلى عدة أسباب منها:

إعتناق الإسلام من قبل قسم من أهل تلك البلاد سواء بسبب الفتح الإسلامي ودخول الجيوش الإسلامية كما في الهند وبلغاريا وألبانيا وكرواتيا وكوسوفو، أو من خلال الوسائل السلمية كالدعوة الإسلامية والطرق الصوفية كما في الصين والفلبين وأندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وغيرها من البلدان التي يكون المسلمون فيها من أهل البلاد الأصليين وإن اختلفوا عنهم أحياناً في اللغة والقومية.

هجرة المسلمين من بلدانهم إلى بلاد غير مسلمة من أجل العمل أو الدراسة أو اللجوء السياسي أو الزواج من أهل البلاد. وهذا هو حال الأقليات المسلمة في أوربا وأمريكا وكندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وبقية البلدان الأخرى.

قيام دول غير مسلمة بضم أو احتلال أراضي إسلامية كما جرى للبوسنة التي تم ضمها من قبل النمسا ثم من قبل يوغسلافيا، أو الأقلية المسلمة في اليونان. هذا وقد تجتمع معاً بعض الأسباب المذكورة أعلاه في بلد واحد، مثلاً هاجر ملايين المسلمين إلى أوربا وأمريكا، ويزداد عددهم بسبب نمو عدد الذين يعتنقون الإسلام سنوياً.

مسلمو أوربا

يقدر عدد المسلمين في أوربا الغربية بأكثر من ١٥ مليون، ولكن الإحصائيات المنشورة تقدر عددهم بحوالي ١٢ مليون مسلم من المهاجرين أو ولدوا لأب أو أم مهاجرة. يضاف إليهم أكثر من مئة ألف مسلم من أصل أوربي، أنظر الجدول أدناه.

اسم البلد	عدد السكان × ١٠٠٠	عدد المسلمين × ١٠٠٠	نسبة المسلمين٪ في البلد	عدد المعتنقين	نسبة المعتنقين إلى عدد المسلمين ٪
النمسا	٨،٠٧٨	١٢٠	١،٣	----	
بلجيكا	١٠،٢٠٤	٤٥٠	٤،٤	٣،٠٠٠	٠،٦
الدنمارك	٥،٣٠١	١٦٠	٣،٠	٢،٠٠٠	١،٢٥
فرنسا	٥٨،٨٤٧	٤،٠٠٠	٦،٧	٥٠،٠٠٠	١،٢
ألمانيا	٨٢،٠٤٧	٢،٥٠٠	٣،٠	٨،٠٠٠	٠،٢
اليونان	١٠،٥١٥	٣٠٠	٢،٨	----	
أيرلندا	٣،٥٩٩	٢٠	٠،٥	----	
إيطاليا	٥٧،٥٨٩	٥٠٠	٠،٨	٥٠٠	٠،١
لوكسمبورغ	٤٢٧	١٠	٢،٣	---	
هولندا	١٦،٠٠٠	١،٠٠٠	٦،٠	٦،٠٠٠	٠،٦
النرويج	٤،٤٣٢	٥٠	١،٠	٥٠٠	١،٠
البرتغال	١٠،٠٤٨	٢٠	٠،٢	----	
إسبانيا	٣٩،٩٩٦	٤٠٠	١،٠	١٥،٠٠٠	٣،٧
السويد	٨،٨٥٢	٣٠٠	٣،٣	٣،٠٠٠	١،٠
سويسرا	٧،٢٦٢	١٠٠	١،٣	٥،٠٠٠	٥،٠
بريطانيا	٥٨،٠٠٠	٢،٠٠٠	٣،٤	١٠،٠٠٠	٠،٥
المجموع		١١،٩٣٠		١٠٣،٠٠٠	

تتميز بعض البلدان الأوربية بوجود نسبة عالية من بلد إسلامي معين بسبب علاقة ذلك البلد الإسلامي السابقة مع البلد الأوربي. إذ يلاحظ أن أكبر أقلية مسلمة في فرنسا قادمة من بلدان المغرب العربي وخاصة

الجزائريين ثم المغاربة والتونسيين وبقية الدول الأفريقية المسلمة. ويعود ذلك إلى العلاقة التاريخية بين فرنسا والبلدان التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وتوجد في بريطانيا أقلية مسلمة كبيرة من أصل هندي وباكستاني وبنغالي ومن دول الكومونولث، إضافة إلى أقليات عربية وتركية وإيرانية وأفريقية أخرى.

وقد تتركز أقلية مسلمة قادمة من بلدان معينة بسبب قربها من القارة الأوربية، مثلاً نجد نسبة المهاجرين المغاربة عالية في هولندا وبلجيكا والنمسا وإسبانيا. كما توجد أقليات عراقية وباكستانية وإيرانية ولبنانية في الدول الإسكندنافية. وتوجد أقلية تركية كبيرة في ألمانيا وهولندا وتركيا.

الهوامش:

١- يذكر الفقهاء جملة من القواعد مثل: الضرورات تبيح المحظورات، لا ضرر ولا ضرار، الضرر يدفع بقدر الإمكان، يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، يرتكب أخف الضررين، درء المفسدة أولى من جلب المنفعة، تفوت أدنى المصلحتين، الأصل في الأشياء الإباحة، المسلمون عند شروطهم، حق الأمة مقدم على حقوق الأفراد، الواجب العيني مقدم على الواجب الكفائي، لا يزال المنكر بمنكر أكبر منه، ما بني على باطل فهو باطل، اليقين لا يزول بالشك......

٢- قبل عامين قام (المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء) بمناقشة استفتاء قدمه مسلم تزوج من غربية مسيحية. وكان الزوجة قد رغبت في إقامة عقد الزواج في الكنيسة بعد إجراء مراسم العقد الإسلامي. في البداية ارتأى المجلس أن من حق الزوجة المسيحية إقامة مراسم الزواج في الكنيسة طالما أن ذلك لا يؤثر على الزوج أو تخليه عن دينه، ولا على عقد الزواج، لكن المجلس استشار أحد المستشرقين الهولنديين هو البروفسور فان كوننكزفيلد والذي كان ضيفاً في اجتماع المجلس، فأوضح أنه بحسب المذهب

الكاثوليكي فإن إقامة الزواج في الكنيسة تعني أن الأولاد سيكونون مسيحيين حتى لو كان الأب غير مسيحي. عند ذلك قام المجلس بإصدار فتوى تحرم إقامة الزواج في الكنيسة.

٣- تشير بعض الإحصاءات إلى أن معدل انتشار الإسلام قد ازداد في الغرب بنسبة ٢٣٥٪، فيما تراجع انتشار المسيحية إلى٤٧٪ والبوذية إلى ٦٤٪ والهندوسية إلى١١٧٪.

٤- أنظر على سبيل المثال:

١- (نظرات تأسيسية في فقه الأقليات) للدكتور طه جابر العلواني.

٢- (الفقه السياسي للأقليات المسلمة) للدكتورة ناديا محمود مصطفى.

٣- (فقه الأقليات.. رؤية مختلفة) للأستاذ فتحي عبد الستار.

٤- (نحو تأصيل فقهي للأقليات المسلمة في الغرب) للدكتور عبد المجيد النجار.

٥- علي المنتصر الكتاني(الأقليات الإسلامية في عالم اليوم)/ص٣٧.

٦- المصدر السابق/ ص ٤٥.

الفصل الثاني

قضايا فقهية

شرعية الهجرة واللجوء إلى الدول الغربية*

* مجلة التوحيد الصادرة في طهران / العدد: ١٠٣ (٢٠٠٠).

البداية، الهجرة إلى الحبشة

تعتبر هجرة المسلمين الأوائل إلى الحبشة(إثيوبيا الحالية) أول هجرة لجماعة مسلمة خارج الجزيرة العربية، لتشكل بذلك أول أقلية إسلامية في مجتمع مسيحي. وكانت الهجرة بأمر الرسول(ص) إذ "رأى رسول الله(ص) ما يصيب أصحابه من البلاء، وما هو فيه من العافية، بمكانه من الله ومن عمه أبي طالب، وأنه لا يقدر أن يمنعهم مما هم فيه من البلاء، قال لهم: لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بهما ملكاً لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم. فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله(ص) إلى أرض الحبشة، مخافة الفتنة، وفراراً إلى الله بدينهم، فكانت أول هجرة في الإسلام".[1]

لم يكن اختيار الرسول(ص) للحبشة اعتباطياً، فمن ناحية سياسية، كانت الحبشة بعيدة عن النفوذ الفارسي والرومي والقرشي. ومن ناحية جغرافية هناك بحر يفصلها عن الجزيرة العربية مما يجعل هناك صعوبة في شن حرب عليها لو تعقدت الأمور. من جانب آخر نجد أن الرسول قد وصفها بأنها ارض صدق، ولعله(ص) يريد أنها أرض إيمان بعيدة عن الانحرافات والشبهات والأفكار المنحرفة التي كانت سائدة في بلاد فارس والروم[2]. وقد تحقق توقع الرسول(ص) فقد تمكن المسلمون من البقاء في الحبشة ١٦ عاماً. إذ بدأت الهجرة في العام الخامس للبعثة النبوية(٨ قبل الهجرة) وعاد المهاجرون بعد فتح خيبر أي عام ٨ للهجرة.

وحاولت قريش استعادتهم لكن موقف النجاشي أفشل المحاولة. وقد تعرض المسلمون إلى محنة حين تعرض النجاشي إلى معركة لمنافس له كادت تسقطه، لكنه تمكن من إخماد الفتنة، ففرح المسلمون بذلك. وقد أمن المسلمون على دينهم، وكانوا يمارسون شعائرهم بحرية. ولا توجد

أخبار عن نشاطاتهم ودعوتهم للإسلام في الحبشة، لكن هناك أخبار تشير إلى أن النجاشي نفسه قد أسلم[٣].

فهي هجرة عقائدية سياسية جاءت لتقليل الضغط عن المسلمين الأوائل، والأمن من الفتنة والظلم والكفر. ويخفف من عبء الرسول(ص) الذي كان يخشى عليهم من المعاناة والعذاب دون أن يستطيع منع الأذى عنهم. فقد استشهد ياسر(والد عمار) وزوجته سمية تحت العذاب. كما أن خروج تلك الصفوة المؤمنة خارج نطاق الجزيرة العربية يجعل من الصعب على قريش القضاء عليها، فقد اتخذت الدعوة الإسلامية بعداً دولياً، وخرجت عن دائرة المحلية، أو أنها قضية داخلية. وذلك تفكير إستراتيجي في أهمية حماية الدعوة الإسلامية من البقاء في دائرة ضيقة تحت نفوذ سلطة ظالمة، تستطيع القضاء عليها في أي وقت. وبالفعل فقد فكرت قريش باغتيال الرسول(ص) وقتل دعوته في مهدها، لكن الله أنجاه، وأشار عليه بالهجرة إلى المدينة.

ولما رأى الرسول(ص) أن مكة لم تعد صالحة للبقاء فيها، بل أصبحت هي الخطر عليه وعلى أصحابه، غادرها إلى(يثرب) المدينة، والتي كان قد عقد مع مسلميها تحالفاً دينياً وسياسياً يقضي بالدفاع عنه في حالة تعرض للخطر أو هجوم عدو. لقد بنى(ص) قواعد إيمانية فيها قبل هجرته إليها وذلك في بيعتي العقبة الأولى والثانية. واستطاع(ص) أن يؤسس دولة ينطلق منها لترسيخ الدعوة الإسلامية، ويبني المجتمع الإسلامي الجديد. ولم يعد إلى مكة إلا ظافراً فاتحاً.

القرآن يدعو للهجرة الواعية

يتحدث القرآن الكريم عن الهجرة كحل وسبيل لمواجهة ظروف القمع والإرهاب والظلم الذي يتعرض المسلمون له في بلادهم، وليس

بغرض السياحة أو تغيير الجو، بل تبقى الهدفية من الهجرة أساساً يبرر شرعيتها، وتحمل نتائجها. يقول تعالى:

-(إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله، أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم) (البقرة:٢١٨)

-(الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون) (التوبة:٢٠)

-(ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فُتنوا ثم جاهدوا وصبروا، إن ربك من بعدها لغفور رحيم) (النحل: ١١٠)

-(والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقاً حسناً، وإن الله لهو خير الرازقين) (الحج: ٥٨)

فهناك ربط بين الهجرة وأسبابها ونتائجها. فالهجرة نتيجة للفتنة، والجهاد يرافق الهجرة. فهي هجرة تغيير مواقع للعمل والجهاد المستمر، وليست هجرة راحة واستجمام. هجرة مواجهة الظلم من أرض أخرى، هجرة بناء متواصل للنفس والأهل والمجتمع المهاجر، وليست هجرة استرخاء وكسل وتبرير للواقع. هجرة "في سبيل الله" ودين الله وقضية شعب مسلم مظلوم، وليست هجرة "مناصب وامتيازات". ولا يعتذرن أحد بأن هجرته تواجه صعوبات ومشاكل أو قيود، فالساحة مفتوحة للعمل. وقد أكد القرآن على ذلك، يقول تعالى:

(ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ...) (النساء: ١٠٠).

فالله تعالى يعد المهاجرين بظروف أفضل من بيئتهم، وسعة وحرية في العمل والدعوة إلى الله. يقول العلامة الطباطبائي في تفسير هذه الآية "من يهاجر في سبيل الله، أي طلباً لمرضاته في التلبس بالدين علماً وعملاً يجد

في الأرض مواضع كثيرة. كلما منعه مانع في بعضها من إقامة دين الله، استراح إلى بعض آخر بالهجرة إليه لإرغام المانع وإسخاطه، ويجد سعة في الأرض"[٤].

الهجرة طريق الأنبياء والثوار

لم تكن الهجرات التي مارسها المسلمون في مقاطع تاريخية معينة حالة ترفيّة بل ضرورة، وسبيل لمواجهة الضغوط المسلطة عليهم، والممارسات القمعية التي تتحدى دينهم وعقيدتهم وأدائهم شعائرهم بحرية أو التعبير عن آرائهم الفكرية والسياسية دون عوائق أو صعوبات. والهجرة طريق الأنبياء(ع) حين ضاقت الأرض عليهم في بقعة معينة، فتركوها ليجدوا السبل مفتوحة أمام دعوتهم. وفي حين فشلت الدعوة أو تم تحجيم تأثيرها في أفراد قلائل في منطقة معينة، إلا أن الهجرة فتحت أمامها أبواب الانطلاق والانتشار حتى غيرت مجرى التاريخ مثل هجرة النبي إبراهيم(ع) إلى فلسطين، وهجرة النبي إسماعيل(ع) وأمه هاجر إلى مكة المكرمة، وهجرة موسى(ع) من مصر، وهجرة الرسول محمد(ص) إلى المدينة المنورة. وهناك هجرات أخرى اضطر إليها الثوار والمجاهدون وخاصة من العلويين في فترات القمع السياسي في العهدين الأموي والعباسي. فذهبوا إلى بلاد الله الواسعة فاحتضنهم أهلها، وآمنوا بالإسلام وخط أهل البيت(ع)، فاتسعت بذلك رقعة تأثيرهم، في حين كانت السلطات الظالمة تعتقد أنها تخلصت منهم بمغادرتهم الحجاز أو العراق. ولعل الدولة الإدريسية أصدق مثال على ذلك. فقد فر إدريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب إلى المغرب بعد فشل ثورة أخيه الحسين بن علي بن الحسن في واقعة فُخ في ١٦٩ هج / ٧٨٥ م. واستطاع أن يبث دعوته، ويجمع الأنصار، وأسس دولة الأدارسة عام ١٧٢ هج / ٧٨٨ م. فأسس "أول

دولة شيعية في تلك البقعة النائية من بلاد المغرب، وثبّت دعائمها بسرعة هائلة مذهلة. ثم خلع طاعة العباسيين، وأحدث في خلافتهم هزة عنيفة زعزعت كيانها، وأوجدت فيها صدعاً بليغاً بعد أن بايعه الناس على الإمارة والقيام والإقتداء به في صلواتهم وسائر أحكامهم وغزواتهم "[5]. وقام المهاجرون المسلمون بتغيير تاريخي في بنية بعض البلدان. فقد دخلت إندونيسيا الإسلام عن طريق التجار المسلمين يرافقهم دعاة وفقهاء ومتصوفة. فقد وفد المسلمون على سومطرا في القرن السادس الهجري(١٣ ميلادي) وهبطوا جاوة في القرن التاسع الهجري(١٥ ميلادي)[6]. وتوغل المسلمون في أدغال تلك المنطقة الاستوائية لينقذوا أهلها من الشرك وعبادة الأرواح إلى التوحيد ونور الرسالة الإسلامية، فانتشر الإسلام في الفلبين وجزائر جاوة وما جاورها[7].

الحكم الشرعي في اللجوء إلى الغرب

إن التجربة التاريخية للمهاجرين المسلمين لم تنطلق من فراغ بل تعتمد على أسس تشريعية وقواعد فقهية تشجع الهجرة في حالة عدم تمكن المرء من ممارسة شعائره وتعاليمه الإسلامية بحرية دون ضغط أو تقييد. فالقرآن الكريم يدعو المسلمين إلى رفض الرضوخ للظلم والكفر والقمع، بحجة ضيق ذات اليد أو قلة الحيلة أو العجز عن مقامة السلطات الظالمة، فيرسم لهم طريق الهجرة في أرض الله الواسعة كحل نهائي لمواجهة الظروف الصعبة، ولا يستثني من الهجرة إلا الضعفاء والبسطاء من الناس، يقول تعالى:

(إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا: فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض. قالوا: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً، إلا المستضعفين من الرجال والنساء

والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم، وكان الله عفواً غفوراً) (النساء: ٩٧-٩٨)

يقول العلامة الطباطبائي في تفسير هذه الآية: المراد بالظلم هو ظلمهم لأنفسهم بالإعراض عن دين الله وترك إقامة شعائره من جهة الوقوع في بلاد الشرك والتوسط بين الكافرين حيث لا وسيلة يتوسل بها إلى تعلم معارف الدين، والقيام بما تندب إليه من وظائف العبودية... وأن الملائكة تسألهم(فيم كنتم؟) سؤالاً عن الحال الذي كانوا يعيشون فيه من الدين، ولم يكن هؤلاء المسؤولون على حال يعتد به من جهة الدين فأجابوا بوضع السبب موضع المسبب، وهو أنهم كانوا يعيشون في أرض لا يتمكنون فيها من التلبس بالدين لكون أهل الأرض مشركين أقوياء فاستضعفوهم، فحالوا بينهم وبين الأخذ بشرائع الدين والعمل بها. فتجيبهم الملائكة بأنه كان باستطاعتهم تغيير ذلك الواقع بالخروج والهجرة من تلك الأرض، وأن أرض الله أوسع مما وقعوا فيه. فكان يمكنهم أن يخرجوا من حالة الاستضعاف بالهجرة. فهم لم يكونوا بمستضعفين حقيقة لوجود قدرتهم على الخروج من قيد الاستضعاف، وإنما اختاروا هذه الحالة بسوء اختيارهم "[٨].

ورغم أن السيد الطباطبائي يحصر الخروج من البلد الذي يسيطر عليه المشركون، وأن المسلم لا يستطيع ممارسة شعائر دينه فيه، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على أصل تقييد حرية المسلم في ممارسة عقيدته فكراً وسلوكاً وشعائر في وجوب أو إباحة الهجرة من ذلك البلد حتى لو كانت السلطات الحاكمة تدّعي الإسلام أو تنتسب إلى الإسلام اسماً وشكلاً. تاريخياً نجد أن المسلمين الثوار والمجاهدين بادروا إلى الهجرة ومغادرة البلاد الإسلامية حين كانت تحكمها حكومات ظالمة، تلاحق وتسجن

وتعذب وتقتل معارضيها السياسيين والفكريين أو ممن لا يرون مذهب السلطة. من جانب آخر، لا تقيّد الآية القرآنية المذكورة ممارسة الاستضعاف بالمشركين أو الكافرين بل يذكر الجانب المستضعَف حيث يقول بلسان حالهم(كنا مستضعفين في الأرض) ولم يذكر طبيعة وماهية وهوية السلطة التي تستضعفهم. وهذا ما يراه بعض الفقهاء المعاصرين حيث يقول سماحة السيد محمد حسين فضل الله:

"أن الإسلام لا يمنع من حيث المبدأ من أن يسافر إلى أي بلد في العالم، بل ربما يوجب عليه في بعض الحالات الخروج من بلده إذا كان بقاؤه فيه يجعله خاضعاً للمستكبرين المسيطرين على الناس في هذا البلد، بحيث قد يؤدي ذلك به إلى الانحراف الفكري والعملي ليكون بوقاً لهم وأداةً من أدواتهم التي يركّزون فيها سلطتهم ويظلمون من خلالها الناس، فلا يجيز له البقاء في هذا البلد، وهذا ما توحي به الآية المذكورة(النساء: ٩٧-٩٨)"[٩٠].

إذن فما يتعرض له المسلمون من ضغوط وذل وقهر وقمع حرياتهم في بلدانهم يجعل حالة الهجرة ومغادرة تلك البلدان إلى بلدان أكثر أمناً، وتمنح حريات العقيدة وحق التعبير الفكري والسياسي، وتحترم عرضهم وكرامتهم وأموالهم، سواء كانت مسلمة أم كتابية أو كافرة، طالما أنها ملتزمة باحترام مبادئها وقوانينها. وأن الهجرة من ذلك البلد الإسلامي شعباً، الكافر حكومة، قد تصبح واجبة في بعض الأحيان. يقول السيد فضل الله:

"إن البقاء في بلد الكفر الضاغط على العقول والنفوس أمرٌ محرَّم إلا لمن لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلاً، بحيث لا يملك الخروج من بلده إلى أي مكان آخر. وفي ضوء ذلك فإن الهجرة من المسائل التي لا يقف الإسلام منها موقفاً سلبياً، بل ربما يقف منها موقفاً ايجابياً، وهذا قوله

سبحانه وتعالى(ومن يهاجر في سبيل الله يجد مراغماً كثيراً وسعة) (النساء:١٠٠). ويعطي المهاجر في سبيل الله الفار بدينه المنفتح على مواقع القوة في الأرض الأخرى ويمنحه أجراً كبيراً ويعطيه ثواباً عظيماً فيما إذا قدّرت له الوفاة وهو في هجرته:(ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) (النساء:١٠٠).

فإن معنى ذلك أن المرء عندما يعيش الظرف القاسي الذي يدور أمره فيه بين أن ينحرف في بلده أو يخرج فإن من الطبيعي في هذه الحال أن يخرج من بلده فراراً بدينه، ولكن لا يفر بدينه ليقع فيما فر منه "[١٠٠].

مفهوم التعرُّب بعد الهجرة

ليست الهجرة واللجوء إلى الغرب والإقامة في بلاد الغرب خالية من النهي الشرعي، إذ يجب أن لا تصبح الهجرة غاية بحد ذاتها، من اجل التخلص من الضغوط في البلد الأصلي والتي تبرر مغادرته ذلك البلد، وهي الفتنة في الدين. وأنه ينتقل من بلد إلى بلد آخر كي يأمن على نفسه وعرضه وماله ودينه. وكي لا تفقد الهجرة هدفيتها وغرضها الأساسي، فيكون الهرب من الفتنة والضلال إلى الوقوع في الفتنة في بلد الهجرة. يطرح الفقهاء المسلمون مصطلح "التعرّب بعد الهجرة"، ويُحذّرون من الوقوع في دائرته من خلال ترك البلد الإسلامي إلى البلد الكافر. والتعرب مفهوم يسلب الهجرة هدفها وقيمتها لتتحول إلى حالة مناقضة لقيم الدين ومبادئ الشريعة والعقيدة. يوضح السيد فضل الله هذا المفهوم فيقول:

"يقف الإسلام من الهجرة موقفاً سلبياً بحيث يحرمها إذا كانت الهجرة تؤدي إلى ضعفٍ في الدين، سواء إلى ضعفٍ في دينه أو دين عائلته من حيث أن البلد الذي يهاجر إليه بلدٌ غير إسلامي، ولا تتوفر فيه الشروط المضادة للنمو الإسلامي، ففي هذه الحال قد تأخذ الهجرة عنوان(التعرب

بعد الهجرة) وهذا أمر مرفوض شرعاً. فالإسلام لا يريد للمسلمين أن يتحولوا ضعفاء في الثقافة والسلوك الديني بعد أن كانوا يملكون من هذا وهذا العنصر الذي يمنحهم القوة في الفكر وفي العمل"[١١].

ويبدي بعض الفقهاء تشدداً أقل في تطبيق مفهوم التعرب على هجرة المسلمين إلى الغرب حتى مع وجود احتمال قوي بأن أولادهم سيتأثرون بالأجواء المنحرفة. سئل السيد أبو القاسم الخوئي السؤال التالي:

التعرب بعد الهجرة، هل يصدق على الذي يهاجر إلى بلاد أوربا أو أمريكا للسكن مع الظن القوي بتأثر أطفاله بأجواء تلك البلاد المنحلة؟ ومتى يكون ذلك السفر أو تلك الهجرة جائزة؟ فأجاب السيد الخوئي:

لا يترتب على ذلك أحكام التعرب إذا كان يتمكن من العمل بوظائفه الدينية في تلك البلاد. والله العالم"[١٢].

الهجرة، بين الوجوب والتحريم

إن الهجرة إلى بلاد الغرب تتضمن مخاطر كثيرة على المهاجرين المسلمين وأولادهم، وتتمثل في التباين الواضح بين الخلفية الفكرية والاجتماعية والثقافية والفلسفية والعقائدية بين الإسلام والأنظمة المادية الرأسمالية. وإذا كانت هذه الدول تتمتع بالديمقراطية واحترام الحريات العامة بكافة أنواعها، مما يجعل المسلم قادراً على ممارسة شعائره والتمسك بتعاليم دينه أمراً يسيراً، لكن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات أخلاقية وفكرية تهدد بنية الأسرة المسلمة والعلاقات الأسرية والاجتماعية والمنظومة الأخلاقية الإسلامية والقيم العليا والمفاهيم النابعة من الإيمان بالعقيدة والتعاليم الإسلامية. وليس باستطاعة كل المهاجرين مواجهة هذا التحدي والإغراءات والانحرافات الثقافية والاجتماعية، فيتعرضون إلى هزات فكرية وسلوكية، وترتبك لديهم منظومة القيم بين ما يحملونه من

تراث وعقيدة وبين ما ينبهرون به من مفردات الحضارة الغربية، فتحدث إنحرافات أخلاقية وفكرية في أوساط المهاجرين و وخاصة أبنائهم ممن تربوا ونشأوا في بيئة غربية. ولا يمكن مواجهة هذه الحالة وتحصين المهاجرين المسلمين من الوقوع فيها إلا "بوجود نشاطات إسلامية وثقافية وتربوية تحتضن الإنسان المسلم وأهله وأطفاله في محضن إسلامي يحميه من كل التأثيرات السلبية المنحرفة التي تؤدي إلى الضلال الفكري والعملي، بحيث يذهب الإنسان المسلم إليها مؤمناً ملتزماً ليتحول إلى إنسانٍ فاسق منحرف. وهذا مما يوجب حرمة الهجرة إلى تلك البلاد"[١٣].

ولا يعني ذلك عدم وجود أولويات في تقدير اتخاذ قرار الهجرة حتى بوجود المخاطر الأخلاقية والفكرية. إذ أن بعض المهاجرين المسلمين يتعرضون لخطر يهدد حياتهم أو يجعلهم يعيشون في ظروف صعبة جداً مثلاً الهرب من أعين السلطة في الجبال أو الأهوار أو تحت الأرض. ولا يوجد ملجأ آخر له سوى اللجوء إلى البلدان الغربية. يذكر السيد فضل الله بعض الحالات الخاصة المستثناة من الحكم الشرعي المتعلق بالتعرب:

تعرض حياته للخطر في بلده في ظل حكم الظالم.

تعرضه للحرج الشديد البالغ حد الخطر.

عدم وجود ملجأ آخر في بلاد إسلامية تمنحه فرصة العيش الكريم.

وجود مصلحة إسلامية تفرض عليه ذلك، كالحاجة إلى العمل في مجال الدعوة إلى الإسلام في تلك البلاد.

توعية المسلمين الساكنين هناك، وحمايتهم من الضلال والانحراف.

مصالح تجارية أو سياسية تفرض الهجرة إلى هناك.

ضغوط الحاجة المادية، والحاجة إلى وثائق رسمية إذا كان الوضع يؤدي إلى حرج شديد في حياة المسلم[١٤].

ولا يعني ذلك التحلل من الالتزامات الشرعية وتحمّل مسؤولية نتائج الهجرة إلى الغرب حيث يفترض بالمهاجر امتلاك المناعة القوة ضد الانحراف بحيث يعلم من نفسه أنه قادر على حماية نفسه من أية مؤثرات سلبية في مسألة الالتزام. ومن دون أن تكون هناك أية مخاوف على الإيمان والالتزام هو وعائلته. من الطبيعي أن تقدير ضرورة الهجرة أو اتخاذ قرار طلب اللجوء إلى الغرب مسألة تعود إلى الخبرة الشخصية " لأن المسألة تتعلق بتكليفه الشخصي في قناعته بهذا أو ذاك. أما إذا لم يكن من أهل الخبرة في ذلك فلا بد له أن يرجع إلى أهل الخبرة الذين يحددون له طبيعة المصلحة والمفسدة أو حجمها في هذا الجانب"[١٥].

جواز الإقامة في الدول غير المسلمة

تقسم النظرية الكلاسيكية العالم إلى قسمين، دار الإسلام ودار الحرب:

دار الإسلام

وتعرف دار الإسلام: هي البلاد التي يسود فيها الحكم الإسلامي تشريعاً وتنفيذاً، وتكون القوة والعزة فيها للمسلمين، سواء كانوا أكثرية السكان بها من المسلمين، أم غير المسلمين.[١٦] واشترط بعض الفقهاء أن تكون الأكثرية فيها للمسلمين، حتى لو غلب عليه غير مسلم.[١٧]

ويعرفها بعض الفقهاء المعاصرين بأنها " الأرض التي يمثل فيها المسلمون الأغلبية الساحقة، ويمارسون فيها التزاماتهم وشعائرهم الإسلامية بحيث يكون الطابع العام الغالب عليهم إسلامياً، سواء أكان ذلك من خلال المجتمع في حركته، أو خلال الدولة في قوانينها.[١٨]

ويمكن من خلال هذا التعريف وضع الشروط التي لو توفرت في البلد أصبح دار إسلام وهي:

١- أن تكون أكثرية الشعب من المسلمين.
٢- أن يمارس الشعب الشعائر الإسلامية.
٣- أن تكون قوانين الدولة إسلامية.

دار الحرب

وتعرف دار الحرب: وهي الأراضي التابعة لغير المسلمين خارج دار الإسلام. وهذا تعريف عام، لكن بعض الباحثين يرى: هي البلاد التي لا تكون فيها السيادة والمنعة للحاكم المسلم، ولا يقوى فيها المسلمون على تطبيق الأحكام الإسلامية.[١٩] ويعرفها آخرون "بأنها الأرض التي يمثل فيها الكفار القوة القاهرة بحيث تعيش تحت تأثير المنهج الكافر للحياة على مستوى الدولة والمجتمع ".[٢٠]

إذن يشترط في دار الحرب توفر الشروط التالية:
١- أن تكون الأكثرية من الكفار، أي غير المسلمين على الإطلاق.
٢- أن تتبع في قوانينها المنهج الكافر، أي غير الإسلامي، سواء على مستوى الدولة أو الشعب.

التوصيف الشرعي للبلدان الغربية

ورغم أن هذا التقسيم لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية بل هو مجرد تقسيم وصفي افترضه فقهاء العصر العباسي لتمييز الدولة الإسلامية عن غيرها ويعتبره الفقهاء المعاصرون صحيحاً، إلا أن هذه التعريفات والمصطلحات ما زالت تثير الإشكالات والتساؤلات حول مصاديقها وتطبيقاتها في العصر الحالي. ومن هذه الأسئلة: أي الدول الإسلامية تعتبر دار إسلام وفق التعريف الفقهي؟ يتساءل الشيخ فيصل المولوي(لبناني سني):

"ما هو المعيار لسلطان الإسلام وتنفيذ أحكامه وإقامة شعائره؟ هل هو إقامة أحكام الإسلام بشكل كامل؟ هذا معناه أن أكثر بلاد المسلمين لم تعد اليوم دار إسلام. هل يكفي أن تطبق أحكام الأحوال الشخصية الإسلامية دون سائر القوانين؟ هذا معناه أيضاً أن تخرج بلاد إسلامية عريقة من دار الإسلام كتركيا(وتونس) (يطبق في تركيا القانون السويسري الخاص بالأحوال الشخصية). هل يكفي أن يقيم المسلمون شعائر الإسلام بحرية كالصلاة والصيام والحج والزكاة لتعتبر دار إسلام بناء على استمرار الماضي، هذا معناه أن أكثر بلاد المسلمين تعتبر اليوم دار إسلام، ولكن ما الحكم في كثير من البلاد غير الإسلامية التي يأمن فيها المسلمون ويقيمون شعائرهم بحرية أكثر من بعض بلاد المسلمين؟ طبعاً لا يمكن اعتبارها دار إسلام، ولكن من حيث الواقع ليس هناك فرق بينها وبين الكثير من بلاد المسلمين التي لا تطبق أحكام الإسلام، وإن كانت تسمح بإقامة الشعائر الإسلامية"[٢١]. إن القضية الرئيسية في هذا الموضوع هي الوضعية الشرعية للبلدان غير الإسلامية، أوربية وأمريكية وأفريقية وآسيوية. فهل تعتبر دار حرب، وما هي الأسس المعتمدة في ذلك التصنيف؟

يرى آية الله السيد كاظم الحائري، من كبار الأساتذة في الحوزة العلمية في قم، "أن الدول الغربية الحالية هي دار حرب"[٢٢]. أما المرجع الديني آية الله السيد محمد حسين فضل الله فيرى أن " البلاد الغربية والدول المحايدة الكافرة الأخرى تعتبر(دار كفر)، ولكن لا يجوز - في رأينا- الاعتداء على أهلها، وذلك لأننا نستوحي من قوله تعالى(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين)، فهو يدعو إلى البر بهم والعدل معهم فلا ينهاهم عن ممارسة ذلك. ونحن نعرف أن كلمة(العدل)

تفرض وجود حق لهؤلاء على المسلمين لابد لهم من قيامهم به ومحافظتهم على إيصاله إليهم، وعلى هذا الأساس، فإننا نستوحي من ذلك أن العدل إذا جاز وجب.

وفي ضوء ذلك كانت فتوانا -التي نختلف فيها مع مشهور الفقهاء- هي أن الأصل حرمة كل إنسان في نفسه وماله وعرضه، إلا المحارب ومن بحكمه من الذين يخرجون المسلمين من ديارهم، ويساعدون على إخراجهم انطلاقاً من قوله تعالى(إنما ينهاكم عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)[٢٣]. فإذا كانت الدول الغربية تعتبر دار حرب فما هو المعيار لاعتبار بلد ما دار حرب؟ هل مجرد أن أهلها كفار تصبح دار حرب؟ يتساءل فيصل المولوي ثم يجيب " طبعاً الجواب لا، لأن الكفار قد يدخلون في عهد مع المسلمين لا يدفعون فيه الجزية ولا يخضعون لدار الإسلام فتعتبر بلادهم دار عهد كما يرى الإمام الشافعي"[٢٤]. ثم يستنتج المولوي أن بلاد الغرب ليست بدار حرب، حيث يناقش القضية من جوانب أخرى. إذ يعتبر عدم وجود حرب فعلية معها ووجود معاهدات بين الدول الغربية والدول الإسلامية شروطاً تخرجها عن دائرة(دار الحرب)، فيقول:" إننا نستطيع أن نستنتج مما تقدم أن المسلمين في أوربا وغيرها من بلاد الغرب ليسوا في دار حرب:

أولاً: لأنه ليس هناك من حكامنا من أعلن الحرب.

ثانياً: لوجود معاهدات بين دولنا وهذه الدول ونحن ملزمون بهذه المعاهدات شرعاً طالما أنها لا تلزمنا بمعصية. فإذا أردنا الالتزام بالتقسيم الفقهي للعالم إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد فنحن هنا في دار عهد"[٢٥].

إذن نحن أمام قسم ثالث سماه الفقهاء بدار العهد، فما هي شروط دار العهد؟ يعرّف الفقهاء دار العهد بأنها:" بلاد غير إسلامية عقد أهلها الصلح مع المسلمين دون أن تؤخذ منهم جزية. فدارهم لا تخضع لأحكام الإسلام فليست من دار الإسلام، وليس بينهم وبين المسلمين حرب فليسوا دار حرب"[٢٦]. ويعرفها بعض الفقهاء بأنها "الأرض التي يغلب عليها الكفار الذين صالحهم المسلمون على البقاء فيها ودخلوا معهم في معاهدة سلام على أن تكون الأرض لأهلها، وتسمى(دار الصلح)"[٢٧].

ومن الفقهاء الشيعة الذين يرون الدول الغربية دار عهد هو الشيخ محمد علي التسخيري، الذي يرى "إن الدول الغربية ليست من ديار الحرب، إلا إذا دخلت حرباً مع العالم الإسلامي، بل هي من ديار العهد"[٢٨].

ويضيف التسخيري بأنه "لا مانع من توقيع معاهدة عدم اعتداء مع دولة غير مسلمة، بل أن القبول بميثاق الأمم المتحدة يعني ذلك عموماً"[٢٩]. ويؤيد المراجع العظام كالسيد عبد الهادي الشيرازي والسيد محمد رضا الكلبايكاني وغيرهم " أن دخول البلاد الإسلامية مع الدول الأخرى في ميثاق الأمم المتحدة يلزم تلك البلاد باحترام تلك الدول في أهلها ونظامها"[٣٠].

ورغم أن السيد محمد حسين فضل الله يعتبر البلاد غير الإسلامية دار حرب إلا أنه يرى أنه لا مانع من عقد معاهدات صداقة وسلام معها. فقد سألته عن الدول غير الكتابية كالهند وكوريا والصين فأجاب:

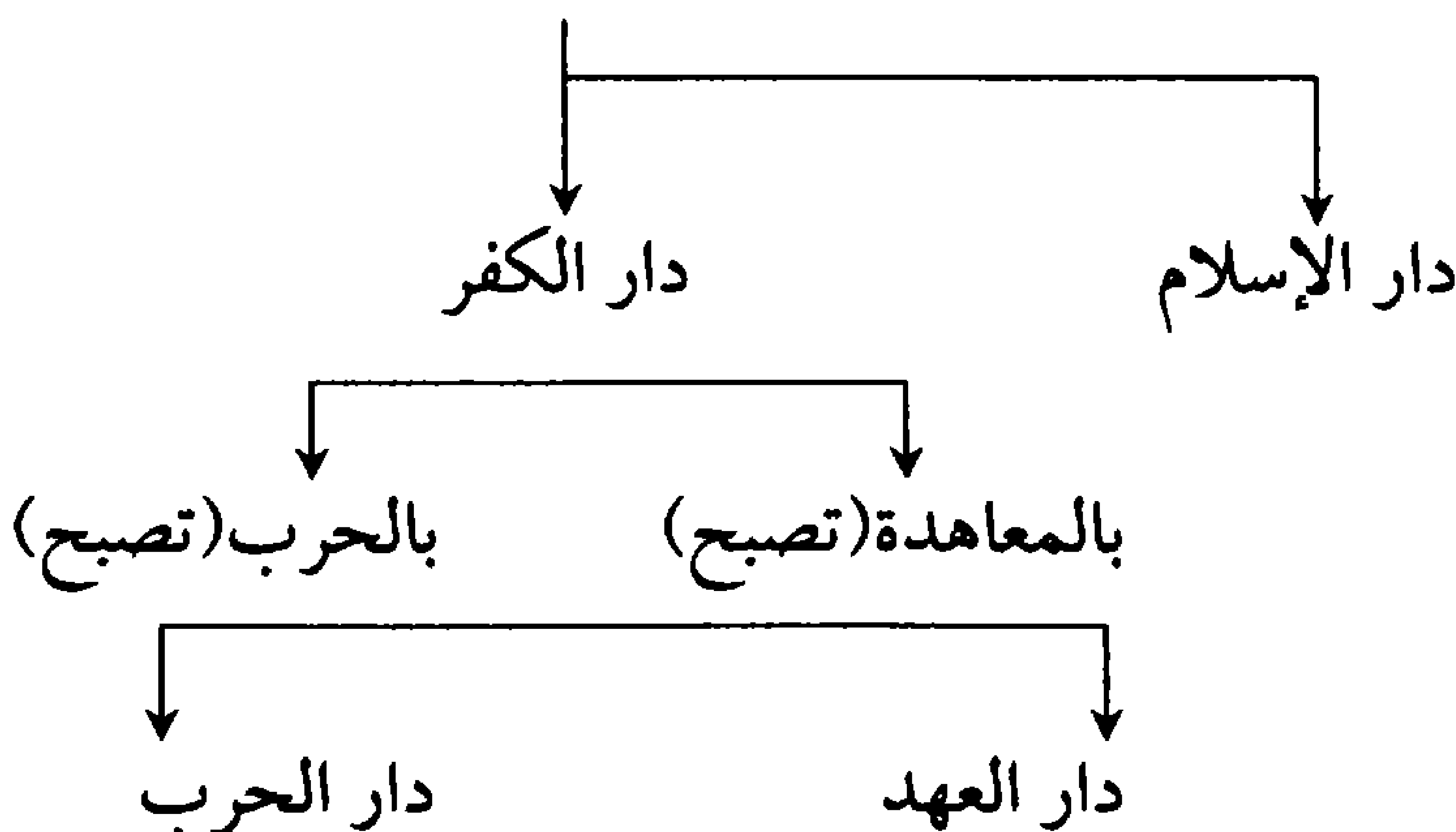
"هي دار حرب، ولكن الواقع الحاضر الذي لا يمثل المسلمون فيه قوة قاهرة، لا تترتب آثار الحرب عليها بالمعنى العملي، فيمكن الدخول معها في معاهدة عدم اعتداء أو صداقة أو تبادل تجاري أو أمني أو ثقافي مما

تفرضه المصلحة الإسلامية العليا، ولكنها لا تمثل دار العهد بالمعنى المصطلح لأنه لا موضوع لذلك في خصوصيات الواقع "[٣١]".

إن التقسيم التقليدي الذي يصنف الدول خارج دار الإسلام بأنها دار حرب لا يعتمد أي قاعدة أو معيار لذلك التقسيم، وقد ذكرنا في الفصل السابق أن الصفة العامة التي تميزت بها الدول المعادية للإسلام في العصر العباسي هي العداء والحروب المتواصلة، قد جعلت هناك ملازمة بين إطلاق كلمة الحرب ودار الحرب على كل ما هو خارج الدولة الإسلامية. ومع أن بعض الفقهاء يستخدم أحياناً مصطلح دار الكفر إلا أن الغالبية تعتمد مصطلح دار الحرب. ومن ناحية لغوية فإن(دار الحرب) لا تكون مخالفة لـ(دار الإسلام) بل لـ(دار السلم)، إن كان يتضمن المعنى الإصطلاحي لكلمة الإسلام. ولغرض توضيح هذه الفكرة، ومعرفة دلالة كل مصطلح استناداً إلى معيار معين، سيكون التقسيم حسب ما يلي:

١- على أساس المعيار الأيديولوجي-- دار الإسلام تقابلها دار الكفر
٢- على أساس المعيار الأمني-- دار السلم تقابلها دار الحرب
٣- على أساس المعيار السياسي -- دار العهد

والشكل التالي يوضح العلاقة بين هذه المصطلحات:



ويذهب بعض الباحثين والإسلاميين بعيداً في تطبيق هذه المصطلحات على الواقع الحالي للدول الغربية، فالباحث المغربي عبد العزيز بن الصديق يصف الحريات التي يتمتع بها المسلمون والأعداد الغفيرة من المؤسسات الدينية(مساجد، معاهد، مراكز ومدارس وغيرها) التي أسسها المسلمون المقيمون في أوربا وأميركا، وكذلك الدعوة إلى الإسلام واعتناقه من قبل الأوربيين والأميركيين، ليستنتج " أن أوربا وأميركا، من هذه الناحية أصبحت بلداناً إسلامية مستوفية كل الخصائص الإسلامية. وأن المقيم فيها مقيم في دولة إسلامية، حسب المصطلح اللغوي للفقهاء المسلمين "[٣٢]. ويؤيد ذلك راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية التونسية، حيث صرح عام ١٩٨٩ في مؤتمر اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا(UOIF)، " أن فرنسا أصبحت دار إسلام".وقد قبلت المنظمات الإسلامية ذلك الطرح وأصبح يحل محل الرأي السابق الذي يقول"بأن فرنسا جزء من دار العهد"[٣٣].

الأساس الشرعي للإقامة في الغرب

هناك رأيان يبرران الأساس الشرعي لإقامة المسلم في البلدان الغربية سواء كانت دار كفر أو دار عهد:

الأول: يرى أن دخول المسلم من خلال طلب سمة الدخول(الفيزا) والتي تشابه "عقد الأمان" في الفقه الإسلامي. إذن دخول المسلم إلى تلك البلاد وإقامته فيها يتم من خلال عقد فردي مع تلك الدولة، تمنحه فيها حق الدخول أو الإقامة والعيش فيها. يقول السيد محمد حسين فضل الله: "لا يمكن اعتبار البلاد الغربية دار عهد بالمعنى المصطلح من ناحية عامة، ولكن لا بد للمسلم -من الناحية الفردية- أن لا يسيء إلى أهلها ونظامها -

بما لا ينافي التزامه الإسلامي - انطلاقاً من العهد الفردي بينه وبينهم من خلال التزامات سمة الدخول التي يلزم فيها نفسه بالمحافظة على عنصر السلام في وجوده في داخل البلد. وفي ضوء ذلك يمكن أن ينطبق هذا الحكم على المجموعات الإسلامية المتواجدة في تلك البلد بلحاظ التزام كل واحد منهم. فيجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم العقدية وشروطهم حتى مع الكفار انطلاقاً من "أوفوا بالعقود" و "المؤمنون عند شروطهم"[٣٤]. ويتفق المرجع الديني السيد علي السيستاني، إذ يعتبر الفيزا بمثابة عقد أمان يستوجب الإيفاء بإلتزاماته وشروطه. يقول سماحته: "إن كان دخول المسلم إلى البلاد الغربية بالطريق الرسمي ومن خلال وثيقة الجواز، فإن هذه الوثيقة تتضمن شرطاً دولياً بالأمان، بحيث لا يجوز قانوناً لداخل البلاد مخالفة قوانينها". ويقول في موضع آخر: "لا تجوز السرقة من أموالهم(الغربيين) الخاصة والعامة وكذا إتلافها إذا كان ذلك يسيء إلى سمعة المسلم أو المسلمين بشكل عام. وكذا لا يجوز إذا لم يكن كذلك ولكن عُدّ غدراً ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول في بلادهم أو طلب رخصة الإقامة فيها لحرمة الغدر ونقض الأمان بالنسبة إلى كل أحد"[٣٥].

الثاني: أن دخول المسلمين وإقامتهم في البلدان الغربية يستند إلى المعاهدات المعقودة بين الدول السلامية والبلدان الغربية سواء كانت معاهدات ثنائية أو معاهدات دولية من خلال منظمة الأمم المتحدة. فهذه المعاهدات تمنح المسلمين حق الدخول أو الإقامة في تلك البلدان الغربية. يقول القاضي الشيخ فيصل المولوي: "إننا نحن المسلمين الموجودين في بلاد الغرب إنما أتينا هنا بناء على هذه المعاهدات، وحصلنا على التأشيرة اللازمة"[٣٦].

تنظم اتفاقية جنيف عام ١٩٥١ وبروتوكول نيويورك ١٩٦٧ إجراءات طلب اللجوء السياسي وحقوق اللاجئ وصلاحيات وواجبات الدول المضيفة. تعرف الاتفاقية المذكورة اللاجئ السياسي بأنه:

هو الشخص الذي يشعر بالخوف، لأسباب معتبرة، من الملاحَقة له شخصياً من قبل دولته بسبب أصله أو جنسه، ديانته، جنسيته، أو ينتمي إلى مجموعة اجتماعية معينة أو ذات نهج سياسي واضح. ولا تتوفر له حماية كافية. وقد وقعت على اتفاقية جنيف أكثر من مئة دولة، تعتبر دول مفتوحة لقبول طلبات اللاجئين. ولا يحق للدول الموقعة الامتناع عن منح اللاجئ حق تقديم طلب اللجوء، بينما يعود إليها القرار في قبوله أم رفضه. كما يجب على الدول المضيفة توفير الخدمات اللازمة للاجئين كالسكن والطعام والملابس والصحة والتعليم وتوفير الأمن لهم وبقية الخدمات الإنسانية والاستشارات القانونية وإجراءات قضائية عادلة. وتركت الاتفاقية للدول المضيفة اتخاذ الإجراءات اللازمة وتحديد طلبات اللجوء، من حيث نسبتها وعددها أو الجنسيات التي تفضلها. كما يعود للدول تقدير الحالات الإنسانية التي تمنح فيها اللجوء لأسباب إنسانية.

وتقوم المفوضية العالية للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNCHR بمتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين في الدول الموقعة. كما تقوم المفوضية بالاتفاق مع الدول باستضافة لاجئين من مناطق معينة. ويجري استدعاء وقبول هؤلاء اللاجئين وفق اتفاق خاص من حيث عددهم وجنسياتهم. فعلى سبيل المثال تمت دعوة واستقبال أكثر من ٢٥ ألف لاجئ عراقي من السعودية والأردن وسوريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وبريطانيا وهولندا والسويد وفنلندا وغيرها.

طاعة القوانين الغربية

يعيش خمسة عشر مليون مسلم في بلدان أوربا الغربية، يتمتعون بحرية تامة في ممارسة عباداتهم وشعائرهم. ومن الطبيعي أن يحترم هؤلاء المهاجرون المسلمون قوانين البلدان التي يقيمون فيها، وعدم الإساءة إلى النظام العام والأمن، واحترام غير المسلمين وأموالهم، باعتبارهم دخلوا البلاد وفق عقد أو قانون يحتوي ضمنياً على مبدأ احترام قانون الدول المضيفة. ومن الطبيعي أن يكون المسلم عند عهده.

يرى بعض المراجع الشيعة كالسيد محمد حسين فضل الله أنه "لا ينبغي للمؤمن أن يسيء إلى نظام البلد الذي يعيش فيه، وإلى أمنه، للمفاسد الكثيرة المترتبة على ذلك، ولزوم هتك حرمة المسلمين، بل ربما يحتمل أن هناك التزاماً بينه وبين هذا البلد بأن يحافظ على نظامها وأمنها من خلال(الفيزا) التي تمنحها له"[٣٧].

وقد سألت السيد محمد حسين فضل الله حول رأيه الآنف الذكر، وأن دخول المسلم إلى بلد وحصوله على الفيزا يعني التزاماً ضمنياً باحترام القوانين، فهل تعتبرون وجود المسلم في بلدان الغرب هو التواجد في دار عهد؟ وما هي واجباتهم الشرعية فيما يتعلق بذلك الأمر؟ فكان جواب سماحته كالتالي:

" لا يمكن اعتبار البلاد الغربية دار عهد بالمعنى المصطلح من ناحية عامة، ولكن لابد للمسلم - من الناحية الفردية - أن لا يسيء إلى أهلها ونظامها العام - بما لا ينافي التزامه الإسلامي - انطلاقاً من العهد الفردي بينه وبينهم من خلال التزامات سمة الدخول(الفيزا) التي يلزم فيها نفسه بالمحافظة على عنصر السلام في وجوده في داخل البلد، وفي ضوء ذلك

يمكن أن ينطبق هذا الحكم على المجموعات الإسلامية المتواجدة في تلك البلد بلحاظ التزام كل واحد منهم، فيجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم العقدية وشروطهم حتى مع الكفار إنطلاقاً من "أوفوا بالعقود" و "المؤمنون عند شروطهم". وعليهم - من خلال ذلك- الحفاظ على النفوس والأموال والأعراض والنظام العام في ذلك البلد "[٣٨].

وللسيد علي السيستاني رأي مشابه يقول فيه "إن الدخول الرسمي للدول الغربية من خلال وثيقة الجواز، فإن هذه الوثيقة تتضمن شرطاً دولياً بالأمان، بحيث لا يجوز قانوناً لداخل البلاد مخالفة قوانينها "[٣٩]. ويقول سماحته أيضاً " لا تجوز السرقة من أموالهم(الأوربيين) الخاصة والعامة وكذا إتلافها إذا كان ذلك يسئ إلى سمعة المسلم أو المسلمين بشكل عام. وكذا لا يجوز إذا لم يكن كذلك، ولكن عُد غدراً ونقضاً للأمان الضمني المعطى لهم حين طلب رخصة الدخول في بلادهم أو طلب رخصة الإقامة فيها لحرمة الغدر ونقض الأمان بالنسبة إلى كل أحد".

وهذا رأي صائب إذ أنه من المعلوم عرفاً أن من يدخل بلد ما عليه احترام قوانينها، سواء كانت إقامته قصيرة أو طويلة. ولو أنه عند الدخول قال لسلطات الحدود بأنه يؤمن بمخالفة قوانين الدول غير الإسلامية فلا يسمح له بالدخول. إن احترام قوانين البلدان يعتبر من العرف الدولي.

ويؤكد السيد محمد حسين فضل الله على أهمية احترام القوانين والسلوك الإسلامي القويم فيقول "لا بد للمسلم أن يكون أميناً على أموال الآخرين مسلمين كانوا أو غير مسلمين... وأنه لا ينبغي للإنسان المؤمن أن يفعل ذلك(أي سرقة الكافر أو بيعه المخدرات أو إعطاؤه عملة مزورة) لاسيما في العملة المزورة، لأنه لا بد أن يكون مثال الأمانة مع كل الناس وفي جميع الأشياء، حتى يكون النموذج الإنساني الكامل في علاقته

بالناس، من دون فرق بين أن تكون الفتوى بالحلية أو بالحرمة، أما رأينا فهو الحرمة في الجميع "[٤٠].

ويتفق الشيخ فيصل المولوي في ذلك الأمر إذ يقول "إن من واجبنا الشرعي أن نلتزم بقوانينهم فيما لا معصية فيه. إن حقوقنا في هذه البلاد هي ما تعطينا قوانينهم من حقوق، ولا يجوز لنا أن نتجاوز هذه القوانين باحتيال أو كذب أو خديعة أو غدر"[٤١]. أما المفكر الإسلامي كليم صديقي، بريطاني من أصل هندي، فيقول " على المسلمين في الدول الغربية أن يدفعوا الضرائب للسلطات غير المسلمة. ويجب عليهم طاعة القوانين طالما كانت هذه القوانين لا تعارض التزامهم بالإسلام وارتباطهم بالأمة "[٤٢].

شرعية اكتساب الجنسية الغربية [٤٣]

تعرف الجنسية Nationality بأنها " رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة. وهناك من يضيف إلى هاتين الرابطتين رابطة ثالثة هي الرابطة الاجتماعية وخصوصاً عندما يكون شعب الدولة مكوناً من أمة واحدة"[٤٤]. فهي علاقة سياسية تنشئها الدولة بمحض إرادتها، علاقة سياسية ضرورية تربطها برعاياها فتمنحها لمن تشاء وتحرمها ممن تشاء وفق ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهذه الظروف مجتمعة أو منفردة تملي عليها سياسة معينة في مسائل الجنسية. فقد تكون راغبة في كثرة شعبها فتأخذ حينئذٍ بحق الإقليم بالإضافة إلى حق الدم، فتعتبر كل من ولد في إقليمها متمتعاً بجنسيتها ولا تكتفي فقط بحق الدم. وبجانب هذين الأساسين تذهب أكثر من ذلك فتشجع الدخول في شعبها من الأجانب وذلك يفتح باب التجنس وتخفيف شروطه وإجراءاته. وعلى العكس من ذلك تضيق في سبيل الحصول على جنسيتها متى كانت غير راغبة في تزايد شعبها فتقتصر في منح جنسيتها لمن ولد لأصل يحمل هذه الجنسية أي تقتصر على الأخذ بالدم"[٤٥]. والجنسية في القانون هوية خاصة لكل دولة، وهي ترجمة للفظ.

وهي علاقة قانونية حيث يرتبط طرفاها بروابط قانونية، إذ تفرض على كل منها إلتزامات للآخر وتقرر له حقوقاً قبله. فهي علاقة قانونية متبادلة أي مزدوجة الأثر. فللشخص حق الحماية لشخصه ولماله ولعرضه وتهيئ له سبل الحياة لتقيه بالوسائل المتاحة لها شر الفقر والمرض والجهل، ولها عليه مقابل ذلك واجب الولاء والطاعة وتنفيذ أوامرها المشروعة. وتعتبر الجنسية المعيار لتحديد صفة الأجنبي داخل كل دولة وما يترتب على هذه

الصفة من آثار من حيث التمتع بالحقوق داخل الدولة، حيث لا يتمتع الأجنبي بالكثير من الحقوق العامة وخاصة الحقوق السياسية.

يعيش في أوربا الغربية حالياً أكثر من ١٥مليون مسلم. وتواجد المسلمين في البلدان الغربية واستقرارهم فيها يطرح عدة مشاكل شرعية أمام الأقليات الإسلامية المقيمة. وبعض هذه المشاكل تتعلق مباشرة بوضعيتهم واندماجهم في المجتمعات الغربية، كالتجنس والمشاركة في الحياة السياسية. ويرى بعض المسلمين أن الحصول على جنسية تلك البلدان يسهل الحياة في تلك المجتمعات، إذ أنه يفتح أمامه الأبواب في المشاركة في القضايا العامة والتدرج في الوظائف الحكومية، بل وتمثيل الشعب الغربي ودخول البرلمانات الأوربية، كما هو حاصل في بعض الأحيان. كما أن بعض فئات المسلمين قدمت إلى البلدان الغربية طلباً للجوء السياسي، وبسبب أوضاع بلدانها، فقدت كل وثائقها القانونية وأوراقها الثبوتية، إضافة إلى أن حكومات تلك الدول لا تمنحها وثائق جديدة أو تزود أولاد المهاجرين بوثائق قانونية كجوازات السفر أو شهادات الجنسية. كل ذلك يجعل الحصول على جنسية البلد الغربي أمراً مطلوباً في ذاته، وكذلك لحل العديد من المشاكل القانونية.

وللعلماء المسلمين وجهات نظر مختلفة حول التجنس بجنسية غربية. ومع أن الجنسية لا تحمل بعداً عقائدياً بل هي مجرد إثبات للإنتماء القانوني إلى بلد ما، إلا أن بعض العلماء يعتبرها معياراً للعقيدة والدين، فيعتبر حصول المسلم على جنسية دولة غير مسلمة بمثابة ترك المسلم لدينه، وفك ارتباطه بالعالم الإسلامي.وهذا معيار غير دقيق و يتضمن العديد من الإشكالات منها أن هناك أقليات غير إسلامية تعيش في البلدان الإسلامية وتحمل جنسيتها، فهل يدل ذلك على أنها تركت دينها

وأصبحت مسلمة؟ وهناك أقليات إسلامية تعيش في بلدان كافرة، كتابية أو وثنية، وتحمل جنسيتها، فهل يعني أنها غير مسلمة؟ وهناك من يعتنق الإسلام من الغربيين، وبالطبع فهم يحملون جنسية بلدانهم، فهل يُطعن في إسلامهم إذا بقوا حاملين لها؟

التجنس والإرتباط بالأجنبي

هناك بعض الحالات التاريخية أعتبر فيها الحصول على الجنسية بمثابة مغادرة الإسلام والارتباط بالأجنبي المحتل، كما حدث في تونس والجزائر حيث كانت الحكومة الفرنسية المستعمرة تشجع المسلمين هناك على الحصول على الجنسية الفرنسية لأسباب سياسية وقانونية من خلال ضم تلك البلدان إلى الدولة الفرنسية باعتبارهم مواطنين فرنسيين. وكانت السلطات الفرنسية تجند اليهود الجزائريين لتكثير عدد الفرنسيين وللاعتماد عليهم في إدارة البلاد والهيمنة على تجارتها. ولما كانت حركة الجهاد الإسلامي موجهة ضد الاحتلال الأجنبي ومن يتعاون معه، فجرى اعتبار من يتجنس بالجنسية الفرنسية ملتحقاً بخدمة الكفار، ومرتداً عن الدين الإسلامي، ورفض دفنه في مقابر المسلمين. من جانب آخر فإن المتجنس يطبق عليه القانون الفرنسي حتى في الأحوال الشخصية كالنكاح والطلاق والمواريث. وبقيت نظرة الفقهاء التونسيين والجزائريين والمغاربة سلبية نحو التجنس بسبب الخلفية التاريخية والتجربة السياسية، وبسبب فهمهم الخاص للمسألة للأسباب التي ذكرناها. لقد طرحت مسألة التجنس بجنسية غير إسلامية في وقت مبكر من القرن العشرين، فقد سأل بعض التونسيين علماء الأزهر حول "تجنس رجل مسلم بجنسية أمة غير مسلمة إختياراً منه، والتزم أن تجري عليه قوانينها بدل أحكام الشريعة الغراء"[٤٦]، فأجابه الشيخ يوسف الدجوي من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بما يلي: " إن

التجنس بالجنسية الفرنسية والتزام ما عليه الفرنسيون في كل شيء حتى الأنكحة والمواريث والطلاق ومحاربة المسلمين والانضمام إلى صفوفهم معناه الإنسلاخ من جميع شرائع الإسلام ومبايعة أعدائه...وأما حليف الفرنسيين الخارج من صفوف المسلمين طوعاً وإختياراً مستبدلاً لشريعة بشريعة، وأمة بأمة مقدماً ذلك على إتباع الرسول بلا قاسر ولا ضرورة فلا بد أن يكون في اعتقاده خلل، وفي إيمانه دخل... فلسنا نشك في أن هؤلاء المتجنسين بالجنسية الفرنسية على أبواب الكفر وقد سلكوا أقرب طريق إليه"[٤٧]. وواضح أن ظروف التجنس ونتائجه تستدعي ذلك الرأي خاصة إذا ذكر أن المتجنس بجنسية غير إسلامية ينسلخ عن الشريعة الإسلامية، فمما لا شك فيه أن أي فقيه مسلم سيكون ذلك رأيه. كما أن الظروف السياسية واضحة في مضمون الفتوى وغايتها التي تهدف مساعدة حركة الجهاد وقطع الطريق أمام السلطات المحتلة باستخدامها هذه الوسيلة لإغراء المسلمين للانضمام إليها وخدمة مخططاتها وأغراضها في تغيير هوية البلد الإسلامي، واعتبار الجنسية جسراً لعبور أبناء البلد إلى الخندق الآخر.

وتم توجيه سؤال من قبل أحد التونسيين المقيمين بمصر إلى جمعية الهداية الإسلامية في القاهرة حول التجنس بالجنسية الفرنسية، "فبحثت المسألة، فرأت أن الأدلة القائمة على ردة المتجنس قاطعة، فكتبت فتوى بذلك وقدمتها إلى مجلس إدارة الجمعية، فقرر نشرها بالصحف تحذيراً للمسلمين من الوقوع في هاوية الارتداد عن الدين"[٤٨]. وقد تضمن السؤال عن التجنس "والتزام المتجنس بأن تجري عليه أحكام قوانين الأمة غير المسلمة بدل أحكام الشريعة حتى في الأحوال الشخصية، ويدخل في صفوفها عند محاربتها لأمة إسلامية، كما هو الشأن في التجنس بالجنسية الفرنسية الآن في تونس. فهل يكون نبذه لأحكام الشريعة الإسلامية،

والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة طوعاً منه ارتداداً عن الدين، وتجري عليه أحكام المرتدين، فلا يُصلى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، أو كيف الحال؟ وإذا كان خلع أحكام الشريعة عن عنقه، والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة ردة، فهل ينفعه أن يقول بعد هذا الالتزام أني مسلم،أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟ أفتونا ".

وطبيعي أن صيغة السؤال وما تضمنه من عبارات تسير باتجاه تكفير المتجنس، تجعل الفقيه لا يرى أبعد من ذلك، ويتفاعل مع السؤال، إضافة إلى الجو الإسلامي العام المناوئ للإستعمار والدول الاستعمارية المحتلة، خاصة وأنها دول غير مسلمة، فكانت فتوى اللجنة المذكورة كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه. أما بعد فإن التجنّس بجنسية أمة غير مسلمة على نحو ما في السؤال هو تعاقد على نبذ أحكام الإسلام عن رضا واختيار، واستحلال لبعض ما حرم الله، وتحريم لبعض ما أحل الله، والتزام لقوانين أخرى يقول الإسلام ببطلانها، وينادي بفسادها. ولا شك أن شيئاً واحداً من ذلك لا يمكن تفسيره إلا بالردة [٤٩]، ولا ينطبق عليه حكم إلا حكم الردة، فما بالك بهذه الأربعة مجتمعة في ذلك التجنس الممقوت؟

أما النطق بالشهادتين مع التردي في هذه البؤر الخبيثة الموجبة للردة، ومع عدم الإقلاع عنها والتبرؤ منها والندم عليها، هذه الشهادة لا تنفع صاحبها وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، لأن الشهادتين إنما كانتا دليلاً على الإسلام باعتبار أنهما عقد بين العبد وربه على احترام

أحكام دينه، والرضا عنه وعن تشريعه، وعدم تخطيه إلى شريعة أخرى..."[٥٠]

التوقيعات

رئيس اللجنةأمين اللجنة

علي محفوظمحمد عبد العظيم الزرقاني

المدرس بكلية أصول الدين بالأزهر من علماء الأزهر

فتاوى الفقهاء المعاصرين في قضية التجنس

تعرض بعض الفقهاء المعاصرين إلى موضوع التجنس، بعد تغير الظروف وتطور الأوضاع السياسية للبلدان الإسلامية والغربية معاً. وبعد ما أخذت أعداد هائلة من المسلمين تذهب إلى الغرب طلباً للرزق والعمل والإقامة، فأصبحت قضية التجنس واحدة من القضايا الهامة التي لا بد للإسلام أن يعطي رأيه فيها. فقد نشر الشيخ محمد الشاذلي النيفر، عضو المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي(تونس)، بحثاً حول التجنس، يميز فيه أولاً بين ظروف المتجنسين، فيقسم التجنس إلى قسمين:

١- التجنس الإضطراري: مثل الأقليات المسلمة التي تقيم في دول غير إسلامية، وهي بالأصل من سكان تلك المناطق، كالمسلمين في روسيا والهند والصين و كوريا وبولونيا وبلغاريا واليونان، حيث يقول: إن " حكم هؤلاء الجارية عليهم الأحكام غير الإسلامية، حتى اعتبروا متجنسين بجنسية غير إسلامية أنهم مسلمين غير عاصين "[٥١]. الجدير بالذكر أن ثلث المسلمين في العالم يعيشون كأقليات في بلدان غير إسلامية أي أن أكثر من(٤٠٠) مليون مسلم أي بنسبة ٤٠٪ من مجموع أكثر من ١و١ مليار مسلم في العالم.

٢- التجنس الإختياري: ويقصد به أولئك المتجنسين المقيمين في

البلاد الأجنبية دعتهم أعمالهم ووجودهم في بلد استوطنوه فاختاروا جنسيته لكنهم لم ينسوا إسلامهم وعملوا لبقائه في أنفسهم وتقدموا في ذلك فأنشأوا مؤسسات إسلامية. ويناقش مدى انطباق قوله تعالى(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، ثم يستنتج أنها لا تشمل المسلمين بل هي تخص الكفار، " وبمقتضاه لا يحكم بكفر من دخل تحت أحكام غير إسلامية لأنه ليس مشمولاً لما ورد في الآيات "[٥٢]. ويضع الشيخ النيفر شروطاً يجب استيفاؤها من قبل أولئك المقيمين في الدول الغربية، وهي:

١- أن لا تكون إقامة المسلم في الأرض المحكومة لغير المسلمين إقامة هوان و ذلة.

٢- حرية إقامة الشعائر الإسلامية(الصلاة والزكاة والصيام والحج).

٣- الأمن على النفس والولد والمال.

٤- الإحتراز من الفتنة في الدين[٥٣].

أما الشيخ محمد بن عبدالله بن سبيل، إمام الحرم المكي الشريف، فيرى " أن المسلم الذي يقبل الانتظام في سلك الجنسية يستبدل أحكامها بأحكام القرآن فهو ممن يتبدل الكفر بالإيمان ". ويستنتج أن " طلب الجنسية الذي من لوازمه أن يصير المتجنس تابعٌ لقوانين وضعية نصوصها صريحة بالحكم بغير ما أنزل الله، وإباحة الزنا وتعاطي الخمور وارتكاب الفجور وتحليل الربا والاكتساب من طرق غير مشروعة. ومنع تعدد الزوجات، واعتبار ما زاد على الواحدة من قبيل الزنا المعاقب عليه(!؟) وإنكار نسب ما ولد له من زوجة أخرى حالة وجودها عنده، ولا حق له في نفقة ولا إرث.. وكون المتجنس مجبوراً على الخدمة العسكرية في جيش الدولة التي انتمى إليها بهذه الجنسية، واستعداده للقتال في أي وقت

تقوم حرب على دولته، حتى ولو كان على دولة مسلمة.. يتضح من ذلك أن من يطلب الجنسية من دولة كافرة ميلاً إليهم، ومحبة في القرب منهم، والانضمام إليهم، والدخول في سلكهم، والرضا بسيطرتهم عليه وعلى ذريته فإنه داخل تحت قول تعالى(لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حاد الله ورسوله) وقوله(ومن يتولّهم منكم فإنه منهم)"[٥٤].

ولا يخلو هذا الطرح من إشكالات من حيث التعميم وافتراض أن هناك تلازماً بين التجنس وارتكاب المعاصي وكأن التجنس هو الدافع لارتكابها وليست الإقامة في هذه الدول، إذ يقيم في الغرب آلاف الفقهاء والعلماء المسلمين، وبعضهم يشرف على المؤسسات الدينية والمساجد، كما أن بعضهم يحملون جنسيات وجوازات غربية، فهل يطعن بإسلامهم والعياذ بالله. ويرفض أحد المشايخ في فرنسا، محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجنسية الغربية ويعتبرها ردة عن الدين الإسلامي حيث أصدر كتيباً بعنوان(تغيير الجنسية ردة وخيانة)[٥٥]. أما الخمليشي عبدالله الطائي، إمام مسجد مغربي في أمستردام فيقول " إن المسلم الذي يقبل جنسية دولة غير مسلمة يحرم نفسه من انتمائه لدولته المسلمة بكل ما في ذلك من امتيازات وقدرات، يريد أن ينتهي مرتداً. فقد يُجبر هو أو أولاده على أداء الخدمة العسكرية ومحاربة إخوانه المسلمين أو الدول الإسلامية. إن التجنس يتضمن القبول بالقوانين الأجنبية. وهذا القانون هو الذي ورد ذكره في القرآن وسماه بالطاغوت، ونهى الله تعالى المسلمين عن موالاته. وفوق ذلك فإن التجنس يتضمن تقوية الكفار بما نهى الرسول(ص) عنه"[٥٦].

وللشيخ يوسف القرضاوي رأي آخر، حيث ينظر لتواجد المسلمين في الغرب أنهم إزاء مسؤولية كبيرة هي الدعوة إلى الله، وأن حصولهم على الجنسية سيسهل أعمالهم ونشاطاتهم، فيقول " إن تواجد المسلمين خارج

العالم الإسلامي هو شرط أساسي لأداء الدعوة إلى الإسلام، وبإمكانه دعم أولئك الناس الذين يعتنقون الإسلام. وفي عالم اليوم، لاشك أن حصول المسلم على جنسية البلد المضيف يتضمن فوائد كثيرة، وبهذه الطريقة سيزداد تأثيره. أما من ناحية مضارها، فلا أحد يزعم أن الجنس يتضمن نوعاً من الركون أو الولاء للكفار، والذي يحرمه القرآن الكريم. فالقرآن يحرم الركون والولاء للكفار الذين يحاربون الإسلام. وهذا لم يعد قائماً في هذا العصر، عصر الثقة المتبادلة والحل السلمي، إنه عصر التعايش بين الأيديولوجيات "[٥٧].

أما الدكتور سيد درش، إمام مسجد لندن المركزي السابق، فيرى "أن المسلم الذي يحصل على الجنسية البريطانية يجب أن يقسم على الولاء للملكة. وهذا الولاء يمكن أن يترجم قانونياً بأنه طاعة القوانين والسلم والعيش بطريقة محترمة في المجتمع البريطاني، طالما أن الملكة تمثل هذه الصفات"[٥٨]. ويرى علماء آخرون أن اكتساب الجنسية الغربية ليس سوى قضية أوراق ولا تؤثر على الهوية الإسلامية أو تمسكه بالتعاليم الإسلامية.

ولا يرى فقهاء الشيعة إشكالاً في حصول المسلم على الجنسية الغربية في ذاتها على أن لا تؤدي إلى ما هو خارج الدين والشريعة. يقول المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله(حصول المسلم على جنسية دولة غير مسلمة أمر ليس محرماً في ذاته، تماماً كما لو كان الإنسان يسكن في بلد غير إسلامي. وإذا عرفنا أن الدول التي تسمى بالإسلامية قد تتضمن بعض القوانين المخالفة للإسلام. لذلك فإن وجود قوانين غير إسلامية في هذه الدولة لا يغير شيئاً من طبيعة تكليف الإنسان المسلم. ولابد أن يدرس المسلم القضية: هل أن هذه الجنسية التي يأخذها تؤدي إلى ضلال أولاده وابتعادهم عن الإسلام في المستقبل؟ أو أن نخدم قضايانا السياسية من

خلال وجودنا المنفتح على حقنا في أن يكون لنا موقف أو موقع في هذا الجانب أو ذاك)[٥٩].

ويقول السيد كاظم الحائري " يجوز اكتساب الجنسية على أن لا يستفيد منها ما هو محرم عليه ؛ مثلاً كما لو كانت إمرأة فأخذت من الإرث بقدر ما يساوي سهم أخيها المسلم. فمع تجنب أمثال ذلك من المحرمات لا تحرم الاستفادة من جنسية البلدان الكافرة "[٦٠].

أما المرجع الديني آية الله لطف الله الصافي فيؤيد رأي الحائري في ضرورة أن لا يؤدي اكتساب الجنسية إلى الوقوع في المعاصي أو ارتكاب المحرمات، ويعتبر مسألة الحصول عليها من حالات الاضطرار التي يتوقف عليها أمر هام لا يمكن للشريعة أن تتغاضى عن استيفائه، فيقول في سؤال وجهته لسماحته حول التجنس بجنسية غربية، ما يلي:" إن كان الحصول على الجنسية موجباً لفرض القوانين الكافرة على الشخص المسلم ومستلزماً لها بحيث يوجب وقوعه في المعاصي والمحرمات فلا يجوز ذلك. نعم لو اقتضت الضرورة وتوقف حفظ مصلحة مهمة لا يرضى الشارع بإهمالها، فالضرورات تقدر بقدرها "[٦١]. ويتفق الشيخ محمد علي التسخيري مع ذلك الرأي حيث يقول "التجنس بجنسية البلاد الكافرة في نفسه لا مانع منه، إلا إذا ترتب عليه عمل محرم، فيجب ملاحظة المستلزمات في ذلك. والحقيقة أن هذه المستلزمات موجودة، فإذا أمكنه التخلص منها فلا مانع، وإلا فلا يجوز، إلا أن تكون ضرورة "[٦٢].

المسلمون المتجنسون في أوربا الغربية

تختلف التشريعات القانونية في الدول الإسلامية تجاه اكتساب جنسية دولة أخرى. فبعض الدول(كالعراق) ينص الدستور على سقوط جنسية المواطن بمجرد حصوله على جنسية دولة أخرى، غير أن بعض

البلدان(المغرب وتركيا) تسمح بالحصول على جنسية أخرى دون أن تسقط الجنسية الأصلية. وقد يؤدي اكتساب الجنسية الغربية إلى حرمان حاملها من بعض الحقوق المدنية في بلده الأصلي كحق الإرث والنفقة والحضانة واستمرار ملكيته للعقارات والأراضي، إذا كان القانون يمنع تسجيلها للأجانب.

إن الحقائق تشير إلى أن أكثر من ٤٠٪ من المسلمين المقيمين في أوربا الغربية حاصلين على جنسيات هذه البلدان. ففي بريطانيا اكتسب غالبية المسلمين جنسيتها. وفي فرنسا هناك أربعة ملايين مسلم من مجموع خمسة ملايين حصلوا على الجنسية الفرنسية. وفي ألمانيا هناك أكثر من مئة ألف مسلم حاصل على الجنسية الألمانية، أي بما يمثل ١٠٪ من مجموع المسلمين هناك البالغ ثلاثة ملايين مسلم. وفي الدانمارك حصل عشرون ألفاً من المسلمين على الجنسية الدانماركية أي ما يمثل ٢٠٪ من مجموعهم. وفي النرويج حصل ألفان وسبعمائة مغربي ومثلهم من الباكستانيين على الجنسية النرويجية عام ١٩٩٠ أي ما يمثل ١٣٪ من المسلمين المقيمين هناك. وفي هولندا بلغ عدد المتجنسين ارتفع عدد المتجنسين من ثلاثة عشر ألف عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة وثمانين ألف عام ١٩٩٦، من بينهم ثلاثين ألف تركي، وخمسة عشر ألف مغربي، وعشرين ألف إيراني وعشرة آلاف عراقي.

شرعية الإنتماء للأحزاب السياسية الغربية [٦٣]

يعتمد وجود الجالية الإسلامية في الغرب على خمس ركائز هي:
المؤسسات الإسلامية(مساجد، مراكز، مدارس، مقابر وجمعيات ومنظمات).

القوة الاقتصادية والمشاركة الفعالة في مجمل النشاط الاقتصادي والتجاري في الغرب.

القوة السياسية عبر المشاركة في الحياة السياسية(أحزاب، تصويت، ترشيح، مجموعات ضغط، نواب برلمان، وزراء، أعضاء مجالس بلدية، ومناصب حكومية).

مؤسسات إعلامية(صحف، مجلات، قنوات تلفزيونية وإذاعية، شبكة إنترنت).

مؤسسات ثقافية وفكرية(جمعيات ثقافية، مراكز بحوث ودراسات، ندوات ومؤتمرات متخصصة)

تعتبر هذه الركائز حيوية في وجود ونفوذ الجالية الإسلامية، وكل واحدة منها تكمل الأخرى ولا غنى عنها، لأن غياب أحدها يشكل عجزا في الأداء السياسي والديني والفكري والاجتماعي للجالية المسلمة في البلد الغربي. ولعل الركيزة الأولى أي بناء المؤسسات الإسلامية قد تطور بشكل سريع خلال العقدين الماضيين لسهولة تأسيس المنظمات والجمعيات الإسلامية وعدم وجود قوانين صارمة. أما القوة الاقتصادية فهي في طور نمو وتكامل رغم التأخر الملحوظ وارتفاع نسبة البطالة بين المسلمين عموماً. وإن كانت هذه القضية تختلف من بلد أوربي إلى آخر. ومع ذلك فهناك نشاط اقتصادي إسلامي متزايد ومشاركة لا بأس بها في الاقتصاد

الغربي وإن كان أغلبه يتركز على الخدمات(محلات بقالة، دكاكين، تصريف عملات، تجارة جملة ومفرد، مقاهي، فنادق) لكن برزت بعض الوجوه المسلمة في ميادين المصارف وشركات المقاولات والتأمين والسياحة. أما الجانبين الإعلامي والفكري فبحاجة إلى دراسة ورصد لتقويم أدائهما ومدى تأثيرها في الرأي العام الإسلامي والغربي.

الوضع السياسي للمسلمين في الغرب

عدا أمريكا، ما زالت قوة المسلمين السياسية ضعيفة في الغرب عموماً بسبب تأخر مؤسسات ومنظمات المسلمين عن المشاركة في الحياة السياسية الغربية. ولا يكاد يظهر صوتهم في الانتخابات التشريعية أو المجالس البلدية رغم أن عددهم يزيد على كثير من الأقليات الدينية والعرقية الناشطة في الغرب. كما أنه من النادر أن تجد مطالبهم أو آمالهم مدرجة في أي برنامج لحزب سياسي غربي لأنهم لا يشكلون ثقلاً انتخابياً أي أن أصواتهم غير منظمة فلا يعتد بها. ولا يعني ذلك أن بعض الأحزاب وخاصة اليسارية لم تلتفت إلى ضرورة تعبئة الجاليات الإسلامية لصالحها ودفعها للتصويت لها طالما أن اليمين لا يغازلها أو يرفع شعارات ضد الأجانب عموماً والمسلمين خصوصاً.

الديمقراطية الغربية هي نظام أحزاب سياسية تتنافس على كسب أصوات الشعب من خلال طرح سياسة حزبية مقبولة وتقوية التنظيم الحزبي والحملات الانتخابية. يساعدها في ذلك مؤسسات مالية واقتصادية وإعلامية ومراكز ضغط(لوبي). تشكل الأحزاب السياسية قطب الرحى في النظام السياسي في البلدان الغربية. فهي التي تضع الخطط وترسم السياسات وتطرح مشروعات القوانين وتناقشها وتسنها في البرلمانات. ولذلك تعتبر الأحزاب أقوى المؤسسات في التأثير على القرارات والمواقف الحكومية.

وطالما تتأثر الجاليات الإسلامية بالقرارات الحكومية أو التشريعات القانونية التي تسنها الدول الغربية. وقد تتضرر مصالح المسلمين بسبب عدم وجود من يعرض رأيهم وموقفهم أو يدافع عن مصالحهم أثناء مناقشة القرار. ولذلك لابد للمسلمين أن يعوا أهمية المشاركة في الحياة السياسية، على الأقل لأجل مصالحهم. والمشاركة في الحياة السياسية الغربية تعني الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية والتي من خلالها يتمكن المسلمون بلوغ مراتب عليا في الحزب ومن ثم في المؤسسات البرلمانية والحكومية. وللأسف ما زالت نسبة المسلمين ضئيلة في الأحزاب الغربية.

ولعل هذه الظاهرة تعود إلى أسباب منها:

عدم الإيمان بأهمية العمل السياسي أصلاً إما لأن التجارب الحزبية في البلدان الإسلامية كانت منقوصة في الغالب أو ارتبطت بالأنظمة الحاكمة وما رافقها من ظلم وقمع.

عدم وجود مؤهلات مناسبة وكافية للخوض في الحياة السياسية الغربية وما تتطلبه من وعي سياسي ولغة جيدة وثقافة عالية ودراسة أكاديمية ذات تدعم العمل السياسي. الاعتقاد بحرمة الانتماء للأحزاب السياسية والعمل الحزبي. وهذا الرأي قد ينبع من تصورات وآراء فقهية معينة، لكن هناك فقهاء يرون جواز أو ضرورة العمل الحزبي. والتجارب السياسية في العالم الإسلامي تشير بوضوح إلى عمق تجربة الحزب السياسي الإسلامي. فحركة الإخوان المسلمين تأسست عام ١٩٢٨ ولها حضور في الساحة السياسية في مصر. وكذلك تأسيس حزب الدعوة الإسلامية في العراق عام ١٩٥٧ من قبل مرجع ديني هو السيد محمد باقر الصدر، ويضم الحزب مجموعة من علماء الدين. كما أن الجمهورية الإسلامية في إيران تشهد تكتلات حزبية تتوزع على عدة تيارات سياسية إسلامية. وفي السودان

والمغرب والأردن ولبنان والكويت واليمن والجزائر حركات سياسية إسلامية. كل هذا يشير إلى وجود قطاع كبير من المثقفين الإسلاميين والفقهاء ممن يؤمنون بالعمل الحزبي الإسلامي كوسيلة لتحقيق أهداف الإسلام. الاعتقاد بحرمة الانتماء للأحزاب السياسية الغربية إما لأنها مسيحية فيكون دعمها تأييداً لغير الإسلام أو علمانية فيكون الانتماء إليها تقوية للإلحاد واللادينية أو يكون الانتماء إليها ركوناً إلى الظالمين. وهذا الأمر يقودنا إلى البحث عن مسوغات شرعية للانتماء للأحزاب الغربية طالما أنها الوسيلة الفعالة وربما الوحيدة في الوقت الحاضر لتحقيق حضور إسلامي هام في الحياة السياسية الغربية.

آراء الفقهاء المسلمين بالأحزاب الغربية

بلا شك هناك آراء متفاوتة للفقهاء تعتمد على رؤيتهم ومنهجهم ووعيهم لأهمية تقوية بناء الجالية الإسلامية. وسنعرض لآراء بعض الفقهاء المعاصرين الذين يؤيدون الانتماء في الأحزاب السياسية الغربية والأسباب التي يعولون عليها في دعمهم لها.

يرى المرجع الديني السيد علي السيستاني جواز الانتماء للأحزاب السياسية بناء على المصلحة العامة للجالية الإسلامية في الغرب. ويشترط سماحته أن تحديد من ينتمي ويرشح لهذا الحزب أو ذاك هو من صلاحية أهل الخبرة دون أن يحدد شروطهم، ولكن يتوقع من يكون لهم وعي سياسي وحركي بشكل يقدّرون الظروف والشروط المناسبة للانتماء ونوعية الأفراد المسلمين وقدراتهم في خوض غمار الحياة السياسية الغربية بنجاح. يقول سماحته(قد تقتضي رعاية المصالح العليا للمسلمين في البلدان غير الإسلامية الانتماء للأحزاب(السياسية الغربية)، والدخول في الوزارات، والمجالس النيابية. وعندئذ يجوز للمسلمين ذلك حسبما تقتضيه

المصلحة التي لابد لتشخيصها من مراجعة الثقاة من أهل الخبرة)[٦٤].

أما المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله فيرى ضرورة انفتاح المسلمين في الغرب على المجتمعات التي يعيشون فيها، ويتفاعلون من خلال المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وخدمة قضاياهم السياسية والدفاع عن مصالحهم ومطالبهم. ويؤكد سماحته على أهمية حضور المسلمين في الساحة السياسية وضرورة وصولهم إلى مواقع ذات مسؤوليات عالية. ويضرب مثلاً فيقول(في فرنسا ما يقارب أربعة ملايين مسلم من الحائزين على الجنسية الفرنسية، ولكنهم(أي الفرنسيين) لا يسمحون لهم بالحرية السياسية، أو أن المسلمين لا يستطيعون احتلال أي موقع سياسي)[٦٥].

وإذا كان السيد السيستاني يشترط مشورة أهل الخبرة في تحديد المصلحة الإسلامية فإن السيد فضل الله يحدد أهل الخبرة بشكل نوعي أولاً عندما يفترض أنهم جماعة إسلامية ذات تنظيم سياسي إسلامي، حيث يشترط أن يكون المسلم مرتبطاً بحركة إسلامية ترسم برنامجاً وتخطط له مساره ومقترحاته داخل الحزب السياسي الغربي. وعندما سألت سماحته عن هذا الشرط وأهميته أجابني قائلاً:

(إنه شرط واجب في الخط العام، لسبب بسيط وهو أن الإنسان عندما يكون فرداً ويدخل في حزب غير إسلامي فإنه سوف يذوب مع هذا الجو فيأخذه التيار، بينما لا يجوز له من الناحية الشرعية الأولية أن ينتمي إلى أي حزب غير إسلامي وإلى تجمع غير إسلامي لاسيما إذا كان هذا الحزب أو التجمع يحمل بعض الخطوط السياسية التي قد تتحول إلى خطوط سلبية ضد الإسلام إذا كان خاضعاً لاتحاد محوري دولي معين قد يصطدم مع المسلمين في بعض المواقع وبلحاظ بعض الأمور. لكنه إذا كان منتمياً إلى

حركة إسلامية تخطط له وترعاه وتراقب وجوده ومسيرته هنا وهناك فإن وجوده في هذا التجمع أو هذا الحزب سوف يكون خاضعاً للتخطيط الذي تخطط له الحركة الإسلامية مما يجعله إيجابياً للمصلحة الإسلامية بدلاً من أن يكون سلبياً تجاه هذه الأحزاب)[٦٦].وهذا الشرط يفترض وجود حركة إسلامية ذات نضج وبعد نظر وقدرة على متابعة ورصد حركة الأحزاب السياسية الغربية ومن ثم رسم سياسة معينة للمسلم المنتمي لأحدها. أما تأكيد سماحته على قضية ذوبان المسلم في جو الحزب السياسي الغربي فهو صحيح إلى حد ما، حيث يلاحظ أن غالبية الذين ينتمون لأحزاب سياسية غربية أنهم علمانيون وليبراليون، وعندما يتحدثون عن الاعتدال يستخدمون نبرة غربية واصفين المسلم الملتزم بدينه بالتشدد والأصولية. لكن ذلك لا يعني أنهم لا يدافعون عن حقوق المسلمين الدينية، ولكنهم ينظرون إليها باعتبارها جزءاً من الهوية الثقافية التي من حق الأجانب المحافظة عليها. و يتفق السيد فضل الله مع السيد السيستاني على دور(أهل الخبرة في تحديد المسلمين الذين يراد إدخالهم في هذا الحزب أو هذا التجمع). وبعد أن يحدد مواصفات أهل الخبرة يدعو سماحته لعمل سياسي فعال ومنظم من أجل تشكيل جماعة ضغط إسلامية داخل الحزب السياسي الغربي فيقول(وأن يكونوا من أهل الخبرة في السياسة الإسلامية وغي السياسة الدولية وفي السياسة المحلية للتخطيط في كيفية دخول المسلمين في هذا الحزب أو ذاك بحيث يشكلون(لوبيّاً) حزبياً في الإطار التنظيمي ليكون(لوبياً) إسلامياً في المضمار السياسي العام). وكي لا تبقى القضية في مجال الفكر النظري يدعو السيد فضل الله إلى(دراسة ميدانية إلى جانب دراسة سياسية وحركية في هذا المجال. ولكننا نؤكد ضرورة وجود لوبي إسلامي في أي موقع من مواقع الغرب حتى نستطيع من خلال

ذلك تأييد ودعم قضايانا الإسلامية ووجودنا الإسلامي هناك من خلال التأثير السياسي على الواقع)[٦٧]. وأما الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر السابق فقد أباح الانتماء للأحزاب السياسية الغربية. فقد سئل من قبل جماعة من المسلمين في الدنمارك فأجاب:

(إذا كانت الأحزاب السياسية قد برزت في العصر الحالي كوسيلة للتنافس على الوصول إلى الحكم في أغلب دول العالم وكذلك الجمعيات والمؤسسات التعاونية الأخرى والنقابات، كل ذلك لخدمة أغراض اجتماعية أو فئوية أو سياسية، وكلها تدور مع المصالح الذاتية والعامة لأعضائها في نطاق النظام العام للدولة. إذا كان كذلك، فإنه لا حرج على مسلم أو أكثر من الانضمام إلى أي من الأحزاب المعترف بها من الدولة بالرغم من علمانيتها، أو نصرانيتها ما دامت لا تمس العقيدة الإسلامية أو المصالح الأساسية للمسلم. ومن ثم كان من المباح في الإسلام انضمام المسلم - فرداً كان أو جماعة - إلى أي حزب من الأحزاب السياسية ذات الكيان القانوني في الدولة التي يقيم المسلم على أرضها، وفي نطاق قوانينها، قصداً إلى التمكن من ترشيح نفسه في انتخابات المجالس البلدية أو المجالس النيابية).

ويؤكد فضيلته على أهمية مشاركة المسلمين في العملية الانتخابية والتصويت لصالح حزب غربي معين بل والتحالف معه إذا اقتضت الضرورة ومن أجل إيصال مرشحي المسلمين للدفاع عن قضاياهم ومصالحهم مشترطاً استمرار الالتزام بالأحكام الشرعية في السلوك واتخاذ القرارات فيقول:

(ومن المباح -كذلك- للمسلم وللمسلمين كافة في أية دولة، الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لصالح حزب دون التحالف معه أو مع التحالف،

للاستعانة بكل ذلك على تحقيق مصالح المسلمين وحمايتها والدفاع عن الحقوق المشروعة لهم بالذمة والصدق. وعلى المسلمين -في هذه الدول- أن يسلكوا هذه الطرق المشروعة، وفي نطاق قوانين تلك البلاد، ليكون لهم صوت يحمي مصالحهم، أ، ينضموا إلى حزب أو أثر حسبما يرون، ويصوتوا في الانتخابات لحزب أو أكثر، ما دام ذلك في صالحهم في موطنهم بشرط أن لا يضر هذا بالإسلام عقيدة أو شريعة. وعلى من يكون من المسلمين عضواً في المجالس البلدية أو النيابية ألا يصادق على أمر معروض ضد عقيدة الإسلام أو ضد مصالح المسلمين، فلا يصادق على إباحة أمر محرم في الإسلام أو يناهض أصول العقيدة الإسلامية)[٦٨].

ويؤيد الشيخ يوسف القرضاوي انتماء المسلمين للأحزاب السياسية الغربية معتبراً ذلك قوة لهم من اجل الدفاع عن حقوقهم وأوضاعهم هناك. ويرد فضيلته على اعتراض البعض بأن الانتماء للأحزاب السياسية الغربية يعني موالاة غير المسلمين فيقول(إن الأمر ليس كذلك،والمسلم ينتمي بهدف معين،ولا يستلزم موالاته لهم). ويرد فضيلته على إشكال آخر يتلخص بأن الفقهاء في البلدان الإسلامية يحرمون الانتماء إلى الأحزاب العلمانية، فكيف يحللون الانتماء إليها في الغرب؟ فيجيب(الفتوى تتغير بحسب الظروف والمواضيع. وأنه في البلد الإسلامي شيء وفي البلدان الغربية شيء آخر)[٦٩].

المسلمون في الأحزاب السياسية الغربية

تسمح بعض قوانين الدول الغربية للأجانب المقيمين في أراضيها بالتمتع بحق التصويت في الانتخابات المحلية أما الحائزين على جنسية البلد الغربي فيمكنهم التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية. ففي السويد صدر قانون عام ١٩٧٦ يسمح للأجانب المقيمين قانونياً لمدة لا تقل

عن خمس سنوات بالمشاركة في الانتخابات المحلية[٧٠]. وفي هولندا قرر البرلمان الهولندي عام ١٩٩٠ منح الأجانب المقيمين لفترة لا تقل عن خمس سنوات حق المشاركة في التصويت والترشيح في انتخابات المجالس البلدية. بالطبع من حق الحاصلين على الجنسية الترشيح والتصويت في الانتخابات التشريعية.

ومع تزايد أعداد المسلمين في أوربا الغربية حيث يبلغ حوالي خمسة عشر مليون مسلم، وارتفاع عدد المتجنسين منهم بالجنسيات الغربية، صارت الأحزاب السياسية تعير أهمية لأصواتهم لأنهم باتوا يشكلون نسبة لا بأس بها قد ترجح فوز بعض الأحزاب خاصة في حالات تقارب أصوات المتنافسين. كما سعت الأحزاب اليسارية والديمقراطية والخضر والبيئة إلى كسب أصوات المسلمين طالما أنهم يساهمون في دعم موقف الأحزاب إنتخابياً. وأخذت بعض الأحزاب، كما في هولندا، بوضع أسماء لامعة من المسلمين في قوائم مرشحيها. كما تولي هذه الأحزاب التجمعات الإسلامية اهتماماً أثناء الحملات الانتخابية، فترى مسؤولي الأحزاب يزورون المساجد والمراكز الإسلامية لتعبئة أصوات المسلمين لصالحهم. وقد أثمرت هذه الجهود المشتركة، أي فتح الأحزاب السياسية الغربية أبوابها للمسلمين، واندفاع بعض المسلمين في العمل السياسي عبر الانتماء لهذه الأحزاب وعرض كفاءاتهم وقابلياتهم في المناقشة والحوار والمقترحات بشكل لا يقل عن زملائهم الغربيين. وهذا ما يؤكد بقاء بعض المسلمين في بعض البرلمانات الغربية لعدة دورات متعاقبة، وصعود بعضهم إلى درجات عالية في الحزب. ويتوزع المسلمون عادة على عدد من الأحزاب كي يكون لهم حضور في أي حزب يصل للسلطة، أي لا يضعون البيض في سلة واحدة.

ففي البرلمان الهولندي الحالي يوجد سبعة نواب مسلمين، من مجموع ١٥٠ نائباً، يتوزعون على أحزاب اليمين واليسار والخضر، وهم أربعة مغاربة(بينهم سيدتان)، وتركية و إيرانية و سورينامي. وفي انتخابات المجالس البلدية لعام ١٩٩٨ فاز ٧٥ مسلماً بمقاعد في المجالس البلدية. وأغلب هؤلاء النواب والأعضاء علمانيون مع خلفية إسلامية، يؤمنون بوجهة النظر الغربية وأصول الديمقراطية الغربية ولكنهم يشعرون بالمسؤولية في الدفاع عن قضايا الأجانب بصورة عامة والمسلمين بشكل خاص.

وفي بريطانيا كان في عام ١٩٨١ ثلاثة أعضاء في مجلس بلدية برادفورد، كلهم من حزب العمال. وفي عام ١٩٩١ ارتفع عددهم إلى تسعة أعضاء Councilors يلعبون دوراً هاماً في الدفاع عن مصالح مرشحيهم المسلمين.ويوجد حالياً على الأقل عضوان في مجلس اللوردات البريطاني، إذ تمكن اللورد نظير ofRotherham والبارونة بولا الدين ofBethnal Green من الوصول إلى هذا المنصب العالي. ولم يتم اختيار أي مسلم لمنصب وزير في أي بلد أوربي غربي في حين يحتل العديد من غير المسلمين مناصب وزارية ومسؤوليات عالية في البلدان العربية والإسلامية. ولعل أعلى منصب وصل إليه مسلم في الغرب هو السيد عثمان صديق الذي عين في ١٩٩٩/٨/١٧ سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في جزيرة فيجي، وهو من أصل بنغالي. أما سفير ألمانيا السابق في المغرب مراد ويلفرد هوفمان فقد استمر بمنصبه عدة سنوات بعد اعتناقه الإسلام عام ١٩٨٠.

تاسيس احزاب إسلامية في الغرب

يشعر بعض المسلمين في الغرب أن الأحزاب السياسية الغربية قد لا تلبي طموحاتهم بقدر ما تحاول الإستفادة من أصواتهم في حملاتها الانتخابية، إضافة إلى وجود ثوابت ومبادئ داخل بعض الأحزاب لا

تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد يكون مجال التنافس مع الأعضاء الغربيين شديداً بحيث تبدو فرص المسلمين ضئيلة في تحقيق أهدافهم أو تستغرق وقتاً طويلاً. يضاف إلى ذلك يسعى بعض المسلمين المهتمين بالعمل السياسي إلى تطوير برامج ورسم سياسات ذات مضمون إسلامي تعتمد أحكام الإسلام وتعاليمه كأرضية تقف عليها، وتطرح الخيار الإسلامي كبديل قابل للتحقيق في المجتمعات الغربية. كل ذلك جعلهم يفكرون بإنشاء أحزاب سياسية إسلامية تعتمد بصورة رئيسية على أصوات المسلمين. وهي تجربة تبدو جديدة وبحاجة إلى نضج وتطوير. كما أنها تواجه عقبات واقعية منها استمرار محدوديتها واقتصارها على المسلمين فقط دون بقية أفراد المجتمع الغربي الذين لا يجدون فيها ما يثير الاهتمام، ويعتبرونها أحزاب مهاجرين أو أجانب. كما أن توزع المسلمين على عدة قوميات وأعراق وجنسيات تجعل من الصعب توحدهم والاقتناع بالتصويت على حزب إسلامي مهما كانت عناصره كفوءة لأن الحس القومي والشعور الوطني والمذهبي ما زال قوياً بين المسلمين. ومع ذلك فهي تجربة رائدة تستحق الاهتمام والمتابعة ضمن الأداء السياسي للجاليات المسلمة في الغرب.

الحزب الإسلامي في بريطانيا

تم تأسيس أول حزب إسلامي خارج العالم الإسلامي، في الغرب، عام١٩٨٩ حين تأسس الحزب الإسلامي لبريطانيا. فبعد قضية سلمان رشدي شعر المسلمون البريطانيون بأهمية تمثيلهم سياسياً للدفاع عن مصالحهم بعد أن وجدوا تعاطف الإعلام والأوساط السياسية والصحفية والأدبية والأكاديمية مع رشدي. وأن التظاهرات والضغط السياسي لم يعد مجدياً للمسلمين في بريطانيا. فقام مجموعة من المسلمين الإنكليز بتأسيس

الحـزب الإسـلامي فـي بريطانيـا IslamicPartyofBritain بزعامـة مسـلم ألماني الأصل هو صاحب مستقيم بليهر Bleher . وهو شاب اعتنق الإسلام عام ١٩٨٠ وكان يعمل في الصحافة وبع إسلامه أسس مطبعة صغيرة في بريطانيا وهو يعمل حالياً مترجماً حيث قام بترجمة العديد من المؤلفات من العربية إلى الإنكليزية، وهو الأمين العام للحزب حالياً. والشخصية الأخرى في الحزب هـو ديفيد موسى بدكوك Pidcok، وهـو إنكليـزي مـن شيفلد (مواليـد ١٩٤٢). اعتنـق الإسـلام عـام ١٩٧٥، ومتخصـص فـي الشـؤون الاقتصادية والماليـة، وهـو زعـيم الحـزب حاليـاً. وتقـول أدبيـات الحـزب الإسلامي في بريطانيا أنه أول منظمة إسلامية سياسية في بريطانيا، وأول حزب إسلامي يتأسس في العالم الغربي غير المسلم. ويهدف الحزب إلى مساعدة المسلمين لخوض النقاشات السياسية بثقة، والاستجابة الإسلامية للقضايا المعاصرة، وطرح سياسات مجدية بصدد الاقتصاد والصحة والبيئة والشـؤون الاجتماعيـة والسياسـة الخارجيـة. ويأمـل الحـزب فـي أن يكـون للمسلمين صوت في بريطانيا فيما يتعلق بقضاياهم والمجتمع البريطاني[٧١].

كما يهدف الحزب إلى تشكيل مجموعة ضغط(لوبي) تدعم أعضاء المجالس البلدية والنواب المسلمين في القضايا ذات العلاقة بالمسلمين، ومواجهة الإعلام بكفاءة عالية وتصحيح عدم الدقة التاريخية والأحكام المسـبقة، والسـعي مـن أجـل تـأمين تسـهيلات مصـرفية ومشـاريع تجاريـة وشركات تأمين وتوظيف أموال لاربوية، وتقديم برامج وخطط لمواجهة المشاكل، التي يعاني منها المجتمع البريطاني، على أسس العدل والخير والتسامح، بعد أن فشلت الأيديولوجيات الرأسمالية والشيوعية[٧٢].

وقد شارك الحزب في الانتخابات العامة عام ١٩٩٢ لكنه مني بالفشل حتى في المنطقة ذات الكثافة الإسلامية العالية مثل برادفورد Bradford.

ففي غرب برادفورد التي يقدر عدد المصوتين المسلمين بستة عشر ألفاً، حصل زعيم الحزب بدكوك على ٤٧١ صوتاً فقط. وفي شمال برادفورد ذات السبعة آلاف صوت مسلم، لم يحصل مرشح الحزب سوى على ٣٠٤ أصوات. ويعزى هذا الفشل إلى أن قيادة الحزب هم من الغربيين في حين الأرضية التي اعتمدوا عليها في برادفورد هي هندية وباكستانية[٧٣]. هذه القضية جعلت الحزب يعيد تشكيلة قيادته حيث تتشكل القيادة الحالية من أربعة أعضاء، إثنان غربيان هما بدكوك وبلير، والآخران أحدهما باكستاني هو محمد نسيم(مواليد ١٩٢٤) وهو طبيب، والآخر مصري هو محمد هاني الشيستاوي وهو طبيب أيضاً. وكان أحد الأعضاء وهو كليم محمد ألين Alleyne وهو الناطق في مجال الشؤون الاجتماعية وهو من باربادوس، قد توفي عام ١٩٩٧، وكان قد اعتنق الإسلام عام ١٩٧٨. وهناك ناطق رسمي لكل مجال معين، فعبد الرحيم غرين Green ناطق في مجال النقل والتعليم، وعبد السلام هانكن Hankin ناطق في مجال الاقتصاد[٧٤].

ويصدر الحزب مجلة دورية هي CommonSense تتضمن مقالات إسلامية معمقة ومتابعات لأهم الأحداث والقضايا وموقف الحزب الإسلامي منها. كما قام سكرتير الحزب صاحب مستقيم بليهر بترجمة جديدة للقرآن الكريم جاء في المقدمة(أن اللغة تتطور باستمرار، وأن لغة الأمس تشكل عائقاً لفهم قارئ اليوم. فمعظم المترجمين كانوا يسعون إلى تعزيز قيمة وجمال القرآن باختيارهم لغة مميزة ومعقدة. والنتيجة أن القارئ العادي فقد الرسالة. يضاف إلى ذلك أن المترجمين سعوا إلى إحراز أكبر قدر من الدقة. ورغم أهمية هذا الهدف خاصة في التعامل مع كلمات الله لكنه غالباً ما يشوه وضوح التعبير كنتيجة نهائية)[٧٥]. كما يقوم بعض أعضاء الحزب مثل بدكوك وبلير و كين بالمرتون بإلقاء محاضرات ثقافية وسياسية.

الحزب الإسلامي نور في بلجيكا

تأسس هذا الحزب في شباط ١٩٩٩ في بروكسل من قبل رضوان أروش Ahrouch، وهو شاب مغربي ولد في بروكسل عام ١٩٧٠. وكان المجلس التأسيسي يتألف من ١٧ عضوا، من بينهم ثلاث نساء. وتم استبدال اسم المجلس إلى الأمانة العامة التي تختار الأمين العام وهو الآن السيد رضوان والذي يترأس جلساتها. وإلى جانب الأمانة العامة يوجد مجلسان استشاريان، الأول: مجلس فقهي يضم سبعة علماء مسلمين، ويسمى مجلس الحكمة، ويتولى اتخاذ القرارات في القضايا الفقهية والمقترحات التشريعية ومدى مطابقة أعمال الحزب مع الشريعة الإسلامية. والثاني: مجلس المحامين ويضم خمسة شخصيات حقوقية يتولون مناقشة القضايا واتخاذ القرارات في مدى مطابقة المقترحات التشريعية مع الهيكل الدستوري للدولة. وكل هؤلاء يعملون طواعية، إذ لا يستلم الحزب أي دعم مالي لا من الحكومة البلجيكية ولا من الخارج.

ويصنف الحزب نفسه(بأنه ليس من اليمين ولا من اليسار بل هو الوسط. حزب يبقى مخلصاً لبرنامجه في الخضوع للأحكام الإسلامية ولأعضائه وأنصاره. حزب لا يدافع فقط عن المسلمين بل عن جميع البلجيكيين، حزب ذو مستقبل طالما أن الناس يعيشون تحت الظلم)[٧٦].

ويتضمن البرنامج السياسي للحزب ٤٠ فقرة تتناول مختلف القضايا الهامة في الشؤون الاقتصادية والحقوقية والإدارية والتعليم والصحة والضرائب، والدعوة إلى إلغاء والمعاقبة على الإجهاض وقتل الرحمة ومنع القمار بكل أشكاله والبغاء، ومحاربة كافة أشكال العنصرية. ويدعو الحزب إلى فرض ضريبة دخل تساوي ٢٠٪ أي خمس الدخل الصافي. ويرفض الحزب استمرار بلجيكا على النظام الفيدرالي الذي تم تطبيقه منذ

عام ١٩٧٠ ويطالب بأن تكون ولايات متحدة. الجدير بالذكر أن بلجيكا تتألف من ثلاثة كانتونات متحدة فيدرالياً وتتحدث أربعة لغات. كما يدافع الحزب عن بقاء بروكسل عاصمة الاتحاد الأوربي لما تمثله المؤسسات الأوربية من تشغيل الأيدي العاملة.

وشارك الحزب في الانتخابات التشريعية البلجيكية في ١٣ حزيران ١٩٩٩ حيث حصل على ١٢٤٤ صوتاً أي ما يعادل ١٦،٠٪ من أصوات الناخبين في مقاطعة بروكسل وضواحيها. ويرى الحزب أن هذه النسبة الضئيلة جاءت بسبب حداثة ولادة الحزب أي قبل أربعة أشهر من موعد الانتخابات، وضيق الوقت في القيام بحملة تعبوية للناخبين، وإلى الموقف العدائي الذي وقفه الإعلام البلجيكي تجاهه باعتباره حركة سياسية إسلامية. ويأمل الحزب من تحسين أداءه لجذب أصوات ٤٠٠،٠٠٠ مسلم يقيمون في بلجيكا.

العمل في المطاعم والمحلات والبنوك الغربية

على الرغم من المساحة الواسعة للعمل في البلدان الغربية لكن هناك إشكالات شرعية في ممارسة بعض الأعمال المحرمة. وهناك إثارات وشكوك حول شرعية ممارسة بعض الأعمال والمهن التي تجعل المسلم الملتزم يتردد في ممارستها. فقد أفتى بعض الفقهاء المسلمين بحرمة العمل في مصانع الخمور والبارات والمراقص الليلية والكازينوهات ودور البغاء. كما يرى بعض الفقهاء كالسيد أبو القاسم الخوئي أنه لا يجوز بيع وشراء آلات اللهو والقمار ولحم الميت والخمر والخنزير والكلب[٧٧].

كما أفتوا بحرمة العمل في المطاعم والمقاهي التي تقدم الخمور. وقد يرتبط العمل بجانب أخلاقي واجتماعي حيث يرى السيد علي السيستاني أنه(لا يجوز للمسلم أن يذل نفسه أمام أي إنسان، سواء أكان مسلماً أم كافراً. فإذا كان العمل الذي يقوم به المسلم مذلاً لنفسه أمام غير المسلم، فلا يجوز له ممارسة ذلك العمل المذل)[٧٨].

ويحذر الفقهاء من التورط في المعاملات الربوية المنتشرة في الغرب. فقد أفتى السيد محمد حسين فضل الله بحرمة انخراط المسلم في المشاريع الربوية الغربية أو مؤسسات توظيف الأموال[٧٩].

وأفتى السيد الخوئي بحرمة العمل في البنوك والمؤسسات المصرفية التي تتعامل بالربا من دون فرق أن تكون حكومية أو أهلية. وقد استثنى من ذلك بعض المهن غير المرتبطة بالعمل الربوي نفسه كعامل التنظيف والحارس والسائق في هذه المؤسسات[٨٠].

أما العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية الغربية فلا مانع منه بحد ذاته بشرط عدم الاساءة للإسلام أو المسلمين. فالسيد السيستاني يشترط

وجود مصلحة عامة في تسلم بعض المناصب أو المشاركة في العمل السياسي حيث يقول(قد تقتضي رعاية المصالح العليا للمسلمين في البلدان غير الاسلامية، الانتماء للأحزاب السياسية والدخول في الوزارات والمجالس النيابية، وعندئذ يجوز للمسلمين ذلك حسبما تقتضيه المصلحة التي لابد من مراجعة الثقاة من أهل الخبرة)[٨١].

ويتفق السيد فضل الله مع السيد السيستاني في ضرورة وجود مصلحة إسلامية عليا في العمل في المؤسسات الحكومية الغربية لكنه يشترط أمرين:

الأول: سياسي- اجتماعي، إذ يرى أن لا يؤدي العمل في وظيفة معينة أو دائرة معينة إلى الاساءة للإسلام والمسلمين، أو علاقة هذه الدولة بالمسلمين.

الثاني: فقهي- شرعي، وهو أن لا يتضمن العمل نفسه ممارسات محرّمة في الاسلام كالربا والتجسس والقتل والتعذيب، أو أن تخل بالتزامات المسلم الشرعية[٨٢].

أما بالنسبة للعمل في المؤسسات الأمنية والعسكرية فيرى البعض أنها قد يؤدي إلى التورط في معاونة الظالم بشكل عام أو قد يندرج في باب الركون إلى الظالم. ويرى بعض الفقها جواز العمل في مؤسسات الجيش والشرطة الغربية ولكن بشروط. فالسيد محمد حسين فضل الله يضع معياراً عاماً في أية وظيفة هو عدم ظلم الناس، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، لأن المسلم أولى بالعدل والتمسك به. ويرى سماحته (أن المسألة لا بد أن تدرس من خلال المصلحة النوعية لأنه لا يجوز لانسان أن يقوم بوظيفة يشعر فيها أنه يظلم بعض الناس من خلال وظيفته حتى في حكومات المجتمعات الاسلامية). لكنه يؤيد التوظف في هذه المؤسسات

(إذا كان يحقق مصلحة للجالية المسلمة المقيمة في ذلك البلد الغربي).
ويرى أهمية الدخول في هذه الوظائف فيضيف سماحته(إذا فرضنا أن المسلمين كانوا جالية كبرى، وكان ابتعادهم عن الوظائف الأمنية والادارية يسيء إلى قوة وجودهم، او كانت مشاركتهم تفيدهم فائدة كبرى، فلا مانع من ذلك من الناحية الشرعية)[٨٣].

مشروعية العمل في المؤسسات والجيش والشرطة الغربية [٨٤]

معظم الجاليات الإسلامية قدمت إلى الغرب من أجل البحث عن الرزق ولقمة العيش، يضاف إلى قسم كبير من اللاجئين السياسيين الذين جاءوا بحثاً عن ملجأ آمن بسبب الظروف السياسية الصعبة أو الحروب التي تشهدها بلدانهم. وطالما أن المسلمين المهاجرين قد استقروا في البلدان الغربية فمن الطبيعي أن يكون لهم عمل أو مهنة يكسبون منها رزقهم وعدم الاعتماد على مساعدات مؤسسات الشؤون الاجتماعية ودوائر البطالة. لقد حصل تحول قانوني يتمثل في اكتساب قسم كبير منهم الجنسية الغربية. هذا الأمر يؤدي إلى نتائج شرعية تتمثل في الإلتزامات الجديدة تجاه الدولة الغربية. كما نشأت أجيال مسلمة لا تعرف غير البلدان الغربية وطناً لها، فهي قد ولدت وترعرعت وتعلمت في الغرب، وتريد ممارسة حياتها الطبيعية وعلاقاتها الاجتماعية والثقافية مع المجتمع الغربي.

يواجه المسلمون في الغرب تحديات جديدة في مجال العمل والنشاط الاقتصادي. إذ أن هناك إشكالات شرعية في ممارسة بعض الأعمال المحرمة. وهناك إثارات وشكوك حول بعض الأعمال والمهن تجعل المسلم الملتزم يتردد في الاشتغال بها. ولولا القدرة الكامنة للفقه الإسلامي وقابليته على التطور والتكيف في المجتمعات الإسلامية التي دخلها الإسلام لما استطاع الإسلام الإنتشار والبقاء كمكون ثقافي وفكري وعقائدي لشعوب مسلمة كثيرة في آسيا وأفريقيا وقسم من أوربا. واليوم يشهد الفقه الإسلامي تطوراً ملحوظاً في البيئة الأوربية من خلال اجتهادات الفقهاء لحل المشاكل التي يواجهها المسلمون في الغرب.

فقهياً، في الأصل كل الأشياء مباحة حتى يوجد نص أو حكم بحرمتها. وعليه يفترض أن ممارسة غالبية الأعمال والمهن حلال طالما أنها مستوفية للشروط الشرعية، كأن يكون عقد العمل صحيحاً والمعاملة شرعية، وأن يأخذ أجراً على عمل مشروع أو في مكان يجوز شرعاً العمل فيه.

وقد أفتى الفقهاء المسلمون بحرمة بعض الأعمال في المصانع والشركات والخدمات، فلا يجوز العمل في مصانع الخمور والبارات والكازينوهات والمراقص ودور البغاء وغيرها. وفي مجال البيع والشراء هناك أمور لا يجوز التعامل بها عند بعض الفقهاء مثل بيع أو شراء آلات اللهو والقمار و اللحم الميت والخمر والخنزير والكلب وغيرها[٨٥]. كما أفتوا بحرمة العمل في المطاعم التي تبيع الخمور. وقد يرتبط العمل بجانب أخلاقي واجتماعي إذ يرى بعض الفقهاء كالمرجع الديني السيد السيستاني أنه(لا يجوز للمسلم أن يذل نفسه أمام أي إنسان، سواء أكان مسلماً أم كافراً، فإذا كان العمل الذي يقوم به المسلم مذلاً لنفسه أمام غير المسلم، فلا يجوز له ممارسة ذلك العمل المذل)[٨٦].

ويحذّر الفقهاء من التورط في المعاملات الربوية المنتشرة في الغرب فقد أفتى المرجع الديني السيد فضل الله بحرمة انخراط المسلم في المشاريع الربوية مع البنوك الغربية أو مؤسسات توظيف الأموال[٨٧]. كما يحرمون العمل في المؤسسات الربوية كالبنوك والمصارف وبيوت الإقراض وغيرها، إذ أفتى السيد أبو القاسم الخوئي بحرمة العمل في البنوك والمؤسسات المصرفية التي تتعامل بالربا دون فرق أن تكون حكومية أو أهلية. وقد استثنى من ذلك بعض المهن غير المرتبطة بالعمل الربوي كالكناس والحارس والسائق[٨٨].

العمل في المؤسسات الحكومية الغربية

أما العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية الغربية فلا مانع منه بحد ذاته بشرط عدم الإساءة للإسلام أو المسلمين. فالسيد السيستاني يشترط وجود مصلحة عامة في تسنم بعض المناصب أو المشاركة في العمل السياسي حيث يقول(قد تقتضي رعاية المصالح العليا للمسلمين في البلدان غير الإسلامية، الانتماء للأحزاب والدخول في الوزارات والمجالس النيابية، وعندئذ يجوز للمسلمين ذلك حسبما تقتضيه المصلحة التي لابد لتشخيصها من مراجعة الثقاة من أهل الخبرة)[٨٩]. أما السيد فضل الله فيتفق مع السيستاني في وجود مصلحة إسلامية عليا في العمل لدى المؤسسات الحكومية لكنه يرى أن ذلك يتسع ليشمل كل المؤسسات الرسمية لكنه يشترط أمرين:

الأول: سياسي- اجتماعي، إذ يرى أن لا يؤدي العمل في وظيفة معينة أو دائرة معينة إلى الإساءة للإسلام والمسلمين أو علاقة هذه الدولة بالمسلمين. الثاني: فقهي- شرعي، أن لا يتضمن نفس العمل ممارسات محرمة في الإسلام كالربا والتجسس والقتل والتعذيب أو تخل بالتزامات المسلم الشرعية، وكنت قد سألته فقال(نحن نجيز العمل بقدر ما يتصل بالمصلحة الإسلامية العليا للمسلمين الموجودين هناك(في الغرب) أو بالقضايا الإسلامية الكبرى. فليس هناك مانع من أن يعمل المسلمون في دوائر الحكومات غير الإسلامية سواء في المجالات العلمية أو الإدارية أو الصناعية والزراعية وغير ذلك، بما لا يسيء إلى الواقع الإسلامي العام في علاقة هذه الدولة بالمسلمين، وبما لا يبتعد عن الحكم الشرعي الشخصي الذي يتصل بالممارسات المحرمة)[٩٠].

تثير قضية العمل في المؤسسات الأمنيةوالعسكرية جملة من الإشكالات قد يرتبط بعضها كما يرى المعارضون للعمل فيها، أنها تتورط في قضية معاونة الكافر بشكل عام أو قد تندرج في باب الركون للظالمين الذي يحرمه القرآن الكريم(ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون) (هود: ١١٣). ويرى بعض الفقهاء جواز العمل في الشرطة والجيش الغربيين ولكن بشروط تتفاوت من فقيه إلى آخر. فالسيد فضل الله يضع معياراً عاماً في أية وظيفة هو عدم ظلم الناس، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، لأن المسلم أولى بالعدل والتمسك به. وكنت قد سألته عن التوظف في سلك الشرطة فقال(أن المسألة لابد أن تدرس من خلال المصلحة النوعية لأنه لا يجوز لإنسان أن يعمل في وظيفة يشعر فيها أنه يظلم بعض الناس من خلال وظيفته حتى في حكومات المجتمعات الإسلامية). ثم يؤيد هذا العمل إذا كان يحقق مصلحة للجالية المسلمة المقيمة في ذلك البلد الغربي، إذ يضيف(لكن إذا فرضنا أن المسلمين كانوا جالية كبرى وكان ابتعادهم عن الوظائف الأمنية والإدارية يسيء إلى قوة وجودهم أو كانت مشاركتهم تفيدهم فائدة كبرى فلا مانع من ذلك من الناحية الشرعية)[٩١].

أما بالنسبة للعمل في المؤسسة العسكرية الغربية أي الجيش بكل أصنافه ومستوياته فهناك تحفظات ملحوظة لدى الفقهاء الشيعة فالسيد فضل الله يرى عدم الجواز إلا إذا كانت هناك مصلحة إسلامية تكون أكثر أهمية من كون المسلم منخرط في الجيش الغربي، وتقدير ذلك لا يرجع لنفس المسلم الذي يريد الانخراط في الجيش الغربي، بل عليه أن يرجع إلى المختصين في الشؤون الإسلامية في ذلك البلد أو مراجع الدين

لمناقشة القضية من كل جوانبها وتحديد المصلحة التي يجب استيفاؤها. يقول السيد فضل الله(الأصل هو أن لا يجوز إلا فيما يترتب عليه مصلحة إسلامية أكثر أهمية من الانتماء إلى جيش قد يظلم الشعوب أو يتعرض الإسلام للأذى، ولابد في ذلك من الرجوع إلى أهل الخبرة في المصالح الإسلامية)[٩٢].

أما الشيخ محمد علي التسخيري فيرى أن القضية ترتبط باحتمال ارتكاب عمل محرم أثناء العمل، وإن كان يعتقد بوجود ذلك. وكنت قد سألته عن هذه القضية فأجاب(الأمر لا مانع منه في نفسه، إلا إذا ترتب عليه عمل محرم، فيجب ملاحظة المستلزمات في ذلك. والحقيقة أن هذه المستلزمات موجودة، فإذا أمكنه التخلص منها فلا مانع، وإلا فلا يجوز، إلا أن تكون ضرورة)[٩٣].

يلاحظ أن الشيخ التسخيري يضع شروطاً في جواز الانتماء للجيش الغربي: ١- أن لا يرتكب عمل محرم في وظيفته ٢- يمكنه العمل إذا أمكنه التخلص من بعض الأمور أو الممارسات المحرمة أثناء وظيفته ٣- يجوز العمل حتى مع ارتكاب العمل المحرم إذا كانت هناك ضرورة.

هذه الشروط ناقشها بعض الفقهاء السنة وتوصوا إلى جواز الانتماء إلى الجيش الغربي. فالدكتور سيد متولي درش المقيم في بريطانيا قد سئل عن ذلك وهل يجوز للمسلم أن يقاتل أخيه المسلم إذا نشب قتال بين الدولة الغربية التي ينخرط في جيشها وبلد مسلم فقال(الانخراط في الجيش البريطاني أمر طوعي والمسلمون غير مجبرين على العمل فيه. ولكن طالما كانوا ينتمون لهذا المجتمع واكتسبوا جنسيته وأصبحوا مواطنين لدولته، فمن واجبهم أيضاً الدفاع عن هذا البلد(بريطانيا) الذي يعيشون فيه. وفيما يتعلق بقتال الدول المسلمة مفترضين وجود بلد معتدي، كما يحدث بين

حين وآخر، عندما نرى أن بلداً مسلماً احتل بلداً مسلماً آخر بالقوة وضد إرادة شعبه، وأن البلد المعتدى عليه طلب من بريطانيا العون، فعلى المسلمين في الجيش البريطاني السعي لمساعدة إخوانهم كما لو كانوا في جيش مسلم ينهض للمساعدة في مواجهة العدوان. ولكن لو كان القتال ضد بلد مسلم دون وجود مبرر شرعي، فيمكننا القول من خلال الظروف الحالية ومن منطلق إعلان حقوق الإنسان وبالخصوص المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان، يسمح للمسلمين بدافع الضمير في الامتناع عن المشاركة في ذلك القتال. وأما لو أعتدي على البلد الغربي الذي يحمل المسلم جنسيته فمن واجبه الدفاع عنه)[٩٤]. فهنا يؤكد السيد درش على أهمية شعور المسلم بأنه جزء من هذا المجتمع، يتمتع برفاهه كما أنه يدافع عنه أثناء الأزمات والعدوان، فلا يتخلى عن مسؤولياته لأنها جزء من حق المواطنة، والتزامه تجاه البلد الذي اكتسب جنسيته ويحترم قوانينه. أما بالنسبة للإمتناع عن المشاركة في الحروب العدوانية فقد مارس كثير من الغربيين ذلك مفضلين السجن على الدخول في عدوان ضد شعب بريء. ففي أمريكا أثناء حرب فيتنام امتنع كثير من محبي السلام والرافضين للهيمنة الأمريكية الإنخراط في الخدمة العسكرية في الجيش الأمريكي وتعرضوا للسجن مثل الرياضي المسلم محمد علي كلاي. ومن حق العسكريين المسلمين في الجيوش الغربية الامتناع عن المشاركة في العدوان على بلد مسلم أو قتاله دون مبرر شرعي. الجدير بالذكر أن بعض الدول الغربية أخذت تهتم بالعسكريين المسلمين في قواتها. ففي أمريكا تم تعيين أول ضابط مسلم برتبة إمام لتولي المهام الروحية والصلاة والقضايا الدينية للجنود المسلمين. كما توفر بعض الدول كهولندا الطعام الحلال لجنودها المسلمين وتوفير برنامج خاص في شهر رمضان. وهناك مشاريع بمنح

الجنود المسلمين إجازات في الأعياد الإسلامية أو ساعات محدودة لأداء صلاة الجمعة.أما بالنسبة لقتال الجنود المسلمين في الجيش الغربي لجيش مسلم أو بلد مسلم، فإذا كان الجيش المسلم هو المعتدي فيجب قتاله وردعه عن العدوان، وكون أفراده مسلمين ليس مبرراً بالاعتداء على بلد آخر سواء كان مسلماً أو غير مسلم. ويؤيد هذا الرأي الشيخ يوسف القرضاوي حيث يقول(لا ضير في أداء الخدمة العسكرية التي تتبع الحصول على الجنسية، فاحتمال اضطرار حمل السلاح ضد الأخوة المسلمين في العالم الإسلامي نفسه، ويمكن توضيح ذلك في الحروب الأخيرة بين المسلمين كالحرب العراقية-الإيرانية أو حرب الخليج)[٩٥].

والواقع الإسلامي يشير إلى تورط الجيوش الإسلامية في حروب مع بعضها البعض، ففي حرب الخليج في الكويت عام ١٩٩١ شاركت قوات عسكرية مسلمة(من مصر وسوريا والسعودية والكويت والامارات والباكستان والمغرب والسنغال) إلى جانب قوات الحلفاء الغربية ضد الجيش العراقي. كما أن حكومات البلدان المسلمة ما زالت تستخدم هذه الجيوش لقتل المسلمين من شعوبها في قمع المعارضين لها أو إخماد الانتفاضات الشعبية ضد السلطات الحاكمة، أو في الاعتداء على شعب أو بلد مجاور، فما هو الوضع الشرعي لهؤلاء الجنود والضباط؟

عمل المسلمين في المؤسسات الأمنية الغربية: فخ أم خط دفاع؟[٦٦]

في ظل جهودها المكثفة لمواجهة التهديدات الأمنية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، أعلنت الوكالات الأمنية الأمريكية عن حاجتها لتجنيد مسلمين وأشخاص من أصول عربية للمساعدة في التحقيقات ضد الإرهاب. وقد أثار هذا الإعلان ردود أفعال متباينة بين المسلمين في شرعية هذا العمل.

وهل يمكن أن يكون فخاً لاصطياد المسلمين؟ أم يمكن أن يكون خطاً دفاعياً لصالحهم في مثل هذه المؤسسات الخطيرة التي باتت تهدد كل المسلمين في أمريكا؟ كما إن القضية مطروحة أيضاً في أوربا التي تنسق خططها مع أمريكا، ويعاني فيها المسلمون من بعض المضايقات، إضافة إلى ما شهدته من اعتقالات عديدة لمسلمين متهمين بالانتماء لمنظمات إسلامية متطرفة تهدد الأمن الأوربي، أو التي صنفت على أنها منظمات إرهابية.

رأي الفقهاء المسلمين

يتفق العلماء المسلمون على أمرين يتعلقان بالعمل في المؤسسات الغربية عموماً وهما:

الأول: أن لا يؤدي العمل في وظيفة معينة أو دائرة معينة إلى الإساءة إلى للإسلام والمسلمين أو علاقة هذه الدولة بالمسلمين.

الثاني: أن لا يكون العمل في نفسه محرماً في الإسلام كالتجسس والقتل والتعذيب والإهانة والظلم أو أن تخل بالتزامات المسلم الشرعية كالصلاة والصوم والتقوى والعفة واجتناب المحرمات. فإذا ما تم ضمان

هذين الشرطين جاز للمسلم في الغرب العمل في المؤسسات الغربية.

يرى سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله إن قضية الانتماء للمؤسسات الأمنية الغربية ليست قضية عامة يمكن السماح بها في كل مكان وزمان، بل(لابد أن تدرس من خلال المصلحة العامة النوعية) أي أن القضية مرتبطة بوضعية الجماعة المسلمة في هذا المجتمع الغربي أو ذاك والنتائج الإيجابية التي يمكن أن يحققها العمل في هذه المؤسسات على الجالية المسلمة،(لأنه لا يجوز لإنسان أن يتوظف في وظيفة يشعر فيها أنه يظلم بعض الناس من خلال وظيفته حتى في حكومات المجتمعات الإسلامية. لكن لو فرضنا إن المسلمين كانوا جالية كبرى، وكان ابتعادهم عن الوظائف الأمنية والإدارية يسيء إلى قوة وجودهم، أو كانت مشاركتهم تفيدهم فائدة كبرى فلا مانع من ذلك من الناحية الشرعية) (الهجرة والاغتراب /ص ٩٢).

إن ما تقدم يشير إلى(جواز) العمل في المؤسسات الأمنية، ولكن هل هناك ما يدعو إلى(وجوب) العمل فيها؟ وهل أن تحقيق تلك المصلحة الإسلامية منوط بوجوب العمل في هذه المؤسسات؟ إن تقييم ذلك يأتي من اعتبار القضية خاضعة لمصلحة الجالية الإسلامية التي تقيم في هذا البلد الأوربي.

فالمسلمون في الغرب أنفسهم هم الذين يحددون وجود هذه المصلحة من عدمها. فإذا ما وجدوا مصلحة إسلامية حقيقية في الانضمام لهذه المؤسسات، فيصبح العمل فيها واجباً كفائياً بقدر ما يحقق هذه المصلحة. ولا نتصور إن القضية يمكن أن تترك لكل فرد في تحديد موقفه من العمل في المؤسسات الأمنية الغربية، أو أنه لوحده يحدد وجود المصلحة الإسلامية من عدمها، بل يفترض الرجوع إلى ذوي الخبرة

والاختصاص من المسلمين الواعين المتقين والعارفين بشؤون المجتمع والدول الغربية، ولهم خبرة وإطلاع كاف يجعلهم مؤهلين للبت في هذه القضايا. فقضية المصلحة ليست قضية فقهية أو شاناً أصولياً نحتاج فيه إلى الفقيه، رغم حرصنا على أخذ رأيه بنظر الاعتبار، بل هي من شؤون الحياة العامة التي يستطيع غير الفقهاء النظر فيها.

مؤيدون ومعارضون

هناك آراء متناقضة في هذه القضية، وتعتمد هذه الآراء على خلفية وثقافة ووعي أصحابها، وخبرتهم في المجتمعات ونظرتهن وتقييمهم لمدروس للأمور، بعيداً عن الانفعال والتشنج والإحساس بالدونية، وكذلك حرصهم على مستقبل الإسلام والمسلمين في بلدان الغرب. فبعض المسلمين يرى ضرورة مشاركة المسلمين والعمل في المؤسسات الأمنية لأسباب منها:

١- إن العمل في المؤسسات الأمنية يساعد على زيادة الوعي بالإسلام ورسالته داخل هذه المؤسسات وخاصة كبار الموظفين.

٢- وجود المسلمين في هذه المؤسسات سيساهم في تخفيف وطأة التحامل على المسلمين، وما يؤدي هذا التحامل من معاملة قاسية للمسلمين، أو وضع خطط أمنية لمراقبتهم ومراقبة مساجدهم ومدارسهم ومؤسساتهم الأخرى. فتخفيف التحامل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاحترام للمسلمين أثناء الاعتقال أو التحقيق سواء في الأزمات أو في الحالات العادية كدوائر الشرطة والحدود والهجرة.

٣- بسبب الحاجة النوعية إليهم سيجد المسلمون وظائف جيدة تساهم في رفع البطالة المنتشرة بينهم.

٤- إن وجود المسلمين في هذه المؤسسات الأمنية سيجعلهم شهوداً

على ما يحدث فيها من انتهاكات أو تعليمات ضد المسلمين سواءالمعتقلين أو غير المعتقلين، وبالتالي الكشف عن أية ممارسة لا قانونية ضدهم لأنهم يتحدثون من داخل هذه المؤسسات ولديهم أدلة قاطعة. كما يمكنهم رفع الحيف والظلم الواقع على المسلمين أثناء تعاملهم مع الدوائر الأمنية.

٥ـ إن وجود المسلمين في دوائر الشرطة سيؤدي إلى تجنب الكثير من المسائل التي تنتج عن سوء فهم أو عدم الإطلاع على الثقافة الإسلامية. كما يمكن لرجل الشرطة المسلم أن يوضح الكثير في حالة إثارة أية أسئلة تتعلق بالممارسات الدينية الإسلامية. فموظفو مكتب التحقيقات الفيدرالية مثلاً لا يعرفون الكثير عن الممارسات وكيفية التعامل مع المجتمعات الإسلامية. وفي أحد المرات سبب دخول بعض أفراد الشرطة الهولندية بأحذيتهم إلى أحد المساجد مشكلة كبيرة. كما أن بعض أفراد الأمن والشرطة لا يفهمون قضية خلع أحذيتهم عند دخول منازل المسلمين، وقد يؤدي ذلك إلى مشكلة مع صاحب المنزل. أما المعارضون لفكرة انتماء المسلمين إلى المؤسسات الأمنية الغربية فيعتمدون الأسباب التالية:

١- إن الانضمام إلى هذه المؤسسات فيه حرج شرعي لكونه يمثل نوعا من الركون إلى الظالمين وموالاة المشركين المنهي عنه في القران الكريم.

٢- تواجد المسلمين في هذه المؤسسات يجعلها تبرر أعمالها التعسفية ضد الجالية المسلمة. كما إن هذه الدوائر تستخدمهم لقمع المسلمين أو التحقيق معهم، أي يصبحون غطاء لكل الممارسات غير الصحيحة مع المسلمين.

٣- ترك قضية تحديد المصلحة الإسلامية في الانتماء لهذه المؤسسات بشكل عام ومبهم يجعل كل فرد ينطلق من منطلق مصلحته الشخصية،

ويسوغ له مبررات كثيرة من أجل الحصول على وظيفة جيدة ذات مرتب مناسب. ونسمح بذلك لذوي النفوس الضعيفة ليمارسوا نزعاتهم المريضة ضد الجالية الإسلامية، فيسود الشك والانتقام والعداوة بين أبناء الجالية.

٤- السماح للمسلمين بدخول المؤسسات الأمنية يعد مسرباً كبيراً لتجنيد الجواسيس والمخبرين داخل الجالية الإسلامية، في مساجدها ومؤسساتها، يحصلون عليها أنفاسها، يدونون تقارير ضدها أو ضد القيادات الإسلامية. فهؤلاء العملاء لن يظهروا علناً كموظفين في دوائر الأمن بل سيتسللون وكأنهم أشخاصاً عاديين. وهم بذلك يقدمون خدمة كبيرة للمؤسسات الأمنية التي تسعى لتشويه سمعة المسلمين وإدانة المؤسسات الإسلامية والعاملين فيها. كما أن هذه الدوائر الأمنية لن تجد عائقاً في اختراق صفوف الجالية المسلمة، ولن تحتاج إلى وقت ريثما تحصل على رخص قضائية لدخول المساجد أو المراكز الإسلامية لأنها تمتلك عيوناً فيها، وتعلم كل ما يجري داخلها.

٥- إن وجود هؤلاء الجواسيس داخل المؤسسات الإسلامية سيؤدي إلى عرقلة أعمالها، وبث الخوف والذعر بين أبنائها. الأمر الذي يؤدي إلى توقفهم عن التردد إلى المساجد والمراكز والمدارس الإسلامية خشية أن يكتب عنهم تقرير يهدد وجودهم أو إقامتهم أو يعرضهم لمساءلة قانونية كانوا في غنى عنها أو لا تعلم بها السلطات لولا هؤلاء الجواسيس. يضاف إلى ذلك إن العديد من القضايا والمحاكمات لاتصل إلى نتيجة بسبب عدم وجود أدلة كافية، لكن التسجيلات السرية للتصريحات والأحاديث داخل المساجد أو المؤسسات الإسلامية والاعترافات البريئة في الجلسات العادية ستقدم أدلة ضد المسلمين المشتبه بهم. وقد يؤدي إلى إدانتهم والحكم عليهم بعقوبات شديدة.

٦- إن انتماء بضعة أفراد من المسلمين لن يغير أساليب أو سياسة هذه المؤسسات الأمنية. كما لن يسمح لأحدهم بتولي مناصب عالية تتولى صنع القرار فيها. لذلك لن يكون لهم دور سوى في جمع المعلومات عن المسلمين أو التحقيق مع المشتبه بهم.

موقف العسكريين المسلمين الأمريكيين من حرب أفغانستان[٩٧]

في عام ١٩٩٣ أقيم احتفال خاص في البيت الأبيض بمناسبة تعيين أول ضابط مسلم برتبة إمام في الجيش الأمريكي هو النقيب جولبان عبد الرشيد محمد. وارتفع تعيين الائمة إلى ١٤ إماماً مسلماً، ٨ في الجيش، ٣ في سلاح الطيران، و٣ في مشاة البحرية، وآخرهم هو جيمس يي وهو أمريكي من أصل صيني اعتنق الإسلام في الكلية ويبلغ عدد العسكريين المسلمين حوالي(١٥) ألفاً أغلبهم من السود، وبينهم العرب والآسيويون مع بعض البيض ممن اعتنقوا الإسلام. ويتوزعون على مختلف صنوف الجيش الأمريكي، بعضهم يعمل على حالات الطائرات والقواعد الجوية. ويقوم الأئمة بإمامة الصلاة والإشراف على أمورهم الدينية.

وزير الدفاع الأمريكي يطلب فتوى

ما إن اتخذت أمريكا قرارها بشن الحرب على أفغانستان حتى صارت تفكر جديا بقضية موقف العسكريين المسلمين في الجيش الأمريكي وكيفية التعامل مع هذه القضية الحساسة دون إثارة استياء أو رفض الجنود المسلمين، فقام وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بالطلب من عبد الرشيد محمد فتوى تجيز مشاركة المسلمين بالحرب. ولما كان عبد الرشيد ليس بفقيه أو مفتي فقد قام بتحويل الطلب إلى الدكتور طه جابر العلواني رئيس المجلس الفقهي لأمريكا. وقام الأخير باستئناس آراء بعض الفقهاء والمفكرين الإسلاميين قبل إصدار الفتوى. اجتمع عدد من الفقهاء و المفكرين أمثال الدكتور سليم العوا والمستشار طارق البشري والدكتور هيثم الخياط وفهمي هويدي والشيخ يوسف القرضاوي.

جواز المشاركة عند الضرورة

ناقش الفقهاء والمفكرون هذه القضية من جوانبها المختلفة وتوصلوا إلى ما يلي:

أولاً: إن الإسلام يحرم الدماء والأموال، ولذلك يجب أن يكون المسلمون يداً واحدة ضد الذين ارتكبوا الاعتداءات على نيويورك وواشنطن، الذين يروعون الآمنين ويستحلون دماء غير المقاتلين بغير سبب شرعي. فلذلك يجب البحث عن الفاعلين الحقيقيين لهذه الجرائم وعلى المشاركين فيها بالتحريض والتمويل والمساعدة، وتقديمهم لمحاكمة عادلة تنزل بهم العقاب. وهذا كله من واجب المسلمين المشاركة فيه بكل السبل الممكنة.

ثانياً: إن الحرج الذي يصيب العسكريين المسلمين في مقاتلة المسلمين الآخرين مصدره أن القتال يصعب - أو يستحيل- التمييز فيه بين الجناة الحقيقيين المستهدفين به، وبين الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيما حدث. وإن الحديث النبوي الصحيح(إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار. قيل: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: قد أراد قتل صاحبه).

ثالثاً: إن هذا الحديث الشريف يتناول الحالة التي يملك فيها المسلم أمر نفسه فيستطيع أن ينهض للقتال ويستطيع أن يمتنع عنه، وهو لا يتناول الحالة التي يكون المسلم فيها مواطناً وجندياً في جيش نظامي لدولة، يلتزم بطاعة الأوامر الصادرة إليه، وإلا كان ولاؤه لدولته محل شك مع ما يترتب على ذلك من أضرار عديدة. يتبين أن الحرج الذي يسببه نص هذا الحديث الصحيح إما انه مرفوع، وإما انه مغتفر بجانب الأضرار العامة التي تلحق مجموع المسلمين في الجيش الأمريكي، بل وفي الولايات المتحدة

بوجه عام، إذا أصبحوا مشكوكاً في ولائهم لبلدهم الذي يحملون جنسيته، ويتمتعون فيه بحقوق المواطنة، وعليهم أن يؤدوا واجباتهم.

رابعاً: أما الحرج الذي يسببه كون القتال لا تمييز فيه فان المسلم يجب عليه أن ينوي بمساهمته في هذا القتال أن يحق الحق ويبطل الباطل. وان عمله يستهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم إلى المحاكمة، وليس له شأن بما سوى ذلك من أغراض للقتال قد تنشئ لديه حرجاً شخصياً، لأنه لا يستطيع وحده منعها أو تحقيقها، والله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها. والمقرر عند الفقهاء أن ما لا يستطيعه المسلم وغير ساقط عنه لا يكلف به. وإنما المسلم هنا جزء من كل لو خرج عليه لترتب على خروجه ضرر، له ولجماعة المسلمين في بلده، اكبر من الضرر الذي يترتب على مشاركته في القتال.

خامساً: إذا كان العسكريون المسلمون في الجيش الأمريكي يستطيعون طلب الخدمة ـ مؤقتاً أثناء هذه المعارك ـ في الصفوف الخلفية للعمل في الخدمات كالمطبخ والنقل والتنظيف والصحة والمخازن وغيرها، من دون أن يسبب لهم ذلك، ولا لغيرهم من المسلمين الأمريكيين، حرجاً ولا ضرراً فانه لا بأس عليهم من هذا الطلب. أما إذا كان هذا الطلب يسبب ضررا وحرجاً يتمثل في الشك في ولائهم، أو تعرضهم لسوء ظن أو لاتهام باطل أو لإيذائهم في مستقبلهم الوظيفي أو للتشكيك في وطنيتهم وأشباه ذلك فانه لا يجوز عندئذ هذا الطلب. وفي معرض رده على منتقديه قال الشيخ القرضاوي: إن القاعدة العامة في الإسلام لا تسمح للمسلمين أن يحاربوا غيرهم من المسلمين، ولكن على المسلمين أيضاً أن يدافعوا عن أنفسهم ضد من يعتدي عليهم. المسلمون الموجودون في بلد غير إسلامي مطالبون بطاعة قانون البلد الذي يعيشون فيه طالما لا يعارضون أحكام الإسلام.

وصرح الدكتور طه جابر العلواني: إن الجنود المسلمين مثل باقي المواطنين الأمريكيين، لهم حقوق يضمنها الدستور الأمريكي ذاته ؛ فمن حقهم التجنيد طالما شعروا أن الحرب غير عادلة، ومن واجبنا كأمريكيين أن ندافع عن بلادنا المسلم وغير المسلم، طالما تعرضت لعدوان، وذلك يقتضي أن نضع المجرم أمام العدالة والقانون الذي يجب أن يأخذ مجراه قبل كل شيء.

عدم جواز المشاركة في غياب الأدلة

ويرى بعض العلماءعدم جواز مشاركةالعسكريين المسلمين الأمريكيين في الحرب ضد أفغانستان. فقد أكد الشيخ محمد الحانوتي أن المشاركة جائزة بشرط توافر بينة قامت عليها إدانة لشخص ما أو جماعة أو دولة. وأكد د. صلاح سلطان أن الأصل في ذمة الإنسان البراءة، وهذا يقين لا يزول بالشك.ومن ثم لابد من التيقن عبر تحقيق قضائي، وإلاّ تعتبر الحرب على أفغانستان حرباً جائرة، لا يجوز المشاركة فيها. وأضاف: إن الضرر الخاص يتحمله لصالح رفع الضرر العام، ومن ثم فالعقوبة التي ستقع على الجندي الأمريكي المسلم لرفضه الاشتراك في حرب غير عادلة، هي- على أبعد تقدير- الرفض أو السجن المؤقت، وهو ضرر خاص يمكن تحمله لصالح رفع الضرر العام عن عموم المسلمين في أفغانستان. وأفتى الشيخ فيصل المولوي بوجوب استقالة الجندي المسلم الأمريكي في حالة اكرهه على الاشتراك في حرب ظالمة.

حرمة المشاركة في الحرب

ويرى بعض العلماء أمثال د. علي جمال و د. احمد الريسوني ان المشاركة في الحرب حرام معتمدين على النصوص الشرعية التي تحرم

اقتال المسلمين. وأن على الجندي المسلم الاعتذار عن المشاركة في الحرب التي تختصم فيها دولة غير مسلمة مع دولة مسلمة، علماً بان القانون الأمريكي يسمح بمثل هذا الاعتذار، فأن لم يكن الاعتذار مستطاعاً فليقتصر الجندي المسلم على الأعمال الإدارية والإعاشة. وأفتى د. جمعة بوجوب استقالة الجندي المسلم من جيش الدولة غير المسلمة في حالة عدم استطاعته تجنب المشاركة في العمليات العسكرية. كما أفتى بان اضطرار المسلم للاشتراك في هذه الحرب يجعله ملتزماً بان لا يقتل مسلماً بسلاحه، وإلاّ علية الدية والكفارة إذا قتل مسلم خطأ، وإذا كان متعمداً تحمل إثم القتل عمداً.

ايهما اولاً: الولاء للوطن أم للدين؟

تثير هذه الفتاوى مجموعة من التساؤلات لدى المسلمين المقيمين في الغرب وموقفهم من الدولة التي يقيمون فيها فالفقهاء الذين يجيزون مشاركة الجندي المسلم في حرب ضد دولة مسلمة يعتمدون على قاعدة نفي الضرر والحرج، وهي قاعدة شرعية في الفقه ولها تطبيقات عملية كثيرة. لكن تبرير الفتوى يعتمد على قضية الولاء للوطن الغربي من قبل المسلمين الذين يحملون جنسيته ويتمتعون بحقوق المواطنة فيه، وان التشكيك بهذا الولاء قد يؤدي إلى الضرر والحرج من قبل المجتمع أو الدولة، يطرح بعداً فقهياً جديدا في طبيعة التعامل بين الأقليات المسلمة وبين الدول الغربية المضيفة لها. فهؤلاء الفقهاء يرون أن الولاء الوطني - في هذه الحالة - يفوق الولاء الديني أي الامتناع عن قتال المسلم، ولو تحت إطار نفي الضرر والحرج. ولا نعلم من الذي يقرر الضرر، الفقيه أم المكلف نفسه؟ أي أن القضية فردية تتعلق بكل جندي أمريكي، فهو الذي يقرر تكليفه الشرعي أو حجم الضرر الواقع علية أو على جماعة المسلمين في أمريكا.

ويأتي اختلاف الفقهاء من تقدير الضرر والمصلحة للأقلية المسلمة في الغرب. فالشيخ القرضاوي يرى أن تصنيف المسلمين في الغرب بان ولاءهم لغير الوطن الذي يعيشون فيه خطر على الأقلية ومصيرها ووجودها الديني والدعوي، وقد يؤدي إلى ضياع جهود عشرات السنين من الجهود الدعوية والتربوية الهائلة التي بذلت من أجل تقوية الوجود الإسلامي وتثبيته، واعتبار المسلمين جزءاً لا يتجزأ من مجتمعهم، يجب أن يندمجوا فيه حضارياً، ولا يذوبوا فيه دينياً، فلا يجوز أن يتصرفوا تصرفا يجعلهم مشبوهين أو مشكوكاً فيهم، بحيث يعتبرهم المجتمع العام(طابورا خامسا). ولا ينبغي للأفراد أن يريحوا ضمائرهم بالتخلف عن الحرب إذا كان ذلك سيضر بالمجموعة الإسلامية كلها، فان القاعدة الشرعية: إن الضرر الأدنى يُتحمل لدفع الضرر الأعلى، وحق الجماعة مقدم على حق الأفراد.

شرعية التقاضي عند المحاكم الغربية[٩٨]

يشكل الجانب القانوني واحداً من التحديات والصعوبات التي يواجهها المسلمون في الغرب. فهناك الكثير من القضايا الإدارية والحقوقية والعائلية ترتبط بالمؤسسات القضائية من أجل استيفائها. ولما كانت الجاليات المسلمة في الغرب تفتقد لمؤسسات قضائية تعني بقضاياهم الشرعية والشخصية والحقوقية لأن الإسلام غير معترف به في أغلب البلدان. وحتى في البلدان التي تعترف رسمياً بالإسلام كأسبانيا والنمسا وألمانيا وبلجيكا لا يعترف الدستور بأية ثنائية قانونية بل يجري تطبيق قانون واحد على الجميع بما فيه الأقليات الدينية والعرقية.

ومع أن هذه الدساتير تضمن للمسلمين حرياتهم الدينية والسياسية والحقوقية كمواطنين أو مقيمين إلا أنها لا تسمح بوجود مؤسسات قانونية تخص المسلمين وحدهم أو تطبّق القانون الإسلامي. والاستثناء الوحيد هو وضع المسلمين الرسمي في اليونان. فقد وقعت اليونان مع تركيا معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تضمن احترام قانون الأحوال الشخصية الإسلامي وتطبيقه على المسلمين المقيمين هناك. كما توجد إدارة أوقاف خاصة بالمسلمين تشرف على مساجدهم ومدارسهم الدينية وبقية الأملاك الوقفية. وتعين الحكومة اليونانية مفتين يتولون المسائل المرتبطة بقضايا الزواج والطلاق والإرث. ويتقاضى هؤلاء المفتون رواتبهم من الدولة اليونانية.

ورغم وجود التزامات قانونية كثيرة تجاه المسلمين لكن الحكومة لا تحترمها، فما زالت الكنيسة الأرثوذكسية تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسلمين. فحتى عام ٢٠٠٠ لم تكن الكنيسة مستعدة

لبناء مسجد جديد في اليونان منذ مائتي عام، حيث وافقت هذا العام على بناء أول مسجد في أثينا رغم وجود مئات الآلاف من المسلمين هناك.

التقاضي لدى محكمة غير إسلامية

طالما أن المسلمين قد اتخذوا قراراهم بالبقاء في الدول الغربية فعليهم التكيف مع الأوضاع القانونية المعمول بها، فهل يتقاضون أمام المحاكم الغربية عند بروز أي خلاف أو خصومة؟ وهل يجيز الفقهاء المسلمون التقاضي لدى محكمة غير إسلامية أو قاضي غير مسلم يحكم بقانون غير إسلامي؟

هناك إجماع بين الفقهاء المسلمين على حرمة التحاكم لدى المحاكم غير الإسلامية، لكنهم يجيزون ذلك في حالة واحدة هي الضرورة أي عدم إمكانية أخذ الحق من الخصم إلا عبر المحكمة غير الإسلامية. يقول الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، شيخ الأزهر السابق:

(المسلمون إذا كانوا أقلية في بلد غير إسلامي يرجعون إلى تعاليم الإسلام بتوجيه علماء المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم وأحوالهم الشخصية، وكل ما يعرض لهم من أمور دينهم. وإذا عيّن الحاكم غير المسلم قاضياً غير مسلم في شؤون الأحوال الشخصية الإسلامية أو من يقوم بإدارة أمورهم لم يجز هذا في قول عامة الفقهاء حيث لا يصح أن يتقلد إلاّ المسلم المؤهل لذلك بالشروط المقررة لمثله. ومن ثم فلا يحل للمسلمين التحاكم إلى قاض غير مسلم إلا عند الضرورة. وعلى الأقلية الإسلامية في هذه الحال العمل على الخلاص إما باستقلال أو بهجرة أو بالتحاكم إلى محكمين مسلمين علماء وبرضاهم المتخاصمون لاسيما في مسائل الحلال والحرام، ومنها أمور الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونسب وميراث)[٩٩].

ويرى المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله ذلك أيضاً إذ يقول(الأصل أن لا يجوز للإنسان المسلم أن يتقاضى لدى أي حاكم لا يحكم بحكم الله، ولكن إذا توقف الحصول على حقوقه الشرعية بالتقاضي عن القاضي المسلم فيجوز ذلك. والواقع الموجود في الغرب الآن هو هذا، ولاسيما إذا كان التقاضي مع شخص غير مسلم فإننا نستطيع هنا أن نطبق قاعدة الإلزام(ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) بحيث لو حكم بغير ما يلتزم به المسلم مما يلتزم به الطرف الآخر، فإننا نستطيع أن نعامله على هذا الأساس)[١٠٠].

تفادي المحاكم الغربية

طالما أن اللجوء إلى المحاكم الغربية غير جائز ابتداءاً لفض المنازعات الحقوقية والشخصية والمالية بين المسلمين في الغرب فيجب أن تكون هناك بدائل تستوفي حاجات المسلمين وحل خلافاتهم، ويبقى اللجوء لدى المحاكم الغربية أمراً استثنائياً عند الحاجة أو فشل الأساليب الشرعية الأخرى في انتزاع الحق.

من ناحية واقعية هناك عدة خيارات أمام المسلمين لحل النزاعات الحقوقية والشرعية:

الاتفاق بين المتخاصمين أنفسهم على حل مشاكلهم، وهذا الأمر يستلزم بث الوعي الفقهي والحقوقي بين المسلمين، لإدراك أهمية التفقه في الدين والتعرف على الأحكام الإسلامية فيما يتعلق بشؤونهم وقضاياهم ومعاملاتهم. فالأفضل الصلح ورد الحقوق لأصحابها والامتناع عن التعدي على حقوق الآخرين أو ظلمهم فهذا أمر يغضب الله تعالى، ويجعل المسلمين متباغضين ومتفرقين.

اللجوء إلى تحكيم الأشخاص من ذوي الخبرة والعلم بالفقه، يرضى

بهم المتخاصمون ويقبلون قرارهم. ويكون حل الخلاف أحياناً بالتراضي عندما يكون المحكم ذو مكانة اجتماعية مؤثرة على المتخاصمين. هذا الأمر يشجع على تبلور شخصية الجالية من خلال رجوعها إلى أهل الخبرة في هذا المجال كما يمنع إلى حد ما التعدي أو تجاوز الحدود، إضافة إلى أنه يشجع الرقابة الاجتماعية بين المسلمين لأن بإمكان أي صاحب حق أن يشتكي على المدعى عليه في نفس الوسط الاجتماعي الذي يعيشه.

اللجوء إلى حاكم الشرع أو الفقيه في بلد إسلامي وعرض الأمر عليه، وهذا الأمر يتطلب وقتاً وجهداً لا يتسنى لكل أحد. فإذا كان للمرجع الديني ممثل في ذلك البلد أو بلد أوربي آخر فستكون القضية أسهل طالما أن بإمكان الوكيل أو الممثل حلها أو رفعها إلى المرجع للبت فيها.

تأسيس محاكم إسلامية يتقاضى عندها المسلمون في الغرب ويلتزمون بقراراتها طوعياً. هذا الأمر تمارسه الجالية اليهودية حالياً، حيث أنها مثل الجالية المسلمة لديها أحكام خاصة في قضايا الأحوال الشخصية أو الحقوقية، ولا ترغب في عرضها على القضاء المسيحي أو العلماني، ولذلك قامت بإنشاء(محاكم حاخامية Rabbinical Courts) يشرف عليها رجال دين يهود(حاخامات) للبت في شؤون الجالية اليهودية التي تلتزم بأحكامها[١٠١].

فيمكن للمسلمين في الغرب تأسيس(محاكم إسلامية) تطبق الشريعة الإسلامي في أحكامها وإجراءاتها وقراراتها، وأن يلتزم بها المسلمون طواعية لحل خلافاتهم ونزاعاتهم وقضايا الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والإرث وغيرها. فكما توجد هناك مؤسسات ومراكز ومدارس إسلامية ينبغي إنشاء محاكم إسلامية لتلبية احتياجات المسلمين القضائية.

يمكن اللجوء إلى(القانون الدولي الخاص) في تطبيق قانون الأحوال

الشخصية للبلد الذي ينتمي إليه المسلم أصلاً. ويسمى هذا بالتنازع القانوني لوجود عناصر أجنبية في النزاع. ويشترط تسامح قانون الدولة وإفساح المجال لتطبيق القوانين الأجنبية[١٠٢]. وهذا الأمر بحاجة إلى إجراءات خاصة وظروف معينة، منها أن يكون المسلم يحمل جنسية بلده الأصلية ولم يكتسب جنسية البلد الغربي، أو تكون هناك اتفاقية قضائية بين البلد الغربي الذي يقيم فيه والبلد الأصلي بحيث يصادق البلد الغربي على الأحكام التي تصدرها محاكم البلد المسلم بصدد القضايا المرفوعة من مسلمين مقيمين في البلد الغربي. وهذا الأمر يتطلب إجراءات طويلة قد تستغرق سنيناً طويلة وترجمة الوثائق ومصادقة السفارات ثم المحاكم الغربية عليها حتى تكتسب الصبغة القانونية.

وهناك قضية طالما شهدتها شخصياً هي زواج بعض المسلمين بغربيات سواء كن مسلمات أو غير مسلمات. فعند بروز أي خلاف تلجأ بعضهن إلى المحاكم الغربية للمطالبة بالطلاق أو حق الحضانة أو غيره. والواقع أن بعض الغربيات المسلمات رفضن اللجوء للمحاكم الغربية إلا كآخر خيار أمامهن بعد أن رفض أزواجهن المسلمين المهاجرين الالتزام بحكم الفقيه أو المرجع الديني أو وكيله. فيجب أن يكون معلوماً أن الإسلام قد أباح الزواج بالكتابيات لكن الزواج نفسه يتم وفق الشريعة الإسلامية، وأن تطبق أحكامها على الحياة الزوجية وحقوق الأطفال طالما أن الزوج مسلم. ويستتبع ذلك أن جميع آثار الزواج والعلاقة بين الزوجين وذريتهما تخضع لأحكام الإسلام.

حرمة الاعتداء على المجتمعات الغربية[١٠٣]

أحدثت انفجارات الحادي عشر من أيلول(سبتمبر) إرباكاً واضحاً سياسياً وشرعياً في أوساط الأقليات الإسلامية في الدول الغربية. ففي الوقت الذي يجمع فيه علماء الإسلام على حرمة الإضرار بأموال وأرواح ودماء وأعراض غير المسلمين في الغرب لأسباب شرعية وإنسانية وأخلاقية، كانت مواقف بعض المسلمين تبدي الشماتة أكثر مما تندد بالاعتداءات. وأخذت تتسرب أفكار وتبريرات حاولت اكتساب صيغة شرعية عبر الاعتماد على تفسيرات واجتهادات مجتزأة من سياقاتها التاريخية والشرعية في التاريخ الإسلامي. كما برزت تساؤلات حول الموقف الشرعي لمرتكبي الاعتداءات الذين دخلوا أمريكا بصورة شرعية ثم ارتكبوا هذه الجرائم المروعة.

ما أن سمع العالم بخبر الاعتداءات الآثمة على المدنيين في مدينتي نيويورك وواشنطن حتى سارع علماء الاسلام إلى التنديد بالحادث، واعتبروه جريمة منكرة يدينها الإسلام والمسلمون. فقد وصفها مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ بأنها "ضرب من الظلم والجور والبغي، وان مثل هذه التصرفات محرم ومن كبائر الذنوب. وهي من الأعمال التي لا تقرها شريعة الإسلام، وليست من هذا الدين، ولا تتوافق مع أصوله الشرعية ". وفي معرض نفيه لشرعية هذه العمليات التي تستهدف المدنيين قال الشيخ يوسف القرضاوي بأن" ما حدث لا يمكن بحال من الأحوال أن يصدر عن مسلم عاقل ملتزم بدينه ".

كما دان الأزهر الشريف على لسان الشيخ محمد سيد طنطاوي العمليات الانتحارية التي تمت ضد المركز التجاري العالمي في نيويورك

ووزارة الدفاع الأمريكية. وأعرب السيد محمد حسين فضل الله عن رفضه للعمليات قائلاً: " لا نقبل أن يتعرض شعب من الشعوب لمثل ما تعرض له الشعب الأمريكي وبهذه الأساليب التي لا يقرها دين ولا تقبلها رسالة. نشعر بالفظاظة والدهشة أمام هذه العمليات التي لا يمكن أن يوافق عليها أي دين أو أي منطق إنساني أو أي مبرر سياسي ".

ولسنا بصدد مناقشة الجانب السياسي لتلك البيانات ولكن سنركز على الجانب الشرعي والقواعد الفقهية التي اعتمدها علماء الاسلام في إدانة تلك العمليات:

حرمة استهداف الانسان المسلم: انطلاقاً من قوله تعالى ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين))(الممتحنة: ٨). والقسط ألاّ نعتدي على حياة هؤلاء الناس ولا على أموالهم ولا على أعراضهم. يقول الشيخ صالح اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى السعودي ((إن مثل هذه الجرائم التي تقع ولا تفرق بين رضيع وامراة ومسن ومريض وصحيح وتأتي على المال وأهل المال تعد من الجرائم العظام والفواحش الخطيرة، لأن هذا ينظر إليه في شريعة الاسلام بأنه من الفساد في الأرض وإهلاك الحرث والنسل، وهذا أمر حرمه الاسلام)).كما يؤكد السيد فضل الله ((إن ما حدث كان ضد الآمنين في الطائرات الذين لا علاقة لهم بسياسة الإدارة الأمريكية، كما انه موجه ضد المتواجدين في مركز التجارة العالمي الذين هم من جنسيات متعددة ولا علاقة لهم بسياسة الإدارة الأمريكية)). وأضاف ((لا يجوز لنا استهداف إنسان مسالم في أي مكان في العالم حتى أمريكا)). من غير الصحيح القول إنهم مدنيّون أمريكيون، ينتخبون الحكومة الأمريكية ويؤيدونها ويدفعون الضرائب إليها، ولما كانت أمريكا

تدعم إسرائيل وتضرب بعض البلدان الاسلامية كالعراق وليبيا والسودان، فيجوز ضربهم وقتلهم وسلب اموالهم. أولاً: الإسلام ينهى عن قتل نفس بغير حق ((ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بالحق)) (المائدة: ٣٢)، والنفس هنا تشمل المسلم. وقد أذن الله في قتل النفس في العقوبات على جرائم منصوص عليها وبعد إجراء محاكمة عادلة، لكن لم يرد الإذن الشرعي بقتل أي إنسان بسبب عمل أو جريمة قام بها غيره، لأن القاعدة الشرعية المتفق عليها والتي ينص القرآن الكريم عليها "لا تزر وازرة وزر أخرى" (النجم:٣٨). ثانياً: إن رسول الله(ص) قد نهى عن قتل المدنيين والجرحى والنساء والأطفال والرهبان. كما منع(ص) عن قطع الأشجار وتسميم الآبار وغيرها من الجرائم.

هذا في حالة الحرب وفي ميدان المعركة. إن قتل أناس أبرياء وتحميلهم مسؤولية موقف حكومتهم فعل محرم. الإقدام على خطف طائرات مدنية، يوجد عليها نساء وشيوخ وأطفال، مسلمون وغير مسلمين، وهو في الأصل حرام، لأنه ترويع للناس، وهو لا يجوز إلاّ أثناء القتال وضد المقاتلين فقط.

إن ما حدث ليس دفاعاً عن النفس، ولم يحدث في حالة حرب ليوضع في موضع الاضطرار الذي يبرر بعض الحرام شرعاً في قوله تعالى " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه"(البقرة:١٧٣). فنحن لسنا في حالة حرب مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية، على رغم ما نشكوه من مواقفها المنحازة لأعداء الاسلام والمسلمين ومساندتها المستمرة للكيان الصهيوني عسكرياً وسياسياً وإعلامياً واقتصادياً. فما دمنا لسنا في حالة حرب مباشرة فلا تترتب أحكام الجهاد والقتال المنصوص عليها في الشريعة. بالطبع يمكن اتخاذ وسائل أخرى كالمقاطعة الاقتصادية.

النهي عن محاربة غير المقاتلين وحتى لو كنا في حالة حرب مباشرة مع أمريكا. فالفقهاء يميزون بين الكافر الحربي أي غير المسلم الذي ينتمي للدولة التي تشن الحرب على بلد إسلامي أو التي يعلن البلد الإسلامي الجهاد عليها. فليس كل كافر هو حربي كما يسميه الفقهاء. وأمرنا الله بقتال الذين يقاتلوننا فقط، "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين "(البقرة:١٩٠). فهذا نهى عن محاربة غير المقاتلين، أي غير العسكريين، فيجوز قتل الكافر الحربي في ساحة المعركة أو لمشاركته والأعمال القتالية.(وحتى الكافر الحربي لا يُقتل لمجرد كفره، بل يُقتل حين يحارب المسلمين وتسبب محاربته القطيعة) كما يرى الشيخ فيصل المولوي. ولا يجيز الاسلام قتل غير المقاتلين إلاّ في حالات استثنائية مثلاً حين شن الغارات على العدو أو رميه من بعيد لأنه لا يمكن التفريق بين المقاتل وغير المقاتل، وطبيعة هذه الحروب قد تقتضي شن مثل هذه الغارات، وهذه كلها عند نشوب حرب فعليه معلنه، بحيث لا يقع فيها غدر. لو دخل الكافر الحربي إلى بلد مسلم بعقد أمان فلا يجوز قتله فجميع الغربيين وغير المسلمين الذين يدخلون بلداننا بسمة دخول(فيزا) لا يجوز الاعتداء عليهم أو مس أموالهم أو أعراضهم أو دمائهم. لذلك لا يجوز الاعتداء على الغربيين عسكريين أو مدنيين، الذين يعملون أو يتواجدون في البلدان الاسلامية. إن الذين ارتكبوا تلك الجريمة قد دخلوا الولايات المتحدة بتأشيرة رسمية، وهي تعتبر من وجهة النظر الفقهية عقد أمان، ولا يحل للمسلم خيانتهم في شيء، لأنهم أعطوه الأمان مشروطاً بتركه خيانتهم، وان لم يكن ذلك باللفظ، فهو معلوم في المعنى، فلا تحل خيانتهم لأنها غدر، ولا يصلح الغدر في الاسلام. فيجب على المسلم احترام العقد الذي دخل به بلاد غير المسلمين، فيحترم قوانينهم ونظامهم

وممتلكاتهم وأرواحهم. ولو ارتكب ما يخالف ذلك يكون قد نقض العهد والله تعالى يقول " والموفون بعهدهم إذا عاهدوا "(البقرة:١٧٧) " والذين لأماناتهم وعهدهم راعون "(المؤمنون:٨)، فأولئك الجناة قد استغلوا العهد المتضمن في تأشيرة الدخول ودخلوا أمريكا بنية خرق العهد وعدم احترامه، فذنبهم عظيم عند الله ولا يبرر لهم الشعارات التي يرفعونها بحجة حماية الاسلام أو نصرة المسلمين، أو الدفاع عن قضاياهم.

شبهات واشكالات

خلال المناقشات والحوارات التي تثار في وسائل الاعلام والفضائيات العربية جرى ذكر بعض القضايا والأمور التي يعتقد أصحابها انه ربما تكون مبرراً لتبرير الاعتداءات على نيويورك وواشنطن، مثل:

انتحاريون وليس استشهاديون: يرى البعض أنها عملية استشهادية تشابه العمليات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الاسرائيليين، والتي تحظى بتأييد علماء الاسلام. يقول السيد محمد حسين فضل الله: "هناك فرق بين ما يمارسه المجاهدون الفلسطينيون في فلسطين وبين ما حدث في أمريكا، لأن الفلسطينيين في حالة حرب مع إسرائيل التي تستخدم أقوى الأسلحة لإبادة الشعب الفلسطيني بمختلف الوسائل العسكرية،ولا يملك الفلسطينيون في رد ذلك أو للتخفيف من ذلك إلا القيام بالعمليات الاستشهادية. إن ما حدث في أمريكا كانت المشكلة فيه انه وجه إلى جماعات من سائر أنحاء العالم لا علاقة لها بالسياسة الامريكية، وهو ما يجعل المسألة تفقد الشرعية بالنسبة إلى هؤلاء الأبرياء". واعتبرهم الشيخ يوسف القرضاوي "منتحرين لا إستشهاديين"، وعلل ذلك بأن "الاستشهادي يستشهد ضد من يغزو أرضه ويحتلها لا خارج أرضه. كما أن الاستشهادي يفجّر نفسه في عدوه وفي أرضه. أما هؤلاء فقد فجروا أنفسهم في الأبرياء ممن ركبوا الطائرة. وأن

الاستشهادي يستخدم جسده قنبلة في عدوه، وهؤلاء قنابل في آمنين آخرين لا حربيين. فالفرق واضح بين هؤلاء المنتحرين بهذه العملية والاستشهادي. فرق في الهدف، وفرق في الوسيلة، إن هدف الاستشهادي نكاية العدو الغازي لا أرضه، ووسيلته جسمه، أما هؤلاء فهدفهم ترويع الآمنين ووسيلتهم أجسامهم وأجسام غيرهم.

خسارة إسلامية عربية: يعتقد البعض أن هدف العملية هو الإضرار بالمصالح الامريكية. وهذا الرأي بحاجه إلى تمعن في النتائج السياسية والاعلامية والعسكرية والاقتصادية لتحديد من الخاسر أمريكا أم المسلمون. بالنسبة إلى أمريكا لم تفقد من قدرتها العسكرية والاقتصادية ما يستحق الذكر نظراً إلى حجم اقتصادها الهائل. فما زالت أساطيلها وطائراتها وأسلحتها تهيمن على العالم. كما لم تصب بنيتها الاقتصادية والمالية والبشرية، فبعد أسبوعين تمكنت من حشد قواتها لتبدأ حرباً شاملة ضد أفغانستان. كما استعادت نفوذها وهيبتها من خلال التلويح بمعاقبة من لا يتحالف معها ضد الارهاب. وتوحد الشعب الأمريكي خلف حكومته ورئيسه للمضي في سياستها، وخلقت عطفاً عالمياً على أمريكا، وأنها ضحية الإرهاب والعدوان. أما ما خسره المسلمون فكثير، سياسياً سارعت الدول العربية والإسلامية لتقديم كل التسهيلات والمعلومات المخابراتية لأمريكا. وخسرت القضية والانتفاضة الفلسطينية بسبب تحول الرأي العام العالمي عنها والانشغال بالحدث الامريكي. كما بات الإسلام هدفاً لهجوم غربي لم يسبق له مثيل، وتعرض المسلمون والمؤسسات الإسلامية في الغرب إلى اعتداءات كثيرة، وسقط بعضهم قتلى. كما تم تعزيز الحواجز النفسية والفكرية والعقائدية والاجتماعية والسياسية بين الغربيين والإسلام والمسلمين بشكل كبير جداً.

حرب غير مشروعة: إن العمليات التي جاءت من باب الجهاد على أعداء المسلمين. إن الجهاد على نوعين: الأول: الجهاد الدفاعي الذي يوجب على أهل ذلك البلد الخروج لمحاربة الغزاة. ويرى بعض العلماء أن هذا النوع واجب عيني على أهل البلاد وعلى المسلمين القريبين منها المستطيعين ذلك. ولا يحتاج هذا الجهاد إلى إذن من احد. وهو ما يحدث في فلسطين والشيشان وكوسوفو. الثاني: الجهاد الابتدائي أي مهاجمة غير المسلمين في ديارهم. وهذا لا يصح إلا بإذن الإمام المسلم، وعند الشيعة بإذن الإمام المعصوم(ع)، أي يعتبر عملياً هذا النوع متوقفاً في ظل الظروف الحالية. إن عدم وجود إمام للمسلمين لا يبرر لأي فرد من أفراد المسلمين أو أي تنظيم إسلامي أن يعلن هذا الجهاد لأنه قد يؤدي إلى توريط المسلمين في معركة غير محسوبة، ولاهم قادرون على تحمل النتائج. وتعتبر هذه التفجيرات حرباً غير مشروعة إذ لم يأمر بها إمام حاكم مسلم، وليست من قبيل الدفاع عن النفس كما في البلدان المذكورة أعلاه.

اتفاقات وعهود تمنع الاعتداء: إن العملية جاءت نصرة للمسلمين المظلومين في فلسطين و العراق، وهذا غير مبرر أيضاً لأن أهل هذه البلدان يجب عليهم القتال إذا تعرضوا لاعتداء خارجي. ويمكن نصرتهم بأشكال عديدة مادية وسياسية. ولا يجوز الدخول في قتال مع أعدائهم إذا كانت هناك اتفاقيات وعهود تمنع الاعتداء. يقول تعالى "وان استنصروكم في الدين فعليكم بالنصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق "(الانفال:٧٢). فقد أباح الله للمسلمين عدم نصرة إخوانهم إذا كانوا مرتبطين بميثاق مع أعدائهم الكافرين. ولما كان لا يجوز نقض الميثاق فلا يجب مقاتلة ذلك العدو. والدول المسلمة لها اتفاقيات سياسية ودبلوماسية واقتصادية مع امريكا. كما أن بعض الفقهاء يعتبر التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة

والعضوية فيها يلزم الدول المسلمة بمبادئ الميثاق مثل مبدأ التعايش السلمي(المادة الاولى) ومبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية(الفقرة ٣ من المادة ٢) ومبدأ عدم استخدام القوة(الفقرة ٤ من المادة ٢) ومبدأ عدم التدخل(الفقرة ٧ من المادة ٢).(راجع: جعفر عبد الرزاق "الإسلام والأمم المتحدة"مجلة الفكر الجديد/١٧- ١٩٩٨).

تأتي عمليات نيويورك وواشنطن من باب المقابلة بالمثل لأن أمريكا تضرب بعض الدول الإسلامية وتقصف المدنيين والأبرياء.وهذا الأمر يمكن تبريره إذا كانت هناك حرب فعلية مع أمريكا. ففي حالة الحرب الفعلية تطبق أحكام الحرب والجهاد، ويتم تطبيق هذه الأحكام تحت إشراف الدول المسلمة وحكوماتها وعلمائها، وليس من حق أي فرد أن يقرر أنه في حالة حرب أو يعلن الجهاد من طرفه من دون موافقة حكومة ذلك البلد المسلم. نعم ندين الأعمال اللاإنسانية والمخالفة للقوانين الدولية والأعراف التي تقوم بها أمريكا، ولكن لا يعني ذلك ممارستها على إطلاقها في الإسلام. بل إنها مقيدة بشروط أخلاقية. ولقد رفض الشيخ القرضاوي هذا التبرير قائلاً: " لو هتك العدو عرض مسلمة، فهل نقوم بالشيء نفسه تجاه غير مسلمة؟ ". "قافلة قريش ": اعتبر البعض إن مركز التجارة العالمي بمثابة " قافلة قريش" التي خرج الرسول(ص) لمهاجمتها والاستيلاء عليها كغنيمة. وكانت بينهما مناوشات وقتال، فأراد الرسول(ص) أن يسدد ضربة اقتصادية لأعدائه. كما اعتبروها تعويضاً عما قامت به قريش من مصادرة لأموال المسلمين المهاجرين التي تركوها في مكة، واستطاع قائد القافلة أبو سفيان إنقاذ القافلة عبر تغيير مسارها. ويرى الشيخ القرضاوي " إن القياس خاطئ فقد مات في مركز التجارة العالمي قرابة ألف مسلم من كل أنحاء العالم. وخسر فيه المسلمون والعرب

عشرات المليارات من الدولارات " إذ كانت هناك عشرات الشركات والمؤسسات التي يملكها عرب ومسلمون في مركز التجارة العالمي. كما أن الرسول(ص) وقريش كانوا في حالة حرب، في حين لا تنطبق هذه الحالة على الوضع الراهن مع أمريكا. يضاف إلى ذلك أن العملية لم تقتصر على الأضرار الاقتصادية، بل شملت فقدان ستة آلاف من الأرواح، والإسلام لا يتساهل مع الدماء.

دعوة لا قتال: إن الظروف التي يعيشها المسلمون اليوم في أكثر بقاع الأرض هي ظروف دعوةوليس قتال، وأن اللجوء إلى القتال في مثل هذه الظروف يضر ضرراً بليغاً بالدعوة بحيث أخذ كثيرون منهم يتعاطفون مع الإسلام، ودخل بعضهم فيه، واعتنقه، فجاءت هذه التفجيرات لتعلن الحرب على الشعوب وليس على الحكومات، وتحقق ما أراده أعداء الإسلام في إيقاف مسار الدعوة وتشويه الإسلام ووصفه بالارهاب والعنف والقسوة والوحشية، مما يشكل حاجزاً أمام الدعوة و وهو أثقل في الميزان الشرعي منشهوة الانتقام ضد الإدارة الأمريكية الظالمة.

قتل الرحمة: سلوك غير إنساني[١٠٤]

أبدت نقابة الأطباء الهولندية وجمعية قتل الرحمة Euthanasie إرتياحها إثر تقديم الحزب الليبرالي D66 مقترح للبرلمان يقضي بوضع شروط لقتل الرحمة وعدم معاقبة من يقوم به، أي سن قانون يجوّز قتل الرحمة. فما هو قتل الرحمة؟ وما رأي الإسلام به؟

يعرف قتل الرحمة بأنه الإسراع بموت شخص مصاب بمرض يستحيل شفاؤه ويعاني من آلام فظيعة ولا يرغب بالحياة.

القانون الحالي يحرم قتل الرحمة، ويعاقب من يرتكبه، رغم تغاضيه عن بعض الحالات التي يبدي فيها المريض رغبته بالموت وتحت إشراف طبي صارم. وزيرة الصحة السيدة Borst تؤيد المشروع. أما وزيرة العدل السيدة Sorgdrager فلم تبدي تحمساً له. وقد انقسم البرلمان الهولندي بين مؤيد ومعارض. فهناك أقلية تؤيد المشروع تتألف من حزبيD66 وPvda، وهما من الإئتلاف الحكومي الثلاثي، والحزب المعارض اليسار الأخضر. في حين تعارضه بقية الأحزاب ومنها الحزب الديمقراطي المسيحي.

فلسفة قتل الرحمة

إن نظرة الغربيين لموضوع قتل الرحمة والتسامح في قتل الإنسان نفسه لأسباب صحية ناتج من الفلسفة الوضعية التي تؤمن بحرية الإنسان في سلوكه وتصرفاته في ما يملكه ومنها نفسه وحياته. وأن من حق كل إنسان أن ينهي حياته، وأن قرار ذلك بيده هو. فالروح والجسد هي ملك الإنسان وهو حر بما يفعل بهما. هذه النظرة وليدة الأفكار الوضعية بعيداً عن الإيمان والدين والقيم الأخلاقية والإنسانية. لذلك نجد أن الديانات تحرم

الإنتحار والإجهاض وقتل الرحمة، فكلها مظاهر لقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق. إن قتل الرحمة يعني إنهاء حياة إنسان قبل وفاته الطبيعية. والديانات السماوية لا تتسامح في القتل حتى لو كان بدافع الرحمة بالمريض. فالله تعالى وحده يملك قرار الحياة والموت. إن الحياة هبة عظيمة للبشر، ولا يمكن التصرف بها بهذه السهولة أو تحت حجج واهية.

إن القائلين بقتل الرحمة بسبب مرض مستعصٍ أو آلام مبرحة يائسون من المستقبل والتطور العلمي والطبي الذي يبتكر يومياً علاجاً لمرض مستعصٍ أو أسلوباً في معالجة الأمراض الصعبة أو دواءً لحالات ميئوس منها. وأن التسامح في قتل المرضى قد يستدرجنا إلى السماح بقتل المعاقين والمصابين بأمراض ولادية كالشلل الدماغي أو نقص الأعضاء أو المنغولية أو اللوكيميا. وفي الوقت الذي يُعالج المصابون بالأيدز وغيره، وتنفق عليهم مليارات الدولارات من أجل معالجتهم لأن الرأي العام الغربي متعاطف معهم، نجد أن المصابين بأمراض مستعصية وخاصة من كبار السن تتخذ بحقهم قرارات الموت بذريعة الرحمة!!

راي الإسلام بقتل الرحمة

يحرم الإسلام المساس بالجسد والإضرار به، كما يحرم قتل النفس الإنسانية سواء كانت جنيناً أم طفلاً أم بالغاً. وعلماء الإسلام متفقون على حرمة قتل الرحمة، ولكن هناك تفصيلات في هذا الأمر.

يقول المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله: "إذا كان المقصود من الموت الرحيم، الموت الذي يريح المريض، باعتبار أن الآلام تصل إلى حد لا تطاق عادة، فإن هذا لا يجوز. فإن قتل الإنسان حتى لو كان ذلك رأفة به لا يجوز". وإذا كان المراد بالموت الرحيم، هو قتل المريض تخفيفاً على أهله من جهة أنه ميؤوس منه، باعتبار أنه سيموت بعد يوم أو

يومين أو ثلاثة قطعاً، فهذا لا يجوز أيضاً، لأنه لو بقيت لهذا المريض ساعة من الحياة، لما جاز لنا أن نسلبها هذا الإنسان. أما إذا كان المراد بالموت الرحيم حالة الموت الدماغي، كما لو افترضنا أن المريض مات طبياً، بمعنى توقف الدماغ بالطريقة التي لا مجال فيها ولو بنسبة ١٪ بعودته إلى العمل. ففي هذه الحالة نرى أنه لا يجب وضع الجهاز الذي يطيل أمد الحياة للجسد بمعنى حركة القلب. ولا يحرم إزالة الجهاز، لو كان موجوداً في هذه الحالة. وهذه المسألة يرجع تحديدها للطبيب المشرف على المريض، كما أنها تكليف الأهل لتمكين الطبيب من ذلك، حيث لا سلطة للطبيب على أن ينهي حياة هذا الإنسان أو ينهي هذا النوع من الحياة، لأن للمريض ولياً، ولا بد للطبيب من مراجعته في هذا الشأن. حيث يجوز للولي نتيجة تشخيص الحالة من قبل الطبيب أن يسمح له بإجراء هذه العملية. ولعل الأساس في ذلك أن الأدلة التي تدل على وجوب إنقاذ حياة المريض لا تشمل هذا النوع من الحياة التي هي حياة خلايا لا حياة الإنسان، تماماً كما هو مظهر الحياة في ذنب الأفعى أو الوزغ بعد الموت. كما أن الدليل الذي دلّ على حرمة إنهاء الحياة للإنسان بالقتل لا يشمل هذا المورد. وليس الأساس هو صدق الموت على الموت الطبي، لأن ذلك ليس محرزاً بحسب الأدلة الشرعية والله العالم. ولا يجوز للمريض نفسه أن يضع حداً لحياته ويأمر الطبيب بقتله، لأنه ليس له سلطة على إنهاء حياته.

حرمة زواج المسلمة بغير المسلم[١٠٥]

من الظواهر المألوفة في المهجر زواج المسلمين بفتيات غير مسلمات بسبب ظروف حياة الاختلاط، وأن الإسلام يسمح بالزواج من الكتابيات. ولكن هل تختلف الفتاة المسلمة عن الشاب المسلم، إذ لا يسمح لها بالزواج من غير المسلم؟ وما هي الحكمة في ذلك؟ هذا ما يراود العديد من الفتيات المسلمات حيث لا يجدن جواب سوى إن الإسلام يحرم ذلك. فما هي أسباب هذا التحريم؟ وما ظروفه؟ وما حكمته؟

المرأة في الإسلام

لقد أعاد الإسلام للمرأة كرامتها وإنسانيتها، واعتبرها مساوية للرجل في الخلق والخطاب والجزاء والعقاب. فمن حيث الطبيعة خلق الله المرأة من نفس آدم(ع) حيث يقول تعالى(هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها) (الزمر:٦)، فهي من نفس الرجل وليست اقل منه كما هو المشهور في اليهودية والمسيحية. كما إن الإسلام لا يعتبر المراة مسؤولة عن طرد آدم من الجنة كما يرى اليهود والنصارى، بل إن آدم(ع) هو المسؤول عن ذلك وهي قد تبعته(فوسوس إليه الشيطان، قال: يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى، فأكلا منها) (طه: ١٢٠)، وطالما أنها تابعته في تصرفه وأكلت من الشجرة المحرمة فقد تحملت العقوبة معه، وهي النزول من الجنة. والقرآن يجعل المرأة بمقام الرجل في المجتمع من حيث المسؤولية والواجبات والطاعات(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) (التوبة: ٧١).

ادلة القرآن الكريم على التحريم

شرع الله تعالى الزواج كي يأنس المرء وزوجه، ويستقر نفسياً واجتماعياً، وينتج الذرية التي تعمر الأرض، وتقام بها المجتمعات البشرية. ومن شروط الزواج الكفاءة، وأول ما يفترضه الإسلام في الزوج المناسب أن يكون ذا دين وعفة وتقوى، لأن الالتزام يمنع التعدي على حقوق الله وما فرضه من أحكام، ويمنع الظلم والتعسف والأذى. ثم تأتي الشروط الأخرى كالنسب والمال والجاه والتعليم وغيرها.

ولأن الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله للبشرية وختم به الرسالات السماوية، فهو الأحق بالإتباع(إن الدين عند الله الإسلام) (آل عمران: ١٩). ولذلك حرم الزواج بالمشركات والمشركين معاً موضحاً السبب(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم، ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون) (البقرة:٢٢١). كما اعتبر الإسلام أن إسلام أحد الزوجين المشركين يعني فسخ النكاح فوراً. كما أمر بتطليق الكافرات في قوله تعالى(ولا تمسكوا بعصم الكوافر) (الممتحنة:١٠).

وقد أباح تعالى الزواج بالكتابيات أي اليهوديات والمسيحيات(اليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (المائدة:٥). وهذه الإباحة وردت حصراً على الرجال المسلمين دون النساء. ويلاحظ وجود تدرج في الحكم كما يلي:

١- منع زواج المسلم والمسلمة من مشرك أو مشركة، في سورة البقرة وهي من أوائل السور المدنية.

٢- منع زواج المسلم والمسلمة بالكافرة والكافر في سورة (الممتحنة:١٠)، وهي سورة مدنية وترتيبها في النزول ٩١- وكلمة الكافر

تشمل المشرك والكتابي في كثير من آيات القرآن.

٣- الترخيص بزواج المسلم بالكتابية فقط دون المشركة، في سورة(المائدة:٥)، والسورة ترتيبها في النزول ١١٢- وبقي تحريم زواج المشرك والمشركة والتزويج إليهم قائماً، وكذلك بقي تحريم زواج المسلمة بالكتابي.

آراء المذاهب الإسلامية في التحريم

أجمع فقهاء المسلمين على أنه لا يحل لمسلمة إن تنكح غير مسلم (كتابي أو غير كتابي)، ونصوا على بطلان هذا الزواج، كما نصوا على فسخ نكاح من أسلمت وزوجها كتابي أو مشرك لم يسلم معها.

فالمذهب الحنفي يرى أن الإسلام "حرم نكاح المشركين أي تزويجهم بالمسلمات لقوله تعالى(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) (القرة: ٢٢١) لأن في إنكاح المؤمنة الكافر خوف وقوع المؤمنة في الكفر، لأن الزوج يدعو إلى دينه، والنساء في العادة يتبعن الرجال فيما يؤثروا من أفعال، ويقلدونهم في الدين. والنص وإن ورد في المشركين لكن العلة، وهي الدعاء إلى النار يعم الكفرة أجمع، فيتعمم الحكم بعموم العلة، فلا يجوز إنكاح المسلمة بكتابي، وكما لا يجوز إنكاحها الوثني والمجوسي، لأن الشرع قطع ولاية الكافرين عن المؤمنين بقوله تعالى(ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً)(النساء: ١٤١)"(من كتاب بدائع الصنائع/ج٢/ ص٢٧١ -٢٧٢). و المذهب الحنبلي يرى "إن أسلمت الكتابية قبله وقبل الدخول تعجلت الفرقة، سواء كان زوجها كتابياً أو غير كتابي، إذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة"(المغني، ج٦ /ص٦١٧).

وقال الإمام الشافعي: "فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الإسلام، أو أسلم أحد أبويها وهي صبية لم تبلغ، حرم على كل مشرك كتابي ووثني

نكاحها بكل حال". (كتاب الأم/ج٥/ص٧). وقال أيضاً: "ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب لكل مسلم، لأن الله تعالى أحلهن بغير استثناء، وأحب إليَ لو لم ينكحهن مسلم".

ويرى السيد الخوئي أنه(لا يجوز للمسلمة أن تنكح غير المسلم. ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ العقد، وكذلك قبل الدخول إذا ارتد الزوج عن فطرة) (منهاج الصالحين/ج٢/ص٢٦٣).

حكمة تحريم زواج المسلمة بغير المسلم

الزواج معاشرة دائمة، تأثر وتأثير، تناغم وتفاهم، وظيفة ودور، حقوق وواجبات. وهذه بحاجة إلى انسجام واحترام متبادل بين الزوجين. ولما كان الإسلام يريد لأتباعه أن لا يقعوا في ذل واحتقار أتباع الديانات الأخرى، فجرى تحريم زواج المسلمة بغير المسلم لأن المرأة عادةً هي الجانب الأضعف في البيت، ولذلك يجب أن لا تتعرض لأي إهانة في دينها أو مقدساتها. في حين إن المسلم يعتبر الإيمان بالكتب السماوية والأنبياء الآخرين جزءاً من عقيدته(آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه، والمؤمنون كلٌ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين أحدٍ من رسله، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير) (البقرة:٢٨٦).

يرى السيد سابق(رحمه الله توفي في ٢٠٠٠/٢/٢٧) أن حكمة تحريم زواج المسلمة بغير المسلم(ذلك أن للرجل حق القوامة على زوجته، وأن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف، وفي هذا معنى الولاية عليها. ما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلمة. ثم أن الزوج الكافر لا يعترف بدين المسلمة، بل يكذّب بكتابها، ويجحد رسالة نبيها، ولا يمكن لبيت أن يستقر ولا لحياة إن تستمر مع هذا الخلاف الواسع. وعلى العكس من ذلك إذا تزوج المسلم بكتابيّة، فانه يعترف بدينها، ويجعل الإيمان

بكتابها وبنبيها جزءً لا يتم إيمانه إلا به) (فقه السنة/ج٢/ص١٨٢).

ويميل السيد فضل الله إلى نفس هذا الرأي حيث يقول(لعل الفرق بين الرجل والمرأة، هنا، هو أن المسلم يعترف بالكتابي، وبالتالي، فان الزوج المسلم يحترم دين المرأة الكتابية، سواء كانت يهودية أو نصرانية، ويحترم مقدساتها العامة، لأنه يعترف بكل الأنبياء والرسل، بينما لا يحترم اليهودي والنصراني مقدسات المرأة المسلمة، لأنه لا يرى محمداً نبياً، ولا يرى القرآن كتاب الله. ولهذا فان الزواج يجب أن يقوم على أساس احترام كل من الطرفين لمقدسات الآخر، أو على احترام الرجل لمقدسات المراة على الأقل، باعتبار أنه الجانب الأقوى في العلاقة الزوجية، وهذا ما يتوفر من زواج المسلم من الكتابية ولا يتوفر في الزواج المعاكس، لأن عقيدة المسلم تمنعه من أي شئ يطال التوراة أو الإنجيل أو موسى ومريم وعيسى بكلام غير مسؤول، بينما لا تردع العقيدة الدينية للمسيحي واليهودي، بعيداً عن اللياقات الاجتماعية، من الإساءة إلى القرآن وإلى النبي محمد(ص) والى ما تقدسه المسلمة من رموز). (دنيا المراة/ص٢٥٣).

الهوامش:

---

[١] – إبن هشام، "السيرة النبوية" / ج ١ / ص ٣٤٩، دار الريان للتراث، القاهرة: ١٩٨٧.

[٢] – جعفر مرتضى العاملي، "الصحيح من سيرة النبي الأعظم" / ج ٢ / ص٥١، قم:١٩٨٢.

[٣] – إبن هشام / المصدر السابق/ ص ٣٦٦.

[٤] – محمد حسين الطباطبائي، " الميزان في تفسير القرآن" / ج ٥ / ص ٥٣، مطبعة إسماعيليان، الطبعة الخامسة، قم: ١٩٩٢.

[٥] – نجيب زبيب، " دولة التشيع في بلاد المغرب" / ص ١٠٠، دار الأمير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٩٣.

[٦] – أنور الجندي، " العالم الإسلامي والإستعمار السياسي والإجتماعي والثقافي" / ص

١٢٧، دار الكتاب اللبناني، بيروت: ١٩٨٣.

[٧] - لوثروب ستود دارد، "حاضر العالم الإسلامي " / ج ١ / ص ٣٥٨، الطبعة الرابعة، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٣.

[٨] - محمد حسين الطباطبائي، " الميزان في تفسير القرآن " / ج ٥ / ص ٥١.

[٩] - محمد حسين فضل الله، "دنيا الشباب" / ص ١٠٨، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت: ١٩٩٥.

[١٠] - محمد حسين فضل الله، "دنيا الشباب" / ص ١٠٩.

[١١] - المصدر السابق / ص ١١٠.

[١٢] - أبو القاسم الخوئي، " المسائل الشرعية، إستفتاءات " / ج ٢(المعاملات) / ص ٣٣١، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

[١٣] - محمد حسين فضل الله، "المسائل الفقهية" /ج ٢ / ص ٣٢٩، دار الملاك، بيروت: ١٩٩٦.

[١٤] - المصدر السابق / ص ٣٢٩.

[١٥] - محمد حسين فضل الله، " دنيا الشباب" / ص ١١١.

[١٦] - محمد الصادق عفيفي، " الإسلام والعلاقات الدولية" / ص ١٢٨، دار الرائد العربي، بيروت:١٩٨٦.

[١٧] - محمد أبو زهرة، "العلاقات الدولية في الإسلام" / ص ٢٧٧، من كتاب(المؤتمر الأول لجمع البحوث الإسلامية) في الأزهر، القاهرة: آذار/ مارس ١٩٦٤.

[١٨] - أجاب سماحة المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله على أسئلة الكاتب برسالة مؤرخة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥.

[١٩] - عفيفي / مصدر سابق / ص ١٣٠.

[٢٠] - رسالة السيد محمد حسين فضل الله إلى الكاتب / السؤال رقم ٢.

[٢١] - فيصل المولوي، "الأسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين" / ص ٩٩-١٠٠، دار الرشاد الإسلامية، بيروت:١٩٨٧.

[٢٢] - أجاب السيد كاظم الحائري على أسئلة الكاتب برسالة مؤرخة بتاريخ ٣٠ حزيران

١٩٩٦ / سؤال رقم ١١.

[٢٣] - رسالة السيد فضل الله إلى الكاتب / س ٤.

[٢٤] - فيصل المولوي / مصدر سابق / ص ١٠٠-١٠١.

[٢٥] - المرجع السابق / ص ١٠٣-١٠٤.

[٢٦] - المرجع السابق / ص ٩٨.

[٢٧] - رسالة السيد فضل الله إلى الكاتب / س ٢.

[٢٨] - رسالة الشيخ محمد علي التسخيري إلى الكاتب مؤرخة بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٦/س ١٦.

[٢٩] - رسالة الشيخ التسخيري إلى الكاتب / سؤال رقم ٥.

[٣٠] - رسالة السيد فضل الله إلى الكاتب / سؤال رقم ٦.

[٣١] - المرجع السابق / س ٦.

[٣٢] - P. S. van Koningsveld, " Islam as a Minority Religion in Europe", p. 7

[٣٣] - P. S. van Koningsveld, " Islam as a Minority Religion in Europe", p. 8

[٣٤] - رسالة السيد فضل الله إلى الكاتب / سؤال ٣.

[٣٥] - فتوى خطية للسيد علي السيستاني مؤرخة في ٣ شعبان ١٤١٤.

[٣٦] - فيصل المولوي، "الأسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين" /ص ١٠٢.

[٣٧] - محمد حسين فضل الله، " المسائل الفقهية " / ص ١٧٤.

[٣٨] - رسالة السيد محمد حسين فضل الله إلى الكاتب/ س ٣.

[٣٩] - فتوى خطية لسماحة السيد علي السيستاني مؤرخة في ٣ شعبان ١٤١٤.

[٤٠] - محمد حسين فضل الله، "المسائل الفقهية" / ص ١٧٢-١٧٣.

[٤١] - فيصل المولوي / مصدر سابق / ص ١٠٩.

[٤٢] - van Koningsveld, "Islam as a Religion in Europe", p. 8

[٤٣] - مجلة النور الصادرة في لندن - العدد: ١١٣ - تشرين الأول ٢٠٠٠.

[٤٤] - عبدالرحمن عبد العزيز القاسم، "القانون الدولي الخاص وأحكامه في الشريعة الإسلامية " / ص ٢٥.

[٤٥] - المرجع السابق / ص ٢٧.

[٤٦] - محمد بن عبدالله بن سبيل، " التجنس بجنسية دولة غير إسلامية " مقال منشور في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي / العدد الرابع / ص ١٤٩،(١٩٨٩).

[٤٧] - المرجع السابق / ص ١٥٠- ١٥٤.

[٤٨] - المرجع السابق / ص ١٥٥.

[٤٩] - أغلب التشريعات في الدول الإسلامية هي تشريعات غير إسلامية، وحتى قوانين الأحوال الشخصية تتضمن إحكاماً غير إسلامية، مثلاً يمنع القانون التونسي تعدد الزوجات، أما القانون التركي للأحوال الشخصية فهو بكامله قانون سويسري. ومع ذلك فلا أحد يعتبر أولئك المسلمين مرتدين.

[٥٠] - راجع النص الكامل للسؤال والفتوى في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي/ العدد ٤ / ص ١٥٦-١٦٠.

[٥١] - المرجع السابق / ص ٢٣٠.

[٥٢] - المرجع السابق / ص ٢٣٩-٢٤٠.

[٥٣] - المرجع السابق / ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

[٥٤] - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي / العدد ٤ / ص ١٦٣-١٦٤.

[55]- van Koningsveld, *Islam as Minority Religion*, p. 8

[٥٦] -المصدر السابق / ص ١٢.

[57]- van Koningsveld, *Loyalty to a non-Muslim Government*, p. 104

هذه الفقرة مترجمة من الإنكليزية، ولم نحصل على النص العربي الأصلي، لذلك قد يختلف التعبير والألفاظ، لكن المعنى هو نفسه، بإذن الله.

[٥٨] المصدر السابق / ص ١٠٤.

[٥٩] عادل القاضي(الهجرة الاغتراب) للسيد محمد حسين فضل الله / ص ٨٢-٨٣، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٩٩.

[٦٠] - رسالة آية الله السيد كاظم الحائري إلى الكاتب.

[٦١] - رسالة آية الله الشيخ لطف الله الصافي إلى الكاتب.

[٦٢] - رسالة آية الله الشيخ محمد علي التسخيري إلى الكاتب.

[٦٣] - مجلة النور - العدد: ١١٩ - نيسان ٢٠٠١.

[٦٤] - السيستاني(الفقه للمغتربين) / ص ١٦٩.

[٦٥] - فضل الله(الهجرة والاغتراب) / ص ٨٤.

[٦٦] - فضل الله(الهجرة والاغتراب) / ص ١٠٦-١٠٧.

[٦٧] - فضل الله(الهجرة والاغتراب) / ص ١٠٧-١٠٨.

[٦٨] - جاد الحق علي جاد الحق(بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة)/ج٤/ص٣٤٦.

[٦٩] - حديث للشيخ يوسف القرضاوي في قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢ آذار ١٩٩٧.

[70]- A.Sander,The Road from Musalla to Mosque,in Shadid & van Koningsveld(1991) (eds.), *The Integration of Islam and Hinduism in Western Europe,* p. 84(note nr. 6)

[٧١] - راجع صفحة الحزب الإسلامي في بريطانيا على شبكة الإنترنت:

http://islamicparty.faithweb.com/

[٧٢] - جعفر عبد الرزاق(المسلمون الإنكليز بين السياسة والتصوف) / صحيفة(المنبر) الصادرة في لندن / العدد: ٦٢ / ص ١٠.

[73] - Philip Lewis(1994), *Islamic Britain*, p. 235

[74]- Ali Kose(1996), *Conversion to Islam*, p. 23

[75]- Bleher, *The Wise Quran*

[٧٦] - الحزب الإسلامي نور(حزب ليس كالآخرين) / في صفحة الحزب على الإنترنت بالفرنسية: http://noor.ovh.org/

[٧٧]- أبو القاسم الخوئي،(المسائل الشرعية)، ج ٢، كتاب البيع، الأسئلة ٣٢، ٣٣، ٣٤، و ٤٣، منشورات مؤسسة الخوئي:١٩٩٦.

[٧٨]- علي السيستاني، (الفقه للمغتربين)، ص ١٧٨ و١٧٩، إعداد عبد الهادي الحكيم، مؤسسةالإمام علي، لندن: ١٩٩٨.

[٧٩]- محمد حسين فضل الله،(الهجرة والاغتراب)، ص ٣٧٨، إعداد عادل القاضي، دار الملاك، بيروت: ٢٠٠١.

[٨٠] - أبو القاسم الخوئي،(المسائل الشرعية)،ج٢،ص٥١،منشورات مؤسسةالخوئي:١٩٩٦.

[٨١] - السيستاني،(الفقه للمغتربين)، ص ١٦٩

[٨٢] - فضل الله،(الهجرة الاغتراب)، ص ٩١

[٨٣] - المصدر السابق، ص ٩٢

[٨٤] - مجلة النور – العدد: ١٢٠ – أيار ٢٠٠١

[٨٥] - راجع الخوئي(المسائل الشرعية)/ الجزء الثاني/كتاب البيع(الأسئلة:٣٤،٣٣،٢و٤٣). وأنظر السيستاني(الفقه للمغتربين)/ص ١٧٨و ١٧٩.

[٨٦] - السيستاني(الفقه للمغتربين) / ص ١٧٧.

[٨٧] - فضل الله(الهجرة والاغتراب) / ص ٣٧٨ والخوئي(المسائل الشرعية)/ ج٢ /ص ٥١.

[٨٨] - الخوئي(المسائل الشرعية) / ج ٢ / ص ٥١.

[٨٩] - السيستاني(الفقه للمغتربين) / ص ١٦٩.

[٩٠] - فضل الله(الهجرة الاغتراب) / ص ٩١.

[٩١] - فضل الله(الهجرة الاغتراب) / ص ٩٢.

[٩٢] - فضل الله(الهجرة الاغتراب) / ص ٩٣.

[٩٣] - رسالة خاصة بالكاتب إلى الشيخ التسخيري.

[٩٤] Sayyid Darsh,(What you ought to know), *Q-News*, 11-17 August 1995, p. 5

[٩٥] - جعفر عبد الرزاق(شرعية الهجرة واللجوء إلى الدول الغربية) / مجلة التوحيد/ العدد: ١٠٣(٢٠٠٠) / ص ٨٢.

[٩٦] - صحيفة(صوت العراق) الصادرة في لندن - العدد: ٢٦٩ في ٢٠٠٢/٩/١١.

[٩٧] - النخيل - العدد: ٦٩ - تشرين الثاني ٢٠٠١.

[٩٨] - مجلة النور - العدد: ١١٨ - آذار ٢٠٠١.

[٩٩] - جاد الحق(بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة) / ج ٣ / ص ٣١٧- ٣١٨.

[١٠٠] - فضل الله(الهجرة والاغتراب) / ص ٩١.

[١٠١] Shadid & van Koningsveld(1995), *Religious Freedom and the Position of Islam in Western Europe*, p. 70

[١٠٢] - عبد الرحمن عبد العزيز القاسم(القانون الدولي الخاص وأحكامه في الشريعة الإسلامية) / ص ١٥٦.

[١٠٣] - مجلة النور، العدد: ١٢٨، الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٢.

[١٠٤] - النخيل - العدد: ٣٥ - تشرين الثاني ١٩٩٨.

[١٠٥] - النخيل - العدد: ٥٦ - تشرين الأول ٢٠٠٠.

الفصل الثالث

مشكلات الهجرة في الغرب

مشكلات اللغة الجديدة

خلال الخمسة عشر عاماً الماضية هاجر مئات الآلاف من العراقيين صوب الغرب وخاصة أوربا الغربية وأمريكا وكندا. إن الانتقال من مجتمع شرقي مسلم إلى مجتمعات غربية غير مسلمة وذات ثقافات متعددة يترافق مع نشوء مشكلات نفسية واجتماعية وثقافية كثيرة. وتشهد الجماعات المهاجرة عادة حالة الذوبان التدريجي للكثير من التقاليد والأعراف والقيم والسلوكيات. ويلاحظ علماء الاجتماع أن الجيل الأول يبدي تمسكاً أقوى بالقيم والعادات التي يعتبرونها تمثل أسس الهوية والثقافة الأصلية في مواجهة تحديات الثقافة الجديدة. أما الجيل الثاني فيشهد تحولاً نحو الثقافة الجديدة وعادات المجتمع المضيف لأن هذا الجيل نشأ وترعرع في ظل الثقافة الغربية، وتعلم في المؤسسات التعليمية الغربية. أما اجيل الثالث الذي ولد في الغرب فلا يتاح له الاتصال بالثقافة الأصلية إلا بشكل محدود. لذلك لا يبدي اهتماماً بثقافته الأصلية خاصة وأن اللغة الغربية صارت لغته الأولى التي يكتب ويتفاهم ويتخاطب ويفكر بها. في البداية نشير إلى أن هذه المشكلات تتعلق بالمهاجرين في الغرب. أما مشاكل الهجرة إلى الدول المجاورة للعراق مثل إيران وسوريا والأردن والسعودية وغيرها فهي تختلف عما في الغرب، كما ان لا ظروفها وبيئتها الخاصة.

تعتبر اللغة قناة الاتصال الرئيسية مع الآخر، وجسر التفاهم والتواصل مع المجتمع المضيف. وإذا كان العراقيون في المنافي العربي لا يعانون مشكلة لغة، فإن المهاجرين في الغرب عموماً يعانون من هذه اللغة، ولكن بدرجات متفاوتة. وبما أن غالبية الذين قد تعلموا في المدارس والجامعات العراقية قد درسوا اللغة الانكليزية فقد لا يجدون صعوبة كبيرة في

التحدث بها في بعض البلدان الناطقة بالانكليزية مثل بريطانيا وأمريكا والقسم الانكليزي من كندا. ورغم ذلك فهم بحاجة إلى تقوية تحدثهم بالانكليزية عبر الالتحاق في معاهد ودورات ومدارس متخصصة بتعليم اللغة الانكليزية. وتبدو الحاجة ماسة لاجادة اللغة الانكليزية كتابة ونطقاً وفهماً عندما يكون إلمام المهاجر يقتصر على شؤون بسيطة أو مفردات محدودة غير كافية للتفاهم أو النقاش مع المجتمع في مختلف شؤون الحياة وقضايا السياسة والاجتماع والصحة والدين وغيرها من الأمور التي لم يعتد من قبل على تناولها أو التحدث فيها. أما بقية البلدان الغربية فكل بلد يتحدث لغته الوطنية عادة كالألمانية والفرنسية والهولندية والإيطالية والاسبانية والبرتغالية والسويدية والدانماركية والفنلندية والنرويجية. وهناك لغات أوربية مشتركة تتحدث بها بضع بلدان. فالهولندية متداولة في هولندا وشمال بلجيكا، والفرنسية سائدة في فرنسا وسويسرا والقسم الجنوبي من بلجيكا، والألمانية متداولة في بلجيكا وسويسرا والنمسا. إن هذه اللغات تعتبر غريبة عن ثقافة العراقي إلا الذين درسوا أو عملوا في تلك البلدان قبل منتصف الثمانينات. لذلك يحتاج المهاجرون إلى هذه البلدان إلى بذل جهود كبيرة لتعلم هذه اللغات لأنهم يفتقدون أية خلفية لكلماتها وعباراتها وقواعدها. وتوفر معظم هذه الدول دورات تعلم اللغة على نفقة الدولة. ففي هولندا تتضمن دورات المواطنة تعلم اللغة الهولندية لمدة ستمائة ساعة للقادمين الجدد من اللاجئين أو الملتحقين بعائلاتهم.

إن تعلم اللغة الجديدة يعتمد على المستوى الدراسي والسن والقابلية على التعلم والرغبة في التعلم ومدة الهجرة. وعلى العموم لا يعاني الأطفال والشباب الذي قدموا إلى الغرب قبل سن العشرين مشاكل في اللغة إلا في حالات نادرة تعود إلى صعوبات في النطق أو تخلف في التعلم. ويبقى

كبار السن أكثر معاناة ومواجهة للمشاكل بسبب صعوبة التعلم في سن متأخرة وضعف القابلية على حفظ المفردات الجديدة.

يواجه العراقيون مشاكل متنوعة في تعلم اللغة بعضها يعود إلى أن اللغة معقدة أو نطق بعض حروفها صعب. فاللغة الهولندية مثلاً تتضمن أصواتاً وحروفاً مثل g،u،ch،eu،ui بحاجة إلى تدريب متواصل لنطقها بشكل صحيح. كما أن قواعدها واستخدام حروف الجر مع الأفعال والأسماء تزيدها تعقيداً. وفي دراسة قمت بها وجدت أن ١٠٪ من العراقيين أبدى عدم رغبته بتعلم الهولندية لصعوبتها. فيما ذكر ٢٢،٦٪ أنهم يواجهون صعوبة قليلة، و٥٣٪ يواجهون صعوبة متوسطة، و١٧٪ يواجهون صعوبة كبيرة. وحول الدافع لتعلم اللغة ذكر ١١،٣٪ أن الدافع هو البحث عن عمل، فيما أوضح ٥،٥٪ منهم الرغبة في اكمال دراستهم. وذكر ١٩٪ الرغبة في التعرف على المجتمع الهولندي، في حين ذكر ٢٤،٥٪ أسباباً أخرى[١].

وهناك مشاكل أخرى تعوق تعلم اللغة الجديدة فبعض المدارس أو المعاهد المتخصصة في تعليم اللغة تعاني من مشاكل مثل عدم كفاءة المدرسين أو افتقادهم الخبرة في تعليم الأجانب، أو استخدام وسائل ومناهج لا تتناسب مع مستواهم الدراسي. إذ يجري أحياناً تعيين مدرسي لغة لأنهم من أهل البلد ويتحدثون لغته بطلاقة. وهذا غير كافي لأن المدرس بحاجة إلى استخدام أساليب تعليمية وفق منهج علمي وخطة مدروسة. فهناك من يستخدم أساليب لتعليم الأجانب تستخدم عادة لتعليم الأطفال. كما يعاني الدارسون من قلة التواصل الشفوي مع المعلم بسبب ازدحام الصف بالطلاب. يضاف إلى ذلك يواجه قسم من العراقيين مشكلة في التدرب على اللغة حيث يفترض طرف هولندي يتحدث معه لتقوية

إجادته للغة. وبناء علاقة مع الغربيين عادة ليس سهلاً خاصة أن موقفهم تجاه الأجانب عموماً والمسلمين خصوصاً ليس إيجابياً، لذلك على المهاجر بذل جهود أكبر من أجل تعلم اللغة الجديدة. إن بعض العراقيين قد أتقنوا اللغات الاجنبية حتى صاروا يتخذون من الترجمة وظيفة لهم، حيث يعمل بعضهم في وزارات ومؤسسات ذات علاقة بالأجانب مثل وزارات العدل والصحة والشرطة. ويعاني المهاجرون العراقيون مشاكل كثيرة بسبب عدم اجادتهم لغة المجتمع الذي يعيشون فيه. ففي السنوات الأولى لقدومهم يعانون من عدم فهم ما تتضمنه الخطابات والرسائل القادمة من مختلف المؤسسات الحكومية وقوائم الكهرباء والماء والهاتف، ورسائل شركات التأمين والضرائب والصحة، ورسائل المدارس التي يدرس فيها أبناؤهم. وقد تفوتهم مواعيد أو تواريخ محددة في الابلاغ عن شيء ما أو دفع مبلغ ما فيتلقون غرامات مضاعفة.كل ذلك بسبب عدم إجادتهم للغة. وفي العادة يلجأ هؤلاء إلى مهاجرين آخرين من أبناء وطنهم ليساعدوهم في الترجمة أو في إملاء الاستمارات والطلبات. كما توفر بعض البلديات دوائر خاصة لمساعدة الأجانب في فهم الرسائل أو متابعة معاملات معينة تتعلق بمؤسسات الشؤون الاجتماعية أو الضريبة أو الصحة أو غيرها. إن تعلم اللغة يفتح الطريق أمام العراقي المهاجر لبناء علاقات مع أفراد من المجتمع ومناقشة كثير من القضايا الهامة معهم، والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم. كما تكون اللغة الجسر الذي تعبر بواسطته إليهم مواقفنا ومفاهيمنا وعاداتنا، إضافة إلى أهمية الدعوة إلى الاسلام وتوضيح أحكامه وتاريخه للغربيين. وإجادة اللغة الأجنبية تساهم بشكل فعال في متابعة وسائل الاعلام الغربية من صحف ومجلات وراديو وتلفزيون، مما يتيح التعرف على ثقافة وتاريخ المجتمع المضيف.

المحافظة على اللغة الأصلية

يتكلم العراقيون عدة لغات كالعربية والكردية والتركمانية والآشورية، إضافة إلى وجود كتب دينية مكتوبة بلغات أخرى كالسريانية والأرمنية والمندائية. ومن الطبيعي أن يسعى هؤلاء المهاجرون على المحافظة على لغاتهم الأصلية في المهجر لأنها تمثل الخزان الطبيعي للثقافة بكل ما تتضمنه من مفردات وعبارات وأمثال تختزن فيها تجارب آبائهم وأجدادهم وتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم.

وتبدأ مشكلة اللغة في المهجر منذ الطفولة عندما يكون الحديث باللغة الأجنبية هو الطاغي في الحياة اليومية. وهذا شيء طبيعي لأن اللغة الأجنبية هي اللغة المهيمنة في المدرسة والشارع والتلفزيون والكتاب والمجلة وغيرها من وسائل الثقافة. ويحرص الأبوان عادة على التحدث باللغة الأصلية في المنزل باعتباره الحد الأدنى الذي يوفر جواً ملائماً للأطفال للتعود عليها وإجادتها. لكن هناك قسم من الوالدين يتساهلان أو أحياناً يشجعان أطفالهما على التحدث باللغة الأجنبية. فالبعض يتفاخر بأن أولاده يتكلمون لغة أجنبية وأنهم لا يعرفون العربية أو غيرها. ففي دراسة قام بها الباحث عبد الرحمن الوائلي جاء فيها أن ٣٢٪ من العراقيين يفرضون على أبنائهم التكلم باللغة الأصلية. في حين ذكر ٥٨٪ أنهم لا يفرضونها، بينما قال ١٠٪ أنهم يفرضونها أحياناً[٢]. وهذا يشير إلى أن غالبية المهاجرين لا يعي خطورة القضية أو ربما تكون هذه الأرقام غير دقيقة لأن التكلم باللغة الأصلية داخل الأسرة العراقية أمر اعتاد عليه العراقيون، حيث لا يجدون ضرورة للتكلم بلغة ثانية. من جانب آخر، كما يشير الباحث، أن الكثير من الآباء والأمهات يحرصون على ما يفكر به أبناؤهم وما يدور بينهم وبين

أصدقائهم، لذلك لا يسمحون لهم بالتحدث بغير اللغة الأصلية[٣]. وبسبب حرص العراقيين على تعليم أبنائهم اللغة الأصلية فقد أنشأوا مدارس رسمية كما في بريطانيا والسويد والدنمارك، أو يرسلون أبناءهم إلى مدارس إسلامية كما في هولندا. كما أسست معظم الجمعيات الاسلامية والنوادي الثقافية العراقية مدارس أسبوعية ينتظم فيها الطلاب يوم الأحد حيث يتعلمون لغتهم الأصلية إضافة إلى مبادئ الدين الاسلامي بالنسبةللمسلمين.

يلاحظ أن العراقيين القادمين من مناطق مختلفة من العراق وسكنوا في بلدة غربية واحدة هو أمر جديد على العراقيين. فإضافة إلى وجود اختلاف ولو محدود في العادات بين منطقة وأخرى، هناك اختلاف واضح في اللغة العراقية الدارجة ومفرداتها وتعابيرها. فالقادمون من الجنوب العراقي مثلاً لديهم مفرداتهم المحلية وهي تختلف أحياناً عن مفردات اللغة لدى أهل بغداد أو ديالى مثلاً. ولذلك صار عادياً تبادل مفردات وعبارات من اللهجة الدارجة بين العراقيين. مما زاد في فهمهم واقترابهم مع بعضهم البعض أكثر فلأكثر، ونشوء لهجة عراقية أكثر وطنية وأقل محلية. كما أن أطفالهم باتوا يستخدمون مفردات ليست بالضرورة من المفردات التي يستخدمها والديهم، بل اكتسبوها من أقرانهم العراقيين القادمين من منطقة أخرى في العراق. ويلاحظ أيضاً اختفاء العديد من مفردات اللهجة العراقية بسبب عدم وجود مصاديق لاستخدامها أو الشؤون ذات الصلة بها، مثلاً أسماء أدوات الزراعة أو أسماء بعض النباتات والحيوانات أو بعض الأطعمة العراقية أو الملابس أو العادات التي انقرضت في المهجر.

تغيّر العادات والتقاليد

تبرز مشكلات الهجرة من خلال تغير بعض العادات وظهور عادات جديدة متأثرة بالبيئة الاجتماعية الجديدة. وهي بيئة تختلف كلياً عن البيئة العراقية بكل تفاصيلها وعلاقاتها وتقاليدها. قد يغير المرء عاداته قسراً ومؤقتاً كما يحدث في بعض مراحل اللجوء حيث يقيم اللاجئ العراقي مع لاجئين آخرين من دول وثقافات مختلفة. كما أن النظام العام في مركز استقبال اللاجئين يخضع لضوابط في أوقات الطعام ومواعيد الدخول والخروج إلى المركز، إضافة إلى محدودية الحركة. ويسمى هذا بالتكيف القسري الذي يمثل رد فعل طبيعي تجاه تغير ظروف البيئة. كما يبدي المهاجر تكيفاً ملحوظاً خارج مركز اللاجئين حين يستقر في مسكن خاص به هو وعائلته. فهناك العديد من الأنظمة العامة مثلاً نظام المرور وحركة القطارات والباصات ومراجعة الطبيب والصيدلية ومراجعة الدوائر الحكومية والمؤسسات. إذ غالباً ما يسبق المراجعات تحديد موعد مسبقاً، وأهمية الحضور في الوقت المحدد بالضبط. كما أن تفاعل المهاجر مع البيئة الثقافية والاجتماعية الغربية يجعله يلاحظ النواحي الايجابية فيها. وهي قيم وسلوكيات يحبذ الإلتزام بها قدر المستطاع. ففي دراسة حول العراقيين في هولندا، ذكر ٤١٪ منهم أن شخصيتهم شهدت تغيرات أثناء أقمتهم في البلد.[٤] أما أهم التغيرات التي ذكروها فهي: احترام المواعيد، الإلتزام بالقوانين والمقررات، الحرية، الأمان، الاتصال بمجتمع جديد، الاستقرار، الثقة بالنفس وحرية إقامة الشعائر الدينية. كما ذكروا جوانب سلبية مثل الوحدة والغربة والعزلة. وتوجد تغيرات أخرى في الاهتمامات الشخصية مثلاً صار بعض العراقيين يهتم بشراء مفكرة يومية يسجل فيها

مواعيده.وصار الاهتمام أكثر بحالة الطقس ودرجات الحرارة لليوم التالي أو في عطلة الأسبوع. كما بات كثير من العراقيين يحرص على السفر خارج البلد الغربي الذي يقيم فيه، حيث يأخذ عائلته إلى دول الشرق مثل سوريا وإيران والأردن أو دول الخليج. وهناك من يحرص على أداء فريضة الحج كل عام. وكل هذه نشأت بفعل تحسن الظروف المادية في المهجر عموماً، وانفتاح آفاق جديدة في العمل والعلاقات.

وتغيرت بعض عادات العراقيين مثلاً في تناول وجبتين يومياً بدلاً من ثلاث وجبات كما اعتادوا في العراق. وبسبب الظروف المالية الصعبة التي مروا بها قبل هجرتهم وأثناءها، خاصة وأن كثيرين منهم قد استدانوا أموالاً لسد نفقات الهجرة والمهربين وغيرها، مما جعلهم يميلون للتوفير والحرص على النقود بشكل مفرط أحياناً. الأمر الذي قد أثر على عاداتهم الاجتماعية أو المشاركة في النشاطات العامة التي لا تخدم مصلحتهم الشخصية. وقد أدت البطالة التي يعاني منها كثير من العراقيين، والاعتماد على رواتب الشؤون الاجتماعية المقدمة من الدولة المضيفة، إلى تغير بعض عاداتهم. فهناك من اعتاد السهر حتى وقت متأخر من الليل والاستيقاظ متأخراً وأحياناً منتصف النهار لأنه غير مرتبط بعمل يلزمه الاستيقاظ والخروج في موعد محدد. إن الفراغ والبطالة وبقاء الوالد في المنزل أغلب ساعات اليوم أدى إلى حدوث مشاكل مع الزوجة أو مع الأطفال. وينعكس ذلك على الأولاد حيث يشعرون بالخجل أو القلق عندما يسألهم أقرانهم عن عمل أبيهم، فإما أن يقولوا أنه عاطل، وهذا أمر معيب في المجتمع، وإما يضطرون للكذب، وهذا أمر مشين.

ومن العادات الجديدة هي الانتماء للجمعيات الاسلامية والثقافية والمشاركة في نشاطاتها وبرامجها، لأن هذه التجمعات تمثل الرئة

الاجتماعية التي يتنفس بها المهاجر الذي يشعر بالوحدة و الغربة. فأجواء الاحتفالات والمناسبات الدينية توفر له متنفساً للإتصال بالآخرين، إضافة إلى تلبية حاجات نفسية واجتماعية ودينية. وصارت هذه الجمعيات مكاناً للإجتماع اليومي وأداء الصلاة وتبادل الأحاديث ومعرفة أخبار العراق وغيرها. وصار قسم من العراقيين أعضاء في هذه الجمعيات يقدمون اشتراكات مالية شهرية من أجل سد نفقات هذه الجمعيات أو النوادي لما لها من أهمية لديه.

وتغيرت ممارسة بعض العادات الاجتماعية مثلاً الخطبة أو الزواج الذي صار يتم بدون حضور أهل الزوج لأنهم في العراق، أو مراسم الختان التي صارت تجرى في المستشفيات الغربية، ويحتفى بها بشكل أقل. كما أن مراسم الوفاة تغيرت، حيث يجري نقل جثمان المتوفى إلى خارج البلد، فلا يحضر مراسم الدفن أصدقائه ومعارفه في البلد الذي كان يقيم فيه، ويدفن غالباً في غياب أهله وذويه. وتقام مراسم الفاتحة في الجمعيات والحسينيات من قبل أصدقائه ومعارفه وأحياناً بعض أقربائه.

صراع الهوية

تتميز البيئة الغربية بالحرية الشخصية الواسعة وقيم الفردية والعلمانية وفصل الدين عن الدولة. ولذلك تتسم الحياة الاجتماعية والثقافية الغربية بمساحة كبيرة من الحرية في تناول وتداول مختلف الأمور والقضايا وحتى الحساسة منها بالنسبة للمهاجرين ذوي الخلفية الشرقية والإسلامية. فمن العادي جداً في المجتمع الغربي أو في وسائل اعلامه مناقشة القضايا الجنسية ذات الخصوصية دون أن يكون ذلك مدعاة للخجل أو استخدام أسلوب التورية. كما أن الخوض في الأمور العقائدية والدينية لا يمنعه عائق أو محرمات، حتى أنه باستطاعة الفرد الغربي الإيمان بأي دين أو عقيدة، أو يتحول من دينه إلى دين آخر دون أن يتوقع حكماً بالردة أو بالتكفير، لا من الدولة ولا من الكنيسة. وهذا الأمر جعل أكثر من ١٠٠،٠٠٠ أوربي يعتنق الإسلام عن قناعة، دون خشية المجتمع أو العائلة.

إن الأوساط العراقية المتدينة تعاني عادة من قلة المشاركة في النشاطات الاجتماعية للمجتمع الغربي. إذ عليهم مراعاة مجموعة من القواعد والأحكام الاسلامية التي لا تنسجم مع قيم وأعراف المجتمعات الغربية مثلاً إمتناع المسلم عن مصافحة المرأة الأجنبية أو المسلمة عن مصافحة الرجل الأجنبي، أو الجلوس على مائدة فيها خمرة، أو الرقص والغناء والموسيقى. كما يتردد الشباب المتدين ذكوراً وإناثاً من بناء علاقات مع الجنس الآخر لأسباب دينية واجتماعية. وتتردد المسلمات المتحجبات من المشاركة في بعض النشاطات أو دخول جمعيات أو نوادي مختلطة، أو بسبب نظرة الاستغراب والمضايقة وأحياناً الازدراء التي

تواجهها في مثل تلك الأماكن. أما غير المتدينين من المسلمين وكذلك من أتباع الديانات الأخرى فلا يجدون حرجاً في ذلك، ولديهم علاقات جيدة وقوية وصداقات متينة مع المجتمع الغربي.

إن الانفتاح الغربي يشكل تحدياً للأخلاق والقيم التي اعتاد عليها العراقي في بلده. لذلك بات من الواضح أن هناك صراعاً يتبلور حول التناقض بين قيم الثقافة الأصلية وبين قيم الثقافة الغربية. وهذا الأمر يعاني منه الآباء والأمهات، كما يعاني منه أولادهم من الذكور والإناث. فهناك العديد من الأمور لا يستطيع الوالدان السماح بها مثلاً السباحة في المسابح المختلطة أو على الساحل، أو القيام بسفرات مختلطة يبيت الأولاد فيها خارج المنزل، أو ارتياد المراقص والملاهي والنوادي الليلية، أو اتخاذ البنت صديق أو الولد صديقة ترتفع الصداقة بينهما إلى مستوى المعاشرة الزوجية. هذه الممنوعات عادة توضع أمام الأبناء دون تربية إسلامية مسبقة أو تكريس للقيم الأصلية توضح أهميتها ودورها في المحافظة على شخصية الفرد وارتباطه بالجالية العراقية التي هو عضو فيها. الأمر الذي يجعل الشباب يواجهون خيارين، الأول: إخفاء علاقاتهم مع أصدقائهم من الجنس الآخر عن والديهم. والثاني الانعزال عن المجتمع وما يترتب عليه من نتائج نفسية وثقافية سيئة على الشباب. ويزيد الأمر تعقيداً أن المسلمين يتعرضون يومياً إلى هجمات متواصلة من قبل وسائل الاعلام الغربية التي تتهم الاسلام والمسلمين بالتخلف والرجعية والوحشية. كما يتعرض هؤلاء الشباب في مدارسهم إلى ضغوط نفسية سواء في رغبتهم بالتكيف مع أقرانهم ومع الثقافة الغربية لكن ثقافة والديهم أو التزامهم الديني يمنعهم من بناء علاقات مع الجنس الآخر، الأمر الذي يجعلهم عرضة للسخرية والتهكم من قبل زملائهم الغربيين، وهذا يشكل ضغط نفسي لا يطاق

أحياناً إذا لم يكن الشاب أو الفتاة ذا وعي وإدراك كافيين لمواجهة هذه المواقف، أو مخالفة قيم وثقافتهم الأصلية والانسياق وراء رغباتهم الثائرة. وقد يؤدي ذلك إلى شعورهم بالذنب، وهو أمر يسبب لهم ضغطاً نفسياً من نوع آخر. يلاحظ الباحث مارتن كاسترز ظاهرة انعزال الأطفال المسلمين عن المجتمع ويعللها بفشل الآباء في توصيل العقيدة الاسلامية إلى أبنائهم فيقول (عوضاً عن أن يرغب الآباء المسلمون في تطوير وتعميق مشاعر أطفالهم الدينية وذلك بإعطائهم إسلاماً قوياً يستطيعون من خلاله المشاركة بحرية في المجتمع الهولندي، فإن كثيراً منهم يرغبون فقط في حماية أطفالهم من الآثار الضارة للمجتمع الهولندي. ونتيجة لهذا يميل المسلمون إلى عزل أنفسهم عن محيطهم غير المسلم)[٥].

وقد يكون الحرص على أخلاق الأولاد هو الدافع الرئيسي لهذا السلوك لكنه يبقى سلوكاً عفوياً وانفعالياً لأنه لا يمكن للوالدين السيطرة على سلوك أولادهن في سن متقدمة وأحياناً حتى في سن المراهقة. فالقوانين الغربية تضمن حماية كبيرة للأطفال والمراهقين والشباب تجاه حالات العنف والقسر التي يتعرضون لها من قبل والديهم. وطالما حدثت حالات يؤخذ فيها الولد أو البنت إلى مركز إيواء خاصة، ويحرم والديه من رؤيته أو زيارته أو معرفة مكان سكنه. كما توجد حالات هروب من المنازل وخاصة بين الفتيات.

إن الوالدين عادة ما يواجهان مشاكل بسبب أبنائهم مما يتطلب منهم التدخل لحلها. وبسبب الصراع بين ثقافة الوالدين والثقافة الغربية يجد الجيل الثاني عادة صعوبات ومشاكل في التأقلم مع المجتمع أو في تلبية متطلبات ثقافة الوالدين التي تبدو وكأنها خارج هذا العالم المادي الغربي الذي يعيش فيه. ولذلك تشهد بعض ساحات المهجر بين الحين والآخر

حالات اجتماعية مثل هروب الفتيات من منازلهن، انفصال الأولاد عن آبائهم، زواج غير شرعي مثلاً مسلمة تتزوج مسيحي، أو زواج غير مرغوب به من قبل الوالدين، جرائم قتل بدافع غسل العار، أو إجبار الفتيات على الزواج من أشخاص لا يرغبن بهم ليتخلص الآباء من عبء مراقبة أخلاقهن وسلوكهن، وغيرها.

وبسبب عدم تكافؤ نسبة الشباب البالغين والفتيات البالغات يضطر كثير من الشباب العراقي إما بجلب زوجة من دول الشرق. وهذا الأمر فيه تكاليف باهضة، وأحياناً مجازفة كبيرة إذا لم يكن الزوج يعمل، فيضطر إلى إيصالها إلى البلد الذي يقيم فيه بواسطة المهربين، كي تأتي وتقدم طلباً باللجوء. ويعاني الكثيرون من مشاكل اجتماعية في هذا الحل، فقد يرفض طلب الزوجة، أو تتأخر لعدة سنوات في مركز استقبال اللاجئين ريثما تحصل على الاقامة الشرعية. أما الحل الآخر فهو الزواج بعراقيات يقمن في نفس البلد أو من بلد أوربي آخر. وأما الحل الآخر فهو الزواج بغير عراقيات كالمغربيات أواللبنانيات أو الأوربيات. فكثير من العراقيين تزوج بأوربية من البلد الذي يقيم فيه. ويعاني هذا الزواج من اختلاف العادات والتقاليد أي وجود ثقافتين مختلفتين في المنزل. وقد يؤثر على تربية الأطفال أو العلاقة بين الزوجين أو بين الزوجة وأهل الزوج. ولا ينكر وجود زيجات ناجحة من هذا النوع. ويلاحظ أن العراقيات نادراً ما يتزوجن بغير عراقيين سواء عرب أو مسلمين أو غربيين. ومع ذلك توجد حالات تزوجن فيها حتى من غربيين، بعضهم أعلن إسلامه، وبعضهم بقي على دينه!!

وتغير وضع المرأة العراقية في بعض النواحي، فصارت تدرس في مؤسسات وجامعات غربية، وتخرج للدوام في مدرسة اللغة الأجنبية في

حين قد يكون زوجها في المنزل. وبعض النساء العراقيات حصلن على أعمال ووظائف في المعامل والشركات، مما ساهم في تحسين وضعهن المادي، وأحياناً الاجتماعي داخل المنزل باعتبارها توفر دخلاً للعائلة. وصارت غالبية العراقيات تمتلك حساباً مصرفياً خاص بهن، ينفقن منه على شؤونهن، ويساعدن أهلهن وذويهن في العراق أو سوريا أو إيران. وصار بإمكانهن السفر بمفردهن بين البلدان الأوربية أو إلى دول الشرق الأوسط أو لأداء فريضة الحج. وفسحت الفرص أمام البعض للقيام بنشاطات عامة والقاء محاضرات وحضور مناسبات إسلامية ومؤتمرات. وصار لبعضهن مساهمات في النشاطات الاجتماعية و الثقافية في المؤسسات الإسلامية غير العراقية أو غير الاسلامية. وهذا تطور كبير في شخصية المرأة العراقية وتدعيم استقلالها المادي والمعنوي. ومع كل هذه الانجازات لازالت بعض النساء يعانين من تسلط الأب أو الزوج أو الأخ دون مبرر. كما أن بعض النساء تمادين في الحرية الممنوحة لهن في المجتمع الغربي فصرن يطلبن الطلاق عند أو خصومة، أو يتصلن بالشرطة للإبلاغ ضد أزواجهن. وقد حدثت حوادث كثيرة تم فيها فصل الزوجة والأولاد عن الأب، وأخذوا إلى مكان لا يعرفه الزوج أو الأب، حيث توفر القوانين الغربية حماية كاملة للمرأة والأطفال.

ومن الظواهر الاجتماعية السلبية في المهجر هي ظاهرة الطلاق الصوري، حيث يدعي الزوجان أنهما تطلقا أمام المحاكم الغربية، فتقوم دائرة الشؤون الاجتماعية بتوفير مسكن آخر للزوجة مع أطفالها،، تدفع لها راتباً شهرياً. هذا مع العلم أن الزوج يراجع زوجته ويعاشرها لأنه طلاق صوري. وقد حدثت بعض الاحراجات عندما علمت السلطات بكذب الزوجين، أو حدوث حالة حمل، أو ثبوت مرافقة الزوج لزوجته في السفر

أو غيره. وقد صدرت فتاوى من مراجع الشيعة كالمرجع الديني السيد محمد حسين فضل بتحريم مثل هذا الطلاق لأن فيه إساءة للمسلمين وتشويه سمعة المرأة المؤمنة، كما أنه نوع من الكذب له عواقب وخيمة وخاصة على الأطفال.

وهناك ظاهرة اجتماعية جديدة هي توزع العائلة العراقية في عدة بلدان مثلاً يعيش الأب والأم في بلد، وأبن آخر في بلد ثاني، وابنة أخرى في بلد ثالث، حتى أن بعض العوائل توزعت في ست أو سبع بلدان. وعندما يجتمع أفراد هذه العائلة في عطلة الصيف أو مناسبة معينة، تجد أولادهم كل واحد يتحدث لغة البلد الذي يقيم فيه. فإذا كانوا لا يجيدون لغة والديهم أو اللهجة العراقية فسيكون التواصل بينهم مستحيلاً، ويبقون غرباء عن بعضهم البعض. والأمر ينطبق أيضاً في عدم وجود رابطة بين هؤلاء الأبناء الذي لا يتحدثون لغة عراقية وبين أهلهم وأقاربهم في العراق.

العمل والبطالة

يعاني غالبية المهاجرون العراقيون من البطالة في البلدان الأوربية. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل بعضها يتعلق بالمهاجر نفسه وبعضها يتعلق بالقوانين والمقررات في البلد الغربي الذي يقيم فيه. فمن العوامل الذاتية نذكر منها:

عدم إجادة لغة البلد. وهذا لا ينطبق على الجميع، ففي هولندا تابع ٨٦٪ من العراقيين دورات في اللغة وحصلوا على شهادات بذلك[٦].

عدم البحث بجدية عن عمل لأن راتب العمل لا يزيد كثيراً عن الراتب الذي يستلمه العاطل عن العمل. فقد أظهر ٦٠٪ من العراقيين عام ١٩٩٨ أنهم يرفضون العمل براتب يساوي راتب العاطلين الذي يستلمه[٧].

وأظهر ٤٤٪ منهم عام ٢٠٠٢ أنهم لا يريدون الدخول في دورات تدريبية أو مهنية تؤهلهم للحصول على عمل[٨].

عدم الحصول على عمل مناسب، حيث أن غالبية الأعمال المعروضة هي أعمال جسدية في المعامل والمصانع والمخازن كالتعبئة والحمل والنقل والسياقة. هذه الأعمال قد تناسب الشباب من المهاجرين لكنها تبدو صعبة لمن هم فوق الأربعين عاماً. كما أن أصحاب التعليم العالي لا يجد نفسه مؤهلاً لمثل هذه الأعمال.

هذا الوضع يختلف كلياً إذا كان هذا العمل غير رسمي أو كما يسمى (عمل أسود) لأن صاحبه يبقى معلناً أنه عاطل كي يستمر باستلام راتب العاطلين من قسم الشؤون الاجتماعية. فيلاحظ أن كثير من العراقيين يمارسون أعمالاً شاقة ومتعبة مثل تنظيف المعامل وغسل الصحون وإيصال وجبات البيتزا إلى المنازل والعمل في المزارع والحقول في ظروف سيئة

أحياناً. كل ذلك من أجل جمع المزيد من المال ينفقه على عائلته أو يبعث به إلى أهله وأقاربه في العراق او دولة أخرى. ففي هذه الحالة لا يستنكف العراقي من القيام بمثل هذه الأعمال، وحتى بعض أصحاب الشهادات العالية، لأن مردودها المادي أقوى من الهاجس الثقافي المتمثل في النظر بازدراء إلى الأعمال الوضيعة! وهناك من تورط في أعمال غير مشروعة قانوناً كالعمل (الأسود) أو المتاجرة ببطاقات الهاتف أو التهريب أو التزوير فعرّض نفسه إلى العقوبات والغرامات والسجن. الأمر الذي أثر على وضعه العائلي ومكانته الاجتماعية داخل الجالية العراقية. وعلى العكس هناك من توفرت له فرصة العمل والكسب الشريف فتحسن وضعه المالي، وصار مهتماً بتربية أبنائه ورعاية عائلته.

وهناك عوامل موضوعية تتعلق بقوانين البلد وظروفه نذكر منها:

عدم الاعتراف بالشهادات العراقية (أو غيرها من بلدان العالم الثالث) أو معادلتها بدرجة أدنى. وغالبية المتخرجين تفرض عليهم الدراسة في جامعة غربية وأحياناً في الصف الأول! فالطبيب وطبيب الأسنان العراقي عليه أن يسجل نفسه في السنة الأولى في جامعة هولندية حتى لو كانت لديه خبرة تمتد لعشر سنوات.[٩] ولا تقتصر هذه المشكلة على ذوي الشهادات العالية فقط بل تشمل ذوي الدراسات المتوسطة والمهنية. كما أن كثيراً من الاختصاصات العلمية في العراق لا تنسجم كثيراً مع تلك التي في البلدان الغربية.

تختلف البلدان الغربية في طبيعة قوانينها فيما يتعلق بالعمل، فبعضها يبدي تساهلاً من أجل تشجيع العاطلين على العمل بأية صورة ممكنة وبالقدر الذي يستطيعه. وهناك من يتشدد في ذلك ويشترط توفر مواصفات كثيرة، مثلاً في هولندا يجب على الذي يريد ممارسة مهنة الحلاقة أن

يحصل على دبلوم في الحلاقة من مدرسة أو معهد هولندي. والدراسة قد تستغرق عدة سنوات وباللغة الهولندية، ويشترط أن يكون سنه دون ٢١ عاماً. كما أن تكاليف الدراسة باهضة والدروس نفسها ليست سهلة. هذه الشروط لا تشجع من مارس مهنة الحلاقة سنوات طويلة على العمل. أما من يريد أن يفتح بقالية أو يعمل قصاباً فعليه أن يدخل دورة إدارة أعمال ويدرس كيفية إمساك صندوق الحسابات، ويقدم خطة عمل باللغة الهولندية يوضح فيها إمكانية نجاح المشروع.

حالة التمييز الذي يتعرض له الأجانب وخاصة المسلمون ومنهم العراقيون. إذ لا يستطيع هؤلاء الحصول على عمل يناسب كفاءاتهم حتى لو كانوا يجيدون اللغة الأجنبية ولديهم خبرة في الوظيفة التي يريدون إشغالها. وعند الترشيح لوظيفة معينة يجد بعض العراقيين أسبابٌ كثيرة للإعتذار لهم من قبل الشركات والمؤسسات، مثلاً يقال له أن المواصفات التي كنت تستخدمها في بلدك تختلف عنها في هولندا، أو أن مستواك العلمي أعلى من متطلبات الوظيفة، وغيرها من الأعذار الواهية.

وحتى الذين حصلوا على فرص للعمل يتعرضون لشتى المضايقات في العمل والمناقشات الطويلة حول الاسلام والارهاب والتخلف وغيرها. كما يسمعون اتهامات شتى وسخرية وتهكم من زملائهم. بالطبع هذا لا ينفي أن كثير من الشركات والمؤسسات تحترم العاملين فيها بغض النظر عن أصلهم ودينهم. كما يبدي بعض المسؤولين وأرباب العمل تعاطفاً مع المسلمين إذا شعروا منهم الصدق والاخلاص في العمل. ففي أحد المصانع الهولندي قام صاحب المصنع بتخصيص مكان للصلاة في نفس المصنع.

بسبب طول الفترة بين مغادرة العراقي لوطنه وحتى وصوله إلى البلد الغربي ومروره ببلدان أخرى وفترات إنتظار، ثم انتظاره في البلد الغربي

حتى الحصول على الاقامة، كل ذلك يعني مرور عدة سنوات عليه وهو منقطع عن عمله، أي يحدث لديه تراجعاً في خبرته ومستواه ومتابعته لآخر التطورات العلمية خاصة لدى أصحاب الاختصاص. ولا يقع ذلك على عاتقه لكن ظروفه حتى التي حالت دونه من أجل المحافظة على لياقته الجسدية ومستواه العلمي.

ورغم هذه الصعوبات تمكن العديد من العراقيين في فتح محلات تجارية وشركات ومكاتب خاصة بهم. وقد توسع بعضهم لينافس الشركات الأوربية. فهناك من يعمل في قطاع اللحوم والدجاج وتصنيعها وتعبئتها، وهناك من يعمل في تجارة الجملة في المواد الغذائية، وهناك من يعمل في الاستيراد والتصدير بين البلدان الأوربية أو بينها وبين دول في الشرق. كما افتتح العديد منهم مقاهي ومطاعم فاخرة في المدن الأوربية، في حين اتجه بعضهم إلى تجارة السيارات وتصديرها وتجارة الملابس والهدايا والتجهيزات المنزلية، أو العمل في مجال الفنادق والسياحة، أو في مجال البناء والمقاولات. وتخصص بعض العراقيين في إقامة حملات الحج والسياحة الدينية. ويعمل كثير من الصحفيين والاعلاميين والأدباء والكتاب العراقيين في صحف ومجلات عربية تصدر في أوربا، أو في قنوات فضائية أو محطات إذاعية تبث في أوربا. وافتتح بعض الأطباء والجراحين العراقيين عيادات خاصة بهم. لقد حقق بعض العراقيين نجاحاً كبيراً وصاروا من أصحاب الملايين والثروات.

كما نجح كثير من العراقيين في الحصول على وظائف ومناصب بعضها عالية. إذ يعمل حالياً آلاف العراقيين كأطباء وجراحين ونفسيين وأساتذة جامعات وباحثين وحقوقيين في مختلف المؤسسات الغربية.

الأمراض النفسية والاجتماعية في الهجرة

يعاني المهاجرون من مختلف الأمراض النفسية والعصبية والجسدية بسبب الظروف القاسية التي عاشوها في العراق أو الأهوال التي ذاقوها في رحلة الهجرة. ورغم أن المؤسسات الصحية الغربية تقدم خدمات ذي مستوى عال من الخدمة الطبية والمعالجة النفسية لكن اللاجئين العراقيين عموماً يعانون من متخلف المصاعب النفسية بعضها يعود جذوره إلى الماضي وبعضها بسبب الظروف التي يعيشونها في البلدان الغربية،ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولاً: امراض ناتجة من مسببات قبل الهجرة

وتندرج في ذلك الأمراض النفسية والمشاكل التي يعاني منها قسم من المهاجرين ممن تعرضوا للتعذيب والسجن والاعتقال أو الاغتصاب في سجون النظام العراقي. فلا يزال البعض منهم يتذكر ما جرى عليه من أحداث ومصائب فيتأثر كثيراً. ولا يزال بعضهم يعاني من كوابيس في النوم وقلق وتوتر عصبي واضطراب سلوكي. كما لا يزال البعض يحمل آثار التعذيب أو نتائجها كالتشويهات الجسدية والعاهات أو الحرمان من الانجاب أو الأوجاع في الرأس وغيره أو حالات الكآبة والعصاب. وهناك من فقد أعزاء له في السجن فيكون تذكرهم جزءً من المعاناة النفسية الدائمة. كما أن الآباء والأمهات الذين فقدوا أولادهم في السجون أو أعدموا من قبل النظام، يبقون يعانون من الحزن والألم والحرقة على أولادهم. وهناك فئة من العراقيين فقدوا بعض أهليهم أو أقاربهم أثناء رحلة اللجوء إلى الغرب.

فبعضهم فارقه ولا يعلم أين هو، وهل هو حي أم ميت، وبعضهم غرقوا أمام عينيه في البحر عندما غرق القارب الذي يقلهم، وبعضهم اختنق في جوف شاحنة أو حاوية في قعر سفينة، وآخرون تجمدوا على الحدود بعد أن مشوا ساعات وليال بين الجبال والثلوج حتى ضاقت بهم السبل فماتوا دون أن ينجدهم أحد. كل هذه المآسي التي تهد الجبال تزيد من متاعب المهاجرين وحزنهم وقلقهم. وكل ذلك يؤدي إلى أمراض نفسية كثيرة، وجسدية كالسكري وضغط الدم والقلب وقرحة المعدة وغيرها.

ثانياً: امراض ناتجة عن مسببات في بلد الهجرة

عندما يأتي اللاجئون إلى البلدان الأوربية يكونون قد مروا برحلة محفوفة بالمخاطر ومشحونة بالمعاناة والمجازفة. وقد يكون بعضهم قد توقف في رحلته في بعض البلدان العربية أو الأوربية، واضطر للتكيف مع ظروف قاسية أو وضع معيشي قاسي.

وقد يكون قد اضطر للإختفاء عن أعين السلطات والشرطة مخافة انكشاف امره.

وقد يكون قد قاسى الأهوال أثناء عبوره إلى بر الأمان. وكل هذه تشكل ضغوطاً نفسية قوية عليه وعلى أسرته وأطفاله.

هناك قسم من العراقيين جاءوا عبر رحلات مريحة دون أن يضطروا إلى سلوك طرق برية أو بحرية للوصول إلى أوربا. كما أن بعضهم قد تم استقدامه من قبل الحكومات الغربية من خلال مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي جلبت مئات العراقيين من سوريا ولبنان والأردن وغيرها، إضافة إلى آلاف اللاجئين العراقيين من مخيم رفحا في المملكة العربية السعودية. فهذا القسم قد منح اللجوء السياسي قبل قدومه إلى الغرب، لكن مع ذلك قد يعاني في بداية وصوله وأثناء إقامته في مركز خاص للاجئين.

كما أنهم عانوا الكثير من ظروف سيئة في معتقلات صحراوية معزولة عن المناطق المأهولة، إضافة إلى الجو القاسي.

عندما يصل اللاجئ إلى البلد الذي يريد تقديم طلب اللجوء إليه سيجري إسكانه في مراكز استقبال اللاجئين الذي يضم مئات اللاجئين الآخرين من جنسيات مختلفة. وتبدأ معه التحقيقات الطويلة من قبل الشرطة والاستفسار منه عن كل صغير وكبيرة، الأحداث والأسماء والأماكن والتواريخ وتفاصيل دقيقة لم تخطر على باله أبداً.

وذلك كي تتأكد الدولة من حقيقة شخصيته وهويته وأنه فعلاً كان معرضاً للخطر في بلاده.

وتصحب هذه التحقيقات الطويلة حالة من القلق العميق لأن ليس كل شخص يستطيع الاجابة على كل هذه الأسئلة، وخاصة أن الكثير من هذه القصص غير حقيقية ومفتعلة من الألف إلى الياء، لذلك تبقى تعاني من ثغرات يعرفها المحققون الذين يطلبون المزيد من التوضيحات والأدلة المادية على صحتها. ويجري مقارنة إفادة الزوج مع الزوجة فتكتشف من خلالها التناقضات بين الافادتين. أما السكن في مركز اللاجئين فيجعل الفرد مجبراً على الاحتكاك بثقافات وعادات متنوعة، من آسيا وأفريقيا. وهي عادات غريبة عن الثقافة والعادات العراقية. وقد تحدث أحياناً مشاجرات بسبب سلوكيات غير مرغوب فيها.

وتبقى العائلة العراقية الملتزمة في حرج كبير من الذهاب والإياب وتناول الطعام أو الاستحمام. طبعاً هناك بعض المراكز التي تفر نوع من الاستقلالية للعائلات حيث يتم إسكانها في بيوت صغيرة أو كرافانات، ولكن تبقى هذه استثناءات. وقد يجبر اللاجئون على الإقامة في هذه الظروف لعدة سنوات يرافقها القلق من احتمال رفض طلب اللجوء.

وتسبب هذه الضغوط كلها حالة من القلق والحزن والاكتئاب وأحياناً اليأس. فقد لوحظت بضع حالات انتحار في مراكز اللاجئين. كما يصبح اللاجئ مستفزاً بشكل دائم وأحياناً ينتابه سلوك عدواني تجاه الآخرين وحتى أهله. ولذلك تكثر المشاكل داخل العائلة بسبب حالة عدم الاستقرار. وعندما ينتقل اللاجئ إلى مسكن خاص به أو يمنح الاقامة في البلد يدخل في مرحلة لا تخلو من المعاناة النفسية. فرغم أن الوضع المادي جيد والخدمات الطبية والبلدية والأمن متوفر لكن المهاجر لا ينفلت من بعض الأمراض النفسية والاجتماعية في البيئة الجديدة. فبعض العراقيين في البلدان الباردة عموماً كالدول الاسكندنافية وكندا، التي يقصر فيها النهار، والجو دائماً غائم، وتساقط الثلوج لا يتوقف، يعانون من حالات الاكتئاب بسبب الجو. كما أن بعضهم يعيش في مدن متباعدة يجعل الالتقاء بعراقيين آخرين أمراً ليس باليسير. لذلك بات كثير من العراقيين يسعى للسكن في أماكن ومدن يتواجد فيها أبناء الجالية العراقية. وهذا بحد ذاته امر جيد لأنه يوفر لهم الجو الاجتماعي وحضور المناسبات الاجتماعية والمشاركة في النشاطات العامة وبناء صداقات جديدة وتوفير أجواء جيدة لأولادهم.

ولكن هذا لا يعني أن المشكلة قد تم حلها، بل تبقى فئات كثيرة تعاني من الوحدة كالشباب العازب الذي يبقى بحاجة إلى الزواج، لكن الظروف لا تسمح بذلك. أو يعاني البعض الآخر من العزلة والاغتراب والاكتئاب. كما أن أجواء الانحلال الأخلاقي ومشاهد الجنس والخلاعة في الأماكن العامة والتلفزيون وغيرها قد تشكل جواً ضاغطاً على المهاجرين لأنهم يرونها تتناقض مع مبادئهم وعاداتهم وأخلاقهم. وقد ينحرف البعض في هذه الأجواء الجذابة فينزلقون في علاقات خاطئة وسلوكيات مرفوضة أخلاقياً. وبهدف مقاربة الوضع النفسي للاجئين العراقيين نستعين ببعض

الدراسات القيمة التي تم القيام بها في هذا المجال. يستنتج الباحث د. سعد الامارة في دراسته حول عينة من العراقيين تبلغ المائة المقيمين في ست بلدان أوربية بأن العراقيين في الغرب "يعانون من حالة من الاغتراب المرتفع رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على وجودهم في بلدانهم الحالية. كما أن بعضهم قد أمضى خمس سنوات وحصل على جنسية ذلك البلد...ويدل ذلك بالتأكيد على انخفاض حتمي في مستوى الصحة النفسية، لأنه لا يمكن أن يكون الفرد متمتعاً بصحة نفسية عالية وتكيفاً عالياً مع أعراض واضحة للإغتراب. فالإغتراب كما تدلنا الدراسات النفسية المتعددة من رؤى متنوعة أنها ترتبط إيجابياً بالاضطرابات والمعاناة النفسية وسوء التوافق.

وهو ما تأكد في الدراسة الحالية. فالإغتراب وتصدع القيم يؤديان في جانبهما السلبي إلى حالات الاضطراب النفسي. فالإغتراب إذن مؤشر من الناحية المستقبلية لظهور أعراض كبيرة من الأمراض، لاسيما وأن العرض يسبق المرض،والإغتراب يمثل عرضاً سابقاً للمرض"[١٠].

كما قام الباحث عبد الرحمن الوائلي بدراسة تغير القيم في المهجر حيث لاحظ تبدلاً في نواحي عديدة من شخصية العراقي في المهجر. فقد ذكر ١٨٪ منهم أنهم بدأوا يهتمون بمظهرهم الخارجي (ص٥١)،وتعلّم١٧٪ منهم الحرص على النقود (ص٥٢)، وذهب ١٢٪ منهم إلى المسابح المختلطة (ص ٥٢)، وأن ٢٤٪ منهم لا يبلّغون البنك إذا حدث خطأ لصالحه (ص٥٤)، وأبدى ٦٠٪ منهم بأن بعض سلوكيات أبناءهم الأخلاقية لا تعجبه (ص٥٤)، وأظهر ٣٩٪ منهم أنهم مضطرون للإنغماس في الظروف المادية تماشياً مع الحياة التي يعيشها في الغرب (ص٥٧)، واعترف ٦٠٪ منهم بوجود قيم جديدة وسلوكيات جديدة لدى الأبناء

(ص٦٨)، وذكر ٤٥٪ منهم بأنهم صاروا يشركون زوجاتهم بأشياء لم يكن يشركوهن فيها في العراق (ص٧٥)، وأجاب ٧٦٪ منهم بأنهم غير قادرين على التأقلم مع الأجواء التي يعيشها في هولندا (ص٧٩)، وحرص ٧٢٪ منهم على زيارة بلد عربي رغم قلة الخدمات وسوء المعاملة في المطارات (ص ٨١)، في حين أيّد ٨٦٪ منهم مغادرة هولندا إلى بلد عربي يضمن لهم العيش فيه دون الحصول على كل الامتيازات التي حصلوا عليها في هولندا (ص ٨١).

العراقيون والاندماج في المجتمع الهولندي[11]

يقدّر عدد اللاجئين العراقيين في هولندا حوالي ٣٥ ألف (١٩٩٨)، إذ لا توجد إحصائيات رسمية توضح العدد الحقيقي لسببين، الأول: أن هناك قسم كبير ما زال يقيم في مراكز اللاجئين ولم يحصل على الإقامة بعد. وهذا العدد غير ثابت بسبب مجيء لاجئين جدد وخروج أعداد غفيرة إلى دول أخرى تكون فيها إجراءات اللجوء أسهل وامتيازاتها أفضل. والثاني: أن جميع العراقيين الذين اكتسبوا الجنسية الهولندية، يجري محو أسمائهم من سجلات الأجانب، لتدرج في سجلات المواطنين الهولنديين.

أما التركيبة القومية والمذهبية للجالية العراقية في هولندا فهي تشابه إلى حد ما تركيبة الشعب العراقي عدا أن نسبة الأكراد العراقيين في هولندا أكبر من نسبتهم في العراق لأسباب منها سهولة وصول اللاجئين من شمال العراق إلى أوربا مقارنة بالقدوم من الجنوب. وتشير آخر الإحصائيات (تموز ١٩٩٩) بأن عدد سكان العراق يبلغ ٢٢،٥ مليون نسمة، تبلغ نسبة العرب ٧٥٪-٨٠٪، ونسبة الأكراد ١٥٪-٢٠٪ وبقية الأقليات التركمانية والآثورية وغيرها ٥٪. أما التركيبة الدينية فتبلغ نسبة المسلمين ٩٧٪ (الشيعة ٦٠٪-٦٥٪ والسنة ٣٢٪-٣٧٪) والمسيحيين والصابئة واليزيديين ٣٪ [12].

الحياة الثقافية للجالية العراقية

لقد أغنى مجيء المهاجرين العراقيين الساحة الثقافية العربية في هولندا، إذ تعتبر الجالية العراقية من أكثر الجاليات الإسلامية ثقافة وتعليماً. ففي دراسة أعدتها الجمعية الثقافية العراقية في آذار ١٩٩٨ بعنوان (العلاقة بين الجالية العراقية والمجتمع الهولندي: بحث ميداني في مدينة دوردريخت) والتي قدمتها إلى إحدى المؤسسات الهولندية المهتمة

بالإندماج، كانت النتائج كالآتي مقارنة بالأقليات الأخرى والهولنديين[١٣]:

مستوى التعليم	العراقيون	الهولنديون	الأتراك	المغاربة
التعليم الإبتدائي	صفر٪	صفر٪	٤١٪	٣١٪
التعليم المتوسط VBO	١٥٪	١٩٪	٨٪	٦٪
التعليم الثانوي HAVO	٢٤،٥٪	٢٧٪	١٥٪	٩٪
التعليم العالي HBO	٢٨،٣٪	٢٣٪	٦٪	٣٪
التعليم الجامعي	٢٢،٦٪	١٨٪	٢٪	١٪
ماجستير ودكتوراه	٩٪	٩٪	١٪	١٪

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة التعليم الجامعي والتعليم العالي للعراقيين تفوق أحياناً حتى نسبة الهولنديين. كما لا تقاس مستويات تعليم العراقيين بالجاليات الأخرى. إن هذه النسبة العالية من المتعلمين بين أوساط الجالية العراقية لا تشابه الوضع التعليمي والمستوى الأكاديمي داخل العراق لأن غالبية اللاجئين هم من ذوي المستويات العالية والذين اضطروا لمغادرة العراق لأسباب سياسية.

وتضم الجالية العراقية في هولندا أعداداً ملحوظة من المهنيين والتقنيين والأطباء المختصين والجراحين والإقتصاديين واالصحفيين والمثقفين والأدباء والشعراء والفنانين والمسرحيين والسينمائيين، وطلاب جامعات وباحثين. إذ تبلغ نسبة المهنيين من حملة شهادة المعاهد التقنية ٣٤٪، ونسبة المهنيين من حملة التعليم العالي والجامعات ٢٦،٥٪ [١٤].

رغم قصر فترة تواجدهم- بعد حرب الخليج ١٩٩١- استطاع المهاجرون العراقيون تحقيق نهضة ثقافية وفنية في الساحة الهولندية،

فهناك العديد من النشاطات الثقافية والفنية (معارض رسم ونحت، مهرجانات، ندوات، مسرحيات، أمسيات شعرية) تقام سنوياً في أماكن عديدة في المدن الهولندية. كما تصدر حالياً عدة مطبوعات ثقافية شهرية مثل (النخيل، الرسالة، الشباب، عطاء، البيت العراقي، صدى المنتدى). ولأول مرة في هولندا تصدر دوريات أدبية عربية متخصصة بالنقد الأدبي (مجلة الناقد الأدبي) والأدب الحديث (مجلة واحد). وتعقد الجمعية الثقافية العراقية ندوات فكرية شهرية تدعو إليها العديد من المثقفين والسياسيين والأكاديميين من مختلف التيارات الفكرية والسياسية العراقية. ويشارك عراقيون في بعض برامج الإذاعة والتلفزيون، حيث يجري استضافتهم للحديث والتعليق حول مختلف القضايا الفكرية والثقافية والسياسية. ويظهر الحضور العراقي في الإعلام الهولندي أثناء الأزمات الدولية مع النظام العراقي أو أحداث هامة داخل العراق. ولذلك لا تمر فترة دون وجود نشاط سياسي عراقي من خلال التظاهرات والمسيرات والندوات السياسية وصدور بيانات اعتراض أو إدانة أو غيرها.

الإندماج مع المجتمع الهولندي

يمتاز الشعب العراقي بدماثة أخلاقه وسرعة بناء العلاقات مع الآخرين رغم فارق اللغة والدين. فالعراقي يميل عادة إلى تقوية علاقاته مع جيرانه، لأنه اعتاد في بلده على وجود أواصر قوية سواء داخل العائلة والأقارب أو مع الأصدقاء والجيران. لذلك سرعان ما يبدي ميلاً نحو بناء علاقة صداقة مع الآخرين، يزورهم ويدعوهم لزيارته، يستضيفهم ويقدم لهم أطيب طعامه. ويبقى استمرار العلاقة وقوتها على موقف الطرف الاخر، حيث أن المجتمع الهولندي لا يبدي ميلاً نحو بناء علاقات قوية مع الآخرين، كما أن علاقة الجوار ليس لها معنى في قاموس عاداته وتقاليده، بل تنشأ

العلاقات بين الهولنديين من خلال زمالة الصف في الدراسة أو في محل العمل أو النادي الرياضي. ورغم ذلك فالمجتمع الهولندي معروف بالرقة والطيبة والمجاملة، فيبادل الآخرين تهنئتهم في الأعياد، وإرسال بطاقات التهنئة، وتبادل الهدايا في المناسبات كالولادة والزواج وغيرها، ويشارك المهاجرين في أفراحهم وأحزانهم. وقد أبدى ٣٨٪ من العراقيين أنهم يقيمون علاقات متواصلة مع الهولنديين، وأن ٣٠٪ منهم يتزاورون باستمرار مع الهولنديين دون مشاكل تذكر. وأهم المواضيع المتداولة مع الهولنديين هي هولندا، العراق، الدين، العادات، العمل، الدراسة وقضايا اللاجئين والسياسة[١٥]. وتصل العلاقة أحياناً إلى الزواج، حيث أن هناك عدداً من العراقيين متزوجون بهولنديات، وعدد أقل من عراقيات متزوجات بهولنديين. وتنشأ بذلك علاقات أوسع مع عائلات الزوج أو الزوجة، خاصة إذا رزق الزوجان أطفالاً.

تعتبر اللغة الجسر الذي يصل بين ثقافة المهاجر والثقافة الهولندية، فعبر اللغة يمكن توصيل أفكارك وشرح عاداتك للآخرين، وفهم ثقافة وتقاليد الآخرين، ليحدث الفهم المتبادل بين المهاجرين والهولنديين. ويقبل العراقيون على تعلم اللغة الهولندية حيث أبدى ٩٠٪ منهم رغبتهم في تعلمها، في حين ذكر ١٠٪ عدم رغبتهم بتعلمها لصعوبتها. ويدرس حالياً ٧٠٪ منهم في معاهد ومدارس تعليم اللغة في حين أكمل منهم حوالي ٥٪. ويتابع ٨٠٪ من العراقيين التلفزيون الهولندي، بينما يستمع ٦٢٪ إلى برامج محطات الاذاعة الهولندية. وهذا أمر جيد إذا علمنا أن ٥٣٪ منهم يجدون صعوبة في تعلم الهولندية، و١٧٪ يجدون صعوبة كبيرة جداً في ذلك. إضافة إلى أن ٧٢٪ من العراقيين يمتلكون جهاز استقبال لمشاهدة القنوات الفضائية العربية[١٦].

ويشارك العراقيون مع الهولنديين في نشاطات مشتركة (ندوات، اجتماعات، مهرجانات ونشاطات اجتماعية أخرى). وتلعب الجمعيات والمنظمات العراقية دوراً كبيرة في دفع أبناء الجالية للمشاركة في النشاطات الهولندية. وتلتقي الجمعيات عادة بمسؤولين هولنديين في الوزارات والمؤسسات والبلديات، كما تستضيف هولنديين في ندواتها ولقاءاتها ومهرجاناتها للتحدث أمام الجمهور العراقي أو المشاركة في النشاطات المتنوعة. وفي عام ١٩٩٨ شاركت الجمعيات والمنظمات العراقية في أول مؤتمر للحوار بين اللاجئين والهولنديين، والذي استغرق يومين. وقد اعترفت ورقة المؤتمر بأن المنظمات العراقية تبدي اهتماماً بالإندماج، وتؤكد على دور الإسلام في عملية الإندماج. وجرت في المؤتمر مناقشات صريحة ومفتوحة بين الطرفين، عرضوا فيها وجهات نظرهم تجاه بعضهم البعض، وتطرقوا لإيجابيات وسلبيات الطرف الآخر.

العراقيون والجنسية الهولندية

لعله لا يوجد عراقي خارج وطنه وتعرض عليه جنسية بلد آخر ويرفضها. ويعود ذلك إلى الممارسات السيئة للنظام العراقي حيث اضطر ملايين العراقيين لمغادرة بلدهم، و النظام لا يمنحهم جوازات سفر لأنه يعتبرهم خارجين عليه وضده. كما أن السلطات العراقية قامت بتجريد أكثر من ١٠٠ ألف عراقي من الجنسية العراقية والجواز العراقي وطردتهم إلى إيران منذ بداية الثمانينات. كما أن الذي استقروا في بلدان الهجرة عانوا الكثير هم وأولادهم بسبب نفاذ مدة الجوازات وعدم استطاعتهم الحصول على الجواز العراقي من السفارات العراقية لأسباب منها خوفهم على حياتهم إذا راجعوا أية سفارة عراقية. ولذلك بات الحصول على جنسية غير عراقية حلم بالنسبة للعراقيين، بل أن كثيراً منهم هاجر إلى الغرب لهذا

السبب للتخلص من مشاكل جواز السفر والإقامة. ولذلك يحرص جميع العراقيين بلا استثناء على الحصول على الجنسية الهولندية واستحصال جواز سفر هولندي يمكنهم السفر به إلى جميع أنحاء العالم، خاصة إذا علمنا أن السفر بالجواز العراقي أصبح مشكلة، إذ لا تقبل غالبية الدول العربية دخول العراقيين إليها بجوازات عراقية، كما أن جميع بلدان العالم وخاصة الغربية ترفض منح الجواز العراقي فيزا دخول.

إن الحصول على الجنسية الغربية يشكل عاملاً هاماً في الاستقرار والاحساس بالأمن والطمأنينة لدى العراقيين. كما أن ذلك يدفعهم للإندماج مع المجتمع الذي منحهم الأمن والسلامة والكرامة، ويوفر لهم سبل العيش الكريم، و يعاملهم بالعدل والمساواة أمام القانون مثل بقية أفراد الشعب. هذه المشاعر والظروف تدفع العراقي إلى المضي قدماً في عملية الاندماج عبر قنواتها مثل تعلم اللغة، والبحث عن عمل، اكتساب العلم لبناء مستقبل أفضل في هذا البلد، وبناء مؤسسات عراقية كالمدارس والمساجد والنوادي الثقافية والاجتماعية.

معوقات الاندماج في المجتمع الهولندي

هناك عدة عوائق وعوامل ايجابية تحدد مسار الاندماج في المجتمع الغربي، فالمستوى العلمي والثقافي يسهلان تفهم الآخر والبحث عن قواسم مشتركة معه أو الاستفادة من إيجابيات المجتمع الغربي وتفادي سلبياته. ولعل واحد من روافد الفهم المتبادل هو الاطلاع على العادات والتقاليد بشكل صحيح. فقد أظهر ٨٧٪ من العراقيين أنهم على اطلاع على تقاليد المجتمع الهولندي. وقد ذكر بعضهم بعض صفات الهولنديين كالفضول، مراعاة النظام، احترام المواعيد، قبول الرأي الآخر، تعويد الأطفال على النظام، الإجابة الكافية لكل سؤال، لا استقبال ضيوف دون موعد مسبق،

البخل والاقتصاد. كما ذكر ٤١٪ منهم بأنه قد حصل تغيير في شخصيته وسلوكه ومشاعره منذ قدومه إلى هولندا، وأهم هذه التغييرات: الحرية، الأمن، الاستقرار، احترام الوقت، احترام القانون، الثقة بالنفس، الاتصال بمجتمع جديد، تحسن الوضع المادي، الوحدة، وحرية ممارسة الشعائر الديني. ومع ذلك تبقى هناك عوائق كبيرة تهدد عملية الاندماج مثل:

اللغة: يواجه اللاجئون الجدد و المهاجرون المقيمون مشاكل كثيرة بسبب صعوبة تعلم اللغة الهولندية التي تحتاج إلى سنوات لمن تجاوزوا العشرين عاماً. أما الشباب والأطفال فلا يجدون صعوبة في المدارس الهولندية العادية. وكثيراً من تكون اللغة هي الحاجز في التواصل الثقافي والاجتماعي مع المجتمع الهولندي، فيضطر العراقي إلى التردد في تقوية العلاقة أو فتح حوار أو زيارة هولندي. وقد يضطر الكثير من العراقيين لاستخدام اللغة الإنكليزية كأداة للحوار والمناقشة لأن غالبية الجامعيين العراقيين يجيدون الإنكليزية التي هي اللغة الأجنبية الأولى في العراق، وأداة التدريس في الكليات العلمية والتقنية. وقد استطاع بعض العراقيين تجاوز هذا العائق حتى أنهم بدأوا يصدرون صفحات في صحفهم ومطبوعات باللغة الهولندية، ويزورون تجمعات ومؤسسات هولندية للتحدث أمام الهولنديين.

التقاليد: يشعر الكثير من العراقيين بالحرج أحياناً تجاه بعض التقاليد الهولندية وخاصة في النشاطات الاجتماعية، حيث يجد المسلمون المتدينون مشاكل في مصافحة الأجنبيات أو تقديم الخمر على الموائد أو الرقص والموسيقى والغناء. ولذلك يجدون يترددون كثيراً في المشاركة في بعض النشاطات التي تتضمن سلوكيات تناقض تعاليم الإسلام. كما أن الشباب العراقي المتدين من ذكور وإناث لا يمكنهم بناء علاقات مع

الجنس الآخر لأسباب دينية واجتماعية. وتتردد النساء المحجبات من المشاركة في بعض النشاطات أو دخول جمعيات أو نوادي هولندي لأسباب منها نظرة الضيق والاستغراب وأحياناً الازدراء التي يواجههن البعض بها في تلك الأماكن.

البطالة: يعاني غالبية العراقيين من البطالة حيث أن ٩٠٪ عاطلون عن العمل سواء المؤقت أو الدائم. وتنخفض هذه النسبة بمرور السنين، ودخول اللاجئين دورات مهنية وتدريبية، يحصلون بعدها على عمل مناسب. فقد ذكر ٩٤٪ منهم أن الحصول على عمل مناسب أمر صعب، في حين ذكر ٥٦٪ منهم أنهم يبحثون بجدية عن عمل. ولا يختلف في ذلك أصحاب الشهادات العالية أو المتوسطة، فالكل يعاني من البطالة، خاصة وأن الاجراءات الهولندية شديدة في معادلة الشهادات أو في توظيف الأجانب عموماً. يضاف إلى ذلك أن غالبية الأعمال المعروضة إمام صعبة أو ضمن الحد الأقل للرواتب. فقد ذكر ٢٨٪ فقط أنهم على استعداد للعمل براتب يساوي راتب الضمان الاجتماعي الذي يدفع للعاطلين عن العمل[١٧]. وتؤدي البطالة إلى مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية تؤدي إلى بروز نظرة تشاؤم تجاه أي نشاط لا يخدم المصلحة الشخصية.

الشعور بالغربة: المجتمع العراقي يختلف عن الكثير من الشعوب العربية، فهو يميل للإستقرار والإلتصاق بوطنه. فلوجود الثروات النفطية والزراعية لم يفكر العراقيون بالهجرة من بلدهم بحثاً عن لقمة العيش وطلب الرزق. فمنذ قيام الجمهورية العراقية والقضاء على النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ حدثت موجات هجرة محدودة تضم بعض المثقفين والسياسيين المعارضين للحكومات المتعاقبة. كما استقر في المهجر بعض الطلاب الذين أنهوا دراساتهم في الغرب أو تزوجوا من أجنبيات فآثروا

البقاء في الغرب على العودة. أما الهجرات الجماعية الكبيرة فقد بدأت منذ مجيء حزب البعث العراقي إلى السلطة في تموز ١٩٦٨. ففي عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ طرد النظام مائة ألف عراقي إلى إيران بحجة أنهم ذوي أصول إيرانية، بعد مصادرة وثائقهم وجوازاتهم وأموالهم وعقاراتهم. والموجة الثانية بدأت في نيسان ١٩٨٠ وتلاحقت على عدة وجبات حيث طرد عشرات الآلاف من العراقيين إلى إيران للضغط على الجمهورية الإسلامية الوليدة. وبسبب سياسات صدام الخرقاء ودخوله في حروب مدمرة مع جيرانه، واستمرار الكبت السياسي والقمع الداخلي، والممارسات الوحشية ضد الأكراد والشيعة، هاجر مئات الآلاف خارج العراق بعد نشوب الحرب العراقية- الإيرانية منذ أيلول ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨. وبعد غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي هاجر ملايين العراقيين إلى مختلف بلدان العالم. ولا يوجد بلد اليوم يخلو من وجود عراقيين في جميع القارات الست! لقد أدى انفصال العراقي عن وطنه وتربته إلى بروز مشاعر لم يعتادها العراقي في بيئته الاجتماعية. فقد تبدلت الأواصر القوية في بلده بالجفاف الروحي والبرود الاجتماعي والعزلة والوحدة في المهجر. هذه الأحاسيس جعلته ينكفئ على نفسه وأسرته الصغيرة، والإهتمام بهمومه ومشاكله العائلية، وتوفير مبلغ من المال يرسله إلى أهله الجائعين في العراق. وقد أدى الاستغراق في الهموم الشخصية إلى عدم متابعة الشؤون العامة والقضايا الهامة. فالشعور بالغربة يزيد اليأس من العودة إلى العراق، كما يخمد أي نشاط يخدم الأهداف العامة. ولذلك يحتاج العراقي إلى وقت طويل كي تندمل جراح كرامته وكبريائه التي هدرها النظام العراقي، ثم بعد ذلك يستطيع العراقي الخروج من الدائرة الشخصية إلى الدائرة الاجتماعية.

عدم الاكتراث بالقضايا العامة: بسبب الظروف القاسية التي مر بها العراقيون، وانتقالهم من مهجر إلى آخر، وبسبب تعقد الأوضاع السياسية سواء في بلدهم أو في بلدان الجوار العراقي، بات كثير منهم يميل إلى متابعة شؤونه الخاصة، ومستقبل أولاده وأسرته، بسبب المحن والصعوبات التي واجهها قبل وصوله هولندا. لذلك تراه يبذل جهده للمحافظة على وضعه الحالي ومستواه المعيشي بعيداً عما يضر بهما، كما يظن. وهذه الهواجس أدت إلى نزوعه نحو عدم التفاعل مع الطروحات السياسية إلا بقدر تعلقها بالقضية العراقية (تظاهرة، مهرجان، احتفال، زيارة شخصية عراقية معارضة إلى هولندا). وحتى القضية العراقية باتت عند كثيرين غير ذات أهمية بسبب قناعته أن الدول الغربية تفضل بقاء النظام الحالي لحماية مصالحها، مما يعني أن جميع هذه النشاطات السياسية لن تؤدي إلى نتيجة مثمرة. هذه النظرة والمشاعر أدت إلى انكفاء العراقيين داخل جمعياتهم الثقافية وأنتماءاتهم السياسية العراقية.

يضاف إلى ذلك أن هناك شعور بالخوف لدى بعض الأوساط العراقية من أن استمرار معارضتهم للنظام قد يعرض أهاليهم في العراق إلى الأذى والاعتقال كما حصل لدى البعض. لذلك يفضل البعض السكوت والانكفاء على الذات بعيداً عن السياسة وهمومها.

العراقيون والأحزاب السياسية الهولندية

لعل أول ممارسة ديمقراطية يقوم بها العراقي، بعد حصوله على الجنسية الهولندية، هي المشاركة في التصويت في الانتخابات البرلمانية والبلدية التي تجرى كل أربع سنوات. والكثير منهم لا يبدي ميلاً لممارسة هذا الحق لأنه لم يتعود على الانتخابات في العراق. كما أنه يعتقد أن تصويته أو عدم تصويته سواء، فالأحزاب الهولندية هي هي، تفوز أو تخسر

دون أن يكون لصوته أي تأثير. ونظراً للنضج السياسي والإهتمام بالسياسة بشكل عام، يتوقع أن يلعب العراقيون مستقبلاً دوراً أكثر أهمية من الوضع الحالي. فهناك نسبة كبيرة من المثقفين والسياسيين من مختلف التيارات، يبدون اهتماماً تدريجياً بالساحة السياسية الهولندية. ولدى قسم منهم علاقات مباشرة مع نواب البرلمان أو الشخصيات الحكومية أو المسؤولين في الأحزاب السياسية أو المؤسسات شبه الرسمية والمنظمات الانسانية واللاجئين.

من جانب آخر لا يوجد مانع شرعي من المشاركة في الانتخابات سواء مرشحين أو منتخبين. يقول المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله: "لقد أفتينا لبعض الناس الذين يحملون جنيات غربية أنهم إذا رأوا بأن من مصلحة الإسلام بلحاظ القضايا الاسلامية أن يصوتوا لمرشح ضد مرشح آخر باعتبار أن هذا المرشح قد يدعم القضايا الاسلامية ضد الصهيونية وأعداء الاسلام، أو ربما يمكنه أن يرعى المسلمين أكثر من رعاية غيره لهم، فإننا نجيز المشاركة ".

ويشجع سماحته الجالية الإسلامية على أهمية المشاركة في الحياة السياسية في الغرب من أجل خدمة مصالح الجالية أولاً، وتشكيل لوبي ضغط لخدمة القضايا الإسلامية، فيقول: "هناك مصلحة إسلامية للجالية الإسلامية التي تقيم هناك، أو للقضايا الاسلامية الكبرى من خلال العلاقة الانتخابية لهذا او ذاك، أو من خلال سيطرة المسلمين على مفاصل المجتمع بالمستوى الذي يستطيعون فيه أن يتركوا تأثيرات ايجابية لمصلحة المسلمين على القرارات المتخذة، كما يفعل اليهود في أوربا وأمريكا وغيرهما. إننا نؤكد على المسلمين أن يعملوا على أن تكون لهم المواقع المتقدمة إذا كان وجودهم فيها موجباً لنصرة القضايا الاسلامية، أو

لإبعاد الضرر عنها، أو لتقوية شوكة المسلمين الموجودين هناك"[١٨].

ويجيز السيد فضل الله للمسلم الانتماء للأحزاب السياسية الغربية بشرط أن يكون منتمياً لحركة إسلامية ترسم له برنامجاً وتخطط له. ويرى أن السبب لذلك "هو أن الانسان عندما يكون فرداً ويدخل في حزب غير اسلامي فإنه سوف يذوب مع هذا الجو فيأخذه التيار، بينما لا يجوز له من الناحية الشرعية الأولية أن ينتمي إلى أي حزب غير إسلامي وإلى أي تجمع غير إسلامي لاسيما إذا كان هذا الحزب أو التجمع يحمل بعض الخطوط السياسية التي قد تتحول إلى خطوط سلبية ضد الاسلام، إذا كان خاضعاً لاتحاد محوري دولي معين قد يصطدم مع المسلمين في بعض المواقع وبلحاظ بعض الأمور.

لكنه إذا كان منتمياً إلى حركة إسلامية تخطط له وترعاه، وتراقب وجوده ومسيرته هنا وهناك، فإن وجوده في هذا التجمع أو هذا الحزب سوف يكون خاضعاً للتخطيط الذي تخطط له الحركة الاسلامية مما يجعله ايجابياً للمصلحة الاسلامية بدلاً من أن يكون سلبياً تجاه هذه الأحزاب ".[١٩]

أما ما يعوق مشاركة العراقيين كمرشحين في الانتخابات البلدية أو البرلمانية كغيرهم من الأقليات كالأتراك والمغاربة، حيث يوجد حالياً ستة نواب مسلمين يتوزعون على أحزاب كالحزب الليبرالي VVD اليميني، وحزب العمل Pvda واليسار الأخضر، فيعود إلى الأسباب التالية:

عدم انتمائهم إلى الأحزاب السياسية كي تدرج أسماءهم في اللائحة الانتخابية للحزب، متى ما اقتنع الحزب بكفاءة ودور المسلم المهاجر المنتمي له. إذ أن الانتخابات في هولندا تتم بناءً على القوائم الحزبية. ويحتاج العضو الجديد إلى فترة طويلة من الخبرة والتجربة والمشاركة الفعالة في برامج ونشاطات الحزب بما يؤهله للإرتقاء التدريجي وبلوغ

درجات حزبية عالية. علماً بأن الأحزاب السياسية، عدا بعضها كالأحزاب الدينية، لا تمانع اصلاً في انتماء المسلمين إليها، بل وحتى الأحزاب اليمينية تضم أعضاء مسلمين أيضاً لدواعي انتخابية وللحصول على أصوات المسلمين الذين يبلغ عددهم حوالي مليون أي ٣،٥٪ من مجموع سكان هولندا.

يعتمد الانتماء للأحزاب الغربية أولاً على قدرة كبيرة في استيعاب تفاصيل الساحة السياسية وخلفيات الأحزاب وبرامجها. وثانياً الاهتمام الجدي بالإنتماء إليها، وإدراك واعي لطبيعة دورها وأهميتها في المجتمع والدولة والتشريعات القانونية وسياسة الحكومة تجاه جميع القضايا وتأثيرها على المهاجرين والمسلمين. فالوعي بكل ذلك بحاجة إلى رغبة حقيقية بالمشاركة وخبرة مناسبة، إضافة إلى إجادة اللغة بصورة تامة. ولذلك لا يتوقع من الجيل الأول من العراقيين المشاركة في الحياة السياسية أو دخول المجالس البلدية أو البرلمان الهولندي، لكن الأمل كبير في الجيل الثاني الذي أكمل دراسته الجامعية والمهنية في هولندا، ولا يعاني من مشكلة اللغة.

التشرذم السياسي: يعاني العراقيون من حالة التشرذم السياسي أي عدم وجود تيار أو تيارات قادرة على ضم الجالية العراقية كلها وجمع أصواتها باتجاه مرشح معين أو مجموعة مرشحين بحيث يمكن إيصالهم إلى المجلس البلدي أو البرلمان مستقبلاً. فكل فرد لديه رأيه واهماماته، وليس من السهولة إقناعه بمرشح ليصوّت له، حيث تدخل عوامل كثيرة تمنع التضامن باتجاه إيصال مرشح معين لأسباب تبدأ بالخلافات السياسية والعشائرية والطائفية والفئوية وتنتهي بالحسد ودعم الآخر كيداً بهذا المرشح أو ذاك، بل يتوقع أن يصوّت البعض للمرشحين الهولنديين بدلاً

من العراقيين نكاية به أو بحزبه أو بمنطقته أو مدينته في العراق. وهذه الحالة موجودة للأسف لدى الجاليات المسلمة الأخرى.

عدم وجود إطار قانوني يضم التجمعات العراقية في مختلف المدن العراقية. صحيح هناك (مجلس الجمعيات العراقية) الذي يضم الجمعيات الإسلامية العراقية في هولندا والذي تأسس في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ ويشرف على بعض النشاطات الكبيرة، لكنه لا يضم جميع الجمعيات الإسلامية العراقية (يضم حالياً ١٤ جمعية إسلامية). كما أن تأثيره غالباً على المنتمين للجمعيات، في حين أن قطاعاً كبيراً من العراقيين غير منتمين لأي جمعية أو منظمة. بالطبع لا يمكن إنكار تأثير المجلس على الساحة خاصة في الأحداث الهامة وتسيير التظاهرات ومخاطبة المؤسسات الرسمية والدفاع عن مصالح الجالية العراقية. وهذا المجلس بحاجة إلى تطوير دوره وتأثيره ليصبح ممثلاً رسمياً للجالية أمام الحكومة الهولندية، وقادراً على تحقيق أهداف كبيرة مثل إيصال مرشحين عراقيين للمجالس البلدية والبرلمان.

المسلمون في هولندا

مجتمع مدني إسلامي في بلاد الغرب[20]

تميز العقد الاخير من القرن العشربن بتحقق حضور إسلامي بارز ومتجذر في العالم الغربي (اوروبا وامريكا). وبدأت مفاعيل هذا الحضور تنعكس على العالمين الاسلامي والغربي. بالنسبه للعالم الاسلامي لأول مرة في تاريخه ينمو مجتمع مدني إسلامي خارج ديار الاسلام وفي ديار مسيحية تاريخياً وعلمانياً حاضراً.

بالنسبة للعالم الغربي لأول مرة في تاريخه تعيش في داخله جماعات مدنية ودينية مسلمة تحافظ على هويتها وتنتمي تراثها مع حرصها على التفاعل والتواؤم مع المجتمعات الغربية.

اختزن الوجود الاسلامي في هولندا خلال عقد التسعينات العديد من الإنجازات والأحداث والتطورات. والنظرة العامة تشير الى تطور الأداء الإسلامي نحو الأفضل على مستوى الحضور السياسي والإعلامي واستمرار ترسيخ البناء المؤسساتي، على الرغم من السلبيات التي رافقت بعض مظاهره. ارتفع عدد المسلمين في هولندا بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية، وذلك لأسباب عدة منها:

١- استمرار تطبيق قانون جمع الشمل، حيث التحق مئات الآلاف من عوائل وأبناء العاملين المقيمين في هولندا.

٢- استمرار تدفق اللاجئين المسلمين و بخاصة من العراق وايران والصومال وأفغانستان و مسلمي البوسنة. فقد ارتفع عدد طالبي اللجوء في اللجوء في هولندا من (٢١٢٠٠) لاجئ العام ١٩٩٠ الى (٤٥٢٠٠) لاجئ العام ١٩٩٨، وغالبيتهم من المسلمين (الجدول رقم ٢).

٣- تزايد عدد المسيحيين الذين يعتنقون الاسلام، وإن كان عددهم لا يشكل نسبة واضحة بين المسلمين. إذ ارتفع عددهم من (٢٥٠٠) العام ١٩٩٠ الى حوالي أربعة آلاف مسلم هولندي العام ١٩٩٩.

السنة	عدد المسلمين	نسبتهم في المجتمع الهولندي
١٩٩٠	٤٥٨،٥٠٠	٣،١ ٪
١٩٩٣	٥٦٦،٣٠٠	٣،٧ ٪
١٩٩٤	٦٠١،٨٠٠	٣،٩ ٪
١٩٩٥	٦٢٧،٩٠٠	٤،١٪
١٩٩٩	٧٠٠،٠٠٠	٤،٥٪

جدول رقم (١): تزايد عدد المسلمين في هولندا

وينتمي المسلمون في هولندا الى جنسيات متعددة، لكن الاتراك (٢٤١ الف) والمغاربة (١٩٦ الف) يشكلون الغالبية العظمى ثم يأتي الصوماليون والأفغان والايرانيون والعراقيون واللبنانيون والمصريون والاندونيسيون والسوريناميون والباكستانيون.

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العراق	٤٠٠	٢٤٠٠	٤٤٠٠	٩٦٠٠	٨٣٠٠
ايران	١٧٠٠	٢٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	١٧٠٠
الصومال	١٧٠٠	٤٠٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	٢٨٠٠
افغانستان	٦٠٠	١٩٠٠	٣٠٠٠	٥٩٠٠	٧١٠٠
الجزائر	١٠٠	٧٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٨٠٠
تركيا	٨٠٠	٧٠٠	٧٠٠	١١٠٠	١٢٠٠
البوسنة	---	٤٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٨٠٠
السودان	١٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٧٠٠	١٩٠٠
المجموع	**٥٤٠٠**	**١٧٢٠٠**	**١٣٢٠٠**	**٢٢٤٠٠**	**٢٥٨٨٠**

جدول رقم٢: إحصائيات عن اللاجئين المسلمين في هولندا

ويتوزع هؤلاء المسلمون على خمسة مذاهب إسلامية، الشافعي (أندونيسيون وهنود وأكراد)، والحنفي (أتراك وباكستانيون وسوريناميون وسنة عراقيون)، والمالكي (مغاربة وجزائريون وتونسيون)، والشيعة الاثني عشرية (عراقيون ولبنانيون وايرانيون)، والعلويون المتمثلون بأكراد تركيا، كما توجد طرق صوفية منتشرة بين المسلمين كالطريقة القادرية والنقشبندية والسليمانية والدرقاوية والسشتية وملي غورش.

نمو مشاركة المسلمين الحياة السياسية

في العام ١٩٩٠ أصدر البرلمان الهولندي تشريعاً يسمح للاجانب الذين مضى على اقامتهم خمس سنوات بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية كمصوّتين أو مرشحين. ويمكن للحائزين على الجنسية الهولندية المشاركة في الانتخابات العامة. وكانت مشاركتهم في انتخابات العام ١٩٩٠ ضعيفة لكنها ارتفعت في انتخابات ١٩٩٤ حيث كان وصل عدد المسلمين في مجلس البلديات حوالي ٢٥ عضواً. وارتفع العدد في انتخابات ١٩٩٨ الى ٧٥ عضواً في المجالس البلدية. أما عدد النواب المسلمين في البرلمان الهولندي فقد ارتفع في انتخابات العام ١٩٩٤ من أربعة نواب إلى سبعة العام ١٩٩٨، أي أن نسبتهم في البرلمان ٦،٤ في المئة من مجموع ١٥٠ عضواً، وهذه النسبة تساوي نسبة المسلمين في هولندا. وهذا يعتبر أفضل أداء إسلامي سياسي في أوربا الغربية وأمريكا. ولازال أمام المسلمين شوط كبير في تحسين تواجدهم في الاحزاب السياسية الغربية، ومن أجل الحصول على مناصب أرفع. فلا يزال الغرب كله يرفض تعيين وزير أو سفير مسلم، أو قاضي مهما كانت كفاءتهم ومؤهلاتهم.

برامج حكومية لتسهيل الاندماج

حقق المسلمون في هولندا إنجازات مهمة من خلال برامج الحكومات الهولندية المتعاقبة. فخلال عقد التسعينات لم يتمكن أي حزب سياسي هولندي من الحصول على أغلبية برلمانية، مما اضطر الاحزاب الكبيرة للعمل في الائتلاف الحكومي، والائتلاف يعني اجراء تسويات سياسية بين أحزاب مختلفة ايديولوجياً: ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ ترأس الحزب الديمقراطي المسيحي مع حزب العمل ائتلافاً حاكماً. وفي انتخابات العام

١٩٩٦ ترأس حزب العمل الائتلاف الذي ضم الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي. وأدى حضور حزب العمل في الحكومات خلال عقد التسعينات الى تشريعات تخدم العاملين الأجانب ومنهم المسلمون كقانون جمع الشمل وقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد ومخصصات الاولاد.

واستمرت الحكومة الهولندية في تنفيذ برنامج اندماج الاجانب في المجتمع الهولندي والذي اعتمد على جملة من المحاور القانونية والثقافية والاجتماعية والدينية تمثلت بالاتي:

تسهيل اكتساب الجنسية الهولندية، حيث ما تزال الإجراءات والشروط ذات طابع شكلي تتركز على قضاء مدة خمس سنوات إقامة شرعية. أما اشتراط اللغة والعمل مثل بقية الدول الأوربية فقد تساهلت الحكومة فيها كثيراً، وبقيت تمنح الجنسية للعاطلين عن العمل والذين لا يجيدون اللغة الهولندية. يضاف الى ذلك صدور قانون عام ١٩٩٠ الذي يتيح اكتساب الجنسية الهولندية مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية، مما شجع المهاجرين من المغاربة والاتراك على اكتسابها، فارتفع عدد المسلمين الذين اكتسبوا الجنسية الهولندية من ١٣ الف العام ١٩٩٠ الى ٨٣ الف العام ١٩٩٦. وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بلغ عدد المسلمين المتجنسين حوالي ١٧١ الفاً. وهدف الحكومة هو جعل الاجنبي والمسلم يشعر أنه في بلده طالما أنه قرر البقاء والاستقرار في هولندا هو وأولاده وأحفاده.

دعم المنظمات الثقافية والاجتماعية التابعة للمسلمين، ودعم العديد من البرامج التي تيّسر الاندماج مثل دروس اللغة الهولندية أو دورات المواطنة للتعرف على الحياة والثقافة الهولندية للقادمين الجدد، ودعم نشاطات فنية وثقافية واجتماعية بل وحتى دينية أحياناً.

محاربة البطالة المنتشرة بين المسلمين حيث انخفضت نسبة العاطلين عن العمل من ١٨ بالمئة العام ١٩٩٠ الى ١٦ بالمئة العام ١٩٩٧ والى ١٢،٦ بالمئة العام ١٩٩٨. في حين أن البطالة بين الهولنديين كانت ٦،٦ بالمئة العام ١٩٩٦ ثم انخفضت الى ٤،١ بالمئة العام ١٩٩٨.

انفتاح المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المسلمين من خلال تشغيل العاملين المسلمين لديها وخاصة النساء المحجبات في العديد من الوظائف من دون معارضة تذكر. بالطبع لم تخف بعض المظاهر العنصرية ضد المسلمين، ووصل الامر أن الشرطة الهولندية اقترحت زياً خاصاً (حجاب) للشرطيات المسلمات العاملات لديها.

بناء المؤسسات الاسلامية

تشكل المؤسسات الاسلامية البنية التحتية التي يعتمد عليها الوجود الاسلامي، فهي التي تسهل نشاطاتها، وتلبي احتياجاتها الثقافية والدينية، وتحافظ على هويته وشخصيته الاسلامية وسنعرض لاهم هذه المؤسسات:

١ـ المساجد والمصليات

تضمن المادة الاولى من الدستور الهولندي حرية الدين، وتمنع أي تميز بين الساكنين في هولندا على أساس الدين واللون والعرق والقومية. كما تضمن المادة السابعة حرية التعبير الديني لكل أشكاله، وحرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية ما لم تخل بالنظام العام والصحة. وفي العام ١٩٩٠ كان عدد المساجد والمصليات ٣٠٠ مسجد في هولندا تتوزع على ١٢٨ مدينة، ارتفع عددها الى حوالي ٥٠٠ مسجد العام ١٩٩٩. ورغم الاجراءات الادارية المطولة فإن إنشاء المسجد يحظى بدعم السلطات المحلية، وغالباً بمساعدتها من خلال توفير الأرض اللازمة مثل مسجد (أيا

صوفيا) في زاندام و (مسجد الفتح) في روتردام وآخر في آلفن.

٢ـ المدارس الاسلامية

تضمن المادة ٢٣ من الدستور الهولندي حق تأسيس المدارس الدينية لجميع الاديان والمذاهب وتحظى هذه المدارس بالدعم المالي الحكومي الكامل. في العام ١٩٨٨ تم افتتاح مدرستين اسلاميتين ابتدائيتين ثم ارتفع عددها في العام ١٩٩٩ إلى ٣٥ مدرسة إسلامية تدار وفق المذهبين الحنفي والمالكي. وفي أيلول (سبتمبر) العام ٢٠٠٠ تم افتتاح أول مدرسة ثانوية إسلامية في روتردام تضم ٣٥٠ طالباً وطالبة. كما تمت الموافقة على إنشاء اخرى العام القادم في أمستردام. ومنذ العام ١٩٩٨ باشرت الجامعة الاسلامية عملها في روتردام. وهي مؤسسة أهلية تهتم بتخريج أئمة المسلمين.

٣ـ المقابر الاسلامية

بدأت الحاجة الى إنشاء مقابر إسلامية في منتصف التسعينات بعد أن كان المسلمون، ولايزال قسم كبير منهم يرسلون جثث أمواتهم للدفن في بلدانهم الأصلية، حين أخذت بعض المقابر المسيحية تخصص قطعاً للقبور الاسلامية. ثم تطورت بمطالبة المسلمين بتخصيص مقابر خاصة بهم تتوفر فيها الشروط الخاصة بشعائر الدفن والتغسيل. وتم تاسيس مقابر إسلامية في مدن روتردام ودودريخت واوترخت وآرنم ولاهاي وخرووننكن وبيرخن أوب زوم وزوله.

٤ـ المنظمات والجمعيات الاسلامية

من اجل تنضيم شؤون المسلمين ومن أجل أداء أفضل والتمتع

بالامتيازات التي يضمنها القانون باتت الحاجة ملحة لانشاء جمعيات ومنظمات إسلامية وثقافية، بعضها يدير المساجد والمصليات، وآخر يهتم بالبرامج الثقافية ونشاطات الشباب والنساء وغيرها. ويرى بعض المراقبين أن عدد الجمعيات الإسلامية تتجاوز ١٥٠٠ جمعية ومنظمة ومؤسسة. وتتوزع المنظمات الاسلامية على العرقيات التي ينتمي اليها المسلمون. وترتبط غالبية المنظمات في اتحاد أو مجلس إسلامي للتنسيق فيما بينها، ومنها:

أ- المنظمات الاندونيسية التي شكلها المسلمون المولوك مثل (الجالية المولوكية المسلمة في هولندا) و(مؤسسة الشباب الاندونيسي المسلم في أوربا).

ب- المنظمات الباكستانية والسورنامية كمنظمة (بعثة العالم الاسلامي) في أمستردام التي يديرها الشيخ نوراني من باكستان، و(المنظمة الاسلامية العالمية في لاهاي) و(منظمة المسلمين العالمية) في لاهاي التي تضم ٢٨ مسجداً.

ج- المنظمات التركية، وأقدمها (منظمة المركز الاسلامي في هولندا) في اوترخت التي تأسست العام ١٩٧٢ وتضم ١٨ مسجداً و١٢ مركزاً للشباب. وتأسست العام ١٩٧٩ (منظمة الفيدرالية التركية الاسلامية) في روتردام وتضم ٩٦ مسجداً. وهناك (الفيدرالية الاسلامية الهولندية) التابعة لحركة (ملي غورش) التي تضم ٢٠ مسجداً و٤٠ منظمة شباب.

د- المنظمات المغربية وأقدمها (اتحاد المنظمات المغربية المسلمة) الذي تأسس العام ١٩٧٨ تساعده الحكومة المغربية وتدفع رواتب ٦٥ اماماً. وفي العام ١٩٩٠ تاسست (الفيدرالية الهولندية للمنظمات المغربية المسلمة) التي تضم ٢١ مسجداً.

هـ- المنظمات الاسلامية العراقية وأقدمها (الجمعية الثقافية العراقية) التي تأسست ١٩٩١، ثم ازداد عدد المنظمات الاسلامية العراقية حتى بلغ العام ١٩٩٩ حوالي ٢٠ جمعية تتوزع على مدن مثل (المركز الثقافي الاسلامي) في اوترخت، و (جمعية النور) في خروننكن، و(جمعية الحكمة في دنبوش)، و (جمعية اهل البيت) في ألميرا، و (جمعية الرسول الاعظم) في آيماودن. وتنضم حوالي ١٤ جمعية إسلامية عراقية في (مجلس الجمعيات العراقية في هولندا) الذي تأسس العام ١٩٩٦. ويقوم المجلس بالدفاع عن المسلمين العراقيين أمام الجهات الرسمية، كما ينظم نشاطات إسلامية وثقافية وسياسية وتسليم مذكرات احتجاج أو مطالب للجهات الرسمية والدولية.

و- المنظمات الاسلامية الهولندية مثل «منظمة النساء» للمسلمات الهولنديات في أمستردام، و«مركز المعلومات الاسلامي في لاهاي» للمسلمين الهولنديين.

عقبات ومشاكل

لم تخل مسيرة الوجود الاسلامي في هولندا من المشاكل والصعوبات ما يعرقل حسن أداء الجالية وتماسكها من أجل أن يكون لها دور أكبر وتأثير أوسع في الحياة السياسية والاجتماعية. ويمكن الاشارة إلى بعض هذه العقبات والمشاكل:

١- عدم وجود تمثيل اسلامي واحد

لا نضيف شيئاً لو قلنا بأن النظام الديمقراطي الغربي هو نظام مؤسسات. فكل نشاط أو حركة مهما كانت لابد لها من إطار قانوني ونظام داخلي يحدد أهدافها ووسائل لبلوغ هذه الاهداف وواجبات اعضاءها

وصلاحيات مسؤوليها وميزانيتها وغير ذلك. وقد أخفق المسلمون لحد الآن في تشكيل إطار قانوني يمثلهم جميعاً أمام الحكومة الهولندية التي تصر على وجود مجلس يضم كل المسلمين على مذاهبهم وتياراتهم المختلفة كي يمكن التعامل والتشاور معه في شؤون المسلمين، وكي يتم تجنب الطعن في التمثيل الاسلامي أو صلاحية الممثلين، وتصبح مسؤولية المجلس واضحة سواء تجاه المسلمين أو أمام الجهات الحكومية. ومنذ السبعينيات شعر المسلمون بحاجة الى مجلس إسلامي يمثل جميع المنظمات الاسلامية المختلفة على المستوى القومي. وقد أنشئت مجالس مغربية وتركية وسورينامية وهولندية، بعضها مقتصر على جماعة ذات أصل معين، وبعضها مشترك. وقد فشلت كل الجهود من أجل الاتفاق على إطار قانوني واحد لتمثيل المسلمين لأن أية صيغة تقترح يجري استبعاد بعض المنظمات الاسلامية منها لأسباب سياسية أو قومية أو مذهبية، بل يجري أحياناً تكفير بعض الفرق الاسلامية أو عدم الاعتراف بشرعيتها ورفض التعاون معها، من قبل بعض الاطراف.

٢ـ ضعف اساليب التعبير والدفاع عن مصالح المسلمين

في بداية التسعينيات كانت الجالية المسلمة على موعد لخوض تجربة صعبة. فبعد اجتياح القوات العراقية للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠ وبدء حشد دول الحلفاء وبعض الدول الاسلامية قواتها بهدف طرد القوات العراقية، حدث إرتباك واضح في الموقف الاسلامي. فقد اصطف مسلمو شمال أفريقيا وبخاصة المغاربة والجزائرين، إضافة الى الفلسطينين ضد الدور الأمريكي وخرجت تظاهرات تندد بأمريكا والغرب.

هذا الموقف كان يتضمن خطأين: الاول، أنه أعطى انطباعاً بأن المسلمين يقفون الى جانب العدوان على مسلمين آخرين واحتلال بلدهم.

والآخر، أن الرأي العام الغربي كان مع قرار الدول الغربية وأغلبية دول العالم بانسحاب القوات العراقية حتى لو كان بالقوة. فأصبح المسلمون متهمين بأنهم ضد مصالح الدول الغربية التي يعيشون فيها. هذا الموقف غير المحسوب جعل صورة المسلمين تزداد تشوهاً في الاعلام الغربي وفي ذهن المواطن الغربي.

وتكررت الحالة اثناء انتفاضة الاقصى العام ٢٠٠٠ حيث خرجت تظاهرات اسلامية تأييداً للانتفاضة، لكن حدثت اخطاء اعطت نتائج عكسية بسبب رفع شعارات عنصرية ونازية ضد اليهود. استغلت الصحافة الهولندية هذه الأخطاء وشنت حملة ضد المسلمين الذين لا يحترمون القانون الذي يعاقب على رفع مثل هذه الشعارات. وفي تطور جدير بالاهتمام أحرز المسلمون نجاحاً مهماً عندما استطاعوا مؤخراً الضغط على السلطات المحلية في روتردام لمنع أوبرا (نساء المدينة) التي تسيء لشخصية اسلامية كأم المؤمنين عائشة والسيدة فاطمة الزهراء (ع). فقد تمكن أعضاء مسلمون في المجلس البلدي من عرض القضية أمام المجلس، وأن الاوبرا تمثل جرحاً لمشاعر المسلمين، وقد تثير غضبهم وتحدث اضطرابات في المدينة فاستجابت بلدية روتردام طلبهم وألغت عرض الاوبرا. مازالت نسبة كبيرة من المسلمين تتورط في أعمال مخالفة للقوانين مما يؤدي الى سجنهم. اذ بقيت صورة الشباب المسلم من بلدان تحمل سمات العنف والتورط بتجارة المخدرات. فقد بلغت نسبة السجناء المسلمين ١٨٪ من مجموع السجناء في هولندا. وهذه النسبة عالية جداً اذا ما قورنت بنسبة المسلمين في هولندا البالغة ٤،٥٪ أي نسبة السجناء المسلمين تبلغ أربع مرات نسبتهم في المجتمع الهولندي. وحدثت جرائم من نوع آخر ساهمت في الحملات الاعلامية ضد الاسلام، حيث ارتكب

بعض المسلمين جرائم قتل بنات وسيدات مسلمات تحت مبرر غسل العار والدفاع عن الشرف. وهي طريقة وحشية لا اسلامية في معالجة الخلل الأخلاقي لأنها تعتمد على الشبهة والتقول والاشاعة. وحتى لو ثبتت فلا يمكن أن ينصّب كل واحد نفسه قاضياً ومنفذاً للقانون.

الهوامش:

---

[١] - صلاح عبد الرزاق، (العراقيون والاندماج في المجتمع الغربي)/ ص ١١١، مجلة (دراسات عراقية)، العدد المزدوج ٢٠ و ٢١، أيار ٢٠٠٢، ص ١٠٣-١٣٠.

[٢] - عبد الرحمن الوائلي، (منظومة القيم الاجتماعية العراقية في الغرب بين الثابت والمتغير:هولندا نموذجاً)، ص ٣٧، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة روتردام الإسلامية، مخطوط.

[٣] - المصدر السابق، ص ٣٧.

[٤] - صلاح عبد الرزاق، (العراقيون والاندماج في المجتمع الغربي)/ ص ١٣٠، مجلة (دراسات عراقية)، العدد المزدوج ٢٠ و ٢١، أيار ٢٠٠٢، ص ١٠٣-١٣٠.

[5]- Martin Custers, Muslims in the Netherlands, p. 91, in Abdin, S. Z. & Z. Sardar (1995) (ed.), Muslim Minorities in the West, Grel Deal: London, pp. 86-96

[٦]- نشرة(النخيل)التي تصدرها الجمعية الثقافيةالعراقية في هولندا،العدد:٧٩،أيلول٢٠٠٢.

[٧] - صلاح عبد الرزاق، (العراقيون والاندماج في المجتمع الغربي)/ ص ١١٢، مجلة (دراسات عراقية)، العدد المزدوج ٢٠ و ٢١، أيار ٢٠٠٢، ص ١٠٣-١٣٠.

[٨]- نشرة(النخيل)التي تصدرها الجمعية الثقافية العراقية في هولندا،العدد:٧٩،أيلول ٢٠٠٢.

[٩]- نشرة(النخيل)التي تصدرهاالجمعية الثقافية العراقية في هولندا،العدد:٧٩،أيلول ٢٠٠٢.

[١٠] - سعد الامارة، مستوى الاحساس بالإغتراب: ١٦٧.

[١١] - صحيفة (صوت العراق) / لندن/ العدد: ٢٣٩ – ٧/ ٧/ ٢٠٠٠

[12]- CIA – The World Fact Book 1999

[13]- Jaarboek Minderheden 1996, p. 70

[14] - الجمعية الثقافية العراقية: (العلاقة بين الجالية العراقية والمجتمع الهولندي: بحث ميداني في دوردرخت)، يضم التعليم المهني للمعاهد التقنية المهن التالية: معلم، موظف، مصلح سيارات، مبرمج كومبيوتر، ربان سفينة، تقني، صاحب مزرعة دواجن، تاجر.. أما المهن ذات التعليم العالي فتضم مدرس، طبيب، طبيب أسنان، مهندس، ميكرو بيولوجي، جيولوجي، أستاذ جامعي، من الذين شملهم البحث.

[15] - الجمعية الثقافية العراقية: (العلاقة بين الجالية العراقية والمجتمع الهولندي: بحث ميداني في دوردرخت).

[16] - الجمعية الثقافية العراقية: (العلاقة بين الجالية العراقية والمجتمع الهولندي: بحث ميداني في دوردرخت).

[17] - الجمعية الثقافية العراقية: (العلاقة بين الجالية العراقية والمجتمع الهولندي: بحث ميداني في مدينة دوردرخت).

[18] - عادل القاضي (الهجرة والاغتراب) لسماحة السيد محمد حسين فضل الله / ص٩٢.

[19]- عادل القاضي(الهجرة والاغتراب)لسماحة السيد فضل الله/ص١٠٦-١٠٧.

[20] - مجلة (النور)، العدد: ١١٦ الصادر في كانون الثاني ٢٠٠١.

الفصل الرابع

قضايا ثقافية

مواقف المسلمين المهاجرين من الثقافة الغربية

يعيش في أوربا الغربية حوالي عشرين مليون مسلم ينتمون إلى مختلف المذاهب واللغات والقوميات. ويشكلون أقلية كبيرة حيث صار الاسلام الدين الثاني في البلدان الأوربية بعد المسيحية. وتواجه هذه الأقلية الكبيرة مشاكل وتحديات كثيرة، بعضها يعود لأسباب ذاتية في أبناء الجالية وتقاليدها وثقافتها، وبعضها يعود إلى البيئة الأوربية والقوانين ونظرة المجتمعات المضيفة للإسلام والمسلمين.

الاسلام والثقافة الأوربية

الثقافة هي أنماط متكاملة من المعرفة والعقيدة والسلوك الانساني. ولذلك تعّرف الثقافة بأنها تتألف من اللغة، الأفكار، العقائد، الأعراف، الممنوعات، القواعد، المفاهيم، الأدوات، التقنية، أو أعمال مثل الفن والشعائر والمراسيم وبقية العناصر. إن تطور الثقافة يعتمد على قدرة الانسان على تعلم ونقل المعرفة إلى الأجيال اللاحقة[١].

إن جذور الثقافة الأوربية تعود إلى عالم البحر المتوسط القديم، أي إلى الرومان واليونان، إضافة إلى المسيحية. ولكننا "مدينين قليلاً إلى الصين الغابرة والامبراطوريات الهندية والمنغولية، أو إلى المغول في الهند"، حسب ليمان[٢]. تعود الثقافة الأوربية الحديثة إلى تفاعل العديد من العوامل التاريخية والسياسية والدينية والاجتماعية. لقد تأثرت الثقافة الأوربية بالحضارات الشرقية وخاصة الحضارة الاسلامية. ويعترف الكثير من الباحثين والمؤرخين الغربيين بدور الحضارة الاسلامية في ازدهار الحضارة الغربية. وحتى المصادر اليونانية التي اعتمد عليها المفكرون الأوربيون في العصور الوسطى في تطوير نظرياتهم وفلسفاتهم "كانت

مترجمة من اللغة العربية ووصلت المسيحية عبر القسطنطينية وطليطلة، والتي هي نتاج أجيال من العلماء العرب"[3]. وهذا يعني أن الثقافة الغربية هي نتاج لعدة حضارات انسانية تبلورت ضمن الخصائص الأوربية[4].

تاريخياً، بقيت أوربا لقرون عديدة تحت تأثير الحضارات الأخرى. فالحضارة الغربية هي نتاج لخليط من الهلينية والرومانية والشرق أوسطية والجرمانية مع الثقافات السابقة. ولا توجد أمة أوربية حديثة تدعي سوى أنها نتاج لتزاوج ثقافي. فبريطانيا هي نتاج للهجرات النرويجية والسكسونية والنورمانية. كما أنه أغنيت بالمهاجرين المتأخرين الهولنديين والايطاليين واليهود والبولنديين والأوكرانيين. وبامكان كل البلدان الأوربية أن تعد قائمة مشابهة بالهجرات والاختلاط حيث يظهر تأثير العرب والهنود والباكستانيين والأتراك وغيرهم من المهاجرين الذين يشكلون أرضية مباشرة للوجود الاسلامي في أوربا المعاصرة[5].

مواقف المسلمين تجاه الثقافة الأوربية

يواجه المسلمون في أوربا العديد من التحديات، فالبيئة الأوربية التي يعيشون فيها، تتكون من مجموعة من الأعراف والتقاليد والقيم التي تختزن عناصر القوة بفضل التقدم التكنولوجي والهيمنة السياسية والثقافية. لا حاجة للقول بأن المهاجرين المسلمين جاءوا غالباً من العالم الثالث الذي يعاني من أزمات ومشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولعل هجرتهم إلى أوربا تعود إلى هذه الأسباب والمشاكل في بلدانهم. فقد جاء معظمهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وكثير منهم قدموا من مناطق قروية وريفية وذوي مستوى دراسي منخفض[6]. وقد جلب هؤلاء المهاجرون "أمتعتهم الثقافية" معهم والتي تمثل مكوناً أساسياً في نظرتهم للبيئة الجديدة. كما أنه تمثل دافعاً لسلوكهم وفكرهم، على الأقل في المرحلة

الأولى من استقرارهم في مدينة أوربية.

إن ردود أفعالهم تجاه الثقافة الأوربية تعتمد على مستوى التعليم والفترة التي يقضونها في أوربا. إن الهجرة تترافق دائماً مع تغيير ديني. فعلى مستوى نظام الرمز الديني (العقيدة والشعائر) تكون هذه التغييرات تدريجية، وغالباً على مستوى الأفراد. وقد تحدث تغيرات راديكالية في العقائد الدينية والممارسات من جيل إلى آخر. ترى ما هي تأثيرات التغيرات في الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمسلمين المهاجرين؟ وما دورها في التأثير على دور الدين وأهميته باعتباره المكوّن الأساسي لثقافة المسلمين؟ فهل تؤدي إلى تقليص تدريجي لعلاقة المسلم بدينه؟ وهل تؤدي إلى تطوير بديل آخر لديه؟

يمكن تقسيم استجابة وتفاعل المسلمين في الغرب تجاه الثقافة الأوربية إلى ثلاث أقسام:

١ـ رفض الثقافة الغربية

وهذا رد فعل طبيعي من أولئك الذين يعتبرون الثقافة الغربية تشكل تهديداً لثقافتهم الأصلية. وهذا الرد يمكن أن يعزى إلى الدور الهام الذي يلعبه الدين في المجتمعات الإسلامية التي جاء منها المهاجرون. فالاسلام يمثل الموجّه الرئيسي في هذه المجتمعات، وهو الذي يمنح الأفكار المركزية التي تحتل دوراً كبيراً في منظومات السلطة وروح الأمة. وفي العقدين الأخيرين أصبح الإسلام القوة الملهمة للآراء السياسية، كما صار له سلطة مهيمنة في المجتمعات المسلمة.

عندما يأتي المهاجرون المسلمون إلى أوربا يتملكهم شعور عميق بالغربة والعزلة والتميز. وهذه تعود إلى عدة أسباب مثل الاختلاف في العادات والتقاليد والمحيط الاجتماعي وعدم القدرة على النطق بلغة

المجتمع الجديد وضئالة التواصل الاجتماعي مع الأوربيين. وتصدق هذه الحالة بشكل كبير على الجيل الأول من المهاجرين المسلمين. فالجيل الأول يكون عادة أكثر توجهاً نحو الدين، ويبدي اهتماماً كبيراً لبناء المساجد[7]. وهذا لا يعني أن المساجد قد فقدت جاذبيتها إلى حد معين بين الشباب المسلم أو الجيل الثاني. وتعزى هذه الظاهرة إلى استخدام لغة البلد الذي قدم منه المهاجرون في المساجد وهي اللغة التي لا يستطيع كثير من الشباب متابعتها أو فهمها. وتعود إلى الأساليب والمواقف التقليدية المتعلقة بكيفية التعامل مع القضايا لاجتماعية والثقافية المعاصرة في المجتمع الأوربي. وتعود أيضاً إلى تركيز المساجد وخطباء الجمعة على قضايا ومشاكل غير أساسية وخاصة تلك التي لا تحظى باهتمام الشباب مثل سنن الوضوء وآداب الصلاة وأحكام التلاوة وأخبار المجتمع الاسلامي في القرن السابع الميلادي.

إن الجيل الأول من المهاجرين يبدي نزعة نحو "الخارج" من أجل التمسك بقوة بثقافته ودينه باعتباره نوعاً من تالتعويض النفسي والاجتماعي[8]. فهم يتشبثون بعاداتهم ودينهم لأنهم يعتبرونها تمثل أسس هويتهم. وغالباً ما يدافعون عن عادات معينة ويعتبرونها إسلامية دون مبرر فقهي بل فقط لأنهم اعتادوا عليها. فهم يجدون العادات والقيم الأوربية خطرة على هويتهم الاسلامية. كما أنهم يرفضون الانحراف الأخلاقي أو الخروج من الطريق المستقيم. كما يجدون في النظام الأوربي العلماني والقيم المادية مخالفة كاملة للعقيدة الاسلامية.

وهناك فئة أخرى تعتقد بوجهة النظر أعلاه - أي رفض الثقافة الغربية- وهي بعض الحركات والمنظمات الاسلامية التي تنتمي إلى التوجهات السلفية[9]. فهناك العديد من الحركات الدينية التي تنشط بين أوساط

الأقليات المسلمة في أوربا مثل حركة المهاجرون التي يقودها أبو حمزة المصري أو حزب التحرير التي يقوده مصطفى بكري في لندن أو حركة الخلافة التي يقودها الشيخ صهيب في ألمانيا. وقد جاءت من بلدها الأصلي للإستمرار في حضورها ونشاطاتها في ظروف ملائمة توفرها البيئة الأوربية. ولدى هذه الحركات انتقادات كثيرة لكل أشكال التسوية بين الاسلام الأصيل والأعراف الاجتماعية المحلية. وهذا يعني رفض وهجوم شامل لكل أشكال التعبير الديني في الأوساط الشعبية والتي لا تجد لها أرضية في الشريعة. إن نشاطات وتعاليم هذه الحركات غالباً ما تتضمن نقداً شديداً وجدياً للمسلمين العاديين وخاصة أولئك الذين ينحدرون من الجيل المهاجر حيث يتناول النقد أسلوبهم الحياتي وورعهم الديني"[١٠].

وقد يعود رفض الثقافة الأوربية إلى خلفيات دينية وسياسية. ففيما يتعلق بالدوافع الدينية يعيش المهاجرون المسلمون في بيئة مسيحية. وبالرغم من أن الدول الغربية مبنية على أساس أنظمة علمانية لكن المسيحية ما تزال تمتلك تأثيراً على النظام القانوني والحياة الثقافية والقيم الاجتماعية. ففي النظام القانوني الهولندي يوجد أكثر من ١٥٠ شرطاً قانونياً يوضح بأن المجتمع الهولندي ما يزال مبنياً بشكل كبير على المسيحية"[١١]. فمثلاً: العطلة الأسبوعية والعطل الرسمية غالباً ما تكون ذات أساس ديني أو مناسبة دينية مثل عيد الفصح وعيد الميلاد وسانت كلاس ورأس السنة وعيد القيامة وغيرها.

كما قد يُعزى رد الثقافة الأوربية إلى جذور الصراع التاريخي بين الاسلام والمسيحية وخاصة مع المسيحية الغربية التي ترافقت مع عهد الاستعمار الغربي للبلدان الاسلامية. بالاضافة إلى ذلك هناك حساسية معينة بين أوساط المسلمين تجاه المسيحية لصلتها بالنشاطات التبشيرية المسيحية.

فكثير من المهاجرين المسلمين يعتقدون أن أي اتصال مع جماعة مسيحية يتضمن بالضرورة دعوة لتنصير المسلمين. فالمسلمون يوافقون ابتداء بأن الهدف من الحوار مع المسيحية لا يقتضي ولا يمكن له أن يكون ذا هدف تنصيري. ولكنهم مقتنعون بأن كل أشكال الحوار ما هي إلا أساليب جديدة للتنصير[١٢]. وهذا ما يفسر اهتمام بعض الأفراد والمنظمات الاسلامية في الجدل الديني مع المسيحيين الأوربيين.

إن الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية على العالم الاسلامي أدت إلى ردود أفعال كبيرة ضد الغرب سواء بين المثقفين المسلمين أو الجماهير المسلمة، وسواء بين أوساط الحركات اليسارية الراديكالية أو الإسلامية الأصولية. وهم يرون بأن الغرب تدفعه نزعة قوية للسيطرة على البلدان الاسلامية سياسياً واقتصادياً. وقد جلب المهاجرون هذه الرؤية معهم عندما استقروا في اوربا. كما أن وسائل الاعلام الاسلامية والقنوات الفضائية العربية والاسلامية التي الأقليات المسلمة تلعب دوراً رئيسياً في تركيز هذا الموقف تجاه الغرب. فقضية سلمان رشدي عام١٩٩١ وحرب الخليج عام١٩٩١ وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثم الهجوم على أفغانستان، ثم الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ كلها تمثل محطات لتعبئة الجماهير المسلمة ضد الغرب. وتستخدم عادة في هذه الحملات الاعلامية مختلف الرموز الدينية والسياسية ضد الهيمنة الغربية.

وهناك دوافع نفسية واجتماعية تحث على رفض الثقافة الغربية وعلى الانعزال عن الحياة العامة في الغرب. فهناك قسم من المهاجرين تعتريه نزعة الشعور بالمرارة بسبب "انهيار الآمال بالمستقبل. فقد فقدوا كل امل بالعودة إلى بلدهم. كما أنهم يرون أبنائهم يكبرون دون قيم حقيقية. وبالنتيجة يكون هؤلاء الناس محبطين ولا يشعرون بأنهم جزء من التيار

الاجتماعي الرئيسي، كما يشعرون بالعجز من تغيير الأوضاع"[١٣].

٢ـ الذوبان في الثقافة الغربية

يلاحظ بعض الباحثين بأن الجيل الأول من المهاجرين غالباً ما يصبحون أكثر نشاطاً للتدين منه في بلدانهم الأصلية، لأن الإلتزام الديني يحميهم من فقدان الهوية ومن الاغتراب. بالنسبة للجيل الثاني، على أية حال، يلاحظ أن الحاجة للتمسك بأهداب الدين تبدو أقل قوة. فهؤلاء يختبرون المجتمع المضيف وثقافته بطريقة تختلف عن طريقة آبائهم[١٤]. وتعزى هذه الظاهرة إلى إثنينية العقائد الدينية، فالتفكير المزدوج للديانات كالمسيحية والاسلام الذي يمثل مرحلة سابقة في التطور الديني. ويرى هؤلاء الباحثون بأنه في المجتمع الحديث [أن كل فرد عندما كان طفلاً قد تعلم عقيدتين مختلفتين، بينما سيواجه قليلاً أوكثيراً تعارضاً بين البناء الديني للواقع وبين النظرة العلمانية للعالم. في البيت وفي المسجد، يتعلم الشابالمسلم شكلاً من الاسلام حيث يتضمن أساطير بل وحتى عناصر سحرية والتي تحتل موقعاً هاماً. في حين يتعرض هذا الشاب المسلم في المدرسة الثانوية الغربية ومن وسائل الاعلام إلى مناخ ثقافي مادي وغير ديني، بل حتى ضد الدين[١٥].

إن الابتعاد عن الدين الاسلامي، حتى في حدود ضيقة، لا يمكن أن يعزى إلى تأثير التعليم أو وسائل الاعلام فقط. فهناك الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى. من هذه الأسباب هو غياب المعرفة الدينية التي على الوالدين والمنظمات الاسلامية توفيرها للشباب المسلم. فهذا الدور يبدو غائباً أو يحتل موقعاً هامشياً في حياتهم.

إذن فالجيل الثاني سيبحث عن انسجام مع الثقافة والمجتمع الأوربيين. إن الثقافة الأوربية المهيمنة تمارس ضغطاً على الشباب المسلم بحيث

تجعلهم يميلون إلى إظهار أنهم أنفسهم لديهم هوية أوربية. "إن غالبية الشباب المسلم يعتبرون الاندماج بأنه التكيف مع البلد الذي تعيش فيه بالقدر الذي يسمح به الاسلام. فعلى كل شخص أن يحترم قوانين ومقررات المجتمع، ولكن يجب أن يكون هناك مكان لبعض المقررات. فبعض القيم والتقاليد والأعراق الاسلامية تشكل جزءً متكاملاً مع المجتمع"[١٦].

إن الواقع يشير إلى أن هؤلاء الشباب المسلمين، الذين يدافعون عن هذا الموقف، لديهم صلات ضعيفة تجاه ممارسة الشعائر الاسلامية. ففي هولندا على سبيل المثال يقوم ٤٪ فقط من الشباب المسلم بأداء الصلاة خمس مرات يومياً. في حين يرى ٢٢٪ منهم أن الاسلام لا يحتل أهمية في حياتهم الشخصية، بينما يرى ٨٧٪ منهم أنهم يميلون إلى المجتمع الهولندي. وغالبية هؤلاء الشباب يشعرون بأن لديهم العضوية الكاملة في الإنتماء إلى المجتمع الهولندي، فهم يحبون العيش في هولندا، وتعودوا على المجتمع الهولندي، وليس لديهم أي اعتراض للمساهمة مع الشعب الهولندي، و يشعرون أنهم مقبولون من قبله[١٧]. وغالبيتهم يريدون أن ينظر إليهم باعتبارهم مسلمين أوربيين وليس أجانب. وهم يعتقدون أن اكتساب الجنسية الأوربية يجعلهم مقبولين كأوربيين، وأن يحصلوا على نفس حقوق الأوربيين الأصليين[١٨].

٣ـ التكيف عبر تطوير الفكر الاسلامي

مع زيادة أعداد الأقليات المسلمة في الغرب، أدرك بعض الشباب المسلم المتعلم جيداً بأنهم سيعيشون لفترة طويلة في أوربا. وأدركوا أيضاً بأن الأجوبة التقليدية المتوارثة من آبائهم على مشاكل معينة يمكن أن تؤثر فقط عندما يعزلون أنفسهم داخل جيب ثقافي ينظر لنفسه[١٩]. هذه

الحقيقة دفعتهم إلى البحث عن خيار ثقافي يمكن للعناصر الثقافية الأوربية أن تتفاعل فيه مع خلفيتهم الثقافية والدينية وتشكيل هوية ثقافية مشتركة Multicultural Identity فهم يبحثون عن منهج ينسجم مع البيئة الأوربية بحيث يسمح لهم بأن يكونوا أوربيين دون أن يقطعوا صلتهم بالاسلام. لقد بدأوا بتطوير بعض الأفكار والمفاهيم من خلال تغيير بعض التقاليد المحلية المتوارثة، مثل المشاركة بالعمل المنزلي أوالعناية بالأطفال من قبل الوالدين معاً. وغالباً ما يجري تفسير هذه التغييرات على أنها إسلامية وشرعية، بل وأنها أكثر صحة، بالمصطلح الإسلامي، من عادات والديهم. ويعتقدون أن الاندماج Integration في المجتمع الأوربي لا يعني أن يفقد المسلمون دينهم وخلفيتهم الثقافية. وقد بدأ هؤلاء الشباب المتعلمون بمناقشة ودراسة النصوص الدينية التي تعتبر المصادر الهامة. فالقرآن الكريم والحديث الشريف يتعرضان للبحث والشرح والتنقيب وكأنهما نصوص معاصرة دون تدخل من قرون من الخبرة الإسلامية التي قام بها العلماء المسلمون. وبالنتيجة صارت النصوص تفسّر على ضوء الحاجات والأساليب المعاصرة المبنية على الأدوات المعرفية المتحصلة من خلال التعليم في المدارس الأوربية[٢٠].

ويتعامل هؤلاء الشباب المسلمون بوعي مع الأحكام الاسلامية معتمدين على فهمهم للنصوص الدينية. ولذلك فقد يواجهون الضلال وسوء الفهم وسوء التفسير لأن التعامل بعلمية مع هذه النصوص يحتاج إلى مؤهلات علمية واطلاع ومعرفة بقواعد الفقه وأصوله، والتي غالباً ما يفتقدونها. ولحسن الحظ فإن نزعة تطوير الفكرالاسلامي في الغرب تحظى بتأييد ودعم بعض الفقهاء المسلمين المتنورين مثل الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد طنطاوي والسيد محمد حسين فضل الله والسيد

علي السيستاني والسيد محمد سعيد الحكيم[٢١]. ويبدي هؤلاء العلماء وغيرهم اهتماماً ملحوظاً لمشاكل الأقليات المسلمة في الغرب. ومن خلال فتاواهم وآرائهم يقومون بتطوير العديد من الأحكام والمفاهيم الإسلامية بشكل تنسجم مع البيئة الغربية وتسهّل حياة المسلمين هناك. فقد أصدروا فتاوى مثل جواز اكتساب الجنسية الغربية، وجوب طاعة القوانين الغربية، جواز العمل في أجهزة الشرطة والجيش والمؤسسات الغربية، جواز الانتماء للأحزاب السياسية الغربية، جواز التقاضي لدى المحاكم الغربية. وأكثر هذه القضايا حظيت بنقاشات طويلة بين أوساط المسلمين في الغرب، كما أن بعضها كانت ضمن المسائل الخلافية. لم تظهر هذه المشاكل في البلدان الاسلامية بل في بيئة علمانية و مسيحية مثل اوربا[٢٢].

بالنسبة للمسلمين الملتزمين، لا يمكنهم ممارسة أو فعل الكثير من الأمور دون رخصة شرعية. إذ يجب أن يكون واضحاً بأن هذا العمل جائز أم غير جائز. ويبذل علماء الإسلام جهوداً كبيرة لحل المشاكل التي تواجه الأقليات المسلمة في أوربا من خلال التوصل إلى حلول منسجمة مع البيئة الأوربية. فقد منحوا الشرعية مثلاً للقضايا المار ذكرها أعلاه لكي يتم الإلتزام بها في محيط علماني. وقد استطاعوا بنجاح حل العديد من المشاكل المعقدة والقيود الموجودة في المجتمعات الأوربية والتي تمنع المسلمين المهاجرين من المشاركة في هذه المجتمعات. بجهودهم ونظرتهم الثاقبة ووعيهم فتحوا الأبواب أمام المسلمين ليكونوا عناصر نشيطة في هذه المجتمعات.

المسلمون في الغرب وخطورة الاتهام بمعاداة السامية[٢٣]

تمتاز الحياة في الغرب بحرية التعبير وحرية الدين التي تكفلها الدساتير الغربية. ويمارس المسلمون شعائرهم بكل ما تتضمنه من طقوس في المساجد وغيرها وكذلك مناقشة مختلف الامور الدينية والفكرية والاجتماعية والسياسية، ونشر وتوزيع الكتب وإلقاء الخطب والمواعظ والدروس الدينية. ويعتقد كثير من المسلمين ان حرية التعبير مطلقة او واسعة جداً بحيث لا يوجد ما يمكن الامتناع عنه. وهذا خطأ كبير لأن الحريات في الغرب ايضاً مقيدة بقيود قانونية وعرفية.

واذا ما تجاوزنا حرمة تداول القضايا التي تمس الأمن القومي او تجارة المخدرات والسلاح أو الأعمال الارهابية التي تمس أمن المواطنين والمجتمعات، فهناك ممنوعات كثيرة تمس حرية التعبير نجد من الضروري الانتباه إليها لأن إهمالها يؤدي الى نتائج خطيرة تمس المسلمين والجاليات الاسلامية. ولعل من أهم القضايا التي يحرم تداولها في وسائل الاعلام والصحافة الغربية، وبل وحتى في المؤسسات الفكرية والاكاديمية والسياسية، هي قضية معاداة السامية، اي معاداة اليهود. ولسنا بصدد التهويل او التخويف ولكن التحذير من وقوع المسلمين في الغرب في هذا المطب، وبالتالي تحمل عقوبات قانونية يفرضها القانون الغربي على مرتكبي معاداة السامية. اما المسلمون في الدول العربية والاسلامية فلا يوجد مثل هذا المفهوم لديهم، كما ان الاعلام الحكومي والشعبي لا يعير اهتماماً لليهود. وهذا الامر يعني أيضا ضرورة الامتناع عن نشر او اذاعة اي نص ديني يزدري اليهود او ينتقص منهم في وسائل الاعلام الاسلامية في الغرب، وكذلك في المساجد وخطب الجمعة والتظاهرات والاجتماعات والندوات

والمؤتمرات الاسلامية ومناهج المدارس الاسلامية في الغرب.

مصطلح معاداة السامية

تعني معاداة السامية كل عبارة أو تعبير أو نص أو رسم أو حركة أو موقف يدين اليهود أو ينتقص منهم. وتعرّف الموسوعة البريطانية معاداة السامية antsemitism بأنه (العداء او التميز العنصري ضد اليهود). وتضيف (استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام ١٨٧٩ من قبل الالماني وليام مار في إشارة منه إلى الحملات المعادية لليهود في وسط أوربا آنذاك. ويستخدم هذا المصطلح بشكل واسع في الوقت الحاضر ويتضمن استعماله خطأ لأنه يتضمن العداء لكل الساميين. فالعرب وغيرهم هم ساميون أيضا، ولكن مع ذلك ليسوا مقصودين بمعاداة السامية كما يفهم منه عادةً. فالمصطلح صار مختصاً بالعداء لليهود أو الأحكام المسبقة ضدهم أو كل رأي أو فعلمن قبل العرب أو بقية الساميين. أما النازيون الذي ارتكبوا مذبحة الهولوكوست فعدائهم للسامية يتضمن بعداً عنصرياً. فقد استهدف اليهود بسبب خصائصهم البيولوجية، وحتى الذين اعتنقوا ديانات اخرى أو أن والديهم اعتنقوا ديانة اخرى).

ورغم ان انتقاد إسرائيل أمر عادي لأنها وحدة سياسية معينة كبقية دول العالم، وأن نقدها يصنف بأنه نقد لسياسة دولة ما، لكن اليهود غالباً ما يريدون وضع منتقدي إسرائيل في خانة معاداة السامية. كما يسعون لاعتبار أي نقد لمؤسسة يهودية أو شركة أو شخصية يهودية في قضية لا علاقة لها بالدين أو السياسة بأنها معاداة للسامية. فقد اتهموا الحكومة البلجيكية بمعاداة السامية بسبب موافقتها على شكوى ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون من أجل محاكمته على الجرائم التي ارتكبها في مذبحة صبرا و شاتيلا في لبنان عام ١٩٨٢. وعندما سقطت طائرة العال الاسرائيلية على حي

سكني في أمستردام عام ١٩٩٢، وبدأ التحقيق في الحادث، اضطرت لجنة التحقيق لاستدعاء مدير الشركة وبعض المسؤولين فيها لأن الطائرة كانت تحمل مواد كيمياوية غير مصرح بنقلها عبر مطار مدني، وأن تصاريح النقل ذكرت أنها مجرد عطور. وسرعان ما شنت الصحافة الصهيونية حملة على هولندا متهمة إياها بالعداء للسامية. وسرعان ما خضعت الحكومة الهولندية للضغوط وأوقفت التحقيق، ولم تدن الشركة ولم تطالبها بتعويضات كبقية حوادث سقوط الطائرات مثل قضية لوكربي.

قوانين غربية تعاقب على معاداة السامية

خلال الحقبة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية استطاعت الجاليات اليهودية في أوربا من الضغط على المؤسسات الدستورية والتشريعية والإعلامية بشكل بات محضوراً إنكار الهولوكوست أو التشكيك برقم الستة ملايين يهودي الذين ذهبوا ضحيتها. كما صار من الامور المعاقب عليها قانونياً أية إشارة أو تلميح يزدري اليهود أو أخلاقهم أو طباعهم، حتى صار من الصعب استخدام كلمة يهودي الاّ في مقام المدح والاطراء. ولأسباب سياسية ونفسية جرى إدراج عقوبة العداء للسامية في القوانين الأوربية مثلاً:

١- في هولندا، يمنع تداول كتاب (كفاحي) لهتلر أو تكثيره أو بيعه أو شرائه أو عرضه في الأنترنت أو أية وسيله أخرى. أما النسخ الموجودة في المكتبات فيمكن نقل مقتبسات منها مع ضرورة التعليق على تلك المقتبسات ونقدها، كما تنص التعليمات. الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ممنوع أيضاً في بقية الدول الغربية عدا أمريكا.

٢- في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ أعلنت المحكمة الدستورية الألمانية أن أية محاولة لإنكار حدوث مذبحة الهولوكوست لا تتمتع بحماية حق

التعبير التي يمنحها الدستور الألماني.

الامر الذي دفع بالبرلمان الالماني الى سن تشريع يجرّم أية محاولة لانكار وقوع الهولوكوست ويعاقب عايها بالسجن خمس سنوات، بغض النظر عما اذا كان المتحدث يؤمن بما ينكره أم لا.

٣- تتضمن الدساتير الأوربية مواد تمنع التميز أو الإهانة او الحط من شأن أي شخص بصورة علنية بسبب الدين أو القومية أو الخلفية العرقية.

٤. في بريطانيا يوجد قانون يمنع سب المقدسات المسيحية واليهودية فقط ون غيرها من الأديان. ولذلك فشل المسلمون في مقاضاة سلمان رشدي مؤلف كتاب (آيات شيطانية) لأن القانون لم يشمل (ولا يزال) منع سب الدين الاسلامي.

٥- في عام ١٩٩٠ أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) قانون (فابيوس- جيسو) الذي يحظرمجرد مناقشة حقيقة الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية.

من ضحايا معاداة السامية في الغرب

عند تناول قضايا اليهود وشؤونهم في مقال أو خطبة أو قصة أو فلم أو مسرحية تخاطب الجمهور الغربي أو المسلم يجب التأني في الطرح و طبيعة النقد بسبب حساسية المجتمعات الغربية من قضية الاتهام بالعداء للسامية، وبسبب وجود قوانين تعاقب مرتكبيها عقوبات قاسية ونذكر بعض القضايا المعاصرة:

في شهرمايس/مايو٢٠٠٢ أدت تصريحات جمال قارصلي النائب في ولايه الراين الشمالي في ألمانيا الى انسحابه من الحزب الليبرالي بسبب تصريحاته التي شبّه فيها ممارسات الجيش الاسرائيلي في المدن الفلسطينية بـ(الممارسات النازية). وقد اعتبرت هذة التصريحات معاداة للساميه.

ولخطورة التهمة قام قارصلي برفع دعوى قضائية ضد رئيس المجلس المركزي لليهود في المانيا بول شبيجل ونائبه ميشائيل فريد مان بتهمة التشهير والقذف وطالبهما بسحب تهمة (العداء للسامية) التي حاولا إلصاقها به والاعتذار عما ألحقاه به شخصياً من ضرر.

في ١٩٩٨/١/٧ بدأت محاكمة الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي بسبب كتابه (الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية). ورغم أن غارودي قدم دفاعاً علمياً وتاريخياً، واستشهد بنصوص يهودية وأقوال سياسيين يهود، ورغم أنه لم يستخدم كلمة يهودي بمعنى إحتقاري، بل ركز نقده على نقد القيادات الصهيونية والسياسة الاسرائيلية، وغم أنه لم ينكر جرائم النازية ولا التصرفات العنصرية التي مورست ضد اليهود لكن الأجواء المشحونة ضده، أرادت إدانته بأي شكل كان. وبالفعل تم تجريمه وتغريمة مبلغ عشرين ألف دولار طبقاً لقانون فابيوس- جيسو.

٣- في عام ٢٠٠٠ جرت محاكمة المؤرخ البريطاني ديفيد إيرفنج بسبب كتاب له انكر فيه وقوع الهولوكوست. وكان إيرفنج قد ألقى محاضرات بهذا الصدد في كندا، فتعرض للإعتقال والترحيل فوراً.

٤- في عام ١٩٩٦ أصدر قاضٍ بمقاطعة كويبك حكماً بالسجن مدى الحياة على امراة قامت بذبح زوجها بسكين، وقال تعقيباً على الحكم (لقد أثبت ان المرأة تستطيع أن تكون أكثر عنفاً من الرجل، حتى النازي لم يعذب ضحاياه اليهود قبل قتلهم). أثار هذا التعقيب موجة من الاحتجاج ضد القاضي من قبل الجمعيات النسائية واليهود فاضطر لتقديم اعتذار، ولم تهدأ العاصفة حتى اضطر للاستقالة من منصبه.

٥- حكمت محكة هولندية في مدينة ذوردريخت بالحبس لشخص قام ببيع نسخة قديمة من كتاب (كفاحي) الممنوع تداوله.

الإسلام و حرية التعبير في الغرب [٢٤]

الخلفية النظرية لحرية التعبير

يتضمن القرآن الكريم والسنة المطهرة الكثير من النصوص التي تؤكد بوضوح على حرية التعبير. والتأكيد يأتي على أمرين لا ينفصلان هما: أولاً: أن القرآن الكريم يقر بتعددية الآراء وتنوعها، حيث يقول تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين) (هود: ١١٨). أي أن الاختلاف بين البشر ليس أمراً طبيعياً فحسب، بل أنه أمر إيجابي، وأنه يحدث بمشيئة الله تعالى. كما يعترف القرآن الكريم بأن اختلاف الآراء سيؤدي إلى التنازع والصراع، إذ يقول سبحانه (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) (النساء: ٥٩). أي إذا ما وجد اختلاف أو نزاع سياسي أو ديني أو اجتماعي فيجب العودة إلى القرآن والسنة المطهرة لحل هذا الاختلاف. ولكن في كل الأحوال يجب أن تكون هناك آراء متعددة في المجتمع الإسلامي تعكس تنوعه وتياراته الفكرية، (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب) (الزمر: ١٨). فهناك آراء وأقوال مختلفة في أية قضية يختار المسلم أفضلها وأحسنها. فالقرآن يقر صراحة بوجود تعددية في الأقوال وإلا لما استطاع المسلم أن يختار أحدها.

والأمر الثاني: هو أن يتمتع المجتمع، رجالاً ونساءً، بالحرية في التعبير عن آرائهم ومواقفهم، حيث يقول تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) (التوبة: ٧١). أي أن المجتمع الإسلامي بشقيه الرجولي والنسوي يتمتع بحرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا يقتصر على الأمور الدينية والعبادات والعقائد

بل يشمل كل النشاط الإنساني في التفكير والنقد والمعارضة وتقييم الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

يحدثنا القرآن الكريم عن قصة المرأة المسلمة التي ظاهرها زوجها فصارت حراماً عليه حسب القانون الجاهلي، فجاءت إلى الرسول (ص) تشكو إليه ما حدث، وأن ذلك القانون ظالم، وأنها تحب زوجها ولا تريد مفارقته، فطلبت من الرسول (ص) أن يجد لها حلاً إسلامياً شرعياً، فأخبرها (ص) بأنه ليس لديه حل آني، وأنه ينتظر الأمر من الله تعالى، فأخذت تجادل الرسول (ص) حتى جاء جبريل بالأمر الإلهي فقال (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها، وتشتكي إلى الله، والله يسمع تحاوركما، إن الله سميع بصير) (المجادلة: ١). فهنا نرى الرسول (ص) قد استمع إلى شكوى هذه المرأة، ولم يطردها أو يغضب من جدالها. كما أن الله تعالى لم يلمها أو يقلل من شأنها لأنها تجادل الرسول (ص) بل جاءت الآية لتقرر أن الله تعالى نفسه كان يستمع لها وللحوار بينها وبين الرسول (ص). وكان الرسول هو رئيس الدولة أيضاً، والمرأة إحدى الصحابيات المؤمنات من عامة الشعب.

وهذا يشير إلى دور المرأة في المجتمع الإسلامي، حيث كانت النساء يشاركن في الأمور الاجتماعية، بل والسياسية. فقد بايعت النساء المسلمات الرسول (ص) وأمره الله تعالى بقبول بيعتهن حيث يقول (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك.. فبايعهن واستغفر لهن الله) (الممتحنة: ١٢).

التطورات التاريخية لحرية التعبير

على مر العصور شهد المجتمع الإسلامي تطورات سياسية وفكرية كبيرة. فبعد وفاة الرسول (ص) بقي الحكم أقرب للنظام الجمهوري حيث تم اختيار أربعة خلفاء بأساليب متنوعة، ولم يكن بينهم قرابة عائلية.

واستمر العهد الراشدي تسع وعشرين عاماً (٦٣٢-٦٦١م). ثم تحول نظام الحكم الإسلامي إلى نظام ملكي وراثي بدءاً من الدولة الأموية (٦٦١-٧٥٠م) ثم الدولة العباسية (٦٥٠- ١٢٥٨م) ثم الدولة الفاطمية (١٢٦١-١٥١٦م) إلى الدولة العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٤م).

وخلال هذه العهود الطويلة لم يتجسّد البناء النظري لحرية التعبير، التي كفلها القرآن الكريم، على أرض الواقع إلا نادراً في ظل تلك الأنظمة الدكتاتورية. صحيح أن هناك بعض الحوادث المنفردة التي ارتفع فيها صوت معارض بوجه الخليفة أو ولاته وحكومته ولكن لم يقبل فيها ذلك الصوت إلا نادراً. ويعود ذلك إلى طبيعة الخليفة وخلفيته الفكرية والسياسية والدينية وإلى طبيعة الصوت المعارض والظروف السياسية آنذاك. ولكن بشكل عام لم توجد حرية تعبير في المجتمع الإسلامي إلا في حدود ضيقة أو في أمور لا علاقة لها بالسياسة أو السلطة. وللأسف بقيت المبادئ الإسلامية العظيمة التي تؤكد حرية التعبير مجرد أفكار ونظريات. إن هذه المبادئ الإسلامية لم تجد طريقها للتجسيد على أرض الواقع، ولذلك أدت النزاعات السياسية إلى صراعات مسلحة وأعمال عسكرية بين المعارضة والسلطة. ولم يكن هناك خليفة أو سلطان قادر على الاستماع إلى نقد معارضيه ومواقفهم الرافضة لحكمه. ولهذا صار الموت هو الأسلوب الوحيد لانتقال السلطة من خليفة إلى آخر، سواء بالموت الطبيعي وصعود ولي العهد أو بالانقلاب العسكري واغتيال الخليفة أو مؤامرة داخل البلاط تنجح في قتله أو عزله. وفي ظل ذلك القمع السياسي المنظم لم يكن بالامكان أن يعبر الناس عن آرائهم بحرية، فاضطروا إلى العنف والقوة.

إن غياب المفاهيم الإسلامية التي تنظم حرية الرأي لم يكن لأسباب سياسية فقط بل دينية أيضاً. فقد سعى الخلفاء والسلاطين إلى البحث عن تأييد علماء الدين المرتبطين بالبلاط ودعم أنظمة حكمهم. وكان هناك العديد من العلماء، الذين ارتبطوا بالسلطات الحاكمة، قد أخذ يفسر النصوص الدينية بشكل يؤيد الخليفة ويخضِع الناس لسطوته. أي يقدم العلماء التبريرات الشرعية والفقهية لبقاء الحاكم، ودعوة الناس لتحمل ظلم الحاكم وفسقه وفجوره. وصار أي معارض سياسي يتهم بالخروج عن طاعة الخليفة ثم الخروج عن الشريعة الإسلامية مما يسهل عملية ملاحقته وقتله بتهمة البغي والعصيان والفساد في الأرض. وبذلك جرى طمس معالم المبادئ السامية لحرية التعبير، ولم يعد هناك صوت مسموع سوى صوت الحاكم والحكومة. وحتى مبدأ الشورى الرائع بقي مجرد أفكار تناقش في بطون الكتب واعتباره قضية أخلاقية ليس اكثر، ولم يترجم إلى الواقع سواء عبر تشكيل مجلس شورى أو مجلس لممثلي الشعب.

ولم يجر قمع المعارضة السياسية فقط بل اتسع الاقصاء الفكري ليشمل جميع المعتقدات والأفكار والعقائد التي لا تنسجم مع الخط الرسمي للسلطة. لقد هوجمت المعارضون من منظور ديني واتهموا بالكفر والردة. لقد استخدم ذلك الأسلوب لعزل المعارضة عن الأمة ولتبرير مطاردتها ومحاربتها. وكانت نتيجة ذلك الصراع السياسي-الديني تصانيف هائلة في القضايا الكلامية والعقائدية ومؤلفات كثيرة في الرد على هذه الفرقة وتلك الطائفة حتى أصبحنا نتملك ثروة كبيرة في الأدبيات المذهبية. وتمسكاً بالقديم أخذ الفقهاء المعاصرون يعتبرون هذه الأدبيات جزءاً من التراث الفقهي والعقائدي للمسلمين ثم تزداد تقديساً في نظر غالبيتهم فتصبح جزءاً من الشريعة الإسلامية. ومن هنا وضع الحجر على كل من يتجرأ

عليها أو يناقش أفكارها آراء الفقهاء القدماء. إن آراء العلماء الأقدمين تمثل في الواقع آراءهم الاجتهادية الشخصية. كما تعكس تلك الآراء في نفس الوقت الظروف السياسية والاجتماعية التي كانوا يعيشونها، وكذلك المستويات الفكرية للفقهاء والمجتمع آنذاك.

لقد كان ذلك وجهاً للعملة، أما الوجه الآخر فكان مختلفاً تماماً. إن حركة الفكر الإسلامي والسياسي لم تكن راكدة بل كانت حركة ديناميكية طوال التاريخ الاسلامي. فقد ظهرت ونشأت أعداد غفيرة من الفرق والمذاهب والطوائف إضافة إلى الحركات السياسية والثورات والانتفاضات السياسية- الدينية العديدة ضد الدولة الإسلامية. هذا الواقع يجعل بالإمكان القول أن التاريخ الإسلامي هو تاريخ الفرق والعقائد والتيارات الدينية والحركات السياسية. إن التراث الفكري الإسلامي شهد فرعاً من العلوم الاسلامية يتناول شتى الحركات والفرق الدينية، وهو ما يسمى بـ(الفِرَق) أو (المِلَل والنِحَل). إذ يتناول مؤلفو هذه التصانيف أفكار وعقائد كل الفرق من إسلامية أو مشركة أو غير موحدة بل وحتى ملحدة ومادية متواجدة في المجتمع الإسلامي. والمؤلف هو القاضي والحكم في تكفير هذه الفرقة أو تفسيق تلك الطائفة مصراً على أن فرقته هي الفرقة الناجية فقط. إن هذه المؤلفات تعكس التنوع الفكري والعقائدي في المجتمع الإسلامي طوال التاريخ.

قيود حرية الرأي في الغرب

كل مجتمع لديه مجموعة من الضوابط التي تقيد حرية أفراده ومنها ما يحدد حرية التعبير. أي أن هناك تقاليد تحدد ما هو المسموح وما هو الممنوع في سلوك الفرد والجماعة. وهذه القيود تنشأ من طبيعة الأعراف والقيم والنظام السياسي والعلاقات الاجتماعية-الاقتصادية. ويحدد القانون

الهولندي القيود المفروضة على حرية التعبير بأنها لا تخرق (الأمن القومي، والوحدة الوطنية، والنظام العام، أو ما يعاقب عليه القانون، وحماية الصحة العامة، وحماية أسماء وحقوق الآخرين، أو نشر المعلومات السرية والشخصية أو التأثير على حياد القضاء) (المادة العاشرة من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الرئيسية لعام ١٩٥٠). إن هذه القيود تمثل الخطوط التي رأى المشرّع الهولندي عدم تجاوزها من أجل حماية الدولة والمجتمع. وبسبب هذه القيود تشهد المحاكم الغربية العديد من القضايا المتعلقة بحرية التعبير والتي جرى فيها خرق تلك الحدود مما جعل ذوي العلاقة يقدمون شكاواهم إلى المحاكم مطالبين بتعويضات أو معاقبة الفاعلين بسبب المساس بسمعتهم أو عوائلهم أو شركاتهم. وغالباً ما يحصلون على تعويضات مالية. وهذا يثبت أن حرية التعبير في دولة ديمقراطية مثل هولندا ليست مطلقة. وهذه أمثلة منها: فقد جرى منع عرض فلم سينمائي يتحدث عن فريق كرة قدم لأن مؤيدي الفرق الأخرى في المدن الكبرى يغضبون لعرضه في مدنهم. وحكم على شاب (١٧ عاماً) من مدينة إيندهوفن لأنه نشر إهانات للملكة على موقع الإنترنت. وجرت إدانة عضو برلمان لأنه تحدث ضد الشذوذ الجنسي في البرلمان. وجرى حرمان أستاذ جامعي في اللاهوت من عضوية المجمع الكنسي لأنه قال أن الكتاب المقدس عمل بشري وليس كلمة الله. وقامت عضوة في البرلمان بتقديم شكوى ضد محطة تلفزيونية لأن أحد البرامج قد أساء إليها. وهناك أمثلة من دول غربية أخرى، ففي بريطانيا يوجد قانون يمنع شتم الديانة المسيحية والإساءة إليها، وفي أمريكا يمنع تأسيس حزب شيوعي.

إن القيود المفروضة على حرية التعبير تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الثقافة المهيمنة، الدين، النظام السياسي والخبرات التاريخية

والسلوك الاجتماعي. إن تناول قضية معينة في مجتمع تكون أمر عادي لكن تناولها في مجتمع آخر قد يؤدي إلى اضطراب اجتماعي ومشاكل قد تصل إلى القضاء. خذ مثلاً الحديث عن الخبرات الجنسية في المجتمع الإسلامي، فهذا يعتبر من المحرمات. إن هذا المنع مبني على خلفية ثقافية وتقاليد محلية لذلك المجتمع وليس على أساس أحكام إسلامية. فالقرآن الكريم والسنة النبوية يتحدثان بصراحة عن تفاصيل وقضايا جنسية عديدة، بل أن القرآن يذكر أسماء الأعضاء الجنسية والشهوة الجنسية والجماع.

قيود حرية التعبير في الإسلام

يتضمن الإسلام منظومة أخلاقية متكاملة بحيث يجري مدح الحسن وذم القبيح من الأفعال. إن الهدف هو حماية سمعة وشرف المجتمع الإسلامي، سواء كان فرداً أو جماعة. والإسلام يضمن حريات التعبير عدا التي تخالف المبادئ والعقيدة الإسلامية كالكفر والشرك والردة وسب الله أو رسوله. و توجد في الإسلام مجموعة من الضوابط والحدود على حريات الأفراد والجماعات من أجل حماية الدين الإسلامي والمجتمع الإسلامي. وهذه القيود ليست نهائية أو مطلقة بل قابلة للنقاش والنقد البناء. وهذا يعني أنها مرتبطة بزمان معين ومكان معين. كما يعني ذلك أن هذه القيود ذات تطبيقات مختلفة حسب الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي. بعد تطبيق الشريعة في عدة بلدان إسلامية أدركت تلك الحكومات والمسلمون أن هناك عراقيل ومشاكل حقيقية في تطبيقها. وأدركوا أن الأحكام الإسلامية يجب أن تتلائم مع العصر الحديث والتطورات التي يعيشها العالم اليوم. ففي إيران مثلاً حدث نقاش واسع حول أضرار الجَّلْد العلني للمعاقبين لأن وسائل الإعلام العالمية تصور تلك المناظر المؤلمة وتعرضها في انحاء العالم. وهذا

يؤدي إلى تشويه سمعة الإسلام والجمهورية الإسلامية. إن الذين يدعون إلى منع الجلد العلني هم من العلماء والفقهاء، في حين أن القرآن ينص صراحة على أن يكون الجلد علنياً. إذن جرى اعتبار مصلحة الدولة والمجتمع فوق أهمية التقيد الحرفي بتطبيق حكم ديني، بل يمكن تطبيقه بعيداً عن الأضواء، هذا إذا لم تناقش أصلاً فائدة الجلد في العصر الحالي.

إن القيود الإسلامية المفروضة على حرية التعبير تصنف على فئتين:

أولاً: القيود الاخلاقية

وهي مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي اعتبرت الشريعة القيام بها مساساً بشرف وسمعة وكرامة الفرد أو الجماعة. كما أن شيوعها في المجتمع الإسلامي يؤدي إلى زرع الشك والريبة وفقدان الثقة بين الناس وما يؤدي ذلك من أضرار اجتماعية وأخلاقية ودينية. ويمكن أن يؤدي خرق بعض هذه القيود إلى ملاحقة قضائية. وهذه القيود هي:

الغيبة، والحديث بسوء عن شخص غائب بشكل يشوه صورته أمام الناس.

السخرية من الآخرين وإسقاط هيبتهم والكذب عليهم.

كشف عيوب الآخرين أمام الناس.

البدعة وإضافة شيء إلى الدين مما ليس منه واعتباره جزءاً منه.

كما يوصي الإسلام بتجنب الخوض في بعض الأمور مثل ذات الله، القضاء والقدر، والمراء والجدل والخصومة.

ثانياً: القيود القانونية

يعتبر تجاوز هذه الحدود عملاً غير قانوني ويستوجب الملاحقة القضائية والمعاقبة لأنها تمس كرمة وسمعة وحقوق الفرد. وتوجد حالة

استثنائية تمكن المرء من تجاوز هذه الحدود كلها وهي ان يكون الفرد مظلوماً ويبحث عن رفع ظلامته ليستوفي حقه، فمن حقه أن يفعل ما يخدم استعادة حقوقه، حيث يقول تعالى (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) (النساء:١٤٨). وهذه الحدود هي:

الجهر بالسوء من القول: وإيذاء الآخرين وتشويه سمعتهم هم أو عائلاتهم واتهامهم مثلاً بشرب الخمر أو ممارسة القمار أو التحلل الأخلاقي. ويتضمن الجهر بالسوء الإهانة والغيبة والسخرية والتشهير. ويشمل كل أنواع الإساءة سواء بالقول أو الكتابة أو النشر أو الإذاعة.

القذف: أي مهاجمة شرف الفرد أو عائلته واتهامه بارتكاب الزنا، هو أو والديه أو أحد أفراد عائلته. كما يعتبر قذفاً وصف أحد الأفراد بأنه غير شرعي. وعقوبة القذف أو الاتهام بأنه ابن زنا بالجلد ثمانين جلدة. أما بقية الاتهامات فيعاقب عليها بالتعزير أي ما يراه القاضي.

الافتراء: وهو نسبة الكذب إلى شخص آخر أو اتهامه بارتكاب عمل ما. والافتراء يعادل الكذب. ومن حق القاضي معاقبة المفتري الذي لم يثبت دعواه بالعقوبة ثمانين جلدة.

السب والشتم ويتضمن كل كلمة أو تعبير أو إيماءة تمس كرامة الفرد المخاطب، وتقلل من شأنه في أعين المحيطين به أو المجتمع ككل. ولا توجد قائمة بالكلمات أو التعبيرات التي يمكن اعتبارها إهانة. كما أنه لا القانون ولا اللغة تعطي تعريفاً واضحاً للإهانة. وقد تعتبر بعض الألفاظ إهانة في مجتمع ما أو في بيئة معينة في حين لا تعتبر كذلك في محيط آخر. والقانون يرجع إلى العرف الاجتماعي الذي يحدد مصداق الإهانة، كما أن العرف قد يتغير من زمن إلى آخر في نفس المجتمع. ويمنع الإسلام سب أي شخص وحتى غير المسلمين والمشركين لأن ذلك يجر

إلى العداوة والبغضاء (و لا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم) (الأنعام: ١٠٨).

اللعن: ويشمل كل لفظة تدعو لعنة الله على أحد ما. فلا يجوز لعن الفرد أو والديه أو أقاربه، حياً كان أم ميتاً.

تكفير المسلم: إذ تحرم الشريعة الإسلامية تكفير أي مسلم واتهامه بالردة والكفر. ولا يحق لأي مسلم تكفير آخر حتى لو سمع منه أو شاهد منه ما يعتقد أنه كفر بل يكون الشك لصالحه. ويجب تحري الدقة لفهم ظروف وسياق الكلام لتحديد نوع الكفر، فقد لا يكون كفراً. فلإمام علي (ع) لم يعتبر الخوارج كفاراً رغم أنهم كانوا فسقة. ويجب أن لا يتورط غير أهل الاختصاص في اتهام هذا الكاتب أو المفكر أو الأديب بأنه قد كفر، كما لا يتهم أي شخص بالكفر لمجرد أنه يختلف معه في الرأي، بل هذا الأمر من شأن العلماء المطلعين.

سب الله والرسول (ص): يوصف السب بأنه هجوم عدواني لمبادئ الدين والمقدسات التي يحترمها المسلمون. ويعبر عنه أحياناً بالتجديف والذي يشمل كل التعبيرات الملفوظة في ازدراء الله تعالى وأسمائه وصفاته والأحكام والأوامر التي أنزلها، مثلاً القول بأن الله لا يرى أو يسمع كل شيء، أو أن الله ليس دائماً، أو أنه ليس واحداً. ويشمل سب الرسول (ص) كل الألفاظ والتعبيرات التي تنال من مقامه واسمه وسمعته أو تشكك في نبوءته. ولا يقتصر إهانة المقدسات الإسلامية على الألفاظ والكتابة بل تشمل إلى الفعل مثل تمزيق القرآن الكريم أو إهانته. ويضع العلماء ساب الدين في خانة الردة لأن سب أساسيات الدين يعني رفضها وردها. ولا توجد حدود واضحة بين الكفر والتجديف والزندقة والردة. وهناك آراء مختلفة حول عقوبة الردة والكفر، فبعض العلماء يرى أنه يجب قتل

المرتد، في حين يرى آخرون أن عقوبة المرتد ليست في الحياة الدنيا بل في الآخرة. وأن الله وحده هو الذي يعاقب، فذلك من شأنه تعالى وليس من شأن الحكومات والسلطات. ويستدلون على ذلك بآيات من القرآن الكريم.

الكفر الذي يعني التخلي عن الدين. والكفر قضية خلافية بين المذاهب الإسلامية لأن بعض الفرق والجماعات الإسلامية تطلق كلمة كافر على كل من لا يعتقد بآرائها وتفسيراتها للنصوص الدينية. لذلك توجد فوارق كبيرة في تعريف الكفر والكافر. والتاريخ الإسلامي مليء بالاتهامات الكثيرة بالكفر بين الفرق والطوائف الإسلامية. كما أن القرآن الكريم يذكر بعض الحالات التي يتبدل فيها الفرد من مسلم إلى كافر، ثم يعود مسلماً، وهكذا. فلو كان عقابه القتل لما أتيحت له فرصة التغيير العقائدي عدة مرات. يقول تعالى (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً، لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً) (النساء: ١٣٧).

تطور الفكر الإسلامي في البيئة الغربية

الثقافة ليست مادة جامدة ساكنة بل هي مجموعة من العناصر المتحركة والمتغيرة بمرور الزمن وحسب ظروف المجتمع. فلا يمكن مقارنة ثقافة التسعينيات بثقافة الخمسينيات والستينيات. ويشمل ذلك نمط الحياة، الملابس، السلوك، العادات، القيم ووسائل التعبير. لقد أحدثت الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات تغييرات كبيرة في عقد التسعينيات على علاقات الأفراد والجماعات والشعوب. فقد وفرت معلومات هائلة وسريعة لكل فرد، وعبرت الحدود والقيود كشبكة الإنترنت والقنوات الفضائية.

من المعلوم أن الفقه الإسلامي قد تطور و خطا خطوات واسعة في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد تعرضت العديد من المفاهيم والأفكار إلى قراءات نقدية من منظورات اجتماعية وسياسية. ولا تزال في العالم الإسلامي تجري مناقشات واسعة حول العديد من القضايا الاجتماعية كوضع وحقوق المرأة إلى السياسية كنظام الحكم والديمقراطية، إلى الاقتصادية كالبنوك الإسلامية والفوائد والتأمين والقروض غير الربوية. وهناك وجهات نظر مختلة بين المفكرين المسلمين حول دور الإسلام في المجتمع وكيفية صياغة أحكامه لتنسجم مع الواقع.

إن حركة التحديث في الإسلام تعني إعادة قراءة وتفسير النصوص الإسلامية على ضوء الواقع المعاصر والظروف المتفاوتة التي تعيشها المجتمعات الإسلامية. إن ظهور وقبول أفكار إسلامية جديدة يعتمد على الأرضية الشرعية والدينية التي تستند إليها. إذ يجب أن تعتمد من قبل سلطة شرعية كالعلماء والمؤسسات الدينية كي تتصبح ذات صفة شرعية.

لما قرر المسلمون المهاجرون الاستقرار في البلدان الغربية فلا خيار لهم إلا التعايش مع الثقافة الغربية. وهذا ما يثبته التطور المعاصر للفقه الإسلامي. ففي العقدين الماضيين أصدر علماء الإسلام العديد من الآراء الفقهية المستجدة أو الفتاوى التي تتقبل المفاهيم الغربية. فحسب هذه الفتاوى يستطيع المسلمون في الغرب اكتساب الجنسية الغربية أو الانتماء للأحزاب السياسية غير الإسلامية، والمشاركة في الانتخابات العامة كمرشحين أو مصوتين. كما يمكنهم العمل في مؤسسات الجيش والشرطة الغربية، ويمكنهم التقاضي أمام المحاكم غير الإسلامية. هذه الفتاوى لم تكن مسبوقة من قبل ولكن هذا التطور قد حصل بفعل الاستجابة للواقع الذي تعيشه الأقليات المسلمة في الغرب، والتي كانت تخاطب العلماء والمؤسسات الدينية من أجل وضع حلول مناسبة للمشاكل التي تعانيها في البيئة غير الإسلامية. واستجاب أولئك العلماء وساعدوا المهاجرين في البحث عن اجابات وحلول لمشاكلهم معتمدين على القواعد الشرعية والنصوص الدينية، فأوجدوا آراء فقهية جديدة سهلت على المهاجرين المسلمين الحياة في الغرب. وبنفس الطريقة يمكن للمسلمين في الغرب القيام بمناقشات حرة لعديد من المفاهيم والأفكار الدينية والقضايا الفكرية والتاريخية. ويجب أن تكون المناقشات مبنية على أرضية علمية ونقد بناء ومسؤول. وأن لا تتضمن أية إهانات أو سخرية بالمقدسات والرموز الإسلامية. يجب أن يسود الاحترام المتبادل أجواء النقاش وتقييم الأفكار بصورة جدية، والامتناع عن اتهام الآخرين بالأصولية أو التخلف أو الكفر. وبهدف الوصول إلى أفضل النتائج يجب أن تكون النقاشات مستندة إلى الأحكام والنصوص الإسلامية، أي أن المشاركين في هذه النقاشات ممن لديهم مؤهلات إسلامية مناسبة.

يستطيع المسلمون في الغرب وضع قضية حرية التعبير في جدول أعمال الجالية واعتبارها مطلب ضروري للحياة العصرية في الغرب. وأن قضية حرية التعبير لا تختلف عن قضايا اكتساب الجنسية أو الانتماء للأحزاب السياسية الغربية وغيرها. إن العيش كمسلم في الغرب لا يعني فقط أكل اللحم الحلال والامتناع عن الخمر ولحم الخنزير أو لبس الحجاب، ولكن أيضاً التفكير والمناقشة والتعلم واكتساب الخبرات وإضافة الجديد إلى الشخصية الإسلامية. كل هذه النشاطات الفكرية بحاجة إلى حرية التعبير، سواء للمسلمين أو غير المسلمين الذين يناقشون مسائل إسلامية.

ليس باستطاعة المسلمين في الغرب على الدوام عزل أنفسهم أو الامتناع عن المشاركة في المناقشات ذات الصلة بالاسلام والمسلمين. إن هذا الموقف يخالف الرسالة الإسلامية التي تطلب من كل مسلم أن يدعو غير المسلمين للإسلام وتزويدهم بالمعلومات عن تعاليم الإسلام. فالدعوة للإسلام أمر يهم كل المسلمين في الغرب أفراداً وجماعات ومؤسسات. لذلك يجب على المسلمين المشاركة في المناقشات سواء فيما بينهم أو مع غير المسلمين فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين. إن المساهمة في النقاشات تجعل الجو أكثر انفتاحاً، كما تفتح الأبواب أمام المسلمين لمناقشة العديد من القضايا الحساسة بهدوء وموضوعية. وإذا ما أبدت الجاليات الإسلامية اهتماماً بحرية التعبير بحيث تصبح جزءاً من مشاكلهم اليومية عندها يمكنها عرض الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بها على علماء الدين سواء المقيمين في الغرب أو في الدول الإسلامية. وستدفع تلك الأسئلة الكثيرة علماء الإسلام للتفكير والبحث عن حلول مناسبة لقضايا حرية التعبير. يلعب المثقفون المسلمون دوراً هاماً في إثارة الأسئلة في المجتمع، كما أنهم عبر

ممارستهم النقد يحفّزون المجتمع والحكومات والمفكرين والعلماء للبحث عن إجابات وافية لتلك التساؤلات. فالمثقفون يمثلون المحرك الأساسي في المجتمع الناضج والمتحضر، وهم الذين يجعلون المجتمع في حركة فكرية ونشاط. وهذه الحركة الفكرية هي الطريق الذي يمهد لتطور المجتمعات الإسلامية. لذلك يجب أن يتكامل دور المثقفين مع دور الفقهاء من أجل خدمة تقدم وتطور المجتمع الإسلامي.

في معظم الحالات يبدأ تطور الفقه الإسلامي من خلال الإجابة على سؤال في قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو استجابة لحدث طبي أو اكتشاف علمي يتطلب موقف الإسلام منه، أو رد فعل لتطورات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية في بلد ما أو رقعة في العالم. إذن المبادرة بيد الناس لممارسة الضغط على المؤسسات الدينية والفقهاء كي يستجيبوا للواقع ويبحثوا ويفكروا في نوعية الاستجابة التي تجعل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان. وهكذا كان مسار التقدم الفكري في معظم التطور الذي شهده الفقه الإسلامي ومارسه المصلحون المسلمون من أجل تقدم المجتمع الإسلامي. وهذه خلفية كل الفتاوى والآراء الفقهية التي أدت إلى تغييرات كبيرة في المجتمعات الإسلامية.

يجب أن يدرك المسلمون في الغرب أنهم لا يسكنون لوحدهم بل يعيشون كأقلية في محيط غير إسلامي. ولذلك يجب أن منفتحين ومستعدين دائماً للإجابة على جميع الأسئلة المتعلقة بالإسلام. بعض المسلمين يبدي حساسية مفرطة تجاه أي نقد للمفاهيم الإسلامية أو سلوك المسلمين حتى لو كان ذلك النقد علمياً وموثقاً. هذه الفئة من المسلمين تعتبر كل كلام أو مقالة ذات صلة بالإسلام والمسلمين أنها إهانة وتمييز عنصري. بالطبع هذا لا ينفي وجود مقالات وتعبيرات عنصرية ضد الإسلام

والمسلمين. وبدلاً من الرد الانفعالي يجب أن يكون الموقف أكثر انضباطاً وذلك من خلال الرد على الإساءة أو المقال من وجهة نظر إسلامية وتوضيح موقف الإسلام من القضية المطروحة. يجب السعي الدائم لضخ المعلومات عن الإسلام لغير المسلمين لأن الجهل عدو الفكر والدين. يجب أن يبذل المسلمون جهدهم في اختيار الوسيلة المناسبة لتوضيح مواقفهم وتعاليم دينهم للآخرين. وهذه تشمل انتقاء الكلمات والتعبيرات والطريقة المستخدمة في النقاش أو في (وسائل الاعلام الإسلامية). كما الأسلوب المستخدم في الاعتراض على مقالة أو مسرحية أو فلم أو تصريح. وفي كل الأحوال يجب على المسلمين احترام ورعاية قوانين البلد الذي يقيمون فيه، كما يحترمون ثقافة وتقاليد وقيم المجتمعات الغربية. وهذه ليست نصيحة بل هي مبدأ اسلامي طالما يؤكد عليه علماء الاسلام.

أما بالنسبة للكتاب والصحفيين والمسؤولين الغربيين فيجب عليهم أن يبدوا اهتماماً أكبر عندما يتعاملون مع قضايا ذات صلة بالإسلام والمسلمين. إن نقص المعلومات والآراء المسبقة والتضخيم والتعميم هي أسس المقالات والتصريحات الاستفزازية التي تثير المسلمين عادة. فعلى هؤلاء الكتاب والسياسيين توخي الحذر واللامبالاة عند معالجة قضايا إسلامية. وتلعب وسائل الاعلام الغربية دوراً رئيسياً في خلق المشاكل وتعكير العلاقات بين المسلمين والغربيين.

القانون في الغرب يضمن حرية التعبير لكل شخص، والمسلمون كغيرهم يمكنهم الاستفادة من هذه الأجواء الليبرالية دون خوف من نظام دكتاتوري أو قمع سياسي أو شرطة أمن ومخابرات أو سلطات دينية. يمكن للمسلمين الاستفادة من الانفتاح والتسامح كمنطلق لخلق وعي سياسي وديني جديد. إن ذلك سيقدم مساهمة عظيمة لتطور الاسلام

والمسلمين. في هذا الجو الفكري المفتوح يمكن للآراء المتطورة والأفكار الجديدة أن تبزغ وترى النور، وتنتشر وتكبر بشكل يؤدي إلى ظهور نظريات نافعة. إن هذا التطور المتوقع لا يخدم المسلمين في الغرب فقط بل يمكن أن تصل تلك الأفكار الحديثة إلى العالم الإسلامي نفسه وتساهم في تطوير المجتمعات الإسلامية. وهنا يجب التأكيد أن الإسلام لم يكن أبداً ضد حرية التعبير، ويزدهر الفكر الإسلامي عندما يجد أجواء مفتوحة، لكن تراكم الدكتاتوريات السياسية والسلطات الدينية المتشددة هي التي قيدت كل الحريات.

تأسيس حزب إسلامي أم الانتماء للأحزاب السياسية الغربية[٢٥]

كشفت الفترة الأخيرة التي أعقبت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر عن كثير من نقاط الضعف التي يعاني منها المسلمون في الغرب سواء على الصعيد الإعلامي والنقص الكبير في الكوادر الصحفية والإعلامية العاملة في وسائل الإعلام الغربية، أو في ضعف الحضور السياسي وتبني وجهة النظر الإسلامية وعرضها على الجمهور الغربي في شتى المجالات. كما أن الجمعيات والمنظمات الإسلامية على اختلاف أحجامها ومستوياتها لم تستطع التأثير على الإعلام الغربي أو في الجمهور الغربي وايصال الموقف الإسلامي الصحيح له. لعل السؤال ألذي يتبادر الى الذهن هو: أين يمكن الأستماع لوجهة نظر المسلمين؟

هل يكفي استضافة إمام مسجد في هذه الندوة أم الحديث مع ممثل الجالية في برنامج تلفزيوني أو إعداد تقرير مصور عن آراء الجالية المسلمة من خلال الالتقاء ببعض أفرادها في الأحياء الشعبية التي تسكنها في العواصم الغربية؟ بصورة عامة، هل يكفي الحضور الإسلامي البسيط في وسائل الإعلام الغربية للدفاع عن المسلمين وشرح مواقفهم؟

إن المكان الطبيعي للحضور الإسلامي يجب أن يكون في البرلمان الغربي. فهناك يستطيع النواب المسلمون إيصال صوت الجالية المسلمة وتوضيح مواقفها والدفاع عن مصالحها. وفي البرلمان يمكن التأثير أكبر على قادة البلد السياسيين من خلال الحوار والنقاش ورد الاتهامات وعرض المعلومات الصحيحة. ولكن وصول أي نائب مسلم في أي برلمان غربي يستدعي المرور من خلال صناديق الانتخابات وتصويت الشعب له. فإذا ما أقتنع المسلمون بأهمية الوصول للبرلمان في البلد الذي يقيمون فيه، عندها

عليهم أن يفكروا في كيفية تحقيق هذا الهدف وطالما أن الأنظمه الديقراطية الغربية تمنح الجميع حق التعبير عن الرأي وحق التصويت والترشيح للحاصلين على جنسية البلد، فلا يوجد مانع قانوني أو سياسي يمنع وصول المسلمين للبرلمان، ولكن كيف؟ وهنا يوجد سبيلان:

الأول: الإنتماء للأحزاب السياسية الغربية

من خلال الإنتماء للأحزاب السياسية الغربية والعمل بواسطتها على تبني مشاريع وبرامج لصالح المسلمين من خلال كسب أصواتهم كناخبين. وقد أجاز بعض الفقهاء السنة والشيعة كالشيخ القرضاوي والسيد فضل الله،الإنتماء إلى الأحزاب السياسية الغربية لخدمة المصالح الإسلامية. وقد حقق بعض المسلمين نجاحاً في الوصول إلى البرلمانات الغربية كما في هولندا وبلجيكا والنمسا وبريطانيا والدانمارك. واستطاعوا كسب تأييد البرلمان لمصالح المسلمين والدفاع عن قضايهم. ويرى البعض أن انتماء المسلمين وتوزعهم على الأحزاب السياسية في البلد الواحد يضمن حضوراً إسلامياً في كل دورة برلمانية، ويعزز من قوة الصوت الإسلامي. ورغم هذه النجاحات إلا هذه التجربة لا تخلو من ملاحظات:

أن هؤلاء النواب المسلمين يكونون غالباً من العلمانيين، يساريين أو يمينيين ليبراليين، ويعتبرون الاسلام مجرد عنصر ديني في ثقافة المسلمين. وافتقادهم لجانب الالتزام الديني والأخلاقي يجعل الجاليات الاسلامية لاتثق بهم أو بولائهم. كما أن بعضهم لايخفي امتعاضه من المسلمين أو ينتقد ثقافتهم وسلوكهم، شأنه شأن أي غربي عنصري. فالنائب المغربي الأصل أسامة شريبي عن الحزب الليبرالي في البرلمان الهولندي دعا وبصراحة إلى إعادة أبناء جلدته المغاربة (إلى الصحراء التي جاءوا منها). كما كان النائب الوحيد في البرلمان الذي ارتدى ربطة عنق على هيئة العلم

الأمريكي في أول ظهور له بعد أحداث ١١أيلول/ سبتمبر.

أنهم مرتبطون تماماً ببرامج أحزابهم التي قد تعارض قضايا المسلمين كالهجرة واللاجئين والحريات الدينية والتعليم الاسلامي وبناء المساجد. فهم بالتالي لن يقدروا على الوفاء بالتزاماتهم التي قد يعرضونها في برامجهم الانتخابية. بل أن بعضهم لايستطيع معارضة حزبه في اقتراح تشريعات مخالفة للإسلام كقتل الرحمة والبغاء والاجهاض وزواج مثليي الجنس.

أن وصولهم للبرلمان مؤقت ومرتبط بوضعهم داخل الحزب، فقد يرى الحزب تقليل تسلسلهم، فلا يصعدون على قوائم الحزب الانتخابية، أو إخراجهم كلياً من اللائحة، وبالتالي لن يدخلوا البرلمان. وقد حدث ذلك فعلاً في هولندا حين تم اخراج محمد الرباع من حزب الخضر بعد ١٢ عاماً في البرلمان، وإخراج أسامة شريبي من الحزب الليبرالي لأن أسمه (أسامة) الذي يذكرهم بأسامة ابن لادن(!!).

الثاني: تاسيس حزب سياسي إسلامي

وهي فكرة ما زالت تجد معارضة لأسباب موضوعية. ومع ذلك فقد بادر بعض المسلمين إلى تأسيس أحزاب سياسية إسلامية في الدول الغربية. ففي بريطانيا تأسس (الحزب الاسلامي في بريطانيا) عام ١٩٨٩ من قبل مجموعة من المسلمين البريطانين أمثال ديفيد بيدكوك زعيم الحزب، أنكليزي الأصل، وصاحب مستقيم بلر، منظر الحزب، وهو ألماني الأصل.

وقد شارك الحزب في الانتخابات العامة عام ١٩٩٢ لكنه مني بفشل بسبب أن المنطقة التي ترشح فيها الحزب (برادفورد) ذات خصوصية آسيوية لم تقتنع بتمثيل المسلمين الانكليز البيض لها كما ان المرشحين المسلمين الآسيويين قد دعوا الجالية للتصويت لهم وليس للحزب

الإسلامي. ولم تكن علاقة قيادة الحزب قوية مع أئمة المساجد والزعامات الدينية في المنطقة مما جعل الهوة فاصلة بين الطرفين. وفي بلجيكا تأسس حزب النور الإسلامي عام ١٩٩٩ من قبل بعض المسلمين المغاربة على رأسه الأمين العام للحزب رضوان أروش. وقد شارك الحزب في أنتخابات ١٣ حزيران ١٩٩٩ وحصل على ١٦ ٪ من أصوات مقاطعة بروكسل وضواحيها. ويأمل الحزب في جذب أصوات أربعمائة ألف مسلم في بلجيكا. وفي هولندا تأسست بعض الأحزاب المحلية ذات صبغة عرقية (كالحزب العربي الديمقراطي) أمستردام، والذي يتزعمه ابراهيم فاروق. وكان فاروق يعمل مستشاراً في السفارة السعودية في لاهاي. وكذلك حزب (النداء الجديد) في لاهاي. وهو حزب يساري يمثل الجناح النشق عن حزب اليسار الأخضر.

وقد يتغلب الحزب الإسلامي على الصعوبات التي ذكرناها آنفاً، من حيث أنه يترشح من هو معروف بأخلاقه والتزامه إضافة إلى اطلاعه وتجربته السياسية. وأن برنامج الحزب يوضع من قبل قيادته وأعضائه المسلمين، فيضع أولويات الجالية على رأس برنامجه. وأن بقاء نوابه في البرلمان يبقى معتمداً على أصوات المسلمين وليس قيادات الأحزاب الغربية الذين يفترض بهم تأييده ومنحه أصواتهم بدلاً من منحها للآخرين. وبذلك تضمن الجالية حضوراً مستمراً في البرلمان. ولكن تبقى هناك صعوبات مثل:

تعاني الجاليات الإسلامية في الغرب من تنوع قومي ووطني ومذهبي وتنظيمي وثقافي كبير يجعل من الصعب اتفاقها على أية قضية أو أمر. فما زال المسلمون يفتقدون لمؤسسات إسلامية ورسمية (مجالس إسلامية) تمثلهم أمام السلطات الغربية. يضاف إلى ذلك توجد خلافات وصراعات

وتناحر يصل إلى حد التكفير بين بعض الجماعات الإسلامية. ما يزال كثير من المسلمين لا يحمل معنى ايجابياً لفكرة العمل السياسي من خلال الحزب السياسي لأسباب فقهية وسياسية وثقافية وتجارب مريرة في بلدانهم الأصلية إضافة إلى ذلك ملاحقة السلطات لهم هناك. وهؤلاء لايشاركون في الانتخابات متنازلين بذلك عن حقهم القانوني لصالح الجماعات اليمنية المعادية لهم.

التقوقع على الهموم الشخصية والعائلية أو الطائفية أو الوطنية دون الالتفات لهموم الإسلام والجالية الإسلامية ككل. الأمر الذي يؤدي الى عدم التفاعل مع أية أطروحات أو أفكار تجمع المسلمين كلهم.

حجم الجالية المسلمة يبقى ضئيلاً قياساً للمجتمعات التي تقيم فيها، وبالتالي فحجم المسلمين المصوتين قليل جداً. فإذا أضفنا اليها الإحجام عن المشاركة لدى قطاع كبير، فالنتيجة ستكون أنه لا يصل أي مسلم إلى البرلمان عن طريق الحزب الإسلامي لأنه لن يحصل على الأصوات المطلوبة. هذه المشاكل وأهمها تشرذم المسلمين وتفرقهم جعل صوتهم خافتاً بسبب عدم وجود تنظيم يجمعها ويوجهها نحو مصالح المسلمين. ولدينا تجربة جديدة: ففي فرنسا يوجد خمسة ملايين مسلم من بينهم مليون ونصف لهم حق التصويت. وبسبب عدم وضوح الرؤية وفقدان التنظيم ضاعت هذه الأصوات لصالح اليسار واليمين الشيراكي. وفي المانيا يوجد نصف مليون مسلم له حق الاقتراع في الانتخابات، ولكن لا تأثير لهم مطلقاً ونفس الشيء تقريباً في بقية البلدان الغربية.

الزواج بين الإسلام والغرب

بين حين وآخر تثار قضايا الزواج وتعدد الزوجات في الإسلام، سواء في الإعلام العربي أو الإعلام الغربي، حيث يجري تسليط الأضواء على الجوانب السلبية والنواحي الظاهرية في تعدد الزوجات مثلاً، دون التعمق في طبيعة التشريع الإسلامي والشروط العديدة الواجب توفرها قبل الإقدام على هذه الخطوة.

الطلاق

ويلاحظ أن الإعلام الغربي يركز دائماً على تعدد الزوجات في الإسلام دون بقية القضايا الخاصة بالزواج مثل الطلاق. ولا نرى سبباً في هذا الإغماض عن جانب والتركيز على جانب معين إلا لئن المجتمعات الغربية قد أقرت فكرة الطلاق وشرعت لها قوانين، مع العلم أن الطلاق محرم في المسيحية. لقد اضطرت الدول الغربية إلى تشريع الطلاق لأن الحياة الزوجية واجهت صعوبات ومشاكل عديدة في العصر الحالي، بسبب تطور الأوضاع الإقتصادية والثقافية، وترسخ مبدأ الحرية الشخصية، التي هي حجر الزاوية في الفلسفة الرأسمالية والديمقراطيات الغربية. فلماذا لا يجري مقارنة الطلاق بين الإسلام والقوانين الغربية أو النظرة الغربية؟ ولماذا لا ينتقد الطلاق مثل غيره؟ بالطبع لا يتوقع أن ينتقد الغربيون مبدأً هم يؤمنون به ولا يتخلون عنه، وتوصلوا إليه بعد ألفي عام على نشوء المسيحية، بينما شرعه الإسلام قبل خمسة عشر قرناً.

ويجب أن لا ننسى أن الطلاق في الإسلام يمر بمراحل تبدأ بمحاولة الإصلاح بين الزوجين بواسطة انتخاب حكم من أهله وحكم من أهلها.

كما أن الطلاق ثلاث مرات، يمكن للزوج مراجعة زوجته قبل انتهاء العدة وعودة الحياة الزوجية مرة أخرى. أما إذا طلقها للمرة الثالثة فلا يحل له إرجاعها، إلا أن تتزوج غيره، ثم يطلقها هذا الزوج، عندئذٍ يجوز للزوج الأول أن يعقد عليها بعقد جديد. وهذه الحالة تشبه العقوبة كي لا يصبح الطلاق لهواً أو عبثاً في الحياة الزوجية. أما الطلاق في المجتمعات الغربية فهو على معدلات كبيرة، فأغلب المجتمعات الأوربية لا تقل نسبة الطلاق عن ٥٠٪، أي أن واحدة من زيجتين تنتهي بالطلاق. مع العلم أن أعلى معدلات الطلاق في العالم الإسلامية لا تتجاوز ١٥٪ فقط.

تعدد الزوجات

أباح الإسلام تعدد الزوجات إلى حد أربع زوجات في وقت واحد. ولم يكن ذلك شيئاً كمالياً أو مزاجياً رغم ما تعارف عليه المجتمع الإسلامي والسوابق التاريخية لممارسة هذا الحق بين المسلمين. لقد وضع تعدد الزوجات كحل لمشاكل اجتماعية ونفسية واقتصادية، أي أن هناك مشكلة ملحة لا يمكن حلها بشك عملي إلا بتعدد الزوجات، مثلاً عقم الزوجة الأولى أو مرضها، أو وجود امرأة ذات وضع خاص ويراد ضمها للعائلة وغيرها. ووضع شروطاً أهمها العدالة في المعاملة الاقتصادية والمعيشية والجنسية.

وبالرغم من كل ما يقال عن تعدد الزوجات فهو في طريقه إلى الانحسار في المجتمعات الإسلامية بسبب تعقد الأوضاع الاقتصادية، وصعوبة جمع الزوجات في منزل واحد بسبب الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عليه. فكم رجل لديه زوجتان في العصر الحالي؟ قد لا يتجاوز واحد بالألف. أما الذي لديه ثلاث زوجات فنادر جداً. ولا يعني ذلك إلغاء التشريع الإسلامي بل يعني أن مصاديقه وتطبيقاته أصبحت قليلة في الوقت

الراهن. ولا نعلم قد نحتاج إلى تعدد الزوجات كحل مثالي مستقبلاً، وفي ظروف خاصة، لأن الإسلام وجد ليبقى طول الدهر، وليس لفترة محدودة أو مجتمع معين.

أما الغرب الذي ينتقد تعدد الزوجات بلا طائل، فهو يمارس (تعدد العشيقات)، إذ لا يكاد رجل غربي يخلو من ارتباطه بعشيقة غير الزوجة. ففي هولندا لوحظ أن حوالي ٨٠٪ من الرجال لديهم عشيقات أو ما يسمونه صديقات. بالطبع، ليس للعشيقة أية حقوق أو امتيازات قانونية أو إرث أو غيره. وما تزال الأوساط الرسمية في الغرب ترفض وجود العشيقة علناً، فقد رفضت ملكة هولندا استمرار سفيرها في جنوب أفريقيا لأنه كان يصطحب عشيقته. كما أن عشيقة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران قد ظهرت بعد وفاته، وأن لديها بنت منه. بالطبع بقيت في الظل في حياته وبعد مماته، إذ أنها لا تستحق شيئاً هي وابنتها. فأيهما أفضل للمرأة أن تكون مجرد متعة جنسية تمارس في الخفاء، ام زوجة محترمة إجتماعياً، ولها أولاد يحملون اسم وإرث أبيهم؟ تقول أستاذة جامعية فرنسية: أفضل أن أكون زوجة عاشرة لرجل ناجح، على أن أكون زوجة واحدة لرجل فاشل.

الحجاب والعفة

يركز الإعلام الغربي على رسم صورة مشوهة للمرأة المسلمة ويتهمها بالتحجر والتخلف والجمود، ويتباكى على حقوقها المهضومة ! وحريتها المنتهكة! وسجنها وراء الحجاب. وبين حين وآخر يختار الإعلام الغربي قضية فتاة أو مأساة إمرأة مسلمة تعرضت لاضطهاد الزوج أو الأهل، ليدعي أن كل الرجال المسلمين يمارسون نفس التصرف، وأن كل النساء المسلمات يعانين نفس المعاناة والظلم الاجتماعي. هذا التكرار يرسخ في وعي المشاهد أو المتلقي الغربي صورة الرجل المسلم بعنفه وجبروته

وقسوته، والمرأة المسلمة المستسلمة الخانعة. ويجري الخلط المتعمد بين الأعراف والتقاليد لدى بعض المجتمعات الإسلامية والمهاجرين المسلمين بالأحكام والتشريعات الإسلامية، حتى أصبح كل ما يصدر عن المسلم يمثل الإسلام !؟ إن الحجاب صيانة للمرأة من نظرات وشهوات، وحاجزاً يمنعها من الإنسياق في الرذيلة وتعريض نفسها لمواقف مؤلمة، قد تتعرض فيها للفاحشة أو الإغتصاب.

ونتساءل هل استطاع الغرب حل المشكلة الجنسية بالحرية والإباحية؟ إن الوضع النفسي والإجتماعي للمرأة الغربية يسوده القلق والخوف. فما زالت جرائم الإغتصاب ترعب كل فتاة وامرأة غربية. فالإحصائيات في هولندا تشير إلى أنه كل ١،٥ ساعة ترتكب جريمة إغتصاب بالقوة وكل ١،٧ ساعة ترتكب جريمة جنسية. أي أنه في كل يوم تتعرض ١٦ إمرأة للإغتصاب. وقد نتساءل لماذا هذا المعدل المرتفع في بلد صغير مثل هولندا؟ أليست هناك حرية جنسية، تمكن كل رجل من التمتع بها؟ ألا توجد بيوت رسمية ومحلات لتجارة الجنس علنية في كل مدينة؟ فلماذا تحدث جرائم الإغتصاب إذن؟

إن السبب الرئيسي هو هذه الحرية الواسعة والفوضى الجنسية، تحرر النساء من العفة والخلق القويم والخلاعة في الملابس بما يثير الشهوات لدى الرجال وخاصة الشاذين منهم الذين يجدون ضحيتهم لوحدها في ساعة متأخرة في الشارع أو محطة قطار أو مارة ليلاً في غابة أو حديقة عامة. لقد فتحت الحرية الجنسية في الغرب الباب على مصراعيه لكل أنواع الشذوذ الجنسي، والاعتداء على الأطفال الأبرياء والاتجار بهم، والاعتداء على المحارم كالبنت والأم والأخت بشكل مثير للاشمئزاز،

وحدوث حالات حمل من هذا الانتهاك الصارخ للروابط الأسرية المقدسة في كل الشرائع.

وتعاني المرأة الغربية من التحرش الجنسي في كل مكان، في العمل حيث تشير الإحصاءات وبلاغات الشرطة إلى ارتفاع حالات التحرش والإكراه على ممارسة الجنس من قبل رب العمل أو زملاء العمل. وبلغ الأمر خطورته حتى في المستشفيات والمراكز الطبية، حيث أبلغ عام ١٩٩٣ عن ١٥٤ حالة تحرش جنسي، منها ٣٩ حالة شذوذ و١٢ حالة اغتصاب في المراكز الطبية في هولندا. والجناة هم أطباء وممرضون ومساعدون وعاملون في العلاج الطبيعي. وحتى في المدارس تعرض بعض التلاميذ إلى اللواط من قبل معلميهم. كما أنه تم فصل ١٣ قسيساً لممارستهم الجنس مع المترددين على الكنائس الكاثوليكية. إذن لا يكاد يوجد مكان عام أو خاص يخلو من جرائم الجنس. وهناك أرقام وقضايا كثير لا يمكن نشرها أو الحديث بها لبشاعتها. كل ذلك نتيجة الإباحية الجنسية التي اعتقد الغرب أنها الحل للمشكلة الجنسية، فهل كان حلاً ناجحاً؟

الزواج بالأجنبيات.. ما له و ما عليه[٢٦]

من الظواهر الاجتماعية التي برزت أثناء الهجرة خلال العقدين الماضيين هو نزوع العديد من العراقيين المهاجرين للزواج بغير العراقيات. فمن الطبيعي أن يبحث الشاب عن شريكة حياته ويبني بيت الزوجية الذي يوفر له الأمان والراحة النفسية والاجتماعية. ويصبح بمثابة الملاذ الوحيد له في غربته، يؤنسه الحديث مع أولاده وزوجته، يتحمل مسؤوليتهم. فالبيت يحتل مكانة للإنسان المسلم وخاصة في أجواء الغربة. ففي البيت يطل على عالمه الصغير بل مملكته. وبواسطته يصنع علاقات حميمة وروابط عائلية سواء مع أقاربه الجدد أو مع عائلات أخرى من الأصدقاء و المعارف.

إن الشاب لا يمكنه تحقيق ذاته وبناء موقع اجتماعي دون أن تكون له أسرة. فالأعزب يبقى يعاني من الأعراف الاجتماعية التي لا تنفتح أمامه قبل الزواج. ولا يعني ذلك أن الأعزب غير قادر على ممارسة دوره في الحياة العامة والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والفكرية والثقافية، لكن الجانب الجنسي يبقى يشغل تفكيره كثيراً، فيعيش في معاناة مستمرة طالما أن هناك موانع شرعية تمنعه من ذلك. فإذا ما تم تأمين هذا الأمر عبر الزواج، سيكون بإمكانه التفرغ لمسؤوليات أكبر سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع. والإسلام يشجع على الزواج كثيراً.

الحاجة للزواج

خلال الهجرة الطويلة من بلد إلى بلد، ظهرت الحاجة للزوجة المناسبة. وكان لقلة عدد الفتيات العراقيات المهاجرات، والشروط الثقيلة التي يضعها الأهل عند تقدم الشاب للخطبة هما السببان الرئيسيان من مجموعة

أسباب دعت الشباب العراقي للبحث ثم الارتباط بزوجات غير عراقيات. ففي الساحة الإيرانية تزوج الكثيرون بإيرانيات، كما تزوج آخرون بسوريات ولبنانيات ومصريات، إضافة إلى جنسيات عربية وإسلامية أخرى من آسيا وشمال أفريقيا. وهناك حالات نادرة كانت فيها الزوجة ذات بشرة سوداء. وكما انتشر العراقيون في كل بلدان العالم فقد تزوج بعضهم من البلدان التي استقروا فيها. وفي الغرب لم يكن الوضع مختلفاً فقد تزوج العراقيون بأوروبيات وأمريكيات ومن كل الجنسيات. والشريعة الإسلامية لاتمنع زواج المسلم بالمسلمة من غير أهل بلده، ولا بالكتابية. كما أن الزواج المختلط أمر طبيعي تاريخياً وفي الوقت الحاضر. وكل المجتمعات الإسلامية قد تعارفت عليه وتعتبره أمراً عادياً.

ثقافات متنوعة

إن الزواج المختلط الثقافات يتضمن فروقاً في الثقافة والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي ونمط التفكير. وهذه الفوارق قد لا تظهر في الأيام الأولى للزواج ولكن تبدو جلية فيما بعد. إن اختلاف ثقافة الزوجين ومستواهما العلمي والاجتماعي والبيئة التي تربيا فيها، تبقى مؤثرة في أسلوب تفكيرهما ونمط حياتهما وكيفية تعاملهما مع القضايا والمشاكل التي يواجهانها. ومن غير المتوقع أن تتغير المعالم الأساسية في الشخصية دون اضطراب أو توتر أو تنازل. هذا الاختلاف قد يمكن تجاوزه فيما يتعلق بالسلوك الشخصي ولكن تظهر مخاطره عند تربية الأولاد أو التعامل معهم. فهؤلاء الأبرياء سيكونون ضحية الاختلاف الفكري والثقافي للزوجين. كما أن وضع الزوج (المرتبط بزوجة أوربية) الغريب عن المجتمع الأوروبي لن يكون مريحاً في كل الأوقات، بل قد يتعرض إلى مواقف محرجة أو سوء معاملة بسبب لونه وثقافته. يقول مسلم تركي

متزوج من هولندية ولديه أولاد كبار أنه طالما يتعرض للإهانة أو التشكيك في وجوده في حفل أقارب الزوجة، ويُطرح هذا السؤال: ماذا يفعل هذا الأجنبي هنا؟

الإنسان المؤمن يبحث عن الزوجة الصالحة والمؤمنة، مهما كانت جنسيتها، فمن خلال انفتاحه على الآخرين سيمد جسر التفاهم إلى ثقافة الآخر، يبني علاقة مؤطرة بتعاليم الإسلام أولاً ومراعية للأعراف الاجتماعية ثانياً. هناك تجارب رائعة لعراقيين مؤمنين تمكنوا من هداية بعض الغربيات المسيحيات إلى الإسلام، إلى الهدى والإيمان، إلى الفضيلة والعفة والتقوى، ثم تزوجوا بهن، وشيدوا أسر إسلامية تنهل من الإسلام وتعاليمه. وهناك تجارب أخرى كانت المشاكل أبرز معالمها، لاختلاف الثقافة والعادات وعدم تكيف الزوجين مع بعضهما البعض، أو مع الوضع الاجتماعي الجديد لكليهما بعد الزواج. من الأمور الهامة هو دراسة وتفهم وضع المرأة وسلوكها وعاداتها قبل الزواج، وتحديد ما يمكن أن يتبدل وما هو ثابت، وإلا فإن أول مشكلة مهما كانت صغيرة ستكون ساحة للخصام والعناد وعدم الرضا.

التكيف مع العادات الشرقية

ويلعب الآخرون أو المجتمع دوراً هاماً في إذكاء نار الخصام أو إطفائها، حسب نظرتهم وفهمهم للحياة والعلاقات والسلوك. فمن غير المقبول مثلاً في أوساط بعض العراقيين أن تدخن إمرأة، وخاصة الشابة، أمام الرجال سواء من الأقارب أو الأصدقاء، لكن بعض المجتمعات الإسلامية تعتبره أمراً عادياً. أو تقوم الزوجة بالجلوس مع زوجها في مجلس خاص يضم رجالاً وتناقشهم في شتى المواضيع. ورغم أن ذلك السلوك قد لا يكون عليه شائبة في الشريعة الإسلامية، وهي المقياس الأول

لسلوكنا، إلا أن الناس قد لا تتفهم ذلك ويبدأ الهمس والتشكيك ليخلق مشكلة بين الزوجين. ولا يعني ذلك أن كل الأجنبيات يمارسن هذا السلوك، بل على العكس هناك زوجات صالحات تكيفن مع أقسى الظروف المعيشية والاجتماعية، وتفهمن متطلبات موقع الزوج وعلاقاته سواء على صعيد الأهل والأقارب أو على صعيد الأصدقاء. وكن بذلك أفضل من كثيرات لم يبلغن ذلك المستوى.

ثقافة الزوجة تسود

يبدي الأزواج العراقيون ميلاً واضحاً لاكتساب هوية وثقافة الزوجة غير العراقية. فترى لغة الزوجة هي السائدة في المنزل سواء مع الزوج أو مع الأولاد. كما أن السلوك البيتي يستمد مقوماته من ثقافة الزوجة وعاداتها. ومن النادر أن تجد زوجاً عراقياً علّم زوجته -غير العراقية- لغته أو لهجته أو عاداته. وقد يكون ذلك سلوكاً طبيعياً في الشخصية العراقية واستعدادها للذوبان أمام شخصية الآخر. وربما كانت هناك رغبة في التخلي عما درج عليه من عادات أو محاولة للتغيير في نمط الحياة ورتابة العرف. ولا ننسى أن هناك زوجات يبذلن ما باستطاعتهن للتكيف مع المجتمع العراقي، اللهجة العراقية.

إن الخوض في موضوع الزواج بالأجنبيات بحاجة إلى إلقاء الأضواء على تجارب الذين مروا به.وقد أردنا بطرح هذه التساؤلات إثارة الموضوع آملين أن يبادر أصحاب الخبرة والتجربة للإدلاء بدلوهم وتوضيح مواقفهم ومشاعرهم حول هذه التجربة الاجتماعية الرائعة.

الهوامش:

---

[1]- The New Encyclopedia Britannica (1992), vol. 3, p. 784

[2]-Lehmann,A G.(1984),The European Heritage:An Outline of Western Culture, p.13

[3]-Lehmann,A.G.(1984),The European Heritage: An Outline of Western Culture,p.64

[4]-Eisenstad, S. N. (1987), European Civilization in a Comparative Perspective, p. 47

[5] -Nielsen, J.S. (1992), *Muslims in the West*, p. 150

[6] -Sander, A. (1999), The Road from Musalla to Mosque, p. 81

[7]-Ooijn, H.,van,(1991), Religion and emanhgkah: A Study of the Development of Moroccan Islamic Organizations in a Dutch Town, p. 169

[8] - Sunier, Th (1996), *Islam in Beweging*, p. 5

[9] - Nielsen (1992), p. 114

[10] - Nielsen (1992), p. 114

[11] - Shadid, W.A. & van Koningsveld, P.S. (1991), Institutionalization and Integration of Islam in The Netherlands, p. 110

[12] - Abdel Razaq, S (1999), Islamic Anti-Christian Polemics in the West, p. 5

[13] - Ooijn, H., van, (1991), 171

[14] - Lans, J.M., van der & Rooijackers, M., (1992), Typs of Religious Belief and Unbelief among Second Generation Turkish Migrant, p. 56

[15] - Lans, J.M., van der & Rooijackers, M., (1992), 57

[16] - Sunier, Th, (1996), p. 178

[17] - Rooijackers, M. (1992), pp. 69-71

[18] - Sunier, Th., (1996), p. 178

[19] - Nielsen (1992), p. 113

[20] - Nielsen (1992), p. 113

[٢١] - في السنوات الماضية أصدر هؤلاء العلماء العديد من الفتاوى التي تهم الأقليات المسلمة في الغرب. كما أصدروا كتباً هاماً تعالج قضايا المسلمين في الغرب. أنظر: القرضاوي (٢٠٠١) فقه الأقليات المسلمة، محمد حسين فضل الله (١٩٩٩) الهجرة والاغتراب ، علي السيستاني (١٩٩٨) الفقه للمغتربين ، محمد سعيد الحكيم (٢٠٠٢) مرشد المغترب.

[٢٢] - يعاني بعض العمال المسلمين من مشاكل معينة مثل العمل في مصنع لتعليب لحم الخنزير، أو عدم وجود فرصة مناسبة لأداء صلاة الظهر والعصر أو بسبب عدم وجود مكان للصلاة. كما يعاني المسلمون عموماً من مشاكل اخرى مثل تأخر صلاة العشاء إلى منتصف الليل صيفاً، عدم إمكانية حضور صلاة الجمعة أثناء العمل، عدم الحصول على عطلة في الأعياد الإسلامية، عدم حصول النساء المحجبات على عمل بسبب ارتدائهن الحجاب، حدوث مشاكل مع المدارس بسبب الحجاب أو دروس السباحة والرياضة، عدم وجود طعام حلال في المستشفيات والسجون والثكنات العسكرية...

[٢٣] - صحيفة (صوت العراق) الصادرة في لندن - العدد: ٢٦٩ - في ٢٠٠٢/٩/١١.

[٢٤] - (صوت العراق) - العدد: ٢٦١ - في ٢١/ ١١/ ٢٠٠١.

[٢٥] - صحيفة (صوت العراق) الصادرة في لندن- العدد: ٢٦٧ - في ٥ /٢٠٠٢/٧.

[٢٦] - النخيل - العدد: ١١- أيلول ١٩٩٦تمكنوا من هداية بعض الغريبوا من هداية بعض الغريبات الإجتماعية ثانياً . ، مهما كانت جنسيتها أقاربه.

قضايا إعلامية

آثار إعتداءات ١١ سبتمبر على المسلمين في الغرب

الإعلام أساء للمسلمين وأصوات كثيرة أنصفتهم[1]

بدأ التلفزيون الهولندي البث المباشر لحريق مبنى مركز التجارة العالمي، ونقل مباشرة إرتطام الطائرة الثانية بالبرج الآخر. وبقي الحدث الأمريكي مهيمناً على وسائل الإعلام الهولندية ليلاً ونهاراً، وهي تتابع بالتقارير والصور والمشاهد المرعبة لانهيار البرجين وسقوط آلاف الضحايا. وبقيت ملتزمة بشعارات محطة (سي. أن. أن) الأمريكية من (أمريكا تحت الهجوم) إلى (الحرب الجديدة لأمريكا) إلى (أمريكا ضد الإرهاب). مباشرةً بعد الحادث عقدت الحكومة جلسة طارئة برئاسة الوزير الأول (فيم كوك) ندد بالعمل الإرهابي، كما أعلن إنه والملكة بياتريس أرسلا برقيات تعزية إلى الرئيس بوش، وأنه إتصل بوزير الخارجية كولن باول. وبعد أن أعلنت واشنطن الحرب على الإرهاب قامت هولندا بالإعلان نفسه.

أصدرت الحكومة تعليمات بالحداد الرسمي يوم الجمعة ٢٠٠١/٩/١٤ حيث توقفت الحركة ثلاث دقائق عند الساعة الثانية عشر ظهراً، وتوقفت السيارات في الشوارع والطرق السريعة، كما توقف الناس عن الحركة في المدارس والشوارع والأسواق والشركات والمعامل وتم تنكيس العلم الهولندي على المباني الحكومية وشبه الرسمية. كما أُلغيت فقرات الموسيقى ومظاهر البهجة من احتفال يوم الأمير يوم ٢٠٠١/٩/١٨ الذي تلقي فيه الملكة خطاب العرش أمام البرلمان الهولندي موضحة سياسة الحكومة في الدورة البرلمانية الجديدة. وقد توقفت العربة الملكية في طريق عودتها إلى القصر الملكي دقائق أمام مبنى السفارة الأمريكية في لاهاي تعبيراً عن الحزن وتضامناً مع الشعب الأمريكي. وكان رئيس

الوزراء وأعضاء حكومته قد ذهبوا مشياً من مبنى البرلمان إلى السفارة الأمريكية للتعبير عن حزنهم ووقوفهم إلى جانب الحكومة والشعب الأمريكي.

إدانة الإساءة للمسلمين

وصرح وزير الخارجية (فان آرتسن) بأن (الحملة الغربية ليست بين الغرب والإسلام. فليس هناك صراع بين الأديان. فقد دان العالم الإسلامي الانفجارات في أمريكا. إنه كفاح ضد جماعات معينة، ضد دول معينة. فهذا ما يجب أن تسير عليه الحملة الإعلامية والسياسية). أما وزير العدل (كورتهالس) فتساءل إن كان بين الثلاثين ألف لاجئ أفغاني في هولندا، من هو على صلة بأسامة بن لادن.

وارتفع صوت الكنيسة الهولندية منددا بالأعمال العدائية ضد المسلمين، حيث صرح الأسقف مينت يان فابر من مجلس السلم الكنائسي أن [الجالية المسلمة باتت هي الأضعف في المجتمع وتتعرض للتهديد، فيجب حمايتها. وطالما أن الحكومة الهولندية اعتبرت نفسها في حرب إلى جانب بوش فلا ننسى أن لنا علاقات واتفاقيات مع المسلمين في الشرق الأوسط والباكستان. كما يجب تقوية العلاقات مع المسلمين في بلادنا ليشعر الجميع إن الخلفية الدينية لن تمنع التكامل الإنساني]. وبدل أن تسعى السلطات الهولندية إلى توفير الحماية للمسلمين، قامت منذ وقوع الإنفجارات بتشديد الرقابة على الناشطين المسلمين خاصة أولئك المشتبه بعلاقاتهم مع الجماعات الإسلامية. كما قامت بتشديد إجراءات التفتيش للقادمين من الدول الإسلامية أو المسافرين إليها.

في اليوم التالي للحادث تمسكت وسائل الإعلام الهولندية بالرواية الأمريكية بأن أسامة بن لادن هو الذي يقف وراء التفجيرات، فنشرت صورهُ تحت عناوين مثل (المليونير بن لادن يجاهد بالأموال والفتاوى ضد أمريكا) و (كان بن لادن يشير إلى نفسه قبل الإنفجارات) وأبدت جميع وسائل الإعلام الهولندية تقريباً موقفاً عدائياً واضحاً ضد الإسلام والمسلمين. كما لعبت دوراً تحريضياً في تصعيد ردود الأفعال الشعبية والسياسية ضد المسلمين. ففي الوقت الذي تناقلت فيه وكالات الأنباء خبر إعتقال أربعة من المشتبه بهم في روتردام والذين ينتمون إلى جنسيات جزائرية وتونسية، سارعت الصحف الهولندية إلى إذكاء الحقد ضد المسلمين حين نشرت الخبر تحت عناوين (إحتمال تورط مسلمين في الإنفجارات). وكالعادة لا يذكر دين الجاني أو المتهم إلا إذا كان مسلماً. ورغم أن متحدثاً رسمياً نفى ارتباط المتهمين بخط بن لادن لكن الإعلام الهولندي بقي مصراً على استخدام عبارات مثل (مسلمين متشددين) أي لم تذكر جنسياتهم، و(إرهابيين) رغم إنهم متهمون ولم يتم التحقيق معهم بعد. ولم يقدموا إلى محاكمة ولم تثبت التهمة عليهم أصلاً.

ولم تقتصر حملة التصعيد الإعلامي على نشر الأخبار المنحازة ضد المسلمين بشكل أفقد وسائل الإعلام الكثير من مصداقياتها، بل استخدمت الصورة كمحفز بصري يمكن من خلالها تمرير الكثير من الكراهية والحقد عند ربط هذه الصور مع خلفية الإنفجارات المأساوية في أمريكا. فقد نشرت صحيفة (تراو) القومية على الصفحة الأولى صورة امرأة منقبة يقودها أفراد من الشرطة الألمانية إلى سيارة الشرطة للتحقيق معها. كما نشرت الصفحة الداخلية صورة هاتف نقال مرسوم على شاشته الصغيرة

طائرة تقترب من الإرتطام بمبنى مركز التجارة العالمي مع عبارة بالعربية (صابت ما خابت) مع ترجمة العبارة للإيحاء بأن العرب والمسلمين فرحون بالإنفجارات ويهنئ بعضهم بعضاً. كما نشرت صور الجماعات الإسلامية الباكستانية الغاضبة على شن الحرب على أفغانستان وهم يهتفون ويصرخون حيث أفواههم مفتوحة وعيونهم غاضبة وأيديهم تلوح في الهواء بالرفض. كما نشرت كاريكاتير يصور طائرة البوينغ يقودها عربي يرتدي كوفيته موجهاً مقدمة الطائرة نحو شباك مركز التجارة العالمي بشكل يضع القارئ مكان الضحية كي يثير في نفسه الذعر والكراهية والإستفزاز ضد العرب.

ورغم أن وسائل الإعلام نشرت تعرض المسلمين إلى اعتداءات عنصرية لكنها لم تبث خبر زيارة الرئيس الأمريكي بوش إلى المركز الإسلامي في واشنطن وتأكيده على ضرورة إحترام المسلمين والعرب وعدم الإعتداء على أماكن العبادة والمدارس الإسلامية، لأن المواطن الهولندي المتعاطف مع أمريكا سيأخذ تصريحات بوش بنظر الإعتبار، ولعله سيغيّر موقفه العدائي في هذه المرحلة. وعلى الرغم من أن الجالية الإسلامية لا تتجاوز نسبتها ٤٪ من السكان ورغم تحالفها في ميادين العمل والدراسة والمناصب الحكومية والإعلام والتجارة، أي أنها جالية ضعيفة بالمقاييس المادية والإجتماعية، لكن الإعلام الهولندي يريد جعلها بعبعاً، وأنها مصدر خطر للمجتمع الهولندي من خلال التركيز على الربط بين الإرهاب والإسلام، وأن المسلمين وراء الأعمال الإرهابية التي حدثت في أمريكا. ونشرت إحصائية قامت بها صحيفة كونتراست، التي تعنى بالتعدد الثقافي جاء فيها إن (٤٧،٧ ٪) من المسلمين في هولندا يتفهمون الإنفجارات الإرهابية في أمريكا، وان (٦١،٥ ٪) يُدينونها، وان ٥٪ فقط

منهم يؤيدونها. وقد رفض رئيس الوزراء هذه النسبة القليلة واعتبرها غير مقبولة. كما أعلن وزير الأقليات إنه سيقوم بمحادثات مع القيادات الإسلامية في هولندا. ورغم أن أحد الصحفيين استنكر موقف رئيس الوزراء باعتباره انه يخرق حرية التعبير المضمونة في الديمقراطيات الغربية، لكن رئيس الوزراء برر رفضه للنتائج بأنه يجب بذل الجهود وتوجيه هؤلاء المسلمين كي يتفهموا ما يجري، كما اتهم الإحصائية بأنها غير دقيقة أو استعجلت النتائج أو قامت باستجواب الناس في ظروف غير واضحة. وحاولت وسائل الإعلام الهولندية ترسيخ قضية الإرهاب واعتباره جزءاً لا ينفصل عن شخصية المسلم. ففي ندوة تلفزيونية موسعة إستضافة العديد من المفكرين والكتاب والصحفيين والبرلمانين والوزراء وأساتذة الجامعات أثار مدير الندوة محوراً يربط بين الإرهاب والتربية الإسلامية للفرد المسلم، وبين مفهوم الموت والحياة عند المسلم والعمليات الإنتحارية. وكان من بين الحضور مجموعة من اليهود بينهم حاخام، حاولوا التركيز على أن الدين الإسلامي يقبل ويتسامح مع الإرهاب ويسميه جهاداً، لكن حضور بعض المسلمين والهولنديين المنصفين فوت الفرصة على مسير الندوة لتنتهي بأن سبب الإرهاب هو التعنت الإسرائيلي ودعم أمريكا اللامحدود لإسرائيل.

وشهدت الصحافة الهولندية جدلاً واسعاً حول مفهوم الارهاب و الصراع بين الغرب و العالم الإسلامي و العودة إلى الحرب الباردة التي صار الإسلام فيها بديلاً عن المعسكر الشيوعي. وكتب أحد كتاب الأعمدة عموداً حاول التشكيك بالموقف الإسلامي الرافض لهذه العمليات فقد كتب إفمينكو في صحيفة (تراو) يقول (هناك مئآت الآلاف إن لم يكن الملايين في العالم ممن أبدوا سعادتهم من ذهاب الضحايا في نيويورك و

واشنطن. ليس فقط في الأراضي المحتلة أو لبنان بل في العديد من المدن الإسلامية و أحياء المهاجرين مثلاً في فرنسا وهولندا). ثم يحاول إستعداء الشارع الهولندي باتهام الأقليات المسلمة بالتعصب و الأصولية، و إن المستقبل غامض لاحتمال تصادم الحضارات و الثقافات. و أن خطأ الديمقراطية يكمن في تسامحها مع العقائد الدينية و السلطوية و الأقلية المتشددة. وقد رد عليه بعض الهولنديين و وصفوا مقالته بعدم الدقة و التعميم على كل المسلمين. وأن الجهاد ليس إرهاباً بل حالة دفاع عن النفس تجاه عدو خارجي. ولم تعدم الصحافة بعض الأصوات المنصفة، فقد نشر الفقيه القانوني و الأستاذ في جامعة أمستردام فارد فيرديياندسه مقالة عنوانها (يتوقف الإرهاب بعد إحلال السلام في الشرق الأوسط)، ذكر فيها إن جذور الإرهاب تعود إلى الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل. ودعا إسرائيل إلى الإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية. و ليس بنسبه مئوية محددة، و تطبيق قرارات الأمم المتحدة و القانون الدولي. وأن تمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى بلدهم أو أن تعوّضهم بتعويضات مالية كما حصل اليهود على تعويضات على ما حصل لهم في الحرب العالمية الثانية. و أن تكفّ إسرائيل عن سياسة القمع المنظم تجاه الفلسطينيين. و أن يقوم الغرب بتقديم المعونات المالية للدولة الفلسطينية كما طالب الدول العربية بالإعتراف بإسرائيل و تطبيع علاقاتها معها. كما أعلن المؤرخ روسوم في ندوات تلفزيونية عده أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو أساس العداء لأمريكا و مصدر الهام للعمليات الانتحارية ضد مؤسساتها ومنشأتها في العالم أو في داخل أمريكا. ولذلك يجب التوصل إلى حلٍ مرضٍ للقضية الفلسطينية، عندها ستتقلص الكراهية و العداء ضد أمريكا وسياستها.

سارعت المنظمات و الجمعيات الإسلامية في هولندا إلى إدانة الاعتداءات على المؤسسات الأمريكية، كما دانت المنظمات المغربية و (اتحاد المساجد المغربية)، الذي يضم ثمانين مسجداً، سلوك بعض الشباب المغاربة الذي أبدى فرحه و ابتهاجه في إحدى المدن الهولندية بعد وقوع الإعتداءات و اعتبروها تصرفات صبيانية غير مسوؤلة، ودعت الشعب الهولندي إلى التمسك بقيم التسامح و الإحترام. و أرسل (مجلس الجمعيات الإسلامية العراقية) ببرقية إلى رئيس الوزراء فيم كوك ندد فيها بالأحداث المريعة التي حدثت في نيويورك و واشنطن و التي ذهب فيها آلاف الأبرياء من الرجال و النساء و الأطفال، وان الإسلام يحرّم و يدين ارتكاب أعمال العنف ضد الأبرياء. ثم طالب الحكومة الهولندية باتخاذ موقف واضح تجاه إحتمالات تعرض المسلمين في هولندا إلى أعمال عدائية. حيث جاء فيه أنه (كما قام قادة أمريكا و بريطانيا و فرنسا بنصح شعوبهم بضبط النفس عن أية ردود أفعال سلبية أو سلوك عدواني ضد مواطنيهم المسلمين، نطلب منكم و من حكومتكم مخاطبة الشعب الهولندي بعدم تحميل المسلمين و العرب المقيمين في هولندا مسؤولية هذه الكارثة. إن بعض العناصر المتطرفة تحاول الإصطياد في الماء العكر وانتهاز هذه الفرصة للتعبير عن كرههم للمسلمين. أن الجالية الإسلامية ينتابها القلق من مستقبل تطورات هذه الأحداث واستمرارها).

وقام رئيس الوزراء بالإدلاء بتصريحات خاطب فيها الشعب الهولندي مؤكداً على أهمية التضامن بين الجميع و احترام الأقليات و المسلمين و احترام مساكنهم و مساجدهم و مدارسهم و محلاتهم. كما طلب عدم رفع أية شعارات تسئ لهم أو تبعث على الكراهية و العنصرية.

وكانت شعارات ضد الإسلام والمسلمين قد كتبت على بعض محلات المسلمين وقطارات المترو والترام. كما تعرضت مدرسة أبي بكر الصديق الإسلامية في مدينة نايميخن إلى إشعال النار في صفين منها ما أدى إلى احتراق الأثاث وكتب الطلاب ودفاترهم. ولحسن الحظ لم يكن أحد في المدرسة. وتعرض مسجدان للإعتداء في مدينتي زوله وفلسنكن. وكالعادة صرح ناطق باسم الشرطة بأنها لا تعرف الجناة ولا مشبوهين، كما نفى وجود دوافع عنصرية أو أية علاقة بالإنفجارات في أمريكا، رغم إعترافه بأن الحريق تم بفعل فاعل.

وتسود الأوساط الإسلامية حالة من الخوف والحذر وترقب الأحداث. ورغم أن ما حدث قليل جداً لحد الآن كان موقف الإعلام المحرض يبدو أكثر تأثيراً وإنتشاراً من موقف الحكومة الهولندية الذي يميل إلى ضبط الشارع وتهدئة الأمور وتفادي إضطراب النظام العام، ما يدعو إلى توقع تدهور الأمور في حالة استمرار تعرض المسلمين إلى إعتداءات. وقد وضع بعض المسلمين لافتات صغيرة على جدران منازلهم تخاطب رجل الشارع الهولندي وتقول له (إذا لم يكن هناك فرق بين الإرهابي والجار فلن يحل السلام أبداً).

ولسوء الحظ حدث خطأ فني في البرنامج الإسلامي الذي يُذاع يوم الجمعة ظهراً في التلفزيون الهولندي ما أساء لموقف المسلمين، ففي يوم الحداد الرسمي على الضحايا الأمريكيين في ٢٠٠١/٩/١٤، تم عرض البرنامج مستهلاً بآيات من الذكر الحكيم بصوت المقرئ عبد الباسط عبد الصمد ومترجمة باللغة الهولندية ((إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً، وأولئك هم وقود النار)) " آل عمران: ١٠ ".

أعتبر بث هذه الآية بالذات في هذا الوقت إستفزازاً لمشاعر الهولنديين

المتعاطفين مع الأمريكيين. وإنه تعريض صريح بالضحايا الذين لقوا حتفهم في انفجارات كبيرة صاحبتها نيران هائلة ودخان دام أيام. وسرعان ما انهالت المكالمات الهاتفية على المحطة تهدد وتتوعد وتتهجم. فسارع معدّو البرنامج بتقديم اعتذار، وإن الخطأ غير مقصود البتة. ورغم إن حلقة البرنامج هي معادة وإنها كانت قد أُذيعت للمرة الأولى يوم الأحد ٢٠٠١/٩/٩ أي قبل الحادث بيومين، لكن رئيس الوزراء اعتبر ذلك خطأً فظيعاً، وهدد باتخاذ إجراءات شديدة تجاه أية استفزازات أو آراء إسلامية تسخر من المجتمع الغربي وثقافته وتقاليده وقيمه.

تعتبر هولندا نفسها حليفاً قوياً لأمريكا كما تبحث لها عن دور دولي أكبر من حجمها، فهولندا تبدي رغبة جامحة لمشاركة قوات هولندية في أية قوة سلام دولية، نظراً لما تعتقدهُ أن ذلك يمثل هيبة لها في المجتمع الدولي. ورغم فضيحة الوحدة الهولندية في البوسنة، التي قامت بتسليم الصرب مدينة سربينيتسا حيث دخلت القوات الصربية عام ١٩٩٦ وقتلت حوالي سبعة آلاف مسلم، إلا إن هولندا أصرت على المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية على الحدود بين أرتيريا وأثيوبيا العام الماضي.

هل يخدش بناء المساجد الديمقراطية الغربية؟

بعد الحجاب معركة النقاب تتفاعل في هولندا[٢]

لاهاي - خاص بالنور

اتسمت الساحة الهولندية بتسليط الضوء على قضايا عدة ذات علاقة بالشأن الإسلامي والعربي، حيث يحتل الإسلام والمسلمون مساحة أكبر بكثير من حجمهم في المجتمع الهولندي. ورغم التسامح الذي يبديه قسم كبير من الهولنديين، لكن وسائل الإعلام تبقى تبحث عن كل ما فيه إثارة وتشويه سمعة المسلمين. إذ تبقى ترسم صورة سلبية للإسلام والمسلمين، ما يعمق الهوة بينهم وبين المجتمع، ويساهم في عزلهم وكرههم. وهذا يتناقض مع توجهات الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية والوزارات التي تسعى لإدماج المسلمين في المجتمع.

يوجد في هولندا أكثر من ٤٠٠ مسجد، غالبيتها عبارة عن قاعات للصلاة تم إحداثها بعد ترميم أبنية قديمة كالكراجات والمعامل والمدارس والأبنية الأخرى. ولا يوجد سوى بضع مساجد بالمعنى المعماري، البناء الذي تم تخطيطه وبنائه على أساس أنه مسجد. وفي السنوات العشر الأخيرة بنيت مساجد عدة وفق تخطيط معماري حديث وطراز إسلامي، منها مسجد مولانا في روتردام ومسجد أيا صوفيا في زاندام القريبة من أمستردام، وكلاهما للأتراك. وقد أعلن عن بناء مسجد أخر كبير الحجم (مسجد السلام) للمغاربة في روتردام، يضاف إلى مساجد كبيرة مثل مسجد النصر. هذا التسامح الديني والحرية لم يعجبا صحفياً يدعى إفيمينكو في صحيفة (تراو) الهولندية، إذ كتب في عموده اليومي مقالاً يبدي فيه عدم ارتياحه من تكاثر المساجد في مدينة روتردام.

وادعى بأن هوية المدينة العلمانية تتعرض لتغيير راديكالي بسبب وجود المساجد الحالية، وخطط وجود مساجد أخرى. أثار المقال قسيساً في روتردام، فكتب مقالاً يرد فيه على المقال السابق داعياً الصحافي إلى مرافقته في زيارة لبرج إيروماس المطل على نهر الماس الذي يخترق روتردام ليشاهد بعينه عدد الكنائس، ويعد بنفسه عدد أبراجها العالية. وأن عددها أكثر من عدد المساجد الأربعة ومنائرها التي أغضبت الصحافي. ودافع القسيس عن المساجد قائلاً: هذه الديانة (الإسلام) صارت جزءاً مهماً لهوية المسلمين في روتردام. وهذه المساجد لن تؤثر على ناطحات السحاب وعلى هوية روتردام كما يُدَّعى.

ثانوية مهنية في امستردام تمنع دخول المنقبات

تصاعدت في أمستردام قضية النقاب حين أصدرت إدارة ثانوية مهنية "آر او سي" قراراً يمنع ارتداء النقاب من قبل بعض الطالبات المسلمات. واعتبرت مديرة المدرسة النقاب مانعاً في التواصل الاجتماعي الطبيعي بين طلاب المدرسة التي تضم حوالي ٤٠،٠٠٠ طالب وطالبة يدرسون اللغة، ويعني عدم التعرف على هويتهن(المنقبات). بدأت القضية في بداية السنة الدراسية الحالية عندما قامت مجموعة من الطالبات المسلمات، الدراسات في قسم الرفاه ودرس اللغة الهولندية للبالغين، فجأة بارتداء النقاب الذي يغطي الوجه عدا العينين. واعترضت الطالبات على رأي مديرة المدرسة لأن القضية بالنسبة لهن قضية عقيدة والتزام ديني. لكن المديرة أخذت توحي بأن القضية تتعلق بوجود عدم الرغبة في الاندماج بالمجتمع الهولندي، إضافة إلى ربطها القضية بالأصولية الإسلامية بعد ١١ أيلول- سبتمبر- لكن المديرة أبدت ملاحظات عملية مثل عدم إمكان وضع صور أولئك الطالبات في ألبوم المدرسة الذي يقدم عادة هدية للطلاب.

وكانت قضية النقاب ظهرت لأول مرة في هولندا قبل عامين عندما منعت إحدى المدارس إحدى الطالبات من ارتداء النقاب لأسباب صحية. ثم أعقبتها قضية أخرى عندما تقدمت متدربة متحجبة في صيدلية بشكوى لأن صاحب الصيدلية رفض تدريبها لديه. وأقرت لجنة المعاملة المتساوية في حق المتدربة بالتدريب وحقها في ارتداء النقاب. ورفضت اللجنة تبرير الصيدلي بأن مساعِدة الصيدلي يجب أن تكون على تواصل اجتماعي مع الزبائن، بأنه يمكن تشغيل المتدربة في أعمال أخرى داخل الصيدلية، لا تكون فيها على اتصال مع الزبائن. ونشر يان ميغر، وهو مدرس في الثانوية نفسها، مقالاً يؤيد فيه احترام رغبة الطالبات، وأنه لا مانع من ارتدائهن النقاب. ولأن المدرسة مختلطة فمن حق المسلمات ارتداء الحجاب. وأضاف بأنه توجد مهن عدة يمكن ممارستها مع ارتداء النقاب، بل أن بعضها يكون ارتداء الحجاب عملياً لعدم الحاجة لارتداء قبعة الطباخين أو شبكة شد الشعر، وأحياناً يكون مزعجاً. ولكن يمكن التوصل إلى حل مع الطالبة المتدربة التي ترتدي الحجاب. ورد على المدرسة التي تقول بأن النقاب يؤثر على عمل السيدات اللاتي يعملن في تقديم خدمات للآخرين فقال: لعله توجد فرصة ضئيلة جداً لذلك، كما يمكنهن العمل بين السيدات والفتيات فقط، فلا حاجة لهن آنذاك لارتداء النقاب.

اصوات معارضة

وأما الأصوات التي ارتفعت ضد النقاب فهي كثيرة. إذ كتب حاجي كارجار، رئيس حركة (ملي غوروش) التركية – الإسلامية مقالاً قال فيه: من حق أية سيدة أو فتاة (أو تجبر على) ارتداء الحجاب أو النقاب ولكن لا يكون ذلك في بلد خطأ. إن ما فعلته مديرة المدرسة عمل شجاع، حين قالت لا لقمع النساء.

وكتب قارئ مسلم يدعى ابراهيم فاروق من أمستردام يقول: يبدو أنه لا يوجد في هولندا سوى كيفية تشويه الإسلام. والذنب لا يقع فقط على المسلمين الجهلاء والأميين الذين يتظاهرون بأنهم يعرفون الأحكام الإسلامية، بل تقع المسؤولية أيضاً على المسلمين المثقفين الذي لا يوضحون المواقف الإسلامية الصحيحة. ثم أخذ يفتي دون دليل بقوله: إن الحجاب في الإسلام يقتصر على زوجات النبي فقط. وإذا ما أرادت النساء الأخريات تقليدهن وارتداء الحجاب فهذا من حقهن، ولكن ليس حكماً مفروضاً. إن ارتداء غطاء الرأس لا يقتصر على المسلمات بل ترتديه بعض اليهوديات والمسيحيات في مصر ولبنان وسوريا والعراق. إن المناقشات الطويلة حول الحجاب يجب أن تنتهي بهذه الجملة: في المكان الذي يكون فيه ارتداء الحجاب ليس مرغوباً به فلا يجب أن يُرتدى.

ونشرت الكاتبة يوكا مولينديياك صورة لها وهي ترتدي الحجاب إلى جانب عمودها اليومي في صحيفة (مترو)، فسخرت من ارتداء النقاب الذي وصفته بالخيمة التي تغطي المرأة المسلمة. ثم رسمت صورة كاريكاتورية حين أخذت تتحدث بأن التي ترتدي النقاب يمكنها أن تقوم بإخفاء أشياء كثيرة تحت نقابها مثلاً لعبه الكترونية، شوكولاته أو قصاصات غش في الامتحان.

وهاجم الكاتب ايفيمينكو في عموده اليومي في صحيفة (تراو) ارتداء النقاب حين كتب: إن المسلمين بإصرارهم على ارتداء الحجاب يصرون على خدش العلمانية الهولندية. وسعى هذا الصحافي إلى تحريض المجتمع الهولندي ضد المسلمين حين بالغ في إثارة الذعر لديهم بقوله: إنهم (أي المسلمون) لن يكتفوا بذلك، بل سيسعون إلى الفصل الجنسين في أحواض السباحة، وارتداء الحجاب في المحاكم، ثم فصل الجنسين

في المدارس، وتأسيس مصليات في المدارس والمعامل والدوائر، ثم المطالبة بمنع المثليين الجنسين من العمل في حقل التعليم، ثم التراجع عن العادات المسيحية الرمزية مثل الاحتفال بعيد الميلاد وسانتا كلوز في المدارس!!

كما نشرت الصحيفة رسماً كاريكاتورياً يظهر فيه زعماء الأحزاب السياسية الهولندية يجلسون أمام طاولة عليها أسماء الأحزاب، وقد ارتدى كل واحد منهم نقاباً.ويقف رجل إلى جانبهم يدعو القراء قائلاً (ولهذا اختاروا شكلاً آخر من النقاشات. وهو شكل يؤكد على المحتوى وليس على المظهر. ثم يشير بيده وهو يقول: مثل هذا، كمثال. في حين يقول رئيس الوزراء مخاطباً زعيم الحزب الليبرالي: نقاب جميل يا خريت).

ونشر أدوين كرويلن مقالاً يتضمن معلومات كثيرة عن منع أشياء كثيرة في المدارس الهولندية. فقبل أربع سنوات قامت كلية نوبيرتوس في مدينة روزندال، بشن حملة ضد ارتداء الطالبات لبلوزات قصيرة تظهر منها البطن، ومنعت ارتداء قبعات لعبة البيسبول. ومنعت كلية توماس مور في لاهاي استخدام الهاتف النقال، والأكل في الصفوف، واستخدام كلمات هولندية أثناء التخاطب. ومنعت كلية هنيغوين في روتردام استخدام الطلاب عبارات تهديد ضد المدرسين مثل" سأمسك بك في الترام ". وفرضت مدرسة ابتدائية في روتردام غرامات مالية على الوالدين الذين غالباً ما يتأخرون في جلب أطفالهم إلى المدرسة. وذكر الكاتب بأن المدارس التي توضح تعليماتها في كتيب تحظى باحترام وشعبية أكثر من تلك التي لا تذكر تعليماتها مسبقاً.

ختان البنات يشغل الحكومة الهولندية [٣]

من يحدد أولويات تحسين الوضع الاجتماعي للأقليات؟

أصدرت مساعدة الوزير لشؤون مساواة الجنسين السيدة فيرستاند قراراً يعاقب الوالدين اللذين يسمحان بإجراء ختان لبناتهم. جاء ذلك أثناء مشاركتها في مؤتمر النساء الذي عقد مؤخراً (حزيران ٢٠٠٠) في نيويورك بإشراف الأمم المتحدة.

والقرار الذي صدر ولم تستشر فيها الأقليات الإسلامية وغيرها يمثل تدخلاً مباشراً في شؤون عادات وتقاليد الأقليات الثقافية والعرقية وخاصة المسلمين. ولسنا بصدد الدفاع عن شرعية أو صوابية ممارسة هذه العادة لكن استغلالها من قبل السلطات كمادة للتشهير أولاً ومنعها ثانياً ومعاقبة من يمارسها ثالثاً يمثل مؤشراً خطيراً في طبيعة تعامل الهولنديين مع قضايا الأجانب وخاصة المسلمين. ولماذا لا تهتم بأمور أخرى أكثر أهمية؟

التمييز العنصري في المعاملة

وتبرر الحكومة قرارها بأنه (يجب مكافحة هذه العادة الوحشية) على حد زعم وزيرة الصحة السيدة بورست والتي أعلنت تخصيص مائتي ألف خلدة لمكافحة هذه الممارسة. وقبل أن نتناول ردود الأفعال في الأوساط الإعلامية والسياسية الهولندية نقول: لماذا يتم التركيز على الأجانب وحدهم وخاصة المسلمين أثناء التطرق للممارسات (الوحشية) والعقائد غير العقلانية؟ لماذا لا يشمل ذلك الجماعات المسيحية الهولندية التي يؤمن بعضها بعقائد لا عقلانية أو تخالف القانون الهولندي مثلاً يحرم جماعة (شهود يهوه) عملية نقل الدم أو التبرع به حتى في الحالات الخطيرة التي تؤدي إلى وفاة أفراد هذه الجماعة أو أطفالهم. فلماذا لا

تعاقب الحكومة هذه الطائفة على هذه العقيدة التي تؤدي إلى الوفاة؟ إنها تبرر ذلك بأنه جزء من عقيدة الطائفة ولا يمكن التدخل فيه. فلماذا لا يطبق هذا على الذين يعتقدون بأن ختان النساء جزء من عقيدتهم الدينية أيضاً؟ ولماذا لا تعاقب طائفة البروتستانت الإصلاحيين Gerevormeerd الذين يعتقدون بحرمة أخذ الأمصال واللقاحات ضد الأمراض Vaccin. وقد حدثت مشكلة قبل سنوات في هولندا عندما ظهرت إصابات شلل الأطفال Polio ورفض أفراد هذه الطائفة تلقيح أطفالهم، وقاموا بتعريضهم لخطر جدي، لكن لم يعترض أحد أو يعاقبهم أحد.

وهناك العديد من الممارسات السائدة بين الهولنديين كالوشم ووضع حلقات معدنية في الأنف والأذن والشفاه والصدر وحتى في الأماكن الحساسة من الجسم. وهناك ممارسات وحشية في ممارسة الجنس تتضمن الجلد والضرب والحبس وربط الأيدي والأرجل، ومع ذلك لا يوجد من ينتقدها أو يعتبرها ممارسات وحشية لأنها بصراحة هولندية وليست أجنبية. فالسلطات لا تمانع في هذه الممارسات الوحشية بل تسمح لها بفتح نواديها ومكاتبها ونشر مطبوعاتها وإقامة حفلاتها ومسابقاتها.

ختان البنات عقيدة إسلامية أم عادة أفريقية؟

إن ختان النساء عادة منتشرة في القارة الأفريقية ولا توجد سوى أحاديث غير مؤكدة في اعتبارها تشريعاً إسلامياً. والختان هو قطع مقدمة بظر المرأة. يقول الشيخ عبد الحليم محمد أبو شقة في كتابه (تحرير المرأة في عصر الرسالة / ج ٦ / ص ١٥٠) (إن ختان البنات كان عادة من عادات العرب في الجاهلية ولما جاء الإسلام وضع لها من الشروط ما يخفف من أثرها على الرجل والمرأة معاً ويحفظ حق كل منهما في الاستمتاع. وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب وأن حديث (الختان سنة

للرجال ومكرمة للنساء) لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أرطأة ولا يحتج به). ويقول الشيخ سيد سابق في (فقه السنة/ج١/ ص٢٨) (أحاديث ختان المرأة ضعيفة لم يصح منها شيء).

وتنتشر هذه العادة في البلدان الأفريقية بشكل خاص وخاصة في مصر وأثيوبيا والصومال وجيبوتي وكينيا وتشاد ومالي والنيجر وغينيا وساحل العاج وسيراليون. وتبلغ النسبة ٩٨٪ في الصومال و٩٠٪ في مصر. أما في آسيا فلا توجد إلا في بعض البلدان وبشكل ضئيل. ولا توجد هذه العادة في دول الشرق الأوسط كالعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية ودول الخليج. ولا تقتصر ممارستها على الدول الإسلامية بل منتشرة في بعض الدول المسيحية في أفريقيا أيضاً، مما يشير إلى أنها عادة أفريقية بالأصل.

وتشير إحصائيات منظمة العفو الدولية إلى أن وجود ١٣٥ مليون امرأة أجريت لها عملية الختان، في ٢٨ بلداً أفريقياً.

طبيعة القرار الهولندي

يشير القرار إلى منع ممارسة ختان البنات في هولندا وأن من يفعل ذلك يعاقبه القانون. ورغم أن هذه العقوبة غير منصوص عليها في قانون العقوبات لكنها تستند على بعض المواد التي تمنع أي أذى جسدي شديد أو من باب سوء المعاملة ضد المرأة لأنه يقلل من الشهوة الجنسية.

ومن المشاكل التي يواجهها تطبيق القرار هو إجراء عملية الختان أثناء زيارة الوالدين مع البنت في بلدهم الأصلي. ولا يمكن ملاحقة هذه الحالات لأن الفعل ارتكب خارج التراب الهولندي. ولكن يمكن معاقبة الوالدين لأنهما ساعدا على إجراء العملية والإعتماد على أدلة مثل شراء تذاكر الطائرة إلى البلد الأصلي. ومع ذلك تواجه السلطات القانونية مشكلة أخرى فحتى الذين يحملون جنسية هولندية ويسمحون بختان بناتهم في

الخارج لا يمكن معاقبتهم إذا كان البلد الذي أجريت فيه العملية لا يعتبرها فعلاً يعاقب عليه القانون. إذ لا يكفي أن تمنعه هولندا لأنه المنع لا يسري في الخارج. ولو أصرت السلطات الهولندية على ملاحقة مخالفي هذا القرار فعليها التعاون مع سلطات ذلك البلد وإثبات شهادة الشهود وغير ذلك من الإجراءات القانونية. ولماذا تتوقع هولندا مساعدة سلطات ذلك البلد في التحقيق في قضية لا يعتبرها قانون ذلك البلد جريمة أو عملاً مخالفاً لقانونه.

ردود الأفعال الهولندية

علق محررو الصحف وكتاب العمدة في الصحف الهولندية على قرار منع ختان البنات كل حسب رؤيته وخلفيته. فقد كتب يان سلومب وهو متخصص بالإسلام مقالاً في صحيفة(تراو ٢٠٠٠/٦/١٥) قال فيه: تعتقد مساعدة الوزير بأنها بإصدارها عقوبة على ختان البنات أنها ستتعزز النزعة الليبرالية في الإسلام. فقبل مؤتمر نيويورك صرحت في يوم المرأة العالمي (٨ آذار) أنها ختان البنات جريمة. وذكر بأن تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٤ اعتبر هذه العادة ممارسة تعود لقرون طويلة،وأنها ترتكز على مطالب دينية تعتبر الختان تطهيراً وعدم الختان نجاسة. وأن الختان لدى بعض الشعوب يشابه المحافظة على العذرية. وذكر التقرير أنه إضافة إلى الدول الأفريقية يمارس ختان البنات في أوربا أمريكا وكندا وأستراليا بين أوساط المهاجرين. وأنه لا يقتصر على المسلمين فقط بل يمارس من قبل المسيحيين في أثيوبيا والأقباط في مصر.

ويضيف السيد سلومب بأن المذاهب الإسلامية تختلف في نظرتها لهذه القضية. فالمذهب الشافعي (في أندونيسيا وقسم من مصر) يعتبره واجباً. أما الحنفي فلا يعتبره كذلك. ولذلك لا نجد الختان في تركيا

والباكستان وبنغلاديش. وفي مصر تمنع الحكومة إجراء الختان في المستشفيات والعيادات الحكومية. ولذلك تجري العوائل الثرية الختان في العيادات الخاصة. أما الفقراء فتقوم القابلات بإجراء هذه العملية. ويعتقد سلومب أنه ليس من الصحيح التهديد بالعقوبة بل يجب أن تستبدل بالإرشاد والتوعية في صفوف المهاجرين فهذا أنجح. فإذا ما اعتقد المسلم أنه مخير بين الشريعة والقرار فإنه يختار الشريعة. وأن هذه العادة ستختفي تدريجياً كما اختفى الرق في أفريقيا في القرن التاسع عشر.

وعلق كاتب العمود وليم بريدفيلد في (تراو ٢٠٠٠/٦/١٦) متسائلاً: ما العمل؟ هل نترك القابلات يمارسن عمليات الختان وما يعقبها من نتائج صحية؟ أم نقر بشرعية الممارسة ونسمح بإجرائها في المستشفيات مثل الأولاد؟ ولماذا لا يجري القبول بهذه العادة ونحن في هولندا نعتبر البغاء عملاً قانونياً، ولا نتحدث عن الآثار النفسية والجسدية والنتائج السلبية له.

وكتبت هارمكه فان روسن (تراو ٢٠٠٠/٦/١٧): ليس الأجانب وحدهم يعنون من آثار هذا العادة بل النساء المتزوجات من رجال أصلهم من تلك البلدان المنتشرة فيها. أنا متزوجة من مصري، وكلما زرنا مصر ساورني شعور بالخوف من أن يقترح أحدهم علي ختان ابنتي، وفيما إذا كان بإمكاني منع ذلك أم لا. ولحسن الحظ فإن السلطات المصرية تمنع إجراء هذه العمليات. ولذلك اتفقت مع زوجي على عدم إجراء الختان. ولكن هذا ليس بكاف. فعندما قررنا ختان ولدنا سألت الذي سيقوم بالعملية: هل تقومون بختان البنات في هذه العائلة المسيحية، فقال: الدين لا يحرم ذلك. وكذلك زوجي لم يمانع أو يخالف هذا الرأي. وتعتبر هذه العادة متأصلة في المجتمع المصري، وينتاب عائلة زوجي شعور بالخجل وفقدان ماء الوجه بسبب عدم طهارة ابنتي، واستحالة أن تجد زوجاً مناسباً، لذلك

أقترح إجراء (الختان الرمزي) القانوني. وردت عليها كاتبة عمود هي سيلما شيبيل (تراو ٦/٢٢) تقول: لا أفهم ما معنى الختان الرمزي؟ واعتبرته مقترحاً طفولياً لا يمكن أن يقترحه إنسان بالغ. وهل هي طاهرة ومختونة؟ وهل تريد لابنتها التي تعيش في هولندا حرمانها من المتعة؟

المسلمون يعانون التمييز الإثني [٤]

بعد الحملة العدائية الواسعة ضد الإسلام والمسلمين التي أعقبت اعتداءات ١١ايلول - سبتمبر ٢٠٠١ دعت أصوات حكومية وسياسية إلى ضرورة العودة للحوار مع الأقليات الإسلامية لتجاوز حالة التوتر الاجتماعي بين المسلمين والمجتمعات التي يقيمون فيها في الغرب. ورغم إقامة حوارات هنا وهناك، إلا أنها بقيت ظرفية مرتبطة بقضية أو حادث عنصري فيسارع الطرفان للدعوة للحوار من أجل امتصاص حالة التوتر التي تعقب أي تصعيد إعلامي وعنصري ضد المسلمين، من أجل تهدئة الخواطر. ولذلك بقيت تلك الحوارات هامشية وغير مؤثرة بين صناع القرار في المجتمع الغربي بشرائحه الاجتماعية والفكرية والسياسية.

الأقلام والصحف ووسائل الإعلام بقيت تنبش في ملفات تعتبرها مثيرة ومهمة في تصعيد الحملة على الإسلام والمسلمين. ورغم أن الشعب الهولندي معروف بتسامحه تجاه الأديان والثقافات الأخرى، لكن هناك جهات تريد تعبئته ضد الإسلام والمسلمين لأغراض عديدة. ففي ظل الحملات الانتخابية التي تشهدها الساحة السياسية والإعلامية استعداداً للانتخابات البرلمانية في أيار - مايو -٢٠٠٢، تجمعت فلول من الأحزاب اليمينية المنحلة لتعلن عن تأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم (هولندا ملائمة للعيش) غالبية عناصره معادية للأجانب ويريدون وسيلة للتعبير عن نزعاتهم العنصرية بعد غياب رموز سياسية تعبر عن النزعة المتطرفة اثر مغادرة الزعيم اليميني فرتز بولكستاين، زعيم الحزب الليبرالي، هولندا بعد أن حصل على وظيفة في المفوضية الأوربية في بروكسل. وكان بولكستاين يمثل رمز التيار المعادي للإسلام والمسلمين والأجانب عموماً.

فشلت الأحزاب اليمينية السابقة في التأثير على الساحة السياسية. فقد خسر الحزب الديمقراطي المركزي مقعده الوحيد في البرلمان العام ١٩٩٨ وألحق ذلك بخسارته مقاعده الثمانية والسبعين في المجالس البلدية من العام نفسه. كما خسر الحزب المركزي العام ١٩٨٦ مقاعده التسعة في المجالس البلدية ولم يكن له وجود في البرلمان الهولندي.

وإذا كان صعود تلك الأحزاب في العام ١٩٩٤ يعود لتراجع الاقتصاد الهولندي وازدياد عدد العاطلين عن العمل آنذاك، وحملة الاتهام التي قادها التيار العنصري بأن الأجانب والمسلمين هم وراء المشاكل الاقتصادية، فاليوم لا يمكن تبرير ذلك بالسبب نفسه لأن الاقتصاد يعيش أزهى أيامه، حيث انخفض نسبة البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ عشرين عاماً، أو من خلال معدل النمو الاقتصادي. إذن، هناك دوافع عنصرية محضة وكراهية عميقة للإسلام والمسلمين، يحاول أنصار هذا التيار التركيز عليها ودغدغة مشاعر قطاع معين من الهولنديين من أجل الصعود مرة أخرى إلى الواجهة السياسية.

"فورتاون" رمز عنصري جديد

اختار الحزب الجديد (هولندا ملائمة للعيش) أستاذاً جامعياً مثلي الجنس، هو بيم فورتاون ليكون على قائمة مرشحيه. وفورتاون معروف بعدائه الصريح للمسلمين ويظهر ذلك في مقالاته المنشورة في الصحف و المجلات الهولندية. كما أصدر كتباً عديدة تهاجم الإسلام و عقائده وأحكامه. فكتاب " ضد أسلمة ثقافتنا "، الصادر العام ١٩٩٧، ينتقد الإسلام ويعتبره عائقاً في اندماج الأقليات المسلمة في المجتمع الهولندي. كما ينتقد أحكام الشريعة الإسلامية وموقف الدين الحنيف من المرأة وحجابها، والفصل بين الجنسين وتقيد الحرية الجنسية إضافة إلى الموقف

من مثليي الجنس. كما دعا إلى شن حرب باردة ضد الإسلام في أعقاب انفجارات ١١ ايلول - سبتمبر- في أمريكا. من جانب آخر، لا يخفي فورتاون موقفة المؤيد لإسرائيل، فهو يشارك في حملات التضامن معها، وأعلن بأنه يؤيد إسرائيل من كل قلبه، وانه سيدعمها من كل قلبه، وأنه سيدعمها إذا ما وصل للسلطة.

أحياناً يشدد فورتاون هجماته وانتقاداته للإسلام، ففي كانون الأول- ديسمبر- الماضي، شن حملة ضد أحد أئمة المساجد هو عبد الله هاسلهوف. كما شن قبله حملة ضد الشيخ خليل المومني، إمام مسجد النصر في روتردام، وذلك لتصريحات لهما تتعلق بمثليي الجنس والحكم الإسلامي فيهم. وفي منتصف شباط- فبراير- الماضي، أي بعد ترشيحه على قائمة " هولندا ملائمة للعيش "، أطلق فورتاون تصريحات عنصرية مكشوفة. ففي لقاء أجرته معه صحيفة " دي فولكس كرانت " أعلن بأن:

الإسلام ثقافة متخلفة.

على الحكومة عدم قبل اللاجئين السياسيين.

تعديل المادة الأولى من الدستور الهولندي التي تمنع التميز على أساس الدين و المعتقد و العرق واللون والجنس.

أدت تصريحاته هذه، إلى ضجة في الأوساط السياسية والصحافية بين معارض لها (باعتبار أن فورتاون تجاوز حده في إظهار عدائه وعنصريته ضد فئة من المجتمع الهولندي، أي المسلمين، وكذلك دعوته لتعديل المادة الأولى من الدستور التي تعتبر قمة التحضر ومن أهم إنجازات الدولة الهولندية الحديثة العام ١٩٥٠ لوقف النزاع بين الكاثوليك و البروتستانت) وبين مؤيد لهذا الصوت العنصري الجديد بعد فقدان الساحة الهولندية لرمز يتبنى هذه المشاعر المكبوتة في نفوس قطاعات معينة.

وساهمت الحكومة في تصعيد الحملة عبر تصريحات السيدة كارين ادلي مونت، مساعدة وزير التعليم، حين صرحت بأنه "إذا كانت المدارس الإسلامية تمارس التميز والكراهية فيجب على الحكومة والبرلمان التدخل وإيقاف الدعم المالي عنها. ولو أدى ذلك إلى إغلاق هذه المدارس ". ودعت إلى " معالجة صارمة ضد انتشار الأفكار المتطرفة في هذه المدارس ووقف التأثير الأجنبي عليها". وأيّد معظم الأحزاب السياسية تصريحات مساعدة الوزير منددأً بالدعم المالي الذي قدمته بعض المؤسسات السعودية لعدد من تلك المدارس في هولندا.

وفي حمى الحملات الانتخابية، والكل يريد تسجيل نقاط لصالحه، لم يطالب سياسي واحد بإجراء تحقيق رسمي في الأمر وهل ثبتت تلك الإدعاءات أم لا؟ الأمر الذي دعا صحيفة " تراو" أن تنتقد في افتتاحيتها السيدة ادلي مونت، وكذلك الأحزاب السياسية. فقد كتبت تقول " إن موقف الأحزاب السياسية تجاه تواجد تيار راديكالي في المدارس الإسلامية غير مبني على الحقائق. فتقرير جهاز المخابرات الهولندية يذكر صراحة أن هناك ستة مدارس فقط من مجموع ٣٢ يعمل فيها مدرسون متشددون. فلماذا تم إهمال موقف الأكثرية المنسجم مع القانون والقيم الهولندية؟ من جانب آخر اعتمدت تصريحات ادلموند على أمر واحد: هو وجود كتاب مدرسي يدعوا لكراهية المجتمع الغربي في حين لم تثبت المخابرات استعمال هذا الكتاب في التدريس"!

تقرير المخابرات الهولندية حول المدارس الإسلامية

في ذروة الحملة على المدارس الإسلامية، قامت المخابرات الهولندية بنشر تقرير لها بعنوان (النظام الديمقراطي والتعليم الإسلامي)، تضمن " إشارات إلى أن التعليم الإسلامي يبعث على القلق، وأن بعض المدارس

استلم تبرعات مالية من مؤسسة الوقف الإسلامي السعودية، وأن بعض أعضاء إدارات هذه المدارس يتعاطفون مع منظمات رايديكالية مثل حماس الفلسطينية وجماعة الاخوان المسلمين المصرية".

وأشار التقرير إلى وجود " تميز ديني وتعصب وعداء للغرب والقيم الديمقراطية ودعوة لعدم الاندماج في المجتمع الغربي. وأن بعض المعلمين يمارسون سلطات خارج النطاق التعليمي مثل التدخل في الشؤون اليومية للمدارس، ومشاكسة الطلاب المسلمين للمعلمين الهولنديين العاملين في هذه المدارس، وكذلك إدارتها. وأن هذا الضعف يمارس سلطات إضافية لا ترتبط بالدين بل بدعم جهات أجنبية المدارس مالياً. كما أن إدارة (مجلس المدارس الإسلامية) لم تفعل شيئاً، لا في منع المساعدات الأجنبية ولا في مواجهة المعلمين الرايديكاليين ".

وفي خضم هذه الاتهامات أعلن مجلس المدارس الإسلامية عن استقالة إدارته بسبب اتهامات المخابرات الهولندية له بالتقصير في أداء عمله. الجدير بالذكر أن المخابرات الهولندية لم تنشر تقريراً في تاريخها إلاّ مرتين وكلاهما يتعلق بالإسلام: الأول كان قبل أعوام عديدة، بعنوان (الإسلام السياسي)، والثاني هو هذا التقرير الأخير الذي أشرنا إليه. ومن المعلوم أن المخابرات لا تنشر تقريرها علناً، فلماذا تفعل ذلك إذاً كان للموضوع صلة بالمسلمين؟

من جانب آخر شكك باحث في دائرة بحوث المخابرات والأمن " نايميخين" في مصداقية تقرير المخابرات، وأنه يخرق القانون لأن عمل المخابرات يقتصر على وجود تهديد كبير لأمن البلاد والنظام الديمقراطي وقضايا الأرهاب والتجسس. ومثل هذه القضايا غير موجودة في المدارس الإسلامية. كما انه ليس من حق المخابرات دخول المدارس و تفتيشها

بحجة وجود عناصر متعاطفة مع التيار الأصولي الإسلامي، إذ يكفي إبلاغ إدارات تلك المدارس وتنبيهها إلى هذا الأمر. وانتقد الخلل الإجرائي في قيام المخابرات بالتفتيش، في حين لم يصدر أي أمر حكومي أو قرار برلماني بذلك بل اعتمدت إدارة المخابرات على الأخبار والتصريحات التي نشرتها وسائل الإعلام، وهذا غير كاف مطلقاً.

وينطلق الشك في نوايا المخابرات من أنه لو كان همها فعلاً هو البحث عن نشاطات وأفكار معادية لبعض الفئات الهولندية أو ضد قيم الديمقراطية فلماذا لم تحقق في موقف الحزب البروتستانتي المسيحي الذي يعارض انتماء النساء إليه؟ وهو أمر يخالف الدستور لأنه يمارس التمييز ضد النساء. وقد نبهت الأمم المتحدة الحكومة الهولندية إلى هذا الأمر. كما توجد طوائف دينية مسيحية تعارض التلقيح ضد الأمراض السارية كشلل الأطفال والجدري والحصبة، مما يعرض أطفالهم للخطر. وهو أمر يخالف اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها هولندا. وهناك طائفة دينية (شهود يهوه) تمنع نقل الدم بين أعضائها أو من غيرهم، فتعرّض أعضاءها للخطر الجدي خاصة في حالات العمليات الجراحية أو حوادث الطرق وغيرها. أليست هذه ثقافة متخلفة تعود للعصور الوسطى؟ فلماذا توصم الثقافة الإسلامية وحدها بالتخلف؟

إن التركيز على المشاعر العنصرية ضد الإسلام والمسلمين لن يؤدي سوى إلى توتر العلاقات بين هؤلاء وبقية المجتمع الذي يشكلون جزءاً منهم. الأمر الذي سيخلق أجواء عدائية ربما تصل إلى حد الاعتداءات على المسلمين ومساكنهم ومساجدهم ومؤسساتهم مثل ما تمارسه بعض العناصر المتطرفة في دول أوربية أخرى.

الإعلام يمارس دوراً تحريضياً ضد المسلمين°

مقالات وندوات وبرامج فكرية وسياسية تفتقد الموضوعية
أحصائيات مشكوك بها، وأخبار ملفقة وتقارير عارية عن الصحة
استخدام عبارات (مسلمين إرهابيين) بدلاً من متهمين أو مشتبه بهم
استخدام الصورة كحافز بصري يثير العداء والكراهية ضد الإسلام

لم يكن الحدث الأمريكي قد أدى إلى اهتزاز الواقع الأمريكي حكومة وإعلاماً وشعباً فحسب، بل ليكشف عن البنية الأخلاقية والفكرية والاجتماعية الضعيفة للمجتمعات الغربية، ومدى هشاشة مبادئ المساواة والحرية واحترام الأديان التي تتشدق بها. حيث فشلت في أول اختبار صعب لها.

وفي هولندا بانت آثار الاهتزاز على المجتمع ككل. فقد الإعلام الهولندي النسبة البسيطة من الحيادية والموضوعية التي كان يتمتع بها تجاه قضايا الإسلام والمسلمين، وسرعان ما تحول إلى ماكنة ضخ للكراهية والعنصرية ضد الإسلام والمسلمين والعرب. وخلال الأيام العشرة الأولى بعد الحدث بقيت جميع وسائل الإعلام الهولندية تتخذ موقفاً عدائياً صريحاً ضد الإسلام. كما لعبت دوراً تحريضياً في تصعيد ردود الأفعال الشعبية والسياسية والحكومية ضد المسلمين. وبعد أسبوعين من الحدث بدأت تستعيد وعيها وتنتبه إلى ما فعلته من تخريب بنية المجتمع المتعدد الثقافات وزرع الخوف والذعر في نفوس أبناء المجتمع سواء مسلمين أو غير مسلمين.

وتصدرت صور بن لادن تصاحب مقالات وأخبار وعناوين مثل (المليونير بن لادن يجاهد بالأموال والفتاوى ضد أمريكا). واحتلت التقارير

والبرامج والأفلام الوثائقية التي تتناول الإسلام والحركات الإسلامية معظم أوقات المحطات التلفزيونية. وحتى برامج الأطفال قدمت عدة برامج تحدث معظمها عن (لماذا يكره المسلمون أمريكا؟). واستمرت تنقل المعلومات والأخبار من المحطات الأمريكية دون تحليل أو تمييز. وحتى التي اعتذرت عنها أمريكا مثل نشر صور المشتبه بهم حيث ظهرت أخطاء فظيعة واتهام أناس أبرياء، استمرت الصحافة الهولندية في ذلك.

وبذلت وسائل الإعلام جهودها من أجل ترسيخ صورة الإرهاب بالمسلمين وأنه جزء من تعاليم الإسلام، وأن الإرهاب يمثل جانباً من شخصية المسلم. ففي ندوة تلفزيونية موسعة استمرت أكثر من ساعتين يوم الأحد ٢٠٠١/٩/١٦ وبثت على الهواء مباشرة، شارك فيها عشرات من الصحفيين والمفكرين والكتاب والمؤرخين والبرلمانيين والوزراء وأساتذة الجامعات والمتخصصين بالشرق الأوسط. وكان الحضور الإسلامي ضعيفاً اقتصر على اثنين، أحدهما سوداني والآخر مغربي، حاول المتحدثون بشتى الطرق ربط الإرهاب بالإسلام وأن تربية المسلم ومفاهيم الموت والحياة تسهل قبول العمليات الإنتحارية. وأن الإسلام نفسه يقبل ويتسامح مع الإرهاب ويسميه جهاداً. ولولا وجود بعض الأصوات المنصفة التي أصرت على أن مصدر الإرهاب هو الصراع العربي الإسرائيلي ودعم أمريكا اللامحدود لإسرائيل، لبقي هناك صوت واحد يقول: الإرهاب مصدره المسلمون. وطرح وزير الداخلية السابق (برام بيبر) لأول مرة فكرة إنشاء وزارة للأمن بهدف حماية هولندا وأوربا من خطر الإرهاب، أي ملاحقة المسلمين والعرب.

الصورة وسيلة لتعزيز الكراهية

لم تقتصر حملة التصعيد الإعلامي على نشر الأخبار المنحازة ضد

المسلمين بل استخدمت الصورة كحافز بصري لإثارة الكراهية في نفوس الهولنديين ضد كل ما هو إسلامي. فقد نشرت صحيفة (تراو) صورة امرأة منقبة تعتقلها الشرطة الألمانية في هامبورغ. كما نشرت على صفحة داخلية صورة هاتف نقال على شاشته رسم يمثل طائرة تقترب من بناية عالية وتحتها عبارة (صابت ما خابت). ونشرت صور كاريكاتورية تؤجج الحقد ضد المسلمين والعرب. فيصور أحدها طائرة بوينغ يقودها عربي يرتدي كوفيته، متوجاً نحو مركز التجارة العالمي بشكل يضع القارئ في الشباك والطائرة تتجه نحوه، مثيراً بذلك كل معاني الذعر والكراهية ضد العرب. ويصور رسم آخر شخصاً يربط القرآن على عينيه فلا يرى شيئاً، ممسكاً بسيف يقطر الدم من حافته، وفوق الرجل عبارة (جهاد) بالهولندية لكنه أبدل (الدال) بـ(تاء) حيث تعني كلمة (Haat) الكراهية باللغة الهولندية.

المسلمون إرهابيون على الدوام!

بقيت وسائل الإعلام تستخدم عبارة (مسلمين إرهابيين) و(مسلمين متشددين) لوصف المشتبه بهم. بل عندما اعتقل أربعة في هولندا وصفتهم بالمسلمين دون أن تذكر جنسياتهم كما هي العادة. كما لم تصف أي واحد منهم بالمتهم أو المشتبه به كما هو متداول لأن الجريمة لم تثبت عليهم بعد، بل أحيلوا إلى التحقيق، وظهر أنه ليس لهم علاقة بابن لادن. أما السويسري الذي أطلق النار على مقر البرلمان يوم ٢٠٠١/٩/٢٧ فقد جاءت عناوين الصحف كالتالي (سويسري يرتكب مذبحة في برلمان إقليمي)، هكذا! لم يذكر دينه المسيحي، ولا وصفه بالإرهاب رغم فداحة الجريمة وبشاعتها.

تقويم يفجر فضيحة إعلامية

اعتقد محررو صحيفة التلغراف أنهم حصلوا على دليل دامغ لتورط المسلمين في هولندا بحادث الانفجارات في أمريكا. فقد حصل أحدهم على تقويم طبع في مصر نشرت فيه صورة لطائرة محترقة تهوي في البحر أمام مدينة نيويورك. ونشرت الصورة على الصفحة الأولى من الصحيفة مع إيحاء بأن مدرسة الإيمان الإسلامية في (ألميرا) تعلم بالجريمة قبل وقوعها بثلاثة أشهر. وأن إدارة المدرسة تعلم الأطفال كراهية أمريكا. وترجم المحرر عبارة (توكلت على الله) بأنها (أعتمد على الله ومن أجل أموت) وهي ترجمة غير أمينة اعترض عليها مستشرق هولندي التقاه التلفزيون للتعليق عليها. والصورة تمثل ذكرى حادث الطائرة المصرية التي سقطت عام ١٩٩٩ أمام السواحل الأمريكية. وأعلنت الشرطة الهولندية أنه لا علاقة للتقويم بالحادث الأمريكي. وستتقدم إدارة المدارس الإسلامية ISBO بشكوى ضد الصحيفة. وتدير المدرسة سيدة هولندية مسلمة ومتعصبة، ويدرّس فيها معلم أفغاني متعصب يدعى محمد نظير تنوير وهو من مؤيدي طالبان، منع سابقاً طالبتين عراقيتين من الصلاة وفق المذهب الشيعي، أي عدم تكتف اليدين. وأصرت مديرة المدرسة إما أداء الصلاة وفق المذهب الوهابي أو الطرد من المدرسة. فاضطرتا لترك المدرسة. (راجع عدد النخيل (٤٠) الصادر في نيسان ١٩٩٩).

تقارير ملفقة واحصائيات كاذبة

بعد يوم واحد من الانفجارات تداولت وسائل الإعلام تقريراً من شرطة مدينة Ede يقول بأنه بعد ساعة من حدوث الاعتداءات خرج خمسة عشر شاباً مغربياً إلى الشوارع مبتهجين وفرحين لضرب أهداف

أمريكيـة. وسـرعان مـا تـداولت وسـائل الإعـلام الخبـر واعتبرتـه اسـتهتاراً بمشاعر المجتمع الهولندي الحزين. كما علق عليه رئيس الوزراء واعتبره أمراً غير مقبولاً. وأعرب محافظ المدينة عن ارتياحه لاعتقال الشباب. وبعد أن تم تشويه سمعة المغاربة والمسلمين جميعاً وأنهم إرهابيون نشر تحقيق حول القضية تبين فيه أن الخبر الذي أرسله أحد الشرطة عار عن الصحة تماماً. واعترف الشرطي بأن الخبر لم يكن موضوعياً وبريئاً، إذ لـم يكـن هناك سرور أو بهجة أو سيارات تحمل بالونات، وإنما كان هناك شباب يتجمعون كعادتهم في الشارع وعندما اقتربت منهم الشرطة حدث كالعادة استفزاز ضدها.

ونشـرت صـحيفة (كونتراسـت) إحصـائية جـاء فيهـا أن ٤٧،٧٪ مـن المسلمين يتفهمـون الانفجـارات الإرهابيـة فـي أمريكـا، وأن ٦١،٥٪ منهم يـدينونها، وأن ٥٪ مـنهم يؤيـدونها. وقـد أغضـبت النسـبة الأخيـر الشـارع الهولندي وسكبت وسائل الإعلام الزيت على النار عندما اعتبرت أن هذه هي مشاعر المسلمين. وظهر رئيس الوزراء غاضباً من هذه النسبة معتبراً إياها غير مقبولة بتاتاً في مجتمع ديمقراطي متحضر.

وشككت صحيفة (تراو) بالإحصائية مشيرة إلى أنه تم أخذ آراء(٤٠٠) مسلم كانوا يخرجون من المساجد أو الشوارع، وأنه لا يوجد تمثيل حقيقي للمسلمين. وأشـار أحـد المختصين إلـى أن الفـرد الشـرقي يميـل عـادة إلـى إبداء الرأي الذي يرضي المحيط الاجتماعي حوله. وأن الإحصائية تغافلت الذين كانوا في منازلهم من المسلمين.

الجدير بالذكر أنه لم تجر عملية استفتاء بين الهولنديين للتعرف على نسبة المعارضين والمؤيدين للإنفجارات.

الهولنديون: الأمن قبل التسامح

نشرت صحيفة (دي فولكس كرانت) اليومية بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦ نتائج بحث ميداني شمل (٨٠٠) شخص ظهر فيه أن ٦٣٪ من الهولنديين يميلون إلى معاملة المسلمين الذين يحملون أفكاراً معادية للغرب بقسوة من قبل السلطات. وأن يجري طرد أي مسلم تثبت علاقته بما حدث في أمريكا أو يتعاطف من الجهات المنفذة لها. وتبين أن غالبية المطالبين بتشديد الرقابة على المسلمين هم من ذوي المستويات التعليمية القليلة والمتوسطة. في حين أقر ذوي التعليم العالي على التعامل الطبيعي مع المسلمين، وعدم فرض رقابة على تنقلاتهم.

وكشف البحث أن نصف الهولنديين يشعرون بالخوف، وأنهم مستعدون للتضحية بجزء من حريتهم من أجل تحقيق مزيد من الأمن. وأيد ٦٦٪ منهم عودة الحواجز والحدود بين دول الاتحاد الأوربي. كما أيدوا حمل كل فرد بطاقة هوية معه.

أسطورة موضوعية الإعلام الغربي[٦]

مدير شبكة CNN يصدر تعليمات لمراسليه لتبرير موقف الحكومة الأمريكية أمام المشاهدين.

مستشار توني بلير: لا تنتقدوا المستوطنات الإسرائيلية لأن ذلك دعاية لابن لادن.

رغم ما يتمتع به الإعلام الغربي من حرية ومساحة كبيرة في النقد والنقاش لكن ذلك لا يعني أنه يعاني من نقاط ضعف كبيرة. فقد كشفت أحداث ١١ أيلول عن حقيقة توجهات الإعلام الغربي وخاصة الأمريكي، في تعامله مع قضايا المسلمين، وأكذوبة الموضوعية التي تدعيها وسائل الإعلام الغربية، كما تسرب الشك إلى حياديتها. وإذا المهتمين بالإعلام لا يعتبرون ذلك جديداً لكن الأحداث أظهرت مصاديق جديدة تمثلت في التعليمات التي أصدرتها الحكومة الأمريكية إلى وسائل الإعلام بشكل قد يختلف كثيراً عن إعلام الأنظمة الدكتاتورية من حيث إخفاء الحقائق أو تغيير المصطلحات أو عدم إفساح المجال للخصوم.

تعليمات لوسائل الإعلام

تعتبر شبكة CNN من أكبر وسائل الإعلام غربياً وعالمياً. وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الأمريكية، وتنقل موقفها ورأيها وتحليلاتها للأحداث والأخبار. كما توجد علاقة قوية بين شبكة CNN وبين وكالة المخابرات المركزية CIA حيث يجري تدريب مراسلي الشبكة على كيفية جمع المعلومات والأخبار والتي تصل إلى مستوى التجسس. كما تستخدم الشبكة كوسيلة للتعرف على آراء خصوم أمريكا تحت واجهة

المقابلات التلفزيونية، حيث تضع وكالة المخابرات المركزية مجموعة من الأسئلة المنتقاة بعناية سياسياً ونفسياً تناسب الشخصية المراد مقابلتها، كما يحدث مع الرؤساء وزعماء الأحزاب والتيارات السياسية. وآخر مرة كانت عندما وضعت CIA عدة أسئلة عبر CNN كان يفترض طرحها على أسامة بن لادن، بحيث يدان بها سواء أجاب بنعم أو لا!

في عام ١٩٩٦ صرح الجنرال كولن باول، وزير الخارجية الحالي، إلى أحد الصحفيين بأنه (لو كانت أمريكا على شفير هزيمة حربية وكانت وسائل الإعلام تتحدث عنها، لكان زج الصحفيين في السجن فيما قد هلل الشعب الأمريكي لذلك). وهناك اليوم جهاز يدعى PentagonNews Network يشرف على ما تكتبه الصحف ويدلي بتعليماته كلما احتاج الأمر. وهذه عينة من التعليمات إلى وسائل الإعلام الغربية:

× أرسل (والتر إيزاكسون) رئيس شبكة CNN تعليمات إلى مراسليه قال فيها (يجب أن نضاعف جهودنا من أجل التأكد من أننا لا ننقل الأحداث من وجهة نظر طالبان. كما يجب أن نشير في تغطيتنا الإخبارية إلى قيام طالبان باستخدام الأفغان كدروع بشرية، إلى جانب مسؤوليتها عن مقتل خمسة آلاف أمريكي في انفجارات أيلول ٢٠٠١). وواضح أن التعليمات تصر على عدم فسح المجال للطرف الآخر وإيصال رأيه وموقفه، بل يبقى الرأي العام العالمي يسمع رأي وموقف الحكومة الأمريكية فقط. كما أن قضية (استخدام الدروع البشرية) ليست صحيحة بل يراد بها تبرير قتل المدنيين الأفغان في القصف الأمريكي.

× وفي تعليمات أصدرها (ريك دافيز) أحد مسؤولي CNN جاء (يجب على المراسلين أن يضعوا في اعتبارهم عند تغطيتهم لأحداث الحرب في أفغانستان أن الضربات الأمريكية على كابل هي رد فعل على

انفجارات ١١ أيلول) مشيراً إلى أن (ضرورة التركيز في تناول الأحداث على أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تؤكد أن قواتها تحاول تقليل الخسائر من المدنيين عن قصفها الأراضي الأفغانية).

× صرح (بيتر آرنيت) مراسل CNN في العراق أثناء حرب الخليج (أنه خلال الحرب عام ١٩٩١ أدركنا أن الإدارة الأمريكية تستخدمنا لتمرير وجهة نظرها) مشيراً إلى الضغوط الكبيرة التي مارسها جورج بوش الأب. وأكد (أن الإدارة الأمريكية آنذاك كانت تخشى من أن يؤدي نقل الأخبار بمصداقية عالية في بغداد إلى فشل الحرب التي تشنها ضد العراق).

× أصدرت الحكومة الأمريكية أمراً إلى إذاعة صوت أمريكا/ القسم الأفغاني بعدم بث حديث أجرته الإذاعة مع الملا محمد عمر.

× أصدر البيت الأبيض تعليمات بعدم بث رسائل أسامة بن لادن أو أعضاء منظمة القاعدة مباشرة قبل أن تتعرض للتحليل خشية أن تتضمن تعليمات مشفرة إلى أعضائها في أمريكا.

× طلبت الخارجية الأمريكية منع السفير الأفغاني في إسلام آباد الملا ضعيف من عقد مؤتمر صحفي يومي تنقل تصريحاته ووجهة نظره وسائل الإعلام الدولية.

× أمرت شبكة CNN مراسليها وصحفييها في أيلول ٢٠٠١ بوصف مستوطنة (جيلو) اليهودية المحاذية لبيت جالا بأنها حي يهودي تم بناؤه على أراض احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وتقع في أطراف القدس.

× طلبت هيئة الإذاعة البريطانية BBC من كافة مراسليها في شهر آب ٢٠٠١ عدم وصف عمليات القتل الإسرائيلية للناشطين الفلسطينيين بأنها (عمليات اغتيال). يذكر أن (سام كايللي) مراسل صحيفة التايمز البريطانية في الشرق الأوسط قد استقال من عمله في أيلول ٢٠٠١ بعدما طلبت

الصحيفة منه استخدام كلمات ومصطلحات معينة متحيزة للجانب الإسرائيلي عند الحديث عن الأوضاع في الأراضي المحتلة.

× طلب (الستر كامبل) المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء البريطاني (عدم انتقاد المستوطنات الإسرائيلية لأن ذلك يكاد يكون معادلاً للأخذ بدعاية بن لادن ومباركة رغبته المعلنة في تصفية اليهود).

الإعلام الغربي والراي العام العربي

هذه وغيرها تمثل المأزق الذي وقع فيه الإعلام الغربي بين ادعاءاته الحرية والموضوعية وبين مصالح الدول التي ينتمي إليها أو الضغوط التي يتعرض لها من هذا الطرف أو ذاك. والمحصلة أن الإعلام الغربي قد فشل في إقناع جمهور مستمعيه ومشاهديه، وخاصة العرب.

لا تمتلك أمريكا وسائل إعلام باللغة العربية قادرة على التأثير بالمستمع العربي. فإذاعة (صوت أمريكا) بقيت تمثل وجهة نظر الحكومة الأمريكية. أما محطة CNN فلا تمتلك قسماً عربياً أسوة بالقسم الإيطالي والاسباني والياباني والتركي. ولذلك تبقى هناك فئة صغيرة ممن يجيدون الانكليزية ويستطيعون الحصول على بث المحطة هم وحدهم الذين بإمكانهم متابعة أخبارها.

وهناك إذاعة (مونت كارلو) الفرنسية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط و التي تتميز بموضوعية إلى حد ما.

أما القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية فهو من أقدم الإذاعات الموجهة للعرب، وتحظى بقبول أكبر من بقية الإذاعات الغربية الأخرى. وكانت الـ BBC قد خاضت تجربة عام ١٩٩٥ تمثل في إنشاء محطة تلفزيونية باللغة العربية لم تعمل سوى لبضعة أشهر بسبب معارضة السعودية لها، إذ اعتبرتها قناة معادية لها ولسياساتها.

بعد عام واحد أي عام ١٩٩٦ تم إنشاء قناة (الجزيرة) بنفس الكوادر الإذاعية التي كانت في الـ BBC. وبرزت الجزيرة كقناة إخبارية وحوارية يديرها مجموعة من الإعلاميين المحترفين. ونجحت في جذب المشاهد العربي في كل مكان، واستطاعت أن تعوضه عن وسائل الإعلام الغربية المتحيزة. تمتاز الجزيرة بسياسة ليبرالية تسمح بعرض جميع الأفكار السياسية والفكرية والأيديولوجية والمذهبية من خلال استضافة أو مقابلة طيف واسع من الشخصيات العربية والإسلامية والغربية بل وحتى الإسرائيلية.

وبرز دورها بشكل مؤثر أثناء انتفاضة الأقصى منذ أكثر من عام حيث تمكنت من خلق رأي عام عربي ولإسلامي مؤيد للانتفاضة. وكذلك دورها القوي في حرب أفغانستان عندما باتت المحطات الدولية تنقل عنها كمصدر رئيسي للمعلومات.

هذه الحرية الواسعة خلقت للقناة مشاكل عديدة مع دول عربية كثيرة، بعضها أغلق مكتبها عنده، كالسعودية، وأخرى دخلت معها في دعاوى قضائية كالكويت، إضافة إلى أزمات مع الأردن والمغرب ومصر.

وتعدت الشكوى من الجزيرة الدول العربية لتصل الدول الغربية الديمقراطية. فقد انتقد (دومينيك بوديس) رئيس المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع في فرنسا، قناة الجزيرة بضرورة (أن لا تتضمن البرامج أي تحريض على الحقد أو العنف لأسباب تتعلق بالجنس أو الدين أو الجنسية) موضحاً أنه عندما توجه نداءات (ضد دولة أو عدة دول أو ديانة أو عدة ديانات) خلال الوثائق التي تبث، يجب أن تترافق مع تعليقات (للتملص منها). وأضاف (عندما تبثون مشاهد حديثة لم تنتجها فرقكم

لكنهـا وردت إلـيكم مـن مصـادر خارجيـة يجـب أن تعلمـوا بوضـوح جمهوركم بمصادرها).

ولا نعلم هل تطبق وتلتزم وسائل الإعلام الغربية وخصوصاً الفرنسية بهذه التعليمات وهي تبث تقارير وأخبار تهاجم الإسلام والمسلمين وتشوه سمعتهم وتفتري عليهم؟

وكانت فرنسا قد وقعت عقداً في تموز ١٩٩٩ لبث برامجها عبر الكابل والأقمار الصناعية في فرنسا. وتسمح هذه الاتفاقية ببث برامجها في كل أنحاء الاتحاد الأوربي.

قناة فضائية إسرائيلية بالعربية

تدرس الحكومة الإسرائيلية مشروع إنشاء قناة فضائية لمنافسة قناة الجزيرة التي تشكو منها الأوساط الإسرائيلية. وستبث القناة باللغتين العربية والإنكليزية. وتهدف القناة إلى عرض وجهات النظر الإسرائيلية. من جانب آخر طالب وزير الإتصالات بمنع التقاط قناة الجزيرة في إسرائيل. فيما طالبت مسؤولة الإعلام في مكتب شارون أنه من الأجدر بإسرائيل السعي للتعاون مع الجزيرة والظهور فيها بدل محاربتها لأنها أهم منصة إعلامية في العالم يثق المشاهدون بموضوعيتها.

المسلمون في الغرب ومخاطبة الرأي العام الغربي[٧]

مسلمون يرفعون شعارات عنصرية ونازية في حين أن العنصريين والنازيين يكرهونهم!

لماذا يتكرر الخطأ ثم الاعتذار عدة مرات؟ وهل لدينا استراتجية واضحة للتعبير عن مطالبنا؟

بين الإفراط والتفريط: من الاعتداء على المعابد اليهودية إلى التبرع بحماية مراسم ذكرى المحرقة اليهودية!

كيف تعامل المسلمون في الغرب مع انتفاضة الاقصى

حظيت انتفاضة الشعب الفلسطيني بتأييد واهتمام جميع المسلمين في العالم، حيث يستمر المشاهدون أمام أجهزة التلفزيون يراقبون عبر القنوات الفضائية تطورات الأوضاع في فلسطين وتزايد الإعتداءات الإسرائيلية المسلحة ضد السكان العزل. وتأثروا بجميع الصور المأساوية التي بثتها وكالات الأنباء والمحطات العربية.

وإذا كانت بعض الدول العربية قد منعت مواطنيها من التعبير والتظاهر تضامناً مع الشعب الفلسطيني فإن المسلمين في الغرب يتمتعون بحرية كاملة في التعبير عن وجهة نظرهم وتعاطفهم مع إخوتهم في فلسطين. فقد خرجت العديد من التظاهرات في العواصم الغربية تأييداً لجهاد الشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي. ففي هولندا خرجت مظاهرتان، الأولى في العاصمة السياسية لاهاي يوم الجمعة ٢٠٠٠/١٠/٦، حيث انطلقت من المحطة المركزية لتخترق المركز التجاري في المدينة ثم لتتوقف أمام السفارة الإسرائيلية. وقد أشرفت على المظاهرة (لجنة

فلسطين) المؤلفة من مجموعة من الهولنديين المتعاطفين مع العرب ورابطة الجالية الفلسطينية في هولندا. وشارك فيها بعض الهولنديين وهم يحملون صوراً عن مأساة الشعب الفلسطيني. كما وزعوا بيانات تندد بالقصف الإسرائيلي. وشارك فيها عدد كبير من العراقيين والمغاربة والفلسطينيين والأتراك.

كان يمكن أن تكون المظاهرة طبيعية ومقبولة من قبل الشارع الهولندي لولا بعض الأخطاء التي رافقتها فأدت إلى نتائج عكسية. فقد رفع المتظاهرون المسلمون لافتات بالهولندية تسيء لليهود مثل "أيها اليهود لماذا قتلتم أنبياءنا؟ " و"أيها اليهود لماذا أنتم قوم يعصون الله؟ ". ونسي أصحاب اللافتات إن تنديدهم يجب أن يتوجه إلى الاسرائيليين، لأن الإساءة إلى اليهود أو أتباع أي دين أو معتقد يعني في القانون الهولندي عملاً عنصرياً معاقب عليه قانوناً. أما التنديد بإسرائيل فهي كيان سياسي ودولة يجوز معارضة سياستها والتنديد بها مثلها مثل بقية دول العالم.

وكان الجمهور يصرخ بشعارات مثل " خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود ". وهو شعار يهدد بعودة الجيش الإسلامي وتطهير الأرض من الإحتلال الإسرائيلي، لكن هذا الشعار الذي يعتبر عادياً وطبيعياً وحماسياً في البلدان العربية لكنه في الغرب يعتبر إهانة لمجموعة دينية. وهذا أمر يعاقب عليه القانون. لا ننسى إننا كمسلمين طالما اعترضنا على إهانات وُجهت إلينا، أو إلى ديننا. وطالما قامت المحاكم الهولندية بمحاكمة هذا السياسي أو ذاك بتهمة العنصرية لأنه أساء للمسلمين في خطاب أو مقال.

وفي المظاهرة الثانية التي سارت يوم ٢٠٠٠/١٠/١٤ في أهم شوارع أمستردام، والتي أشرفت عليها (جمعية العمال المغاربة) فقد تجمعت أمام

القنصلية الأمريكية. ورغم انه لم يشارك فيها سوى ثلاثين شخصاً من الشباب المسلم المتحمس، لكنها أساءت للمسلمين أيضاً. فقد رفعت فيها شعارات نازية مثل (حماس حماس عاملوا اليهود بالغاز) و(هتلر هتلر هتلر) متناسين أن ما نواجهه كمسلمين هو من هذه الجماعات المتطرفة التي تعتدي على المسلمين والأجانب واللاجئين، كما تعتدي أحيانا على بعض مساجدنا. فكيف نفسر للرأي العام الغربي هذا التناقض الفاضح؟ وكيف نطلب من الأحزاب السياسية والحكومات الغربية الحد من نشاطاتهم وشبابنا يدعوهم للتواجد في الساحة؟

الخطأ والإعتذار

استغلت الصحافة الهولندية هذه الأخطاء لتشن حملة كبيرة ضد المتظاهرين والمسلمين واتهمتهم بالعداء للسامية، وهي تهمة خطيرة في الذاكرة الغربية. سارعت المنظمات التي أشرفت على المظاهرات للاعتذار عما حدث فيها من إهانة لليهود. فقدمت (رابطة الجالية الفلسطينية) اعتذاراً رسمياً لمحافظ لاهاي عن (الشعارات واللافتات العنصرية التي رددها المتظاهرون) كما جاء في خطاب الاعتذار. وردت جمعية العمال المغاربة على مبالغة صحيفة (تراو) معتبرة أن الشعارات (رفعت من قبل مجموعة من المراهقين الأبرياء الذين يرفعون شعارات لمجرد الترديد). لقد تم نسيان هدف المظاهرة والمطالب الجدية لبقية المتظاهرين.

رد الفعل اليهودي الهولندي

تحركت بعض الأقلام والأصوات اليهودية في هولندا مطالبة بالحماية وتوفير الأمن لها خاصة بعد حدوث اعتداءات على بعض المعابد اليهودية. فقد طالب حاخام أمستردام المدعو(إيفرس) بضرورة علاج مثل هذه

الحالات من خلال إعادة تربية الشباب لأن الملاحقة والعقوبة الصارمة لن تقضي على هذه النزاعات العنصرية. وأضاف الحاخام بأنه يتعرض يومياً لإساءات في الشارع الهولندي يضطر لإهمالها. واتهم الأديان الأخرى (ويقصد المسلمين) بأنهم يميلون للعنف وليسوا محبي سلام مثل اليهودية، على حد قوله.

وطالب أستاذ جامعي يهودي بوضع حد للكراهية المتنامية ضد اليهود. واستمر اليهود في نشر رسائل احتجاج وتنديد بالشعارات العنصرية. كما قامت الصحافة الهولندية بتغطية واسعة للاعتداءات التي تعرضت لها بعض المعابد اليهودية في هولندا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا، وتوتر الأوضاع في فرنسا، التي يقطنها خمسة ملايين مسلم وثلاثة أرباع مليون يهودي، بعد اعتقال مجموعة من الشباب الجزائري والمغربي والتونسي للاشتباه بعلاقتهم بالحوادث.

الموقف الإسلامي من الهجوم إلى الدفاع

إزاء هذه الحملة الإعلامية اضطر بعض مسؤولي المؤسسات الإسلامية للتعبير عن أسفهم واعتذارهم. ففي لقاء تلفزيوني صرح احمد أبو طالب مدير معهد الثقافات بأن من يطالب بالتسامح عليه أن يدعو إليه، واعتبر تصرفات بعض المتظاهرين مجرد سلوك مراهقين.

وإستعداداً للإحتفال بذكرى المحرقة اليهودية في عهد هتلر تستعد لجنة خاصة لترتيب هذه المراسم التي ستجرى في أمستردام يوم السبت ٢٠٠٠/١١/١١، فقد أبدت جمعيات مغربية إستعدادها لحماية المشاركين في المراسم من أي اعتداء محتمل. وقد أبدى محافظ أمستردام تعجبه من عدم طلب اللجنة توفير حماية لها أثناء المراسم. يبدو أن بعض المسلمين شعروا بالذنب العظيم فانتقلوا من الوعد الوعيد والتهديد إلى

التعاطف والتأييد. وكلا الموقفين فيه إفراط وتفريط، فالإسلام دين الوسطية ويريد منا الإعتدال في كل الأحوال.ولا يجوز إيذاء الآخرين أو تخويفهم دون مبرر.

كيف نخاطب الراي العام الغربي

مخاطبة العقلية الغربية ليست أمراً سهلاً بل تحتاج إلى خبرة في الأساليب ودقة في العبارات. وقد أثرت صور مشاهد انتفاضة الأقصى على التفكير الغربي، حيث أبدى تعاطفاً مع الأطفال والرجال العزل إلا من الحجارة. وكتبت أقلام صحفية منصفة تندد بالممارسات الإسرائيلية. لقد كانت الصورة واضحة: المسلمون ضحايا والجناة هم الإسرائيليون. واستمرار الإنتفاضة كفيل بتغير الرأي العام الغربي المتعاطف عادةً مع إسرائيل لأنها تدق على الوتر الحساس: الشعور بالمظلومية، والناس تتعاطف مع المظلوم. لقد كان واحداً من ثمار الإنتفاضة هو إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً يندد بالإفراط في استخدام القوة ضد الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة إسرائيل صراحة. ذلك القرار الذي صوتت له عدة دول غربية كفرنسا وايرلندا واسبانيا والبرتغال وايطاليا وبلجيكا.

لعل المظاهرات واحدة من أساليب التعبير، فيجب الإتفاق على شعارات وهتافات مركزية توزع على المتظاهرين. شعارات يتوفر فيها الشروط القانونية مثل عدم الإساءة إلى جماعة أو دين معين، عدم رفع شعار يهدد بالموت بل يستخدم كلمة (يسقط) مثلاً. واستخدام الصورة المؤثرة المعبرة، وبيان يحدد أهداف ومطالب المظاهرة بعدة لغات. وأن يكون هناك ناطق رسمي واحد باسم المظاهرة يجيد اللغة الأجنبية ويصرح للصحافة والتلفزيون وغيرها كي نتفادى التصريحات الإنفعالية المرتجلة

التي يطلقها بعض المتظاهرين ويستغلها الإعلام الغربي وتكررها الصحافة. كما وظاهرة العقل الجمعي التي تسيّر المتظاهرين. ويجب تعيين عدد كاف من المتظاهرين لممارسة دور الإنضباط وعدم الإخلال في سير المظاهرة ومنع دخول المتسللين الذين يريدون الإساءة للمظاهرة. ويجب أن تكون هناك مركزية في التعامل مع الشرطة أو المؤسسة التي يجري التظاهر أمامها كي تحقق المظاهرة الهدف المرسوم لها دون الإخلال بالأمن أو الإعتداء على ممتلكات الآخرين. المظاهرة أسلوب حضاري والدولة الغربية لا تحرمنا هذا الحق، فلنصن إستخدامه نصرةً لقضايانا سواء في الغرب أم في العالم الإسلامي.

الجالية الإسلامية في هولندا

هل تبقى كبش فداء أم تستفيق لممارسة دور مؤثر؟[8]

مجلس الجمعيات العراقية أول مؤسسة إسلامية دانت الاعتداءات وطالبت بحماية الجالية.

أكثر من ٦٠ اعتداء على المسلمين و المساجد والمدارس الإسلامية

تشكيل فريق أزمات لاتخاذ تدابير ومركز إبلاغ عن حالات الاعتدءات.

السعي من أجل إنشاء مجلس موحد يمثل الجالية المسلمة في هولندا

لم يكن وضع الجالية الإسلامية مما تحسد عليه قبل الأزمة الراهنة التي أعقبت الاعتداءات على المصالح الأمريكية، إذ كانت توصف من قبل الصحافة والحكومة الهولندية بأنها مصدر المشاكل والإجرام والتخلف الاجتماعي والثقافي والسلوكي. وكانت الجالية المغربية تحظى بالنصيب الأكبر من هذه الاتهامات بسبب الأوضاع السلبية لنسبة كبيرة من شبابها،

إضافة إلى تفشي الأمية والجهل والتعصب لدى بعض القطاعات وخاصة من الجيل الأول. وكان لموقف الجالية المغربية المؤيد لصدام في حرب الخليج وخروج تظاهرات تأييد له ولنظامه في هولندا، في حين كان الشارع الهولندي حكومة وشعباً يؤيد التحالف الدولي بزعامة أمريكا، أثر أدى إلى استنكار واضح لموقف المسلمين. آنذاك قرأ المغاربة الساحة السياسية خطئاً فوضعوا أنفسهم في خانة المعادين للسلام لأن القوات الغربية كانت تساعد بلداً عربياً مسلماً هو الكويت تعرض للغزو والاعتداء من قبل جار عربي ومسلم أيضاً. فبقي الموقف المغربي كمن يغرد خارج السرب متناسين أنهم يعيشون في بلد غربي ومسيحي وحليف لأمريكا. وجاءت الأحداث الأخيرة وبعض الأخطاء التي ارتكبتها جهات مسلمة لتصب الزيت فوق النار حيث صار اتهام المسلمين بالارهاب لقمة سائغة تلوكها أفواه الصحافة والسياسيين.

مجلس الجمعيات العراقية يندّد ويحذّر

بقي موقف الجالية الإسلامية غامضاً خلال الأيام الأولى بشكل ملفت للنظر، ويعزز الشكوك الهولندية بأن المسلمين مرتاحون لما حدث. ويعتبر التأخر في اتخاذ موقف واضح في مثل هذه الأزمات أمراً خطيراً دفعت الجالية ثمنه. ويعود ذلك إلى تشوش الرؤية لدى غالبية المؤسسات الإسلامية التي كان يجب عليها قراءة الواقع الهولندي بوعي، ورصد أسباب انفعال الحكومة وتعاطف الشعب الهولندي مع الحدث.

وكان من المتوقع حدوث تطورات سلبية ضد الجالية الإسلامية كرد فعل للأحداث ولتباطؤ الموقف الإسلامي. لذلك سارع مجلس الجمعيات العراقية لإرسال خطاب إلى رئيس الوزراء فيم كوك يندد فيه بالاعتداءات ويطالبه بمخاطبة الشعب الهولندي بعدم تحميل المسلمين مسؤولية ما

حدث في أمريكا. وكان ذلك قبل أن تحدث الاعتداءات على المساجد والمدارس الإسلامية، وقبل أن تتصاعد الحملات العنصرية ضد المسلمين. و كما هو متوقع فإن وسائل الإعلام الهولندية لن تنشر الرسالة لأنها لا تتوافق مع التوجه العام لإدانة المسلمين جميعاً وحشرهم في خانة واحدة، لذلك أرسلت الرسالة عبر البريد الألكتروني إلى رئيس الوزراء، ووزيري العدل والداخلية ومستشاريهم، وإلى زعماء الأحزاب السياسية، والصحف ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون. (راجع نص الرسالة في هذه الصفحة). وقد علق عليها مراسل شبكة (إسلام أون لاين) على الإنترنت في هولندا.

إعتداءات عنصرية على المسلمين

بسبب التعبئة الإعلامية ضد المسلمين ولوجود أرضية عدائية بين قطاعات من الشعب الهولندي، وعدم الانضباط مقارنة بالشعوب المجاورة كبلجيكا وألمانيا وفرنسا التي لم تحدث فيها اعتداءات كبيرة أو كثيرة رغم وجود مشاعر عنصرية فيها، فقد شهدت الساحة الهولندية أكثر من ستين اعتداء على أفراد مسلمين تمثل في معاكسة المسلمات المحجبات، وأحياناً نزع حجابهن، أو رفض صعودهن في الباص. كما كتبت شعارات مناوئة للإسلام على حافلات المترو والترام و بعض محلات تجارية إسلامية ترافقها شارة الصليب المعقوف، علامة النازية. كما كتبت شعارات تنادي بطرد كل المسلمين من هولندا.

وتعرضت عدة مساجد للإعتداء، ففي مدينتي (زولة) و(فلسنكن) تعرض مسجدان لرمي الحجارة. وفي (زاندام) تعرض (مسجد السلطان أحمد) أكبر مسجد في هولندا، والذي بني قبل سبع سنوات، إلى إشعال النار فيه حيث أدى إلى أضرار كبيرة. وتعرض مسجد (سليمان جلبي) في

(خوركم) إلى إشعال النار فيه. كما أشعلت النار في مدرسة (أبي بكر الصديق) في مدينة (نايميخين). وفي مدينة (زولة) أشعلت النيران في محطة بنزين يملكها شخص تركي. والغريب أن دوائر الشرطة في جميع المدن التي حدثت فيها اعتداءات ضد المسلمين تقول أنه لا علاقة بين الاعتداءات وما جرى في أمريكا. كما أن الشرطة والمخابرات الهولندية لم تعتقل فرداً واحداً من العنصريين والمتطرفين الهولنديين المشتبه بعلاقتهم بهذه الحوادث. فموقف الشرطة هذا يعد مجاملة صريحة للتيار العنصري والمشاعر المعادية للإسلام.

نحو مواقف مسؤولة

إثر تصاعد الهجمات على المسلمين بادرت الجمعيات الإسلامية إلى عقد اجتماعات عديدة من أجل اتخاذ تدابير لتفادي تدهور الموقف ضد المسلمين. فقد قامت مجموعة من الجمعيات المغربية بتأسيس فريق أزمة ومركز إبلاغ عن الاعتداءات. والتقى مجموعة منهم برئيس الوزراء وبوزير الأقليات لتدارس موقف الحكومة وكيفية تأمين حماية المؤسسات الإسلامية. والتقى محافظ أمستردام بقيادات الجاليات العربية والإسلامية يوم ٢٠٠١/٩/٢٦ بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية، حيث استمعوا إلى آراء المسلمين بصدد معالجة الحكومة والإعلام الهولندي للأزمة الأمريكية، وما يتعلق منها بالجالية المسلمة تحديداً، وكيفية تجنب انعكاس الأزمة على استقرار الجالية وإحساس أبنائها بالأمن في هولندا، وبالانتماء لها كمواطنين لهم فيها كل الحقوق كبقية أبناء الشعب الهولندي.

وناقش اللقاء القضايا الشائكة والموضوعات التي لم يكن متاحاً للجالية الحديث فيها كالانحياز الواضح لبعض وسائل الإعلام ضد المسلمين. ورفض وسائل الإعلام الهولندية نشر بيانات وتوضيحات الجالية المسلمة،

وإصرارها على تكثيف الضوء على مواقف بعض المسلمين المتشددين دون غيرهم. كما أثارت قيادة الجاليات قضية تمثيل المسلمين لدى الحكومة الهولندية، واعتمدت فكرة اعتماد لجنة أو مجلس أعلى للجالية. وبدا واضحاً في اللقاء تركيز المسؤولين الهولنديين على استقرار الجالية، وخاصة جيل الشباب الذين ولدوا في هولندا أو عاشوا فيها أغلب فترات حياتهم. وطالب المسؤولون الهولنديون بالنظر إلى الجالية المسلمة كجزء من المجتمع الهولندي والكف عن اعتبارهم امتداداً لأوطانهم الأصلية أو ظهيراً للخارج الإسلامي -كما يحلو لبعض وسائل الإعلام وصفهم- وكذلك الوعي بخطورة الاستمرار في ترك أبناء الجالية نهباً للحملات الإعلامية، وهو ما يؤثر على استقرار البلاد، وأدى إلى ظهور بوادر عنصرية غريبة على الهولنديين واعتداءات غير مسبوقة على مؤسسات وممتلكات ومساجد الجالية المسلمة.

رسالة إلى رئيس الوزراء الهولندي

في ١٤ أيلول ٢٠٠١ أي بعد حدوث الاعتداءات على نيويورك وواشنطن بثلاثة أيام بعث مجلس الجمعيات العراقية برسالة إلى رئيس الوزراء الهولندي فيم كوك يناشده فيها بضرورة تدخل حكومته ومخاطبة الشعب الهولندي بعدم تحميل المسلمين والعرب المقيمين في هولندا مسؤولية هذه الكارثة، للحيلولة دون تنامي الاعتداءات العنصرية ضد المسلمين ومؤسساتهم. جاء فيها:

السيد فيم كوك رئيس الوزراء الهولندي
الموضوع: إدانة الاعتداءات الإرهابية في أمريكا

إن الجالية العراقية في هولندا تدين الأحداث المريعة التي جرت في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول الجاري. في هذه الانفجارات اللاإنسانية ذهب آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. إن هذا الاعتداء يمثل هجوماً على الحرية والديمقراطية والحضارة.

إن الديانات كلها تدين مثل هذه الأعمال الإرهابية. الإسلام يحرّم ويدين ارتكاب أعمال العنف ضد الناس الأبرياء. يقول القرآن الكريم: (ومن قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) (المائدة: ٣٢). كما دان العملية علماء الإسلام والدول الإسلامية.

وكما قام قادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا بنصح شعوبهم بضبط النفس عن أية ردود أفعال سلبية أو سلوك عدواني ضد مواطنيهم المسلمين، نطلب منكم ومن حكومتكم مخاطبة الشعب الهولندي بعدم تحميل المسلمين والعرب المقيمين في هولندا مسؤولية هذه الكارثة. ويأتي هذا الطلب بعد اطلاعنا على حدوث بعض المضايقات تجاه المسلمين في هولندا. إن بعض العناصر المتطرفة تحاول الاصطياد في الماء العكر وانتهاز هذه الفرصة للتعبير عن كرههم للمسلمين. لقد كتبت عدة شعارات ضد الإسلام والمسلمين على جدران بعض محلات المسلمين. إن الجالية الإسلامية، وخاصة الوالدين والأطفال، ينتابها القلق من مستقبل تطورات هذه الأحداث واستمرارها.

نحن بانتظار قيام الحكومة الأمريكية بإلقاء القبض على المجرمين ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وحتى ذلك الوقت نتمنى أن يحافظ مواطنونا من المسلمين واليهود والمسيحيين على احترام بعضهم البعض لأننا جميعاً نحب هذا البلد وهذا العلم.

مجلس الجمعيات العراقية في هولندا

٢٠٠١/٩/١٤

وقد قام وزير الأقليات والمدن الكبير السيد روجر فان بوكستل بإرسال رسالة جوابية تحمل رأي الحكومة الهولندية بالقضايا التي عرضها مجلس الجمعيات العراقية، جاء فيها:

إلى/ مجلس الجمعيات العراقية في هولندا

٥ تشرين الأول ٢٠٠١

السيد صلاح عبد الرزاق

في رسالتكم المؤرخة في ١٤ أيلول ٢٠٠١ طلبتم من الحكومة عدم تحميل الجالية المسلمة والعربية المقيمة في هولندا مسؤولية الكارثة التي حدثت في الولايات المتحدة. لقد تعلمت من خطابكم شيئاً ثميناً. لقد أكدنا، أنا ورئيس الوزراء، على أن تكون جميع التعبيرات العامة، فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية في الولايات المتحدة، بعيدة عن اعتبار أن ما حدث هو تصارع المعتقدات أو الثقافات. يجب أن لا نغمض أعيننا عما جرى من أعمال عدوانية ضد الأجانب. وأن مرتكبي هذه الأفعال "الإرهابية الصغيرة" سيُلاحَقون ويُحاكَمون. ولكن بودي الإشارة إلى الفحوى الهامة للرسالة:

الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية والقناعات السياسية، وما يجب التأكيد عليه في هذه الحالة هو احترام المسلمين كمواطنين، والتأكيد على الاختلاف الممكن في التقييم السياسي لانفجارات الولايات المتحدة.

التوتر الذي أعقب الأحداث في الولايات المتحدة أدى إلى تحول في عملية الاندماج. صحيح يجب علينا أثناء التوتر البحث عن علاقة بدلاً من الاستقطاب. في هذه الظروف يجب تحقيق مفهوم "المواطنة" إذا كان

الأمر يتعلق بحق الأمن: الحق الذي يجب أن يشعر به المسلمون أيضاً في بلدنا.

نبذ كل أشكال الارهاب ضد النظام القانوني والديمقراطي، وكذلك بشكل مشدد ضد القيم الأساسية التي يقوم عليها مجتمعنا، والتضامن مع ذوي الضحايا.

هذا ما أردت قوله جواباً على رسالتك، وأعتقد أنك تتفق معي على ذلك.

المخلص

روجر فان بوكستل

وزير المدن الكبيرة وسياسة الاندماج

الهجوم على الإسلام:

إعلام غربي مترصِّد تساعده أخطاء المسلمين[1]

الشيخ الشرباشي: البرنامج التلفزيوني عملية مطبوخة، وهناك تزوير للحقائق ومغالطات

مستشرق هولندي يدافع عن الإسلام ويرد على ادعاءات إعلام بلاده

المسلمون مخترقون في الغرب. هذا ما تثبته الأحداث الأخيرة التي شهدت تصعيداً ضد الإسلام والمسلمين في الساحة الهولندية. فرغم الادعاءات التي يطلقها المسؤولون ووسائل الإعلام بأنهم ليسوا ضد الإسلام ولكن ضد الإرهاب، لكن ما حدث أخيراً يثبت عكس ذلك، وأن الإسلام وحده هو المستهدف سواء كان معتدلاً أو راديكالياً. وإلاَّ ما هي علاقة الإرهاب بقضية ضرب الزوجات أو منعهن من العمل؟

خلال الأسبوعين الماضيين انشغلت وسائل الإعلام الهولندية وبعض المسؤولين والوزراء بقضية التقرير التلفزيوني الذي عرضته شبكة (نوفا NOVA) التلفزيونية حين عرضت مقاطع مجتزأة من خطب الجمعة في بعض المساجد الهولندية (في أمستردام ولاهاي وروتردام وتلبورغ) وبعض التصريحات ضمن ندوات إسلامية خاصة. واتهم التقرير أئمة المساجد (هكذا بتعميم مقصود) بأنهم يحرضون على الكراهية من خلال دعائهم على الرئيس بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون. وأنهم يدعون للعنف من خلال دعائهم للمجاهدين في كشمير وأفغانستان وفلسطين والشيشان. وأنهم يحرضون على الإرهاب من خلال اعتبار المجاهد في سبيل الله شهيداً. وأنهم يخالفون القانون الهولندي من خلال

دعوتهم لضرب النساء المسلمات ومنعهن من العمل أو استعمال العطور. وأن قرارات الأمم المتحدة مناوئة للإسلام. وأن المسلمين أفضل من غيرهم.

من يقف وراء ذلك؟

إن شبكة (نوفا) هي نفسها التي قامت باستدراج إمام مسجد النصر خليل المومني للإدلاء بتصريحات ضد انتشار الشذوذ الجنسي في العام الماضي والتي أثارت ضجة كبيرة في هولندا، لكن المحكمة برأته من الاتهامات واعتبرت تصريحاته تأتي ضمن حرية التعبير الديني. كما أثبتت المحكمة أن نوفا لم تبث كل تصريحاته بل اقتطعت منها بشكل يشوه الحقيقة، حيث تم عرض المقاطع التي لم تعرضها نوفا أبداً.

وهذه المرة استطاعت الشبكة الحصول على أشرطة فيديو لبعض الخطب والمحاضرات والندوات الإسلامية، وقامت بانتقاء بعض الفقرات وأخرجتها من سياقها،وقدمتها على أنها رأي المسلمين بتلك القضايا. فكيف عرفت شبكة نوفا بوجود مثل هذه الخطب أصلاً؟ وكيف علمت بوجود مفردات أو تصريحات يمكن استغلالها ضد الإسلام؟

هناك بلا شك متعاونون مع أعداء الإسلام وممن يتربص بالمسلمين. فالتقرير هو محاولة مقصودة لتشويه سمعة الإسلام والمسلمين واستمرار الضغط والحصار الفكري والسياسي والإعلامي ضدهم. أي أن القضية مدبرة ومرسومة بدقة، وليست رد فعل على تصريح علني أو بيان صادر من هذا المسجد أو تلك الجمعية الإسلامية، أو موقف معلن تجاه قضية محددة، بل أمر جرى تدبيره بليل.

وهؤلاء المتعاونين مع أعداء الإسلام أو من يريد تشويه سمعة المسلمين، ليسوا غرباء عن الوسط الإسلامي، فهم بلا شك مسلمون،

ويترددون على المساجد، وبإمكانهم الحصول على الأشرطة أو تسجيل خطب الجمعة سرياً داخل المسجد. وقد أعلنت إدارات المساجد المعنية أنه تم تسجيل الخطب دون علمها أو أخذ إذن منها. بالطبع وسائل الإعلام الهولندية تستبيح ممتلكات المسلمين وحقوقهم بسهولة، وإلاّ لن تفعل ذلك مع الكنائس والمعابد التي تعود للديانات الأخرى. ولا نعجب إذا ما علمنا بوجد بعض المسلمين الحانقين على الإسلام وخاصة لدى بعض الشباب المغربي الذي لا يخفي كراهيته للإسلام والمسلمين بسبب موقف اجتماعي أو عقد نفسية من والديه أو إمام مسجد معين، وبسبب عدم نشوئهم في أجواء دينية أو ذات مستوى أخلاقي عالي. كل ذلك يجعلهم يتحينون الفرصة للانتقام من الإسلام وبني جلدتهم، فيتعاونون مع أعدائهم ويوفرون لهم ما يستعينون به في هجماتهم المتواصلة على الإسلام.

ولا نريد اتهام أحد لكننا رأينا وقرأنا كتابات ولقاءات لبعض الشباب (المسلم) من الشعراء وكتاب القصة وغيرهم، ممن ينتقدون العقائد الإسلامية والثقافة الإسلامية. فهم بذلك يمارسون دور (الضد النوعي)، أي أنهم سلاح إسلامي ضد المسلمين. ها هو أحدهم يكتب في عمود القراء في صحيفة (تراو في ٢٠٠٢/٦/٢١) باسم (م. ناصر) بأنه (يتردد على أحد المساجد لسنوات طويلة ولا يسمع فيه إلا خطب الكراهية ضد الديمقراطية الهولندية وضد الاندماج واليهود. ونفس الحديث يتكرر في المدارس الإسلامية. وأن ٩٩٪ من المسلمين الذين يؤيدون هذه التصريحات لا يجرؤون على البوح بها أمام الهولنديين). فهل يمتنع أمثال هذا عن تزويد وسائل الإعلام الهولندية بمواد تفيدها في صنع أفلام وتقارير ضد الإسلام؟

مستشرق يدحض ادعاءات الإعلام

في لقاءه مع (باب دين و فلسفة) في صحيفة (تراو)، قام المستشرق الهولندي رودلف بيترز في جامعة أمستردام، بدحض ادعاءات وسائل الإعلام واتهام أئمة الجماعة بأنهم يدعون للكراهية المعاقب عليها قانونياً. وبيترز هو الذي أدلى بشهادته أمام المحكمة التي حاكمت الشيخ المومني، واعتمدها القاضي للحكم في براءة المومني.

يقول بيترز: الدعاء للمجاهدين لا يعني تجنيد الناس في هولندا وسوقهم للقتال. فكلمة الجهاد تعني الجهد وتتضمن معان عديدة، ولا تعني دائماً حمل السلاح والقتال. فهو مجرد قول بتأييدهم وليس القيام بفعل أو الالتحاق بهم. وأما الدعاء بتدمير بوش وشارون فهو من حرية التعبير. إن حرية التعبير تعني أنك تقول ما لا يتفق الآخرون فيه معك. كما أن اعتبار المسلمين أنفسهم أفضل من الآخرين فهذه عقيدة إسلامية لا نستطيع التدخل فيها. وأما ما يتعلق بالموقف من الأمم المتحدة فكثير من المسلمين لا يتفق مع جميع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً المساواة بين الجنسين. وأما القول بأنه من يقتل في سبيل الله فهو شهيد فهذا المعنى موجود في بعض الآيات القرآنية، ولا يمكن المساس بها.

ثم استنتج أنه لا يوجد في تصريحات أئمة الجماعة، الذين شنت حملة ضدهم، ما يمكن اعتباره مخالفاً للقانون أو معاقباً عليه، بل هو في نطاق حرية التعبير والحرية الدينية التي يضمنها الدستور.

رد فعل الحكومة الهولندية

جاء أول رد فعل من قبل وزير الداخلية الهولندي (دي فريس) حيث طلب من وزارة العدل بفتح تحقيق حول الموضوع. وصرح وزير الاندماج

فان بوكستل بأن تصريحات أئمة المساجد تخالف القانون الهولندي. كما أرسل خطاباً إلى عمدة كل من أمستردام ودنهاخ وروتردام وتلبورغ يسمح لهم فيه باتخاذ إجراءات لغلق المساجد المعنية أو طرد أئمتها. وجاء في الرسالة (إنهم لا يعلنون موقفهم العدائي ضد نظامنا الديمقراطي فحسب، بل يعطي هؤلاء الأئمة خطأً لأتباعهم يجعلهم يمتنعون عن المشاركة في مجتمعنا. ويجب عليهم معرفة حدود حرية التعبير والحرية الدينية). وطلب الوزير من وزارة العدل التحقيق في الموضوع وفيما إذا كان يمكن ملاحقتهم قضائياً.

وعلق بيتر بالكنده من حزب CDA والمرشح لرئاسة الوزراء بأن هذه التصريحات غير مقبولة، ويجب ملاحقة الأئمة الذين يرون ما يخالف النظام الهولندي. وأما هيربن زعيم كتلة فورتاون LPF فقد طالب بطرد الذين يثبت أنهم يشجعون الكراهية. فهذه الأشياء يمكن أن تقال في سوريا أو إيران. في إشارة إلى الشيخ فواز جنيد (سوري) إمام مسجد السنة في لاهاي. وطالب النائب في البرلمان السيد رايبسترا من الحزب الليبرالي VVD بسحب إقامة أولئك الذين يخالفون القانون الهولندي. وأعلن بأنه يعارض تصريح بالكندا الذي دعا الجالية الإسلامية في هولندا إلى التنديد علناً بتصريحات أئمة المساجد. وصرحت النائبة خديجة عريب من حزب العمل بأن هناك مجموعة محدودة تقول بضرب الزوجات، ولكن ذلك لا يسيء كثيراً لما يقولونه، فالعنف ضد المرأة موجود في كل الثقافات.

رد فعل المسلمين

صرح الشيخ محمود الشرباشي (مصري) إمام مسجد التوحيد في أمستردام بأن البرنامج التلفزيوني عملية مطبوخة، وهناك تزوير للحقائق ومغالطات كثيرة. وأنه تم تقديم أحد المتحدثين على أنه إمام في أمستردام

وهو أمر غير صحيح. وقدم السيد يوسف أنطون شكوى ضد شبكة نوفا وضد وزير الاندماج، حيث جمع توقيعات ٢٥ مسلماً من ثمانية مساجد. وجاء في الشكوى أن قد جرى تشويه سمعة أئمتنا وتصويرهم كشياطين. وهذا يعني إهانتنا نحن أيضاً. إن اللجوء للقضاء ضد شبكة نوفا وضد وزير يمثل خطوة ايجابية للوقوف أمام هذا التساهل الخطير في انتهاك حرمة المسلمين والتجرؤ على الإسلام.

موقف الكنيسة

كان رد فعل الكنيسة الهولندية قوياً ليس دفاعاً عن المسلمين بل اعتراضاً على تصريحات وزير الاندماج التي طالب فيها (بمتابعة ما يجري في المساجد وأماكن العبادة الأخرى)، أي أنها تشمل الكنائس أيضاً. وتساءل البروتستانت: هل من حق الوزير أن يقيم ويتدخل في شرح النص القرآني؟ أو في تأويل الكتاب المقدس؟ وصرح متحدث من كنيسة تولن بأنه يجب أن لا تتدخل الحكومة في مضمون المواعظ والخطب والأدعية. وليس من حق الوزير التدخل في محتوى النصوص الدينية. وتساءل فان دخراف من الكنيسة البروتستانتية: هل يريد الوزير أن يمارس الرقابة على أماكن العبادة، فليمارسها أولاً على الإعلام،وليمنع أولاً مشاهد العنف والعري والفساد الأخلاقي وكل ما ينتهك قيمنا وتقاليدنا.

وهنا نتوجه بالنصح لأئمة المساجد والمشايخ والوعاظ والخطباء بأن يتجنبوا التصريحات التي يمكن أن تفسر بأنها ضد القانون، فأخطاؤهم تستغل بسهولة، وتساعد الإعلام الغربي في إساءته إلينا.

تصريحات إمام مسجد

حول الشذوذ الجنسي تثير ضجة في هولندا[1]

الشيخ خليل المؤمني: الشذوذ مرض يسري بين الشباب و يهدد المجتمع الهولندي.

رئيس الوزراء كوك: بدل المطالبة بطرد إمام المسجد أفضِّل الحوار مع المسلمين.

وزير الأقليات: نحترم القرآن ولكن يجب احترام القانون وعدم الإساءة للآخرين.

طوال ثلاثة أسابيع انشغلت الأوساط الإعلامية والسياسية والبرلمانية بتصريحات الشيخ خليل المؤمني إمام مسجد النصر في مدينة روتردام. وكان الشيخ قد صرح في برنامج تلفزيوني أجرته محطة نوفا NOVA بأن (الشذوذ الجنسي مرض يسري بين الشباب ويسبب الضرر للمجتمع الهولندي ويقضي على النوع البشري).

وسرعان ما تلاقفت وسائل الإعلام المترصدة بالمسلمين هذه التصريحات حيث تصدرت الصفحات الأولى في بعض الصحف. وسارع كتاب الأعمدة ورؤساء التحرير إلى نقد آراء الشيخ وتصريحاته التي اعتبروها مخالفة للقانون وللمادة الأولى من الدستور الهولندي التي تمنع التمييز بسبب اللون أو الدين أو المعتقد.

وأجرت صحيفة (دي فولكس كرانت) تغطية لآراء بعض الشخصيات الإسلامية والبرلمانية حول التصريحات ملمحة إلى (اللاتسامح الإسلامي) ومتسائلة ما نفعل تجاه الأفكار المستوردة؟ هل نلاحقها قضائياً؟ أم نفتح باب المناقشة؟ أم الإعلان بأن حرية التعبير مقدسة؟ أم لا نتحدث عنها؟

فقد صرح س. أتس من جامعة روتردام الإسلامية بأنه (يفضل الخيار الأخير وتفادي الحديث عن مثل هذه المواضيع). وكان رئيس الجامعة الإسلامية قد تورط في تصريحات صحافية حول جواز ضرب المرأة في الإسلام، وأحدث ضجة مشابهة. أما الهولندي المسلم عبد الواحد فان بومل إمام مسجد في لاهاي فقد قال (من الطبيعي أن نتحدث حول كل المواضيع). وكان السيد فان بومل قد فقد منصبه كمدير لمحطة التلفزيون الإسلامية التي تمولها الحكومة الهولندية بعد رفضه عرض برنامج عن الإسلام والشذوذ الجنسي. وقد تمت سرقة الفيلم بصورة غامضة، لكن إدارة المحطة عرضت نسخة أخرى كانت في المونتاج.

وأعرب فان دير لانس من حزب الخضر وعضو مجلس الشيوخ بأنه (يتم استيراد التعصب. ولكن توجد مثل هذه الأفكار لدى الأديان. وأن الشيخ قد ذهب بعيداً في نقده للشذوذ، وتحدث وكأنه في جبال الريف المغربية وليس في بلد ليبرالي مثل هولندا). أما النائبة خديجة أعريب فقد انتقدت مصطلح (التعصب المستورد) موضحة أنه (في الإسلام عدة مذاهب وتفسيرات متنوعة، أصولية ولكن متسامحة، كما في الدين المسيحي. أجد التصريحات المذكورة غير مناسبة ولكن أجدها في نفس سياق تصريحات البابا أو الكاردينال الهولندي سيمون ضد الشذوذ).

الجدير بالذكر أن البابا قد صرح قبل اشهر بأن الشذوذ الجنسي انحراف عن الطبيعة. كما صرح نائب مسيحي (فان دايك) في البرلمان بتصريحات مشابهة. وعارضت الأحزاب المسيحية في البرلمان قانون زواج الشاذين الذي أقر مؤخراً في البرلمان الهولندي، وعبروا عن رفضهم لهذا القانون. ولم يتعرضوا لهجمة إعلامية مثل ما تعرض له الشيخ خليل المومني. وفي نفس السياق أعلن مجموعة من أئمة المساجد مساندتهم

لتصريحات المومني حيث نشروا بياناً في أكبر صحيفة هولندية وأكثرها رصانة وهي (NRC-Handelblad). وفي حين طالبت بعض الأوساط السياسية والبرلمانية والصحفية وخاصة منظمات الشواذ بملاحقة المومني قضائياً أعرب المستشار ماير في روتردام بأنه (لا يجد في التصريحات ما يدعو للملاحقة لأنها تعبر عن قناعات دينية. كما أن الشيخ لم يتناول أية جماعة أو أفراد محددين). وصرح رئيس الوزراء الهولندي فيم كوك بأن (قضية إمام المسجد جدية وتستدعي المعالجة بروية وحكمة. ويجب أن نقيم الموضوع في إطار الاحترام المتبادل، فإذا فشل ذلك فنحن أمام مشكلة جدية). وأيد مبادرة وزير الأقليات فان بوكستل بصدد إجراء لقاء مع ممثلي المنظمات الإسلامية في هولندا. وصرح الوزير فان بوكستل بأن (الموضوع يتعلق بقضية اندماج الأجانب ومنهم المسلمين الذين يبلغ عددهم حوالي ثمانمائة ألف. لقد فوجئت بحجم الرسائل الألكترونية عليّ، كما فوجئت بمطالب بعض نواب البرلمان التي تطالب بطرد الشيخ المومني. وأقول لهم إن هذه المطالب والتنديد بهذا الشكل يعني صب الزيت فوق النار. أنا أعتقد بأهمية الحوار ومناقشة القضايا بهدوء بعيداً عن الانفعال، وهذا ما سأفعله. ولن أحارب حرية التعبير، فنحن نحترم القرآن ولكن لا نقبل الإساءة للآخرين واستغلال النصوص الدينية للتميز العنصري ضد جماعة معينة. يجب أن يحترم أحدنا الآخر، ويحترم قناعاته وأن لا يسيء معاملته أو يحتقره أو يهينه. من الضروري أن تكون للشعب الهولندي معرفة جيدة بالإسلام حيث لا يعرف سوى القليل. البعض يعتقد أن الإسلام هو أصوليون وحزب الله. ولا يدرك أن في الإسلام كما في المسيحية تيارات ومذاهب تتراوح بين المتشددين جداً والمتحررين جداً).
وصرح المستشرق فان كوننكنزفيلد أستاذ كرسي الإسلام في الغرب في

جامعة ليدن بأن ما صرح به الشيخ المومني هو رأي متفق عليه لدى جميع علماء الإسلام. ونفى المستشرق الهولندي أية علاقة للمومني بالجماعات الإسلامية المتشددة بل هو ضمن ما يسمى بظاهرة (الأئمة الأحرار) الذين يجمعون بين نقد السلطات وعدم جدوى التنظيمات الحركية. وأنه قد درس حياة الشيخ في بحث أكاديمي.

تراجع واعتذار

وفي تطور لاحق أعلنت بعض المنظمات التي تنتسب للإسلام والعلمانية أن تصريحات الشيخ المومني لا تمثل المسلين في هولندا. وبتصاعد الضغوط المقالات والتصريحات المناوئة للإسلام أعلن الشيخ المومني أنه لم يقصد الإساءة إلى أحد أو إهانة قناعة أحد بل عبر عن رأي ديني. وبسبب فقدان المسلمين أية منابر إعلامية في الساحة فقد بقي صوتهم غير مسموع. لأن الهجمة تجاوزت تصريحات الشيخ المومني إلى الإساءة للمسلمين والإسلام واتهامهم بالتعصب وعدم احترام القانون. ومثال على الهزيمة النفسية يكتب الصحفي المغربي أحمد أبو طالب رسالة مفتوحة في صحيفة تراو في ٢٠٠١/٥/١٥ إلى الشيخ المومني يطالبه فيها باحترام الشاذين وأن (جماعات الشاذين يقومون بنشاطات رائعة يومياً. وأنهم يدافعون عن الأقليات وتحسين أوضاعها في هولندا. وهم يدافعون عن حقوقي وحقوقك. إن تصريحاتك تمثل صفعة على وجوهم).

من هو الشيخ المومني

في إطار الهجمة المضادة للشيخ المومني أخذت بعض وسائل الإعلام تنبش عن ماضيه وفتاواه السابقة. فقد كتبت مجلة هولندا الحرة Vrij Nederland بأن (الشيخ المومني ممنوع من إلقاء الخطب في بلاده

المغرب منذ تشرين الأول ١٩٩١ بسبب مواقفه الأصولية. وكان الشيخ يعمل إماماً في مسجد مدينة وجدة المغربية،وقام بتشجيع الطلاب المسلمين لمواجهة الشيوعيين في الجامعة. الأمر الذي جعل السلطات المغربية تمنعه من عمله. بعد ذلك توجه إلى هولندا حيث يعمل في مسجد النصر بروتردام. وفي عام ١٩٩٨ أصدر كتاباً بجزأين تضمن خطبه التي ألقاها في المسجد).وتمضي المجلة في حملة استعداء الرأي العام الهولندي ضد الشيخ فتقول (في إحدى خطبه يعلن الشيخ بأن الحضارة الغربية بلا أخلاق. ففي هولندا يسمح بزواج الشاذين. إن الأوربيين صاروا أدنى درجة من الكلاب والخنازير. فهذه المخلوقات لا تعرف الشذوذ الجنسي. أدعو الله أن يجنب المسلمين هذه الممارسة المنحرفة).

دروس وعبر

ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض بعض المسلمين إلى هجمات إعلامية عنيفة. وفي كل مرة يبقى موقف المسلمين ضعيفاً، إذ لا توجد وسائل إعلام أو قنوات يستطيع المسلمون إيصال أفكارهم إليها. هذا إضافة إلى تقاعسهم عن الكتابة إلى الصحف أو استخدام وسائل تعبير أخرى.

وفي كل الأحوال يطرح السؤال التالي: كيف نتعامل مع وسائل الإعلام الغربية ومع الشعوب الغربية أثناء الأزمات؟ وكيف يمكننا التعبير عن قناعاتنا الفكرية والدينية التي تخالف القيم والأعراق والقوانين الغربية؟ الواقع الأمر بحاجة إلى حكمة ولباقة يفتقدها الكثيرون في التعبير عن آرائهم. فمن الأفضل انتقاء عبارات وكلمات يراعي فيها إيصال المفهوم الإسلامي أولاً، وعدم جرح أحد أو مخالفة القانون الغربي ثانياً. في سياق الضجة الإعلامية المذكورة قام تلفزيون رايموند يوم ٢٠٠٠/٥/٥ في

روتردام باستضافة الدكتور سليمان دامرا مساعد رئيس الجامعة الإسلامية في روتردام الذي صرح (كنت أتمنى أن لا تطرح تلك الآراء من قبل الشيخ المومني بهذه الطريقة التي أثارت استفزازاً لدى الرأي العام. كان بإمكانه تهيئة عباراته وأفكاره بصورة تعبر عن الإسلام. القرآن الكريم لا يعترف بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج العادي، أي بين الرجل والمرأة. كما أنه لا يعتبر الشذوذ مرضاً بل ظاهرة سلوكية منحرفة لا تتفق مع الفطرة الإنسانية وقوانين الكون).

يتعرض كثير من المسلمين إلى مواقف مشابهة حين يُسألون عن آرائهم بصدد بعض القضايا التي تخالف دينهم وثقافتهم. فيحبذ أن تكون الإجابة إنه طالما أن القانون يسمح بذلك فلا مشكلة، ولكنني لن أمارسه أو أقبل بها لأن ديني وعقيدتي يمنعاني من ذلك. يذكر أنه في أحد البرامج التلفزيونية سأل أحد الشواذ مدير مدرسة إسلامية: هل ترفض تعييني معلماً في مدرستك؟ فقال: لا، ولكن لا أنصحك بالتقديم إلى مدرسة إسلامية.

جدل إعلامي حول ضرب المرأة المسلمة[1]

اكاديمي مسلم يفتح باب الجدل حول حق الرجل في ضرب زوجته

رئيس الجامعة الإسلامية في روتردام لا يعرف اللغة ولا الثقافة الهولندية!!

مسلمون وهولنديون مؤيدون ومعارضون لضرب المرأة المسلمة يدلون بآرائهم.هل يسمح الإسلام باستخدام العنف ضد المرأة؟ أم هو ممارسة غير إسلامية؟

ما هي طبيعة هذا التشريع؟ وهل يسري علي كل المجتمعات والأحوال والأزواج؟

بداية القضية

بدأ الجدل عندما تحدث الدكتور أحمد أكغوندوز، تركي، يبلغ ٤٥ عاماً، رئيس الجامعة الإسلامية في روتردام، وهي أول جامعة إسلامية أهلية في هولندا تأسست عام ١٩٩٧، والتي يفترض أن تقدم مساهمة لتطور الإسلام في هولندا، حيث ذكر أن لا يمكن تفسير القرآن والسنة النبوية على ضوء الثقافة الهولندية. وأن القرآن والسنة اللذين يمثلان ٨٠٪ من الإسلام لن يتغيرا حتى القيامة. ودافع عن تشريع ضرب المرأة لكنه قال (لا يحق للرجال المسلمين ضرب زوجاتهم بشكل منتظم، ولكن عندما تكون المرأة مسؤولة عن النزاع داخل الأسرة ولا تجد معها كل الأساليب لتستقيم، عندها يجوز ضربها بشرط أن لا تؤذي جسدها. الرجال والنساء متساوون في القرآن، ولكن لا يعني ذلك أن للنساء جميع حقوق الرجال)(تراو في ٢٠٠٠/١١/٧).

أثارت تلك التصريحات استياء بعض الأوساط الإعلامية والسياسية والبرلمانية، إسلامية وهولندية. فقد رد النائب (المغربي الأصل) أسامة شريبي في البرلمان الهولندي قائلاً (تصريحات رئيس الجامعة الإسلامية تشكل صدمة وإهانة. وأفكاره تقليدية لا تناسب المسلمين في أوربا. لحسن الحظ لا أعتقد أن ديناً يسمح بانتهاك حقوق الإنسان على النحو الذي يدعو إليه. أقول له: لقد تم استيرادك من مناخ أصولي إلى بلد علماني هو هولندا. وهذا الحادث يشير إلى أهمية تربية أئمة المساجد وتعليمهم داخل هولندا. وعلى وزير التعليم إعادة النظر في استمرار هذه الجامعة وإلا ستعيد عملية الاندماج إلى الوراء) (تراو ٢٠٠٠/١١/٨). آراء النائب شريبي ليست إسلامية لأنه ذو خلفية علمانية ويعتقد بأن الإيمان والإسلام قضية شخصية، ويعتبر الأحكام الإسلامية أفكاراً تقليدية بينما يرى في الأفكار الغربية مرجعية فكرية له.

وردت التركية ليلى يوردن، وهي أستاذة حقوق تدرس قانون الأسرة الإسلامي في جامعة أمستردام قائلة (إن تصريحات د. أكغوندوز قائمة على أرضية متشددة جداً. فهو بالكاد يبرر آراءه بمناقشات منطقية. إنه بذلك يعزل نفسه عن الجيل المسلم الشاب الذي نشأ في المجتمع الهولندي ولديه نظرة ليبرالية للعقيدة. فهو يرفض تجديد الأحكام الإسلامية في حين هناك حاجة لتفسير ينسجم مع المجتمع الحالي وقيم حقوق الانسان. وكان سيبدو من المفيد لو أنه اهتم بحماية المرأة من سوء المعاملة).

وصرح ياسين هارتوخ، مسلم هولندي يرأس مؤسسة الإسلام والمواطنة قائلاً (عندما اعتنقت الإسلام، تعلمت أن المقصود بالضرب هو نقرة tikje أو ضربة خفيفة ذات قيمة رمزية وتصحيحية. أنا أفهم الأحكام

الإسلامية على أساس العصر الحديث، ولذلك لا أعتقد المقصود بالضرب هو الصفع. وللأسف أصبح مصطلح (الضرب) يثير الشك. وللأسف لا يجري الاهتمام برسالة الإسلام التي تؤكد على رعاية المرأة، الرجل لباس المرأة، والزوج الصالح هو الذي يرعى ويدلل زوجته).

أما ناهدة أورانغزب مقدمة برامج في محطة التلفزيون الإسلامي NMO فقد علقت قائلة (لو تضرب المرأة ضربة خفيفة يعني أنك تعيدها إلى مستوى الطفل، وليس هذا هو المقصود. يجب أن يكون المسلمون مرآة بعضهم البعض، ويصحح أحدهم الآخر، ولكن ضمن مستوى واحد. والإسلام يقول أن تلك الضربة الخفيفة يجب أن لا تتعدى ضربة الريشة. ولا أعتقد أن خالقي العادل يقصد بالنقرة الخفيفة أكثر من ذلك).

أما السيد البيوفي مساعد رئيس اتحاد المساجد المغربية UMMON فقال (أنا أرفض كل العنف، وهناك أساليب أخرى لتصحيح الأوضاع والإستقرار في العائلة. ينص القرآن على الضرب، ولكن يعود الأمر للإنسان المؤمن لإتباع الحق الإسلامي أو الهولندي. ويعود الأمر للضحية فيما إذا كانت ترضى بضربها أم لا. وفي كل الأحوال يمكنها تقديم شكوى لدى محكمة هولندية).

وتلقت صحيفة (تراو) عدة رسائل تعارض ضرب المرأة نشرت بعضها في بريد القراء منها رسالة ماريته بوغارز، سيدة هولندية مسلمة، تعمل مستشارة اتصالات وخبيرة بالصحة النفسية الإسلامية حيث قالت (لقد حزنت كثيراً من تصريحات أكغوندوز مدير الجامعة الإسلامية في روتردام الذي يرى أنه من حق الرجل المسلم ضرب زوجته. هذا الضرب برأيه يستخدم فقط عندما لا يوجد حل آخر أمامه وبشرط أن لا يسبب ضرراً بدنياً، ولكن تصريحاته تؤكد الصورة السائدة عن الإسلام بأنه عدو

المرأة. إن تجربتي وخبرتي كخبيرة في الصحة النفسية الإسلامية تجعلني أقول بثقة إن الشروط التي وضعها الإسلام لا يجري التقيد بها مطلقاً. ومن خلال اتصالي بالسجينات المسلمات ذوات الخلفية الإسلامية تبين لي أن العنف وسوء المعاملة يلعب دوراً كبيراً في انحرافهن. ولطالما سمعت أن ممارسة هذا العنف ضد النساء يجري تبريره قرآنياً. وأما الآيات التي تتحدث عن المودة بين الزوجين والعلاقات الحميمة فلا يتذكرها أحد.

لقد صدمت من تصريحات مدير الجامعة التي يرجى منها تخريج أئمة وموجهين روحانيين يتحدث بهذا الأسلوب. وأرى ضرورة إعادة النظر بطبيعة علاقة الزواج، وحتى من وجهة نظر علمية. بين حين وآخر يشار إلى أنه من حق المرأة طلب الطلاق بسبب سوء معاملة الزوج لها. إن تسمية هذا الحل ليس كافياً لأن المرأة المطلقة لا تحظى بدعم المجتمع لها. ويجب أن تعلم الجالية أن هذه الممارسة العنيفة (الضرب) لا يجوز استخدامها.

وعلق أحمد أبو طالب مدير مركز الأجانب في أوترخت فقد قال (إن السؤال فيما إذا كان الضرب مذكوراً في القرآن، ليس ذا صلة بالموضوع، لأنه لا يجوز في هولندا. ولذلك يجب أن لا نتعامل مع هذه القصص). ولم يوضح أبو طالب المقصود بالقصص أم يقصد النص القرآني وتفسيره. ولكنه يدعو إلى فهم إسلامي معين للإسلام في هولندا حيث قال (المسلمون في هولندا بحاجة إلى إطارهم الخاص).

وعلق محرر باب الدين والفلسفة في صحيفة تراو (يتساءل الهولنديون المتخصصون بالإسلام عن المناخ "الليبرالي" داخل الجامعة. ويجدون أن البرنامج الدراسي تقليدي، ويلاحظون أن الكادر التدريسي يعتمد على المدرسين من تركيا أو البلدان العربية). وأما الكاتبة الصحفية الإيرانية معصومة أبرين فقد كتبت في عمودها الأسبوعي في صحيفة تراو

يوم١٣/١١/٢٠٠٠ تقول (نعم يذكر القرآن أنه يجوز للرجل أن يضرب زوجته "ضربة خفيفة" إذا كانت هناك حاجة. ولكن أين وفي أي محيط اجتماعي وثقافي؟ لا تجيبك أحد. وكأن العنف والعدوان لا يمارسان في الأوضاع البشرية العامة: جرائم الشرف، ممارسة القوة، القمع وغيرها من ثقافة العائلة التي تجعل النساء يخشين الرجال ويعتمدن عليهم. في كل الثقافات وفي كل البيئات يغضب المرء أحياناً وقد يفقد سيطرته ويضرب زوجه أو أولاده. وهذا ما يحدث هنا (في هولندا) دون أن يكون للمرء معرفة بالقرآن. من خلال خبرتي كمشرفة اجتماعية في إيران علمت أن ضرب الزوجة يأتي من باب الحب والتأديب كي تنسجم مع عائلة الزوج، فالضرب تربية وليس عقوبة).

وكتبت سعادت ألتون، تركية تعمل في (الإسلام والحوار) تقول (لم تكن تصريحات الدكتور أكغوندوز تؤذيني أكثر من الطريقة التي جرى قلع الكلمات من محيطها وجعلها مادة دسمة للإعلام. الإسلام يضمن حقوقي كإمرأة ويعطيني الحرية لأعبر عن قابلياتي).

وانتقد هاسي كاراكير، تركي رئيس حركة ملي غورش في هولندا، وهي حركة قومية تركية إسلامية، تصريحات رئيس الجامعة الإسلامية قائلاً (القرآن كتاب موحى به يحمل رسالة عالمية. هذه الرسالة كتبت بلغة يفهمها مجتمع قسم منه بدوي والآخر حضري. مجتمع كان يعيش ثقافة القبيلة في القرن السابع الميلادي. اللغة، الأمثلة المضروبة والتركيب القصصي للقرآن تخاطب ما يفهمه الناس آنذاك. الجدلية بين القيمة العالمية للقرآن واللغة المستخدمة فيه تنعكس في ازدواجية الفهم المعقد للقرآن. ولذلك يبقى المسلمون بحاجة للتفسير. فلو تحدث القرن في ذلك العصر عن الاستنساخ والهواتف النقالة والمحطات الفضائية لم يكن

بالمستطاع فهمه آنذاك لأن اللغة والزمن مترابطان. إن الأحكام الإسلامية للمؤمنين عالمية ولا تتغير كالصلاة والصوم والحج ومساعدة الفقراء. وكما تطورت الكنيسة مع عصر التنوير وحقوق الإنسان فاعتبرت المرأة كائناً منفرداً، فسيشهد القرآن أحداثاً ثورية مشابهة. في الماضي كانت المرأة في الشرق الأوسط (في عصر الجاهلية) تباع وتشترى ويقامر بها وتقتل. ولم يكن لها حق في الإرث ولا قيمة لشهادتها. وكان بإمكان الرجل التزوج بعشرات النساء، حتى جاء الإسلام وحررها ومنحها كرامتها.

في هولندا نشأ الجيل الثالث من النساء المسلمات. نشأ هذا الجيل على مفاهيم المساواة مع الرجال، حيث بإمكانهن الحصول على المعرفة من مصادرها. ولا يجوز للرجل المسلم ضرب زوجته، لأنه يجب على المسلمين، إذا كانوا أقلية، أن يحترموا قانون البلد الذي يعيشون فيه، مثل هولندا).

رئيس الجامعة يدافع عن نفسه

بعد هذا الجدل الإعلامي والضجة في أوساط المسلمين والهولنديين دعا الدكتور أكغوندوز إلى مؤتمر صحفي يوم الجمعة ٢٠٠٠/١٠/١٠ ليوضح آراءه. وقد قام الرئيس السابق للجامعة الدكتور سلمان ضمرة، وهو تركي أيضاً، بإعداد المؤتمر حيث قام بترجمة حديث أكغوندوز أمام الصحافة بالهولندية والذي تحدث أولاً عن التعدد الثقافي في المجتمع الهولندي وعن المناقشات الإيجابية. وأشار إلى أن هناك من يبحث عن كبش فداء، فتارة تتهم الجامعة بالتمويل العربي القادم من الأصوليين وتارة بقضية الدعوة إلى ضرب المرأة. وأضاف الأكاديمي: إن الإسلام لم يأمر أبداً الرجال بضرب أزواجهم، بل سمح به في حالات خاصة وفي ظروف خاصة، ضربة خفيفة.

وأثناء المؤتمر احتجت إحدى المسلمات الهولنديات وهي طالبة تدرس في الجامعة الإسلامية فقالت: كيف تعني؟ أي نوع من الضرب، أرنا. حسناً ضربة رمزية خفيفة، ولكن هل يجوز لها أن تضرب زوجها؟

وأضاف رئيس الجامعة: هناك العديد من الرجال المسلمين يميلون إلى أخذ هذا النص المقدس بجدية ولكننا لا يمكن أن ننكر النص القرآني لأن بعض الناس يسيئون استخدامه، ولكن يمكننا تفسيره مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروف العصر الحالي.

وحاول الصحفيون الهولنديون إحراجه بمجموعة من الأسئلة مثل: هل يمكن للمرأة المسلمة أن تذهب مع صديق غير مسلم إلى الديسكو؟ فأجاب: هناك حرية في الاختيار لكل فرد، والمسلم غير مجبر على الذهاب إلى الديسكو.

وأضاف الدكتور أكغوندوز: أنا لا أعرف اللغة ولا الثقافة الهولندية. لكنه وعد بتأليف كتاب عن كيفية سلوك المسلم في هولندا.

وفي تطور لا حق أعلن الدكتور نصر أبو زيد عن تحديه للدكتور أكغوندوز في مناظرة علمية وجدية حول وضعية المرأة في الإسلام. وأبو زيد يعمل أستاذا في جامعة ليدن وقد حكم عليه في مصر بالردة بسبب آراءه بالقرآن الكريم.

القرآن والعلاقة الزوجية

هناك مؤلفات كثيرة وكتابات عديدة تناولت العلاقة الزوجية في الإسلام. ويغلب على هذه الكتابات والآراء النظرة التجزيئية للأحكام الإسلامية، الكتب الفقهية تتحدث عادة عن أحكام خاصة ومنفردة، مقتطعة من السياق العام للعلاقة الزوجية. ولذلك تطورت هذا الأحكام إلى حد لا يجوز للمرأة الخروج من منزلها في كل الأحوال، أي يمكن للزوج

أن لا يسمح بخروج زوجته مهما كانت الأسباب دون أن يعتبر ذلك انتهاكاً لحقوقها أو تعدياً عليها أو عدم الإلتزام بما يريده الإسلام. وتلعب التقاليد والأعراف التي تسود المجتمعات الإسلامية دورها في تأصيل هذا السلوك أو النظرة غير الصحيحة عن المرأة، فهي عادة تعامل كقاصر أو طفل، تحتاج إلى رجل لتولي أمرها والبت في زواجها مهما كان هذا الرجل جاهلاً أو مهما بلغت هي من علم ومعرفة. المرأة اليوم تحتل موقعاً في المجتمع، تعمل أستاذة وطبيبة ومديرة تقود مؤسسة يعمل بها مئات الرجال. وتتعلم المرأة المسلمة في عشرات الحوزات العلمية والجامعات الإسلامية للتخرج قاضية وباحثة ومدرسة ومربية وواعظة وداعية للإسلام وحتى فقيهة ومجتهدة يمكن تقليدها. امرأة بهذا المستوى ما زالت بحاجة إلى ولي سواء كان أخاً أو أباً أو خالاً أو عماً أو غيره ليتولى أمورها ويقرر بمن تتزوج وماذا تفعل ومتى تخرج وأين تذهب!

يرى بعض الفقهاء كالشيخ مرتضى مطهري أن العلاقة الزوجية في الإسلام تحددها الآية الكريمة (فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) أي أن الرجل في علاقته مع زوجته يجب أن يختار أحد طريقين، فإما أن يقوم بواجباته كما يليق (إمساك بمعروف) وإما أن يقطع الصلة الزوجية ويخلي سبيل المرأة (تسريح بإحسان) (مطهري / نظام حقوق المرأة في الإسلام / ص ٢٥٦).

ويرى السيد فضل الله نفس الرأي مؤكداً مثلاً على حق المرأة بالخروج من المنزل لأن منعها يعني سجناً (والسجن المؤبد لا يتناسب مع قاعدة الإمساك بالمعروف والمعاشرة بالمعروف التي يفترض أن تحكم الحياة الزوجية. وعدم تناسب السجن المؤبد مع قاعدة رفع الحرج عن الإنسان في الدين). ويشترط السيد فضل في أن خروج المرأة من البيت يجب أن لا

ينافي حق الزوج بالاستمتاع الجنسي فقط، أي تحرمه من هذا الحق بتغيبها عن البيت أو سفرها طويلاً. أما الحالات الأخرى، فيجوز لها الخروج، كأن يكون الزوج مسافراً أو في عمله. ويجوز لها الخروج حتى لو عارض الزوج لأنه لا يملك الحق في منعها من الخروج خارج دائرة حاجته الخاصة إليها، ولكن يستحب احتياطاً أخذ إذنه) (السيد فضل الله / دنيا المرأة / ص ٩٢).

تشريع ضرب المرأة في الإسلام

من خلال المناقشات حول هذه القضية يتضح أمران غفل عنهما المتجادلون:

الأول: أن الضرب المبرح والشديد مرفوض وممنوع منعاً باتاً ويشكل اعتداءاً وإهانة للمرأة وجرحاً لكرامتها وكبريائها.

الثاني: الضرب المذكور في القرآن موجه للزوجة من النساء ولا يشمل الأخت والابنة والأم والعمة والخالة وبناتها وغيرهن، إذ لا يجوز للرجل الاعتداء على المرأة ولا يملك أحد الحق في ضربها.

أما موضوع الضرب الخفيف الذي تذكره الآية (واللاتي تخافون نشوزهن فعِظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً)(النساء: ٣٤) يختص بالزوجة التي تمتنع عن أداء حق الزوجة الجنسي، أي نشوزها، لأن العلاقة الزوجية هي الوسيلة الشرعية - دينياً وقانونياً واجتماعياً- لإشباع الحاجة الجنسية لدى المرأة والرجل. فإذا امتنعت الزوجة عن ذلك أصبح الرجل عرضة للانحراف، وعليه أن يختار إحدى هذه الوسائل لحل مشكلته مع زوجته:

- الموعظة بكل الأساليب وأن ما تفعله خطأ ويخالف عقد الزواج بينهما.

الهجران في المضجع أي النوم في سرير آخر أو غرفة أخرى كنوع من الضغط النفسي لإجبارها على إعادة النظر في موقفها.

الزواج من امرأة ثانية، وهو إجراء غير أكيد لأن المشكلة قد تتكرر مع الزوجة الأخرى. القانون الغربي يمنع تعدد الزوجات رسمياً.

عرض المسألة على محكمة ليبت القاضي بها، ولكن القانون لا يستطيع إلزام المرأة بشيء خاصة في قضية خاصة كممارسة الجنس.

الطلاق الذي يشكل هروباً من المشكلة وليس حلاً لها.

والضرب الخفيف يقتصر استعماله لحل قضية الامتناع عن المضاجعة مع الزوج، وليس مبرراً للعنف ضد المرأة، فلا يحق للرجل أن يضرب زوجته في حال عدم قيامها بشؤون المنزل، ولا لعدم رعايتها للولد، لأن ذلك ليس من واجبها أصلاً، ولا يحق له ضربها لأي غرض ذاتي (المصدر السابق/ ص ٩٦).

ويرى الشيخ عبد الحليم محمود أبو شقة في كتابه (تحرير المرأة في عصر الرسالة): إن الإسلام يضع تشريعاته عامة شاملة لمختلف الأزمان والبيئات وأنواع الشخصيات. وهذه تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً في درجة الثقافة أو درجة التحضر. والوسائل ترتبط صلاحيتها بالبيئة من ناحية وبمستوى الفرد العقلي والخلقي من ناحية أخرى. فرب وسيلة تصلح في بيئة ما ومع فرد ما وتثمر نتائج مفيدة، ولا تصلح في بيئة أخرى ولا مع فرد آخر، وقد تؤدي إلى نتائج ضارة. يكون أحياناً تفاوت في السن بين الزوجين في بعض البيئات، مما يجعل الزوجة أقرب إلى مستوى ابنة الزوج وتلميذته،وهنا يكون الضرب أسبه بتأديب يصدر من الوالد أو المعلم المربي. أما إذا بلغت الزوجة درجة عالية من النضج العقلي، فنحسب أن الضرب عندها لا يصلح وسيلة لعلاج النشوز)(تحرير المرأة/ج٥/ص٢٤٤).

يتضح مما سبق أن تطبيق الأحكام الإسلامية يتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، ومن أسرة إلى أخرى طالما هناك فوارق ثقافية وعقلية واجتماعية. ولكي تؤدي الأحكام الإسلامية ثمارها في المجتمع يجب تطبيقها في مجتمع إسلامي وصل أعضاؤه إلى درجة مناسبة من الالتزام بالشريعة والتربية الإسلامية التي تؤهلهم للتقيد بالشروط والالتزامات التي فرضها الله تعالى بجانب الحقوق والواجبات. وكما يجري التعسف في استخدام حقوق القوامة والطلاق وتعدد الزوجات من قبل الرجال المسلمين طول التاريخ، يجري اليوم التعسف في استخدام حق ضرب المرأة وتبرير العنف ضدها شرعياً. وكما أن الشهيد الصدر لم يعتبر الشيوعيين مرتدين فطريين لأنهم نشأوا في جو غير إسلامي، ولم يعرض عليهم الإسلام كاملاً رغم أنهم يعيشون في مجتمع إسلامي. فكذلك لا يمكن السماح للزوج بممارسة حق ضرب المرأة ولو خفيفاً طالماً أنه غير متقيد بدقة ببقية الحقوق والالتزامات المفروضة عليه كزوج، مثل النفقة والرعاية والمعاملة الحسنة حسب قولها تعالى (إمساك بمعروف). ويجب أن تلتزم المرأة بحقوقها الزوجية وتعرف ما عليها وما لها كي لا تضطر الزوج إلى استخدام هذا الأسلوب غير اللائق بها إذا كانت تحترم نفسها وكرامتها.

وكما أنه لا يمكن ممارسة تعدد الزوجات كذلك لا يجوز الضرب في البيئة الغربية. سؤال نوجهه لبعض المسلمين: هل عرض الإسلام يتم بهذه الأساليب الساذجة في بيئة تثير الشكوك حول تعاليمه وأحكامه وتتهمه بالعدوانية والوحشية وعدم احترام حقوق الإنسان. يجب عرض الإسلام كدعوة للحب والتفاهم والتسامح واحترام الآخرين وحرياتهم وأفكارهم.

المطبوعات الإسلامية في هولندا[١٢]

يزداد الاهتمام بالإسلام في الغرب في الأوساط الأكاديمية إضافة إلى مراكز البحوث والدراسات السياسية والدينية والحكومات الغربية والإعلام الغربي. وذلك لأهمية الإسلام السياسي كظاهرة ذات تأثير واضح في السياسة الدولية ومناطق النفوذ الغربي في العالم الإسلامي. كما أن وجود ١٥ مليون مسلم في أوربا الغربية يجعل هذه الدول بحاجة إلى التعرف على طبيعة الوجود الإسلامي، ركائزه، مظاهره، مصادر قوته وتنوعاته.

وتقوم مئات الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية المختصة بدراسة الإسلام كأيديولوجيا وكمكوّن فكري وعقائدي واجتماعي للجاليات المسلمة في أوربا. وتتنوع هذه البحوث والدراسات التي تهدف إلى عدة أغراض منها دراسة الإسلام عن قرب وجمع الإحصائيات التفصيلية عن كل ما يهم المسلمين، ومنها تحديد مكامن الخطر، إن وجدت، التي قد تهدد تماسك المجتمع الغربي، ثم البحث عن أفضل السبل لتذويب الحالة الإسلامية في بوتقة العلمانية الغربية، طالما أن المسلمين يشكلون خزيناً بشرياً احتياطياً لتناقص معدل زيادة الشعوب الأوربية.

قبل أسابيع قام الباحث الهولندي سلفان شخون هوفن بتقديم رسالته للحصول على شهادة الماجستير من معهد العلوم الإسلامية في ليدن. الرسالة عبارة عن مسح ميداني للمطبوعات الإسلامية أو التي يصدرها مسلمون في هولندا.

في المقدمة يلاحظ الباحث أن المطبوعات الإسلامية ذات طبيعة قومية أي أن كل واحدة منها تخاطب مجموعة عرقية معينة كالعرب والأتراك والسورينام والهنود وغيرهم.

نبذة تاريخية

في الفصل الأول تحدث عن المنهج الذي اتبعه وطبيعة الأسئلة التي وجهها إلى محرري هذه المطبوعات. وفي الفصل الثاني أعطى نبذة تاريخية عن بدايات صدور المطبوعات الإسلامية في هولندا وقسمها إلى سنية وشيعية وعلمانية وقومية. وذكر أن طائفة الأحمدية التي هاجرت إلى أوربا الغربية منذ عام ١٩٤٧ حيث أصدرت مجلة (الإسلام Al-Islam) ثم ذكرت نشريات (الفارق Al-Fariq) و (بعثة الإسلام الهولندية Holland IslamMissie) و (إشاعة الإسلام Isha'at-ul-Islam) و (إقرأ Iqra) و (الفجر Al-Fadjr). وقد أعطى نبذة عن كل مطبوعة إضافة إلى صورة لأحد أعدادها.

المطبوعات السنية

تحدث الباحث عن المطبوعات السنية وخاصة التي يساهم في تحريرها مسلمون هولنديون. وتصدر باللغة الهولندية مثل مجلة (القبلة Qiblah) التي صدرت بين عامي ١٩٧٦-١٩٩٠، ومجلة (السلام Salaam) التي أصدرها مركز المعلومات الإسلامي في دنهاخ، ومجلة (القافلة Karavaan) التي ترافقت مع بداية البث التلفزيوني الإسلامي والتي أشرف عليها المسلم الهولندي عبد الواحد فان بومل. كما صدرت مجلة (النساء Al-Nisa) التي تصدرها منظمة النساء التي أسستها المسلمات الهولنديات. وهي مجلة غير مهتمة بالدعوة الإسلامية بل بشؤون المرأة المسلمة في الغرب. كما ذكر الباحث مطبوعات أخرى مثل (الحي Al-Hayy) الصادرة في أوترخت، و(أخبار إتحاد الطلبة المسلمين في هولندا SUN) و مجلة (الفقه Fiqh) التي تصدرها الجامعة الإسلامية في روتردام، ومجلة

(التوحيد Al-Tawheed) التي يصدرها مسجد التوحيد في أمستردام، ومجلة (القلم Al-Qalam) التي تصدرها جمعية السلام في روتردام، ومجلة (الوحدة Al-Wahada) التي يصدرها اتحاد المنظمات الإسلامية في ريموند.

المطبوعات السورينامية

تعتبر الطائفة السورينامية من الجاليات القديمة في هو هولندا نظراً لارتباط بلدهم سياسياً واقتصادياً بهولندا. كما أنهم يتحدثون اللغة الهولندية كلغة ثانية في بلادهم وفيهم نسبة قليلة من المسلمين. ويصدرون عدة مطبوعات إسلامية مثل (صوت الإسلام VoiceofIslam) بأربع لغات هي العربية والهولندية والإنكليزية والأوردية. وتصدر مجلة (الحقاني Al-Haqqani) التي تشرف عليها الطريقة النقشبندية الصوفية. كما تصدر مجلة (القبة الخضراء De Groene Koepel) التي يصدرها السورينام من أصل هندي. وتصدر مجلة (الرسالة العالمية The Message International) التي تصدرها جماعة سورينامية ذات توجهات صوفية باكستانية. وتصدر مجلة (المنهاج Al-Minhaj) التي تشرف عليها جماعة صوفية قادرية. وتصدر مجلة (الصراط المستقيم Siratal Moestaqiem) التي تشرف عليها جمعية نور الإسلام الثقافية الاجتماعية في دنهاخ.

المطبوعات الشيعية

ضمن تصنيفه للمطبوعات الإسلامية الصادرة في هولندا ذكر الباحث بضعة إصدارات منها مجلة (Canlarin-Sesi) بالتركية التي تصدرها الجمعيات العلوية التركية في هولندا. وتحدث الباحث عن نشرة (النخيل) التي وصفها بأنها (نشرة شهرية باللغة العربية تصدرها الجمعية الثقافية

العراقية في مدينة دوردريخت. وهذه الجمعية تهتم بقضايا العراقيين الشيعة في هولندا. وتنتمي الجمعية إلى مظلة أكبر هو مجلس الجمعيات العراقية. ويشرف على تحرير (النخيل) السيد عبد الرزاق وهو طالب دكتوراه دراسات إسلامية في جامعة ليدن. وتوزع النخيل على الأعضاء المشتركين في هولندا. كما تصل إلى الجمعيات الإسلامية والمراكز الإعلامية والصحف العراقية في بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا،السويد، إسبانيا، أمريكا وكندا، إضافة إلى بعض دول الشرق الأوسط كلبنان وسوريا وإيران. ورغم أن النخيل تخاطب الشيعة لكن يوجد مشتركون من أهل السنة فيها. والنشرة غير مرتبطة بمسجد شيعي عراقي معين. وتعتمد في تمويلها على اشتراكات أعضائها (عشرة خلدة في الشهر) وعلى بعض الإعلانات التي تنشرها أحياناً. وهي لا تستلم أية مساعدات من أية جهة، لا من الحكومة الهولندية ولا من أية مؤسسة أخرى.

وتغطي (النخيل) قضايا وأخبار تخص الإسلام في الغرب، الفتاوى الجديدة، تطور الفكر الإسلامي، وقضايا اللاجئين في هولندا. ولأن اللاجئين لا يستطيعون قراءة الصحف الهولندية فيجدون في النخيل الأخبار والقوانين الجديدة التي تصدرها وزارة العدل. كما تسعى النخيل لتعريف العراقيين بالمجتمع الهولندي. ففي كل عدد هناك صفحة (هولنديات) التي تغطي أخبار ومعلومات عما يدور في المجتمع الهولندي وتاريخ وثقافة وعادات الهولنديين. وقد نشرت سلسلة من عدة حلقات حول كيفية التعامل مع الهولنديين وأعرافهم وقيمهم، وتعامل الهولنديين مع أطفالهم، أصدقائهم وجيرانهم، وعاداتهم في الطعام والعمل. وتغطي النخيل أخبار العراق والمعارضة العراقية وما يجري في الشرق الأوسط.)

كما نشر الباحث صورة لأحد أعداد النخيل، وأشار إلى نشرة (المنارة

التي أصدرتها الجمعية قبل عامين فقال (صدرت نشرة المنارة Minaret كملحق يوزع مع النخيل. وهي تصدر باللغة الهولندية وموجهة أساساً للهولنديين الذين اعتنقوا الإسلام. ولديها مشتركون غير مشتركي النخيل في هولندا وبلجيكا. وقد توقفت بسبب عدم وجود وقت كاف لإصدارها).

المطبوعات الاندونيسية

توجد جالية إسلامية أندونيسية كبيرة في هولندا باعتبارها كانت مستعمرة سابقة لهولندا. وقد صدرت عدة مجلات بالهولندية مثل (الإجتهاد) و (إقرأ) و (المسلم الأوربي Euro moslem) و (بنا دعوة Bina Da'wah).

المطبوعات العربية

صدرت عدة مطبوعات عربية قومية وعلمانية وأقدمها مجلة (المؤنس) المغربية التي صدرت بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧. وصدرت مجلة (البستان) الموجهة للأطفال في نفس الفترة. وصدرت صحيفة (الأفق الأخضر) عام ١٩٩٢ ثم توقفت بعد أربعة أعداد. وتصدر صحيفة (روتردام بوست) بالعربية وهي النسخة العربية لصحيفة بلدية روتردام. وصدر عام ١٩٩٠ (صحيفة العماد) وتوقفت بعد أربعة أعداد. وصدرت صحيفة (أخبار هولندا) عام ١٩٨٧ وصحيفة (رؤية عربية Arabische Visie) عن مقر الجامعة العربية في دنهاخ وهي باللغة بالهولندية.

أما الصحف العربية الإسلامية فهي (الميزان) المغربية، و(الجسر) التي صدرت عام ١٩٩٧، وكان رئيس تحريرها الصحفي خالد شوكات الذي توقف بعد العدد الثالث. ثم قام بإصدار نشرة (المصير) منذ العام الماضي في روتردام.

وتصدر عدة مطبوعات تركية باللغتين التركية والهولندية مثل (Ilke) و (Cocuk) و(Turkije-Krant) و(Habar)و(Sozhakki)و(Ekin) و(Tasa) و(Ikibinbir) وهي نشريات علمانية.

أما المطبوعات التركية الإسلامية فهي (Mesaj) لسان حال شباب حركة ملي غورش، ونشرة (المسلم) التي يصدرها شباب الحركة في آرنهم. وتصدر مجلة (Platform) وهي أوسع مجلة إسلامية في هولندا حيث يطبع منها عشرون ألف نسخة. وصدرت مجلة (Arayis ve Islam) بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣. وصدرت مجلة (Akademi) عام ١٩٩٩.

قراءة في كتاب بيم فورتاون:

"حطام ثمان سنوات من حكم الائتلاف البنفسجي"[١٣]

في حمى الانتخابات البلدية والبرلمانية التي تشهدها هولندا حالياً صدر كتاب مرشح اليمين العنصري بيم فورتاون Pim Fortuyn بعنوان (حطام ثمان سنوات من حكم الائتلاف البنفسجي).

خلفية تاريخية ـ سياسية

إن مصطلح البنفسجي هو ترجمة لكلمة Paars الهولندية. وهو مصطلح بدأ تداوله عام ١٩٩٤ ليقصد به الائتلاف الحكومي الذي ضم حزب العمل PvdA الذي يتخذ اللون الأحمر شعاراً له، والحزب اليميني VVD الذي يتخذ اللون الأزرق شعاراً له. فخلط اللونين الأحمر والأزرق يعطي اللون البنفسجي.

وكان الائتلاف الحكومي قد شكل أول حكومة عام ١٩٩٤ وكانت تضم هذين الحزبين إضافة إلى مشاركة حزب D66 الديمقراطي الذي تولى زعيمه (فان ميرلو) وزارة الخارجية. لكن خسارته في انتخابات عام ١٩٩٨ جعلته يفقد الكثير من مقاعده ونفوذه، مما جعل مشاركته في الحكومة تضعف. واستلم (فيم كوك) رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٩٤ ولحد الآن. وكان قبل ذلك وزيراً للمالية في حكومة الائتلاف بين حزبي العمل والحزب الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الأسبق (رود ليبرس) الذي صار المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة.

كتاب فورتاون

طبع من هذا الكتاب ١٠ آلاف نسخة في الطبعة الأولى والتي سرعان ما نفدت، استتبعتها طبعة ثانية. فإذا كان سعر النسخة ١٦ يورو فمعنى ذلك أن فورتاون سيجني على الأقل ١٦٠ ألف يورو يضيفها إلى ثروته الكبيرة. فالمعروف أن فورتاون رجل ثري يملك قصراً وسيارة فاخرة مع سائق، ويرتدي اغلى الملابس، مع أنه ليس بوزير أو صاحب شركة. كما يتقاضى خمسة آلاف يورو عن كل محاضرة يلقيها في اجتماع أو مؤسسة.

يعتبر كتاب فورتاون ظاهرة جديدة في الساحة السياسية الهولندية، ففي أمريكا يعتبر تأليف كتاب يتضمن برنامجاً سياسياً أمر عادي. أما في هولندا فقد اعتادت الأحزاب السياسية على طرح برنامج محدد النقاط والمقترحات والمطالب يضمن خطة الحزب في كافة القضايا المتعلقة بالمجتمع والدولة وكيفية توفير مصادر تمويل المشاريع والتعديلات المقترحة كي يمكن الوثوق بها من قبل الناخب الهولندي. أما كتاب فورتاون فيمثل أفكاراً وتصورات في مختلف القضايا مع تقييم ونقد لسياسات الحكومة الحالية، مترافقاً مع إحصائيات وبيانات رسمية تعزز رأيه وتدعم وجهة نظره.

ردود الأفعال على الكتاب

وقد لقي الكتاب اهتماماً كبيراً في الأوساط السياسية والحكومية والبرلمانية والصحفية والاعلامية، حتى أن جميع الوزراء وأعضاء البرلمان والمهتمين بالشؤون السياسية قد اطلعوا عليه وناقشوا أفكاره وطرحوا رأيهم فيه. فقد وصفته صحيفة (تراو) بأن (يمثل وصفاً جدلياً للإئتلاف البنفسجي، يعتمد على الخبرة الشخصية التي يدركها كل شخص. وأن فورتاون قد

ركز تحليله القاسي على حزب العمل الذي كان منضماً إليه لسنوات). وأضافت: (يفتقد برنامج فورتاون لقضية التمويل أي لم يتحدث عن مصادر الحصول على الأموال لتنفيذ برنامجه المقترح).

وهذه نقطة ضعف فورتاون الذي يوحي بعدم كفاءته لتولي السلطة وأنه يبني قصوراً في الهواء لأن الناخب الواعي يريد أن يعرف جدية المرشح ومدى إمكانية تحقيقه لوعوده. إن فورتاون يستخدم العبارات البلاغية بذكاء دون أن يكون لما يتحدث عنه أرضية حقيقية أو يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

ووصف رئيس الوزراء (فيم كوك) الكتاب بأنه يصنع من الحكومة كاريكاتوراً، معبراً بذلك عن المبالغة المفرطة التي تحدث بها فورتاون مغمضاً عينية عن جميع انجازات هذه الحكومة. وقال كوك (إن أفكار فورتاون الاجتماعية سيئة جداً كما تمثل كارثة للإقتصاد لو حاول تنفيذها لأن العجز الحكومي سيستمر). وكان (كوك) يتحدث لصحيفة (دي فولكس كرانت) حيث ركز على قضايا المال والاقتصاد فتحدث كرجل دولة مسؤول وكخبير في الشؤون الاقتصادية ليتم تعرية أفكار فورتاون من أية مصداقية، فأضاف (لقد حققت هولندا رفاهاً اقتصادياً واجتماعياً عالياً، لكن فورتاون يريد تدمير كل ذلك. إن الوضع الحالي للإقتصاد الهولندي لا يتحمل إجراء تجارب عليه). واعترف كوك بأن (فورتاون قد عزف على الوتر الحساس في المجتمع [ولم يوضح ما هو] ولكن المجتمع ليس بتلك البساطة التي يتصورها وأنه سيصدق المبالغات التي يقوم بها فورتاون الذي يعتبر انجازات الحكومة مجرد حطام يتصاعد منه الدخان).

أفكار فورتاون

يتألف الكتاب من تسعة فصول توزعت على شؤون (السياسة العامة،

الصحة، التعليم، الأمن، الخدمات، الزراعة، الإدارة العامة، سياسة الأجانب، السياسة الخارجية والدفاع).

فيما يتعلق بالصحة انتقد فورتاون التغييرات الكثيرة في أنظمة ومقررات الشؤون الصحية والتأمين الصحي. كما ركز على النقص المتنامي لعدد العاملين في الحقل الطبي والعناية الصحية للعجزة وكبار السن في لمنازل، وكذلك العجز في عدد الأطباء وأطباء الأسنان،وارتفاع مدة المنتظرين على قائمة العمليات الجراحية.

وحول التعليم، خاطب فورتاون الشخص الهولندي العادي حين تحدث عن ذكرياته الشخصية في المدرسة الابتدائية ثم الثانوية وعزل البنات عن البنين في مدارس منفصلة. وطالب بأن لا يزيد عدد تلاميذ المدرسة عن ٦٠٠ طالب، وإلى إيقاف التجارب التربوية والتعليمية الجديدة مثل (التكوين الأساسي) و (بيت الدراسة)، وإلى معاقبة المدارس التي ترسل طلابها إلى منازلهم بسبب مرض المعلم.

وفيما يخص الأمن والعدل أشار فورتاون إلى النقص في عدد القضاة. وقدم إحصائيات عن معدلات الجريمة في هولندا والتي ارتفعت من مليون و٢٢٠ ألف جريمة عام ١٩٩٥ إلى مليون و٢٨٤ ألف عام ١٩٩٩. أما الجنح فقد ارتفعت من ٨٩٢ ألف إلى مليون و١٧١ ألف جنحة لنفس الفترة. وبلغت نسبة الجرائم التي ارتكبها الأجانب ٥٤٪ عام١٩٩٥ و٥٨٪ عام١٩٩٩.

أما السياسة الخارجية فقد اقترح فورتاون تأسيس (فيدرالية إسرائيلية فلسطينية) ذات نظام فيدرالي يتألف من قسمين يهودي وفلسطيني،ولكل منهما برلمانه وحكومته الاقليمية. واعتبر (دولة إسرائيل إرث مباشر للصفحة السوداء من تاريخ أوربا الغربية، صفحة الهولوكوست التي راح ضحيتها ٦ ملايين يهودي). ودعا إلى (حماية إسرائيل من التدمير لأن

إسرائيل تمثل الصراع بين التحديث والإسلام). وهي مغازلة واضحة للوبي اليهودي من أجل عدم مواجهة فورتاون على الأقل في هذه المرحلة التي يصب جام غضبه على المسلمين وحدهم.

وفيما يتعلق بالدفاع دعا فورتاون إلى إلغاء القوة البرية والقوية الجوية والاكتفاء بالقوة البحرية الهولندية. وهي مقترحات تفتقد للجدية.

هجوم على الإسلام

وهو أهم الفصول باعتبار أن قضية الأجانب صارت محور البرامج الانتخابية في اغلب الدول الأوربية، إضافة إلى فورتاون نفسه اشتهر من خلال تصريحاته المناوئة للأجانب وهجماته المستمرة على الإسلام والمسلمين الذين يشكلون نسبة كبيرة من الأجانب.

في البداية يشير فورتاون إلى كتابيه السابقين اللذين ينتقد فيهما الإسلام والثقافة الإسلامية. فهو يعتبر الإسلام بعيداً عن القيم الغربية التي يعرّفها بأنها العالم الرأسمالي المتطور، البرلماني - الديمقراطي، مع اهتمام قوي بحقوق الانسان العالمية. ويشير فورتاون إلى أن مصادر الثقافة الغربية ثلاثة هي: اليهودية والمسيحية والتنوير الانساني Humanism، ثم يستنتج أن هذه القيم والتقاليد هي بالضد من ثقافة الإسلام. ولا توجد دولة إسلامية في العالم تحترم تقاليدنا وقيمنا الغربية. وفي هذا الصدد يصر فورتاون في مواضع كثيرة من كتابه على أن الحداثة والتحديث هي من سمات الثقافة الغربية فقط ملغياً بذلك أي اعتبار للحضارات والثقافات غير الأوربية.

ويبدي فورتاون تبرمه بأن هناك القليل عن إسلام ليبرالي وعلماني(؟؟) الذي يقتصر على دائرة الكتاب والمثقفين، بينما هناك الكثير عن الإسلام الأصولي المؤثر، والذي يدعى أيضاً بالإسلام السياسي. ويربط فورتاون

الصحوة الإسلامية وانتشار الإسلام السياسي بنجاح آية الله الخميني في الاطاحة بنظام الشاه في إيران. ويقر فورتاون أنه من حق الإسلام أن تحكم ثقافته في العالم الإسلامي، ولكن من يأتينا من المسلمين فعليه أن يتكيف مع ثقافتنا؛ ليس مع كل قيمنا وتقاليدنا ولكن يتكيف على الأقل مع القيم الأساسية والجوهرية في الحياة الغربية. ويعلن فورتاون (وفي هذه نحن أصوليون أيضاً. وسندافع بأيدي مسلحة ضد كل ما يهددنا ويهدد ثقافتنا).

الإسلام والحداثة Modernity

يستمر فورتاون بتوجيه انتقاداته نحو الإسلام بشكل يخلط فيه بين المسلمين وثقافة المسلمين والعقيدة الإسلامية بصورة يبدو فيها ضعف معلوماته عن الإسلام. ففي الوقت الذي يردد بعض المفاهيم التي يعتبرها إسلامية تراه يتعامل مع مكونات ثقافية لمسلمين. فالخلط بين العقيدة الإسلامية وبين الثقافات المحلية للمسلمين أمر سائد بين الكتاب والصحفيين الغربيين، مما يشير إلى قلة اطلاعهم على الإسلام كدين وعقائد وتاريخ.

يقول فورتاون (المسلمون يعانون الفقر والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والعلمي. ويلومون الغرب على ذلك، ويتهموننا باستغلالهم. وقد يكون ذلك صحيحاً الآن أو فيما بعد ولكن يتم كل ذلك بالتعاون مع النخب المسلمة الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية). ولا يجانب فورتاون الواقع عندما يضع إصبعه على الجرح وهو أن ما يعاني منه العالم الإسلامي يعود أولاً للحكام، فيقول (في المقدمة يجري استغلال الشعب من قبل النخب الحاكمة في البلدان الإسلامية، وحتى في فلسطين البائسة، حيث يحكمها عرفات ونخبته، يحكمون البلدان بحق التسلط بلا ديمقراطية ولا دولة قانون).

وينطلق فورتاون من منطلق الغرور التام بقوله (إن التحديث يسير في مساره الاقتصادي دون مساهمة من العالم الإسلامي. نحن لسنا بحاجة إليهم، بل على العكس). وهذا القول فيه مغالطات لأن النفط الذي تسير به العجلة الاقتصادية الغربية قادم أكثره من العالم الإسلامي ومن منطقة الشرط الأوسط على الخصوص. وبهدف تأكيد عدم حاجة الغرب للعالم الإسلامي كما يزعم، يطالب فورتاون (إجلاء القوات الأمريكية من السعودية، والتي وجودها هناك يمثل خطأً ستراتيجياً ارتكبته عائلة بوش). ويضيف دون مسؤولية (نحن نتصرف في بلدانهم كضيوف، ولا نريد الاستيلاء على بيوتهم. كذلك الأمر يسري عليهم عندما يأتون إلى بلداننا).

مقترحات فورتاون للمسلمين

الحداثة تتطلب، بشكل مركزي، مسؤولية فردية تكون فوق المسؤولية الجماعية كالعائلة والقبيلة والعشيرة، وحتى في القضايا المعنوية كالدولة القومية.

الحداثة تتطلب الفصل التام بين الدين والدولة،وحتى في البلدان التي تهيمن عليها ديانات معينة، أي تشمل الكنيسة الكاثوليكية في ايطاليا واسبانيا والبرتغال.

من هذا الفصل الهام تنبثق الديمقراطية وحرية التعبير وحرية الصحافة والنمو الرأسمالي وحقوق الانسان، او بصورة أشمل الحماية القانونية للمواطن ضد الحضور المفرط للدولة، وذلك من خلال وجود قوة قضائية مستقلة حتى عن مؤسسات الدولة. الحداثة تقبل بالمساواة بين الجنسين ومعاملتهم حسب المبدأ القانوني: (رهبان متساوون، ذبح متساوي)، أي دون اعتبار للأشخاص أو دون النظر إلى الوضع الاجتماعي أو الديني أو الاقتصادي.

توفير حماية قانونية للأطفال تجاه الكبار.

حقوق الإنسان مبدأ سامي يشمل كل البشر في العالم.

ثم يواصل فورتاون هجومه على الإسلام ليستنتج (لا حاجة للقول أن الدول والثقافات التي يهيمن الإسلام عليها تبدو مختلفة إلى حد ما عما ذكرناه من شروط).

العرب وتجارة العبيد

ولا ينسى فورتاون أن يوجه سهامه للعرب حين يعتبرهم المسؤولين عن تجارة العبيد (وأنهم يتحملون ذنباً كبيراً لما قام به أجدادهم في الماضي، وعليهم أن يدفعوا تعويضات مالية عنها). وهذا الاتهام يأتي كإسقاط وردّ على الاتهامات الموجهة لأمريكا وأوربا لدورها الوحشي في تجارة العبيد، والتي طرحت في مؤتمر العنصرية في ديربان ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا، حيث طالبت منظمات عالمية وإنسانية باعتراف غربي بهذه الجريمة وتقديم تعويض مالي للدول الأفريقية.

لكن فورتاون يردد ما حاولت بعض الأصوات المشبوهة ترديده وتوجيه الاتهام للعرب وحدهم في مسؤولية تجارة العبيد، ثم المطالبة بتعويضات مالية من مدخولات النفط العربي. ومع ذلك يعترف فورتاون بمسؤولية الغرب إلى حد حيث يقول (لقد قام العرب بجلب العبيد من أعماق أفريقيا إلى السواحل ثم قمنا نحن البيض، السائرون نحو الحداثة، بإكمال المهمة. إنه الفصل الوحشي من لتاريخ، ليس فقط من تاريخنا، ولكن أيضاً للأفارقة - مجرمين وضحايا- وكذلك العرب).

وهكذا يخلط فورتاون الأوراق كلها ويساوي بين المجرمين والضحايا، فتراه يستكثر الاعتراف بهذه الجريمة التي ذهب ضحيتها ملايين الأفارقة السود أثناء نقلهم إلى أمريكا. كما يتنصل من أية مسؤولية سواء

أخلاقية أو مالية فيقول (لا داعي لأن نشعر بالذنب، ولا داعي مطلقاً لتقديم أية تعويضات مالية من قبلنا). ثم يستهزئ بالذين يطالبون بذلك فيقول (والذين يدعون بأنهم ما زالوا يعانون من الماضي، من آثار عبودية أجدادهم البعيدين، عليهم زيارة طبيب أعصاب وليس الجلوس على طاولة المفاوضات حول التعويضات المالية).

ولما كان فورتاون يدرك جيداً أن الغرب قد قام بسابقة من هذا النوع حين اعترف بجريمة إبادة اليهود ثم تعويضهم مليارات الدولارات سواء لدولة إسرائيل أو إلى أسلافهم. فقد دفعت هولندا في العام الماضي أكثر من نصف مليار خلدة لذوي الضحايا اليهود في الحرب العالمية الثانية. كما دفعت دول أخرى كألمانيا والنمسا. ولذلك يعترف فورتاون بقوله (لقد ارتكب خطأ بالخضوع للوبي اليهودي، عندما تم دفع تعويضات مالية لقاء الأضرار والسرقات إلى ذرياتهم وأقاربهم. لقد كان تعويضاً عاماً قدّم للمنظمات اليهودية التي قامت بأموالنا بالعمل بما ترتئيه. وهذا الأمر قد حدث مرة واحدة ولن يتكرر أبداً).

الإسلام يهدد السلام!

في تحليله لما يسميه الصراع بين الإسلام والحداثة يقدم فورتاون مقاربة غير موفقة حيث يقوم بتسطيح الأحداث والوقائع ليصل إلى نتيجة مسبقة، حيث يقول (بعد ١١ أيلول توضح الخط الفاصل بين الإسلام والحداثة سواء بين البلدان أو بين الإسلام والتحديث في البلدان التي يهيمن عليها الإسلام. في كل العالم الإسلامي رفعت المعاصرة رأسها محاولة التقدم في مسيرة الانتصار، كما يحاول الإسلام ذلك في محيطنا الثقافي. وهذا أكبر تهديد للسلام بين البلدان أو داخل البلدان نفسها. وفي الحالة الأخيرة يتهدد خطر الحرب الأهلية. ويهدد هذا الخطر بسهولة بعض

البلدان التي يمكن تسمية بعضها من التي دخلت فعلاً في هذه الحرب مثل أندونيسيا، الشيشان، البلقان، الجزائر، السودان، الصومال، مصر وربما تركيا). وفي ذلك خلط متعمد وقسم غير متعمد يشير إلى الجهل بتفاصيل أوضاع هذه البلدان. فحرب الشيشان ليست بين الإسلام والحداثة بين شعب مسلم يطالب بحقوقه ودولة محتلة تتفاوت معه ثقافياً ودينياً وسياسياً. وفي السودان صراع سياسي فلا يمكن اعتبار قبائل جنوب السودان الوثنية وقسم ضئيل منها مسيحي، بأنها تمثل التحديث الذي يتحدث عنه فورتاون. وأما حرب البلقان فهي حرب إبادة عنصرية وتطهير عرقي ضد المسلمين قلم به الصرب. فهل يعتبر فورتاون الصرب رمزاً للحداثة والقيم الغربية ومنها حقوق الانسان التي طالما يكررها؟

وفي محاولة منه لزرع الألغام في الذهنية الأوربية تجاه كل ما هو إسلامي يطلق فورتاون تحذيرات إلى الغرب فيقول (وقد تقوم حرب أهلية في أوربا الغربية كنتيجة للتناقضات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية) لكنه لم يسميها: حرب الغرب على الأقليات المسلمة المقيمة في أوربا. لكن فورتاون يستدرك هذه الصيحات الخبيثة فيقول (لا أريد زرع الخوف والكراهية تجاه الأجانب، بالعكس تماماً!! ولكنني أريد أن أحذر. وإذ لم يدركنا الوقت بعد فيمكن استثمار الوقت بصورة جيدة).

الوضع الثقافي للمسلمين

في هذه الفقرة يخلط فورتاون بين عدة قضايا وهي اللاجئين والأجانب. في الوقت الذي يشن هجوماً شديداً على المسلمين(المغاربة والأتراك) وهم ليسوا من اللاجئين تراه يتجنب الحديث عن الأجانب الأوربيين الذين يبلغ عددهم مليون و٣٨٦ ألف أجنبي غربي أي ٨،٧٪ من مجموع السكان، في حين يركز حديثه على الأجانب من غير الغربيين

والذين يشكلون نسبة مقاربة أيضاً.

يبدي فورتاون استياءه من تركز الأجانب في المدن وأسفه على مغادرة الهولنديين من ذوي الطبقة المتوسطة وسط المدينة إلى ضواحيها هرباً من الأجانب. ويضرب مثلاً حين يشبّه روتردام بتحولها إلى أسطنبول صغيرة أثناء مباراة لكرة القدم. كما لا يتوانى من إثارة مشاعر الهولنديين حين يقول (أشعر أحياناً وكأن المدينة محتلة من قبل الأجانب. كما أن سلوكهم يشير بوضوح إلى أن طريق الاندماج ما زالت طويلة). كما يسعى فورتاون لزرع الكراهية ضد المسلمين حين يصورهم بمظهر المحموم على (الاستفادة من بلد يقدم أجمل التسهيلات) في الوقت الذي يزدرون ثقافته وقيمه إذ أنهم ما زالوا يحافظون على ثقافتهم الأصلية وتقاليدهم من خلال التمسك بـ (الجنسية المزدوجة، أطباق الفضائيات، مناهج حكومية من بلدانهم، إجازات طويلة في بلدانهم، شراء منازل في بلدانهم وليس في هولندا. وأن المغاربة والأتراك لا يشعرون أنهم هولنديون وحتى الجيل الثالث).

كما يظهر فورتاون عدم ارتياحه من زواج الشباب المسلم بفتيات من بلدانهم الأصلية حين يذكر أن ٧٥٪ منهم يتزوجون من (فتيات قادمات من قرية متخلفة من المغرب او تركيا) على حد تعبيره الخالي من التهذيب. ويطرح تفسيرات بائسة بعيدة الواقع تحاول إظهار الشباب المسلم بأنه يرغب بمثل هذه الفتيات (لأنهم يفضلون امرأة أقل تطوراً تعرف على الأقل حقها الوحيد في الطبخ وغسل الأطباق). وينسى فورتاون ان غسل الأطباق واجب سائد يقوم به الرجل الهولندي بعد عودته من العمل. فلماذا يعيبه على غيره؟ ويستمر فورتاون في تصعيد هجومه على الشباب المسلم فيطالب بالتدخل الحكومي لمعالجة هذا الأمر حين يقول (إنها فضيحة

كبيرة أن نتوانى في معالجة هؤلاء الشباب وموقفهم المرفوض تجاه وضعية المرأة، فعليهم أن يقروا بخطئهم ليس بالكلمات بل بالأفعال). فهو يشجع على ممارسة كل الأساليب حتى التي تتعارض مع حقوق الانسان التي يدعي أنه يرفع شعارها ويطالب بتطبيقها. ترى أليس من حق الفرد اختيار شريك حياته وبمحض إرادته والمواصفات التي تنسجم مع تقاليده وعاداته وقيمه وثقافته؟ هل يمكن إجبار أي فرد هولندي على الزواج من شريك لا يريده؟ إن هذا الأستاذ الجامعي، فورتاون، كثيراً ما يتناقض مع نفسه وشعاراته ومبادئه. كما أنه يشط كثيراً عن اللياقات والمنطق والعقل في سبيل توجيه أكبر قدر من الاتهامات للمسلمين والإسلام.

مشكلة اللاجئين

يستعين فورتاون ببيانات واحصائيات عن أعداد اللاجئين حيث بلغ عددهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٤١ ألف لاجئ. وفي هذا الصدد يدعو إلى تقليص عدد مراكز استقبال اللاجئين وطرد الذين يتم رفض طلباتهم فوراً. ويذكر فورتاون دون أن يذكر مصدراً أن ٨٠٪ من اللاجئين يأتون لأسباب اقتصادية وأن ١٠٪ فقط يخافون على حياتهم في بلدانهم ولذلك هربوا منها.

ويحاول التشكيك بأهداف ونوايا اللاجئين حين يسأل القارئ: لو كنت لاجئاً حقيقياً فمن الطبيعي أن تكون سعيداً جداً إذا ما وجدت لك ملجأ في المنطقة التي يوجد فيها بلدك، وتحصل على خيمة وطعام من رود ليبرس المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة). ومن أجل عدم التعاطف مع اللاجئين يشجع فورتاون النزعات الشريرة في النفس عندما يوحي للهولندي بأن هؤلاء جاءوا يستغلون طيبتك ورحمتك والتزامك بالمواثيق الدولية ويريدون الاستفادة من أموال الضرائب التي تدفعها للدولة، ليستنتج (إذن هناك من يريد استغلال الالتزامات الهولندية بصدد

اللاجئين ليحل مشكلته الاقتصادية ويتمتع بأرض العسل والحليب. فتحت غطاء "اللاجئين" يحصل على تسهيلات وخدمات). ثم يضيف متسائلاً: (هل يختلف إذن مصطلح "اللاجئ الاقتصادي" عن "الباحث عن السعادة" أو "المغامر"؟)

ويسعى فورتاون لانتزاع أي شعور بالشفقة أو الرحمة تجاه اللاجئين حين يصورهم بمظهر الطامعين المتكالبين على المعيشة في هولندا، ويدعو إلى مناقشة جادة(!!) فيقول بصراحة (يجب أن نتخلص كلياً من مرض الشفقة عند مناقشة سياسة اللجوء. هذا المرض الذي ما زال مسيطراً على نقاشاتنا. يجب أن نتحدث عن الحقائق. وعلى ضوئها نستخلص استنتاجاتنا من خلال مناقشة جوهرية بلا أخلاقيات الكنيسة اليسارية). ويحاول إثارة فزع الهولندي حينما يذكر له (أن كل لاجئ يتم قبوله يعني أن نضرب هذا العدد في ثلاثة لأن هناك مقررات جمع شمل العائلة والتي تسري حتى الجيل الثالث الذين يلتحقون بعائلاتهم أيضاً)

مقترحات حول سياسة الاجانب

يقدم فورتاون مجموعة من المقترحات فيما يتعلق بالأجانب في هولندا توضح رؤيته العنصرية واستخدام الأساليب الصارمة تجاه المسلمين فقط. كما تتضمن تناقضات كبيرة فيما بينها:

١- إذا أردت تجفيف الأرضية فيجب إغلاق حنفية الماء أولاً، أي إغلاق منافذ قدوم الأجانب إلى هولندا.

٢- إقامة مراكز للاجئين في مناطقهم أي في بلدانهم الأصلية أو المجاورة. ولن تستقبل هولندا مستقبلاً سوى اللاجئين الفرنسيين والانكليز والألمان والدانماركيين!؟ أي في حالة حدوث أحداث فظيعة هناك تستوجب هربهم.

٣- المساهمة المالية المعقولة من قبل هولندا لدعم خطط المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، من أجل تهيئة معسكرات لاجئين جيدة في مناطق الأزمات.

٤- انسحاب هولندا من معاهدة (شينغن) وإعادة حرس الحدود للتفتيش والسيطرة على الحدود. وفي مطار سخيبول يجري إعادة كل من لا يحمل وثائق سفر أو أوراقاً مزورة على نفس الطائرة التي قدم بها. وعدم تغريم شركة الطيران بل تتحمل كلفة إعادة مثل هؤلاء الركاب.

٥- إجراء فحص بالأشعة لجميع الشاحنات والحاويات القادمة عبر بلجيكا وألمانيا إلى الموانئ والمطارات الهولندية.

٦- يعاد النظر بشكل جوهري بسياسة جمع الشمل العائلي بشكل يجعل من المستحيل على الشباب المغربي والتركي استقدام زوجات من بلدانهم. وأن يجري تعريف العائلة وفق المعنى الغربي المحدود: رجل وامرأة وأطفال.

٧- يعاد النظر في اتفاقية اللاجئين للأمم المتحدة عام ١٩٥١. وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيتم إلغاء عضوية هولندا فيه. وإذا لم يكن ذلك ممكناً أيضاً فعلى الأقل لا يتم العمل بها.

٨- ممارسة سياسة اندماج صارمة والتركيز على الأحياء المتخلفة. وكل شخص يستلم راتباً من الشؤون الاجتماعية عليه أن يتحدث الهولندية بمستوى متوسط. وإذا لم يتمكن من ذلك يجب عليه الذهاب إلى مدرسة لغة مهما كانت المدة التي قضاها في هولندا طويلة.

٩- تنفيذ سياسة مساواة للنساء في الحياء المتخلفة. ويجب التخلص من تلك الأفكار الإسلامية المتخلفة فيما يتعلق بوضعية المرأة.

١٠- تنفيذ عقوبات صارمة تجاه من يتخلف عن سياسة الاندماج. فعدم

المشاركة فيها أو المشاركة غير الكافية يستوجب قطع جزء من راتب البطالة مباشرة.

١١- الوقوف بوجه الفصل العنصري المتنامي، من خلال إعادة قسم من ذوي الطبقة المتوسطة (من الهولنديين) إلى وسط المدن عبر توفير مساكن جذابة وتسهيلات متنوعة، وإعادة تقسيم الأحياء المتخلفة على شكل مجموعات معينة حسب بلد القدوم والوضعية الاجتماعية المتقاربة.

١٢- التخلص من المدارس السوداء [التي تضم غالبية من الأجانب] من خلال سياسة خلط المجموعات الاجتماعية حسب بلد القدوم والوضعية الاجتماعية.

١٣- التقليص الفوري لعدد مراكز استقبال اللاجئين بشكل لا تتسع فيه لأكثر من عشرة آلاف لاجئ.

١٤- إخراج اللاجئين المرفوضة طلباتهم إلى بلدانهم بسرعة.

فورتاون في كتابه " ضد أسلمة ثقافتنا " [١٤]

الثقافة الإسلامية منغلقة وغير مرنة، ويجب علينا فتحها!
ينتابني شعور بالكراهية عند رؤية مسلمة محجبة!
لا مكان في هولندا للذين لا يساهمون في التطور الاقتصادي والاجتماعي!
الحزب العنصري يعرض عليه مقعداً في البرلمان!

بين حين وآخر تطفو إلى سطح الساحة الثقافية في هولندا، ظاهرة معادية للإسلام، موقف، كتاب، قرار، تتمحور حول العداء للإسلام والمسلمين المهاجرين. ومع أن المواطن الغربي العادي لا يبدي إهتماماً تجاه الإسلام أو المهاجرين، لكن هناك من يحاول استعداءه ضد الإسلام. هذه المرة يأتي الحقد العنصري من وسط أكاديمي، تفترض فيه المنهجية العلمية والالتزام بالمواثيق الدولية واحترام حقوق الإنسان ونبذ التمييز العنصري على أسس دينية أو عرقية.

فقد أصدر د. فورتاون Pim Fortuyn كتاباً يصب في التيار العنصري بعنوان (ضد أسلمة ثقافتنا)Tegen de Islamisiering van onze Cultuur. والمؤلف يوصف بأنه عالم اجتماع ومستشار ورئيس سابق لصندوق طلبة الجامعة وصاحب عمود صحفي، وفوق ذلك فهو شاذ جنسياً. هدف الكتاب كما يقول هو (فتح الباب للحديث حول مستقبل المجتمع المتعدد الثقافات). الجدير بالذكر أن جميع الأحزاب والسياسيين الهولنديين يؤيدون المجتمع المتعدد الثقافات، عدا زعيم حزب VVD السيد

بولكستاين الذي يزعم أن الإسلام يشكل خطراً على هولندا، على الرغم من أن نسبة المسلمين لا تتجاوز ٣٪ فقط. وبينما يتميز بولكستاين بسياسة دفاعية ويمينية محافظة، إلا أن فورتاون يهدف إثارة وشحن الحقد العنصري ضد المسلمين، وخاصة بين الطبقات الدنيا من المجتمع الهولندي الذين يستميلهم التيار العنصري وحزب CD العنصري بزعامة السيد يانمات.

ويدافع فورتاون عن التيار العنصري المتطرف و(يدعو إلى عدم اتهامهم، بل يجب الإنصات إليهم وتفهم أفكارهم ونواياهم) متناسياً الجرائم والأعمال العدائية التي يرتكبها أفراد هذا التيار ضد الأجانب ومنازلهم ومحلاتهم. ولغرض مواجهة التيار الإسلامي يدعو فورتاون إلى (تقوية العلاقات بالدول الإسلامية من أجل الوقوف معاً ضد التيار الأصولي)، وكأن الدول الإسلامية لم تقف حتى الآن ضد الإسلاميين ولا تطاردهم أو تزج بهم في السجون، وتمنعهم من تشكيل أحزاب سياسية قانونية أسوة بالتيارات الأخرى. ويدعو المؤلف إلى (جذب هذه الدول ودمجها في النظام الرأسمالي واقتصاد السوق)، وربطها بالغرب أكثر مما هي عليه! وهذا ما يمثل سطحية فكرية في تناول القضايا السياسية والاقتصادية، وسذاجة لا يحسد عليها أي أكاديمي. ويضرب مثلاً بسياسة ريغان تجاه الإتحاد السوفيتي، هذا إذا صح استنتاجه بأنها هي السبب وراء انهيار الإتحاد السوفيتي. وأنه قد استخدم استراتيجية ذات جانبين، الأول: استعراض للقوة وتصعيد سباق التسلح والمنافسة الاقتصادية والعسكرية، والثاني: يتمثل في إقحام الجانب الثقافي والمعنوي في الصراع، حيث كان ريغان يصف الروس بأنها (مملكة الشيطان).

إن اللجوء للقوة هو محور قوي ومظهر واضح من مظاهر التيار العنصري في الغرب. ولذلك نجد أن فورتاون لا يخجل من اللجوء لهذا

الحل. وبدلاً من الحوار والنقاش والتفاهم والتسامح يطرح فورتاون ثلاثة شروط يفترض قبولها من قبل المسلمين:

١- الفصل بين الدين والدولة، وهذا الشرط غير واضح المعالم إذ يطرحه العلمانيون والمتغربون في البلدان الإسلامية كوسيلة لتفادي تأسيس الدولة الدينية، ولكن لا يبقى معنى لطرحه في دولة غربية، فالمهاجرون المسلمون لا يطمحون إلى إنشاء دولة إسلامية في هولندا، ولو بعد قرن.

٢- المساواة بين الرجال والنساء والشاذين جنسياً، وهذا ما يحاول به فورتاون التنفيس عن عقدته وممارسته الشذوذ الجنسي وعدائه للإسلام الذي يحرم هذا الفعل الشنيع الذي ترفضه حتى الحيوانات.

ودعوته هذه تخالف المواثيق الدولية والدستور الهولندي الذي يحترم حريات الآخرين وعقائدهم وأفكارهم دون تدخل.

٣- تغيير تركيب الأسرة المسلمة وسلب سلطة الوالدين، والمساواة بين الآباء والأبناء في الحقوق والواجبات. وهذه الدعوة تبدو بعيدة حتى عن الواقع الغربي، ومرفوضة من قبل كل الديانات والشرائع.

ويبدي فورتاون إهتماماً خاصاً بالشرطين الأخيرين لأسباب تعود إلى علاقاته غير الطبيعية مع والديه وأسرته. وهو هنا يخلط التجارب الشخصية بالسياسة والفكر والثقافة. إنه يحاول فرض نفسه على المسلمين، فما يراه هذا الشاذ جيداً يخيل إليه أن المسلمين سيرونه كذلك. وهذا تفكير إستعلائي يستخف بالآخرين، وسلوك متغطرس ينفي الآخرين وتجاربهم وثقافتهم وهويتهم. فمن هو حتى يتبادر إليه مثل هذا الشعور والموقف المتعجرف؟

ويبدي فورتاون عداءاً غير مبرر تجاه الحجاب الإسلامي، متناسياً الحرية الشخصية التي يجب أن يتمتع بها الآخرون في سلوكهم ولباسهم،

فتراه يقول (إن غطاء الرأس يبعث في نفسه شعوراً بالكراهية تجاه المرأة المسلمة). فماذا يريد هذا المنحرف؟ هل يريد تجريد المرأة المسلمة من عفتها وكرامتها؟ أم يثيره هذا التمسك بأحكام الإسلام، والالتزام المحكم بالشريعة الإسلامية في عقر داره؟ ولماذا تثيره قطعة قماش سترت به إمرأة مؤمنة شعرها؟ وما يهمه من المرأة أصلاً، وهو ذو نفسية مريضة، حاقدة، معقدة، وجدت في الجنس المماثل أسلوبها الأمثل في الحياة!؟

وإزاء هذا المشاعر المفعمة بالكراهية للمسلمين، عرض عليه زعيم الحزب العنصري مقعداً في البرلمان الهولندي، لماذا؟ لأنه يرفع شعار (أرض واحدة، شعب واحد، أمة واحدة) وهو نفس الشعار الذي كان يرفعه الحزب النازي قبل الحرب العالمية الثانية.

إن فورتاون لم يبد عداءاً ضد الأجانب ككل، بل اقتصر عدائه على الإسلام والمسلمين، فهو يقول (إن ثقافتنا قد تم تفريغها عبر شعار تعدد الثقافات، بينما حافظت الشعوب الإسلامية على هويتها بقوة. إن الأصولية ليست مظهر ضعف، بل مظهر قوة). ويتهم الثقافة الإسلامية بأنها (منغلقة وغير مرنة، ويجب علينا فتح الثقافة الإسلامية المغلقة، والقضاء على الحجاب الإسلامي).

هذا كل ما يقدمه د. فورتاون، عالم الإجتماع! مجرد عقد وشعارات وأحلام جوفاء، واتهامات وإثارات للحقد والبغضاء. وقد عاب عليه بعض الكتاب الهولنديين بأنه يفتقد الطرح الموضوعي المدعم بالحجة والنقاش العلمي، بل تراه يطلق عموميات دون مقاييس، فمثلاً يقول أنه (لا مكان في هولندا للذين لا يساهمون في التطور الاقتصادي والاجتماعي)، ولكنه لم يوضح ما هي المعايير التي يمكن تطبيقها للتعرف على المساهمين وغير المساهمين في التطور؟ كما أنه ينظِر لقضية موجودة فعلاً، فالمسلمون

موجودون في هولندا منذ عشرات السنين، ولسنا بصدد أمر البت بمجيئهم. وعنوان الكتاب لا ينطبق على مضمونه، فلم يبين فورتاون أين هي الأسلمة المتوقعة؟ وما هي مظاهرها وعناصرها؟ هل وجود الحجاب الإسلامي سيغير الهوية الثقافية والتراث التاريخي الهولندي؟ أما دعوته للفصل بين الدين والدولة، فهذا هو الواقع في أغلب البلدان الإسلامية، في حين تجد دولة الفاتيكان صعوبة في تبني هذا الفصل.

من جانب آخر فإن محمد الرباع، وهو مسلم من أصل مغربي، وعضو البرلمان الهولندي من حزب الخضر اليساري، صرح في حفل استلامه أول نسخة من الكتاب أنه يعبر عن أفكار شريحة من الهولنديين، لا تظهرها علناً. وأن فورتاون يريد أن تهيمن قيمه وأفكاره على المسلمين، ويريد التأكد فيما إذا كانت النساء المسلمات يرتدين الحجاب بصورة طوعية أم لا؟ وهذا تفكير أصولي! فرد فورتاون قائلاً: أنا ضد الأصولية، ولكن فيما يتعلق بالمبدأ فأنا أصولي، وهذا ما أفخر به. فعلق الرباع: أن الكتاب يعبر عن توجه عنصري واضح. على الغرب تقوية علاقاته بالدول الإسلامية من أجل الوقوف معاً ضد التيار الأصولي. إنه يحاول فرض نفسه على المسلمين، فما يراه هذا الشاذ جيداً يُخيل إليه أن المسلمين سيرونه كذلك. وهذا تفكير إستعلائي يستخف بالآخرين، وسلوك متغطرس ينفي الآخرين وتجاربهم وثقافتهم وهويتهم.

"مسلمون" لا "محمديون"[١٥]

جرى سجال فكري على صحيفة تراو Trouw الهولندية الواسعة الانتشار حول استخدام لفظة (محمديون Mohammedanen). والقصة بدأت عندما تحدثت الكاتبة الإيرانية معصومة أبرين في عمودها الأسبوعي بعنوان (معصومة MASOEME)، وهي صحفية تقيم في هولندا منذ سنوات طويلة، وذات أفكار تحررية، لكنها تعتبر الإسلام هوية وموروث حضاري لا يمكن تجاوزه. وتمتاز بنقدها اللاذع وجرأتها في الطرح حيث تنبش الظاهر الهولندية المرضية كالعنصرية والتمييز والأحكام المسبقة والجهل في بعض الأحيان. كم تنتقد السلوك غير المتحضر للأجانب وخاصة الإيرانيين. تحدث في عمود يوم ٢٠٠٠/٨/٧ عن زيارتها مع مجموعة من المتدربين الأجانب إلى مركز إعادة تأهيل الشباب الجانح حيث يشكل الشباب الأجنبي ٧٠٪ من النزلاء. وعندما التقوا بالمدير تحدث عن الأجانب وثقافتهم واستخدم كلمة (محمديين) بدلاً من مسلمين إشارة إلى ديانتهم، فأبدت تعجبها من استخدامه هذه اللفظة وتساءلت: كأنه لا يعرف معنى مسلمين مطلقاً.

هذا التساؤل استفز أحد القراء (Part Voorzanger) الذي رد على الكاتبة في اليوم التالي في بريد القراء بأن استخدام هذا المصطلح ليس فيه شيء من السلبية أو الإهانة، كما أنه غير مطلوب من مدير المركز أن يعرف معنى مسلمين، ونعرف أنهم لا يعبدون محمداً. ودافع عن رأيه بأن كلمة محمديين تشابه في الاستعمال اللغوي الهولندي كلمة لوثريين، أتباع مارتن لوثر. وفي عمودها الأسبوعي التالي في ٢٠٠٠/٨/١٤ ردت معصومة أبرين على القارئ قائلة: منذ زمن طويل وأنا راغبة بالكتابة عن هذا

الموضوع الذي يمثل سوء فهم وأن أقول للهولنديين بوضوح أن المسلمين لا يرغبون بمناداتهم بمحمديين. في أول مرة سمعت هذا المصطلح (محمديين) سرى في جسمي شعور غريب،ولكن صبرت وتماسكت وأوضحت لمحدثي: نحن لسنا محمديين، نحن مسلمون. لقد رد أحد القراء على عمودي بأن الكلمة في الهولندية لا تتضمن أية إساءة، وأنها تعني أتباع محمد، ولكن الأمر ليس سهلاً كما يتصور.

كمسلمين لا نشعر بالارتياح عندما ننادي بمحمديين، فهذه اللفظة غريبة علينا لأن المسلمين لا يعتبرون أنفسهم أتباع أو أنصار محمد (ص) بل يعبدون الله. إن لفظة محمديين تتضمن نبرة تشابه الذين يريدون أن يجعلوا من محمد مثل عيسى: ابن الله، فذلك ما يرفضه المسلمون مطلقاً. ولذلك يشعر المسلمون بالإهانة موجهة لله تعالى الواحد الذي لم يلد ولم يولد. هناك كتابات كثيرة من القرون الوسطى في أوربا التي تستخدم مصطلح (محمديين) بنبرة عدائية واضحة دون الأخذ بنظر الاعتبار أنه لا يوجد مسلم واحد يرضى أن يقال له (محمدي). فهذا المصطلح غربي كلياً ولا صلة له بالمسلمين. وقبل سنوات أصدرت دار النشر Kok كتاباً بعنوان (الدين السهل) تضمن بحثاً حول الإسلام في هولندا، حيث يجد المرء فيه العديد من الأمثلة على الأحكام المسبقة ضد الإسلام ومنها الخطأ في استخدام مصطلح (محمديين). ومن الملاحظ أن كتاباً تاريخياً يشير إلى أن (نحن في أوربا ندعو أتباع محمد بالمحمديين، ولكنهم لا يفعلون ذلك، ففي نظرهم أن محمداً بشر يعبد الله مثل بقية المسلمين. وتضيف: واليوم عندما أصبح الإسلام الديانة الثانية في أوربا فإن لهجة (نحن في أوربا) لن تكون بدون مشاكل. إن الفئة الوحيدة التي يمكنها استخدام مصطلح محمديين هم ذرية محمد (ص). وهم يسمون في بلادنا بالسادة،

حيث يحضون باحترام كبير. ولشرف هذا الانتساب فإنهم يضعونه أمام أسمائهم في جوازات السفر حيث تدرج كلمة (سيد) للدلالة على أصله. ولكن مع ذلك لا يوجد سيد واحد يقبل أن يدعى بمحمدي. (انتهى)

من المعروف أن تسمية المسلمين بالمحمديين عند الغربيين والنصارى تعود إلى عهد ظهور الإسلام والقرون التي تلته، حيث لم يعترف النصارى مطلقاً بنبوة النبي محمد (ص) ولا برسالته. ولذلك اعتبروه نبياً مزيفاً.واعتبروا ديانته مزيفة ونسبوا أتباعه إليه. فهو مصطلح يتضمن عدم الاعتراف والاستهانة بالإسلام. والدليل على ذلك أنهم لم يسموا اليهود بالموسويين نسبة إلى موسى لأنهم يعترفون بنبوة الأنبياء قبل عيسى (ع). وكتابات العصور الوسطى لا تستخدم غير هذا المصطلح لوصف المسلمين.

وأول من استخدم لفظة المسلمين هو إبراهيم (ع)، يقول تعالى (ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل) (الحج:٧٨). ولا يقتصر استخدام اللفظة على المعنى الإصطلاحي أي بأتباع الدين الإسلامي، بل لأن معنى المسلم هو الخاضع لله تعالى فقد استخدمها القرآن الكريم لوصف الأنبياء وأتباع الرسالات الأخرى. قال تعالى عن إبراهيم وإسماعيل (ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة)(البقرة:١٢٨)، وفي وصف أبناء يعقوب (ونحن له مسلمون)(البقرة:١٣٣)، وفي وصف الحواريين (واشهد بأنّا مسلمون)(آل عمران:٥٢) وعن فرعون (قال آمنت أنه لا إله إلا الله الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين) (يونس:٩٠).

مسلمو هولندا يوقفون مسرحية

تسيء لزوجة الرسول وابنته[١٦]

استجابة لطلب أعضاء في المجلس البلدي، بلدية روتردام تمنع عرض أوبرا (نساء المدينة) لأنها تتضمن إساءة للمسلمين.

صحيفة أمريكية تستعدي السلطات الهولندية ضد المسلمين وتعتبر منع الأوبرا إرهاباً للحياة الثقافية للهولنديين!

السلطات الهولندية تمنع عرض فلم يمجد فريق أياكس الرياضي في المدن الكبيرة بعد تهديدات تلقتها دور العرض من مشجعي الفرق الرياضية الأخرى.

نجحت الضغوط التي مارسها عدد من شخصيات الجالية المسلمة في هولندا في إيقاف مسرحية كانت جاهزة للعرض في شهر مارس من السنة القادمة ٢٠٠١، على مسرح "برينساس تياتر" بمدينة روتردام، وذلك بعد تأكد تلك الشخصيات من أن نص المسرحية يحتوي على إساءات بالغة للسيدة عائشة أم المؤمنين وابنته السيدة فاطمة الزهراء (ع)، كما أن الفرقة التمثيلية المكلفة بأداء المسرحية كانت تنوي تجسيد زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنها قامت فعلا بالتعاقد مع ممثلة مغربية لأداء الدور.

وقدنظمت الشخصيات المسلمة حملة الاحتجاج على عرض المسرحية، بلقاء مع إدارة فرقة "المسرح الحر" التي كانت ستتولى أداء المسرحية وذلك لإقناعها بالعدول عن فكرة العرض، غير أن اللقاء لم يسفر عن أي نتيجة؛ جراء تمسك إدارة الفرقة بما وصفته "حق الرأي والتعبير في بلد علماني يحترم الحريات العامة وتكفل قوانينه حقوق المبدعين".

وقد اضطرت هذه الشخصيات إلى رفع الاحتجاج إلى مستويات أعلى، وتحديدا إلى كل من السلطات المحلية في بلدية روتردام التي ستتولى تمويل المسرحية، وكذلك إلى السلطات المغربية لدفعها إلى التدخل ومنع بعض المسرحيين المغاربة من الاشتراك في أداء بعض الأدوار المسندة إليهم. وقد نجحت الاحتجاجات على المسرحية لدي السلطات المغربية والهولندية في صدور قرار بمنع عرض المسرحية، التي اقتُبس نصها من رواية للأديبة الجزائرية "آسيا جبار" التي حصلت هذا العام على جائزة السلام التي تمنحها سنويًا هيئة الكتاب الألماني ومقرها مدينة فرانكفورت، وكانت جاهزة للعرض ضمن فعاليات مشروع "روتردام ٢٠٠١: عاصمة ثقافية لأوربا".

وقد بررت السلطات المحلية في مدينة روتردام قرارها بإلغاء عرض المسرحية، بالمبدأ الذي أكده المجلس البلدي للمدينة لأنشطة العاصمة الثقافية لأوربا، والذي يقضي بألا تتضمن العروض الثقافية والفنية إساءة لأي من الأقليات الدينية أو القومية، هذا فضلا عن أهمية ألا تتسبب الأعمال الفنية في أي ردود فعل من شأنها المس بالأمن والنظام العامين.

أما بالنسبة للسلطات المغربية، فقد ذكرت بعض المصادر المقربة من السفارة المغربية في لاهاي، أن حكومة الزعيم الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي تخشى من انحسار شعبيتها في صفوف الجالية المغربية التي تقارب نصف مليون، والتي تساهم بقسط كبير من التحويلات المالية للعمال المغاربة المقيمين بالمهجر.

وقد جاء قرار إلغاء العرض المسرحي في وقت كانت الجالية المسلمة في هولندا -التي تشكل قرابة المليون شخص - تستعد لتصعيد الحملة الاحتجاجية ضد المسرحية، وبما يعطي الحملة طابعًا شعبيًا، خصوصا وأن

القاعة التي كانت ستستضيف العرض، تقع وسط ضاحية "دلفس هافن" التي يشكل المسلمون قرابة ٥٠٪ من سكانها، مثلما توجد بها خمسة مساجد هي الأكبر في مدينة روتردام.

كما يشير بعض المتابعين إلى أن قرار إلغاء عرض المسرحية، قد جنب الجالية المسلمة شرور الانقسام الداخلي، حيث كان قسم من قادتها يفضل سياسة التهميش في التعامل مع القضية، انطلاقا مما خلّفته تجربة الكاتب البريطاني الهندي الأصل سلمان رشدي في روايته "الآيات الشيطانية" حيث جلبت فتوى الإمام الخميني له الكثير من المال والشهرة، فيما كان قسم آخر يرى أن عدم التصدي بقوة للمسرحية سيُفْهم على أنه عجز من المسلمين على الدفاع عن مقدساتهم ومعتقداتهم.

صحيفة امريكية تستعدي الهولنديين على المسلمين

وقد أثار قرار بلدية روتردام بإلغاء عرض الأوبرا حفيظة الإعلام الغربي فقد وصفت صحيفة نيويورك تايمز في عدد يوم الأحد ٢٠٠٠/١٢/١٠ القرار بأنه إرهاب من الأقلية المسلمة في هولندا ضد الحياة الثقافية الهولندية. وذكرت الصحيفة أن أعضاء الفرقة قد تعرضوا لتهديدات من قبل الأصوليين لمنع عرض المسرحية، وهو أمر عار عن الصحة لأن المنع جرى بالمشاورة مع المجلس البلدي الذي يملك صلاحيات اتخاذ مثل هذا القرار. وذكّرت الصحيفة بالأحداث التي رافقت صدور كتاب (آيات شيطانية) لسلمان رشدي في إشارة واضحة لاستعادة أجواء الكراهية والحقد ضد المسلمين. وتجاهلت الصحيفة مبررات السلطات المحلية في حيثيات قرار المنع بأنها جاء استناداً لمبدأ عدم تضمن العروض الثقافية والفنية إساءة لأي من الأقليات الدينية والقومية، فضلاً عن أهمية ألا تتسبب الأعمال الفنية في أي ردود فعل من شأنها المس بالأمن والنظام العامين.

منع فلم عن فريق أياكس الرياضي

وفي نفس الوقت أعلن وزير العدل الهولندي كورت هالس أن فلم (أياكس: هناك تسمع الملائكة تغني) لن يعرض في بعض المدن بسبب وصول تهديدات ضده. وأضاف الوزير (نحن بلد متسامح، وأن الأفلام المنتجة هنا يجب أن تجد طريقها للعرض). وقد منع عرض الفلم الذي يتحدث عن فريق أياكس الشهير أوربياً ومركزه مدينة أمستردام. وفريق أياكس هو الفريق الرياضي الوحيد الذي يرفع أنصاره علم إسرائيل أثناء مبارياته. كما أن رئيس النادي (دي براغ) يهودي. وقد منع عرض الفلم في دنهاخ وأوترخت وخروننكن وآرنم وهي من المدن الكبرى في هولندا. وفي وروتردام أقيم عرض صغير ضم رئيس نادي (فينورد) الرياضي. وقد بررت دور العرض امتناعها عن عرض الفلم أنها تتوقع حدوث اضطرابات وشغب من قبل مشجعي الفرق الأخرى. كما أن الشرطة أخذت التهديدات بجدية رغم أنها مما يعاقب عليه القانون، لكنها لا تستطيع المجازفة في التورط في عمليات شغب جماهيرية، خاصة وأنها قد واجهت مثلها في دورة كأس الفرق الرياضية الأوربية في الصيف الماضي. ولم يعرض الفلم سوى في أمستردام، مركز أنصار فريق أياكس، ومدينة (ديلفت) الجامعية.

حدود حرية التعبير في الغرب

ليست حرية التعبير في الغرب مطلقة كما يتصور الكثيرون فهناك الكثير من الأعمال الأدبية والفكرية والعلمية والفنية تتعرض للمنع لأنها تثير غضب مجموعة ثقافية أو دينية معينة أو تسيء إلى معتقدات أو أخلاق جماعة أخرى. ويتعرض العديد من الكتاب والأدباء ومحرري الصحف إلى المحاكمات والسجن والغرامات بسبب مقالات أو أعمال

نشروها. إن حرية التعبير في الغرب ليست بلا حدود بالرغم من أن العرف السائد في الخطاب السياسي الغربي قد يوحي بذلك. ولم ترتفع الممارسات الغربية عموماً إلى مستوى الشعارات المرفوعة. كما أن الحكومات والمجتمعات الغربية لا تعتبر حرية التعبير مقدسة لا يجوز الاقتراب منها. فهناك العديد من المواقف والآراء الغربية خارج القانون. كما أن بعض البرلمانات الغربية تسن قوانين تحظر بعض الآراء أو مناقشة أمور معينة،وتعاقب عليها بالغرامة والحبس.

والأسباب التي تدعو الحكومات الغربية إلى انتهاك حرية التعبير عديدة. فقد تكون غالبية المجتمع تعارض السماح لبعض الآراء في التعبير العلني فتستجيب الحكومة للرأي العام. وأحياناً يكون حظر الآراء استجابة لرغبة قطاع معين من الناخبين أو أصحاب النفوذ أو مملي الحملات الانتخابية أو أقلية مؤثرة داخل الدولة مما يضطر الحكومة للخضوع لرغباتهم. أو تضطر لذلك حماية للأمن العام والسلام الاجتماعي.

ويلاحظ أنه عندما يتعرض الإسلام للإساءة فإن الإعلام الغربي عادة يرفض منطق منع العمل الأدبي أو الفني المتعلق بالإساءة، ويدافع عن حرية التعبير في النظام الديمقراطي، وهذا ما فعلته صحيفة نيويورك تايمز في قضية الأوبرا. ولكن الإعلام الغربي يقف بقوة إلى منع أي عمل أو كتاب يسيء لفئة معينة ويتهم فاعليه باللاسامية والإرهاب الفكري، ويطالب بمحاكمتهم ومنع نشاطاتهم حفاظاً على الحريات والأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي وحقوق الآخرين.

الحكمة في أسلوب مواجهة الإساءة للإسلام[١٧]

النجاح الذي حققه المسلمون في هولندا حين تمكنوا من الضغط على مراكز صنع القرار في الإدارة المحلية لمدينة روتردام واتخاذها قراراً بمنع عرض أوبرا (نساء المدينة) المسيئة لأم المؤمنين عائشة السيد فاطمة الزهراء عليها السلام، هذا النجاح يسلط الضوء على تجربة جديدة في التعامل الناضج والمدروس مع قضية ذات حساسية للرأي العام الغربي وخاصة الهولندي وهي حرية التعبير المقدسة. ورغم أن تجربتنا والواقع الفكري والثقافي والاجتماعي والديني يشير إلى أن حرية التعبير ليست بمقدسة بل تتعرض في أحيان كثيرة إلى التقييد سواء بقرارات حكومية أو تشريعات برلمانية أو ضغط شعبي، لكن تبقى القضايا التي يسيء للإسلام والمسلمين ذات حساسية للغربيين حين ينبري الجميع للدفاع عنها دون روية أو تعقل.

بعد أن يأس ممثلو الجالية المسلمة من إقناع الفرقة المسرحية بالعدول عن فكرتها اضطروا للجوء إلى السلطات المحلية في بلدية روتردام. وبعد تدخل أعضاء مسلمون في المجلس البلدي وممارسة ضغط كبير استجابت البلدية وألغت عرض الأوبرا. هذه التجربة الناضجة تشير إلى عدد من الأمور الواجب تذكرها:

أهمية انتماء المسلمين للأحزاب السياسية الغربية، حيث أنهم من خلالها يمكنهم الاقتراب من مراكز صنع القرار بل وربما يساهمون بصنع القرار عبر الوصول للبرلمان أو المجالس البلدية ذات السلطات المحلية الواسعة. وقد كان لثلاثة مسلمين من أعضاء الأحزاب السياسية (العمل واليسار الأخضر) في روتردام دور كبير في ذلك. ورغم أنهم قد لا

يكونـون مـؤمنين بالإسـلام كتشـريع ودولـة وثقافـة لكـن حرصـهم علـى ناخبيهم المسلمين جعلهم يبادرون إلى الضغط على المجلس البلدي.

أن السـلطات الحكوميـة تسـتجيب للطلـب عنـد الضـغط أولاً وعنـدما تكـون مبـررات الطلـب مقبولـة عنـدها. فقـد أرادت البلديـة تجنـب إثـارة المسلمين من خلال الإساءة لمشاعرهم عبر عرض الأوبرا المذكورة. كما تفادت بهذا القرار احتمال حدوث شغب واضطرابات في أنحاء المدينة واضطرارها استخدام الشرطة وقوات مكافحة الشغب. وهذا كله يشوه سمعة المدينة التي تستعد أن تكون عاصمة للثقافة الأوربية. وجاء ذلك في قرارها الذي يقضي بأن لا تتضمن العروض الفنية والثقافية إساءة لأي من الأقليات الدينية والقومية. وهو قرار حكيم نتمنى أن تحذوه بقية البلديات كي نتفادى حالات التوتر والعداء عند الإساءة إلى فريق معين.

حرص العناصر المثقفة في الجالية المسلمة على إبعاد عامة المسلمين من التورط في هذه القضايا الحساسة، واحتمال فقدان السيطرة على كيفية التعاطي معها. وقد تجر إلى تظاهرات ومواجهات مع السلطات دون أن تؤدي إلى نتيجة، بل يزداد العناد عند الطرفين الآخر كي لا يبدو استسلاماً للمسلمين.

أهمية توجيه الجهود لممارسة الضغط على مراكز صنع القرار وإقناعها بحجم الأضرار المترتبة على الإساءة للمسلمين وجرح مشاعرهم وضرورة الأخذ بردود أفعالهم بالحسبان، واحترام ثقافتهم ودينهم مثل بقية الأقليات الدينية المقيمة في البلد، وعملاً بمواد الدستور الذي يضمن حرية الدين وعدم الإساءة لأتباعه. وتختلف ممارسة الضغوط حسب نوع القضية وحساسيتها بالنسبة للجانبين وكيفية التعاطي معها والموقف الأولي الجهة المسؤولة تجاهها. فقد تنفع الرسائل والتوقيعات الاحتجاجية أو الاعتصام

أو المظاهرة المحسوبة بدقة. وفي كل الأحوال يجب تجنب الهياج الجماهيري المنفعل وغير المحسوب ومن ثم تكون العواقب في غير صالح المسلمين. إضافة إلى أن الإعلام الغربي يترصد أخطاءنا وانفعالاتنا في مثل هذه المواقف، بشكل يسيء للإسلام والمسلمين في الغرب.

مصطلح الجهاد ذو مضامين سلمية كثيرة[١٨]

لا يمكن مواجهة الهجمات الإعلامية المستمرة على الإسلام ومفاهيمه التي يساء فهمها وعرضها من قبل وسائل الإعلام الغربية، إلا عبر توضيح هذه المفاهيم بشكل موضوعي وعلمي للجمهور الغربي. من هذا المنطلق جاءت استجابة الاستاذ صلاح عبد الرزاق لدعوة كلية دافنشي في مدينة دوردريخت للمشاركة في أمسية ثقافية أقيمت يوم ٢٠٠٢/٩/١١ بمناسبة مرور عام على أحداث ٢٢ أيلول سبتمبر في أمريكا. وكان الجمهور من الهولنديين وبعض الأجانب والمسلمين.

في البداية أشار المحاضر إلى المعنى اللغوي للجهاد بأنه بذل الجهد لفعل الخير. وأما المعنى الاصطلاحي فقد أوضح أن استخدام اللفظة متداول في الحياة الإسلامية والعربية ولكن ليس كله بمعنى القتال بل هناك استخدامات ثقافية واجتماعية مثل:

١- أن جهاد النفس يعني مقاومة الشهوات والطمع والنزعات المادية التي تدفع الإنسان للتكالب على القضايا المادية، أي ترويض النفس على القناعة. وكثيراً ما يؤكد القرآن والسنة النبوية على هذا الجانب. كما يتركز هذا البعد أكثر لدى الجماعات الصوفية أو لدى أهل العرفان.

٢- كما يعني الجهاد كل المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها المسلم للآخرين. فالقرآن يعتبر بذل المال جهاداً (وجاهدوا بأموالهم). فمساعدة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والعواصف، يعتبر جهاداً. كما أن المساهمة في بناء مدرسة إسلامية أو مسجد أو مؤسسة عامة هو جهاد. بل وحتى المشاركة في مظاهرة إسلامية أو التصويت لمرشح مسلم في الانتخابات جهاد.

٣- يشيع استخدام لفظة الجهاد في الثقافة العربية والحياة اليومية. فاستخدام المصطلح لا يستند فقط على الأحاديث الدينية والعقائدية بل في القضايا الاجتماعية والثقافية. فكثير من المسلمين يحملون اسم (جهاد) دون أن يكونوا مقاتلين أو مشاركين في قتال. كما أن بعضهم غير ملتزم بالإسلام أو علماني بل لأن والديه سمياه بهذا الاسم على اعتبار أن استخدامه جزء من الموروث الشعبي العربي. وهناك بعض المجلات والصحف تتسمى بالجهاد رغم أنها ليست مجلات قتال أو عسكرية بل ثقافية وفكرية.

٤- لذلك فاستخدام لفظة الجهاد في البيئة العربية والإسلامية يختلف كثيراً عما يشاع ويتداول في الإعلام الغربي أو في الثقافة الغربية. لا يوجد غربي أو هولندي اسمه (حرب) أو (قتال) كما هو مفهوم الجهاد المتداول، لأن المصطلح استخرج من بيئته فاكتسب معنى غير المعنى المستخدم في البيئة الأصلية. لذلك يجب الانتباه إلى أن أي مصطلح أو مفهوم يجب أن يتحدد داخل إطار البيئة الثقافية الأصلية له. فلو أنني قمت بترجمة بعض الأمثال الهولندية إلى اللغة العربية فستكون مقولات سخيفة لا معنى لها. خذ مثلاً المثل الهولندي (De kat uit de boom kijken) سيكون (القطة تنظر من الشجرة) وهو معنى لا يفهمه العربي أو الذي لا يعرف الثقافة الهولندية، في حين أنه مثل يضرب للاحتراس والترقب من تطور أمر ما أو وضعية قبل أن تتدخل فيها. كما أن بعض الأمثال تعود إلى أرضية إنجيلية أو مسيحية فالمثل الذي يقول (الخباز يشنق، ويطلق سراح عاصر الخمر) لا يفهمه المسلم بسهولة في حين يشير إلى قضية صاحبي السجن مع النبي يوسف. ويضرب للذين يقدمون الخمر بمرح وسرور.

ثم أشار المحاضر إلى شروط الجهاد التي لا تتحقق إلا بفتوى تصدرها مؤسسات دينية شرعية وليس من قبل جماعات (الجهاد) وبن لادن وأبو قتادة وأبو حمزة المصري وعمر بكري. كما أنه يجب أن تكون الحرب ضرورية بعدما استنفدت كل الحلول السياسية. كما لا يجوز لزعماء علمانيين أمثال صدام اعلان الجهاد. إضافة إلى أنه لا يجوز ممارسة أحكام الجهاد إلا في حرب فعلية ومعلنة بعد أن تكون البلاد مهددة أو تعرضت لهجوم خارجي. إن ما قام به بن لادن ليس جهاداً وقد دان علماء الإسلام هذه الأعمال الوحشية، كما أن من قاموا بها ليسوا شهداء.

وبعد المحاضرة بدأ الجمهور يطرح أسئلته على المحاضر. وقد أبدى كثيرون ارتياحهم وتفهمهم لمصطلح الجهاد. فقد ذكرت سيدة هولندية أنها تعطي دروساً في اللغة الهولندية لمجموعة من السيدات التركيات. وفي شهر رمضان يقمن وهي معهن بتوزيع الطعام على المشردين في روتردام، فما طبيعة هذا العمل؟ فأجابها المحاضر: هذا جهاد أيضاً لأنه يقدم مساعدة لهؤلاء الفقراء. كما استفسر البعض عن المؤسسات الدينية التي يمكنها إصدار فتوى الجهاد في الدول الإسلامية.

هذا وقد اتفق الجمهور على أهمية هذا اللقاء ودعا إلى مزيد من هذه الأمسيات الثقافية التي تساهم في تقريب المسلمين بالمجتمع الهولندي.

الهوامش:

---

[١]- مجلة النور الصادرة في لندن.

[٢]- مجلة النور، العدد: ١٤١ الصادر في شباط ٢٠٠٣.

[٣]- النخيل - العدد: ٥٤ - تموز وآب ٢٠٠٠.

[٤]- مجلة (النور) الصادرة في لندن - العدد: ١٣١- نيسان ٢٠٠٢.

[5]- نشرة (النخيل) / العدد: ٦٨ - تشرين الأول٢٠٠١.

[6]- النخيل - العدد:٧٠ - كانون الأول٢٠٠١.

[7]- صحيفة (صوت العراق) الصادرة في لندن، العدد: ٢٤٧ في ٢٠٠٠/١١/١٤.

[8]- النخيل - العدد: ٦٨ - تشرين الأول ٢٠٠١.

[9]- النخيل - العدد: ٧٧ -تموز٢٠٠٢.

[10]- النخيل - العدد: ٦٤ - حزيران٢٠٠١.

[11]- النخيل - العدد: ٥٨ - كانون الأول٢٠٠٠.

[12]- النخيل - العدد: ٥٧ - تشرين الثاني٢٠٠٠.

[13]- النخيل - العدد: ٧٥ - أيار٢٠٠٢.

[14]- النخيل - العدد: ١٧ - آذار ١٩٩٧.

[15]- النخيل - العدد: ٥٥ - أيلول ٢٠٠٠.

[16]- النخيل - العدد: ٥٩ - كانون الثاني٢٠٠١.

[17]- النخيل - العدد:٥٩ - كانون الثاني ٢٠٠١.

[18]- نشرة (النخيل) - العدد:٨٠- تشرين الأول ٢٠٠٢.

الفصل السادس

قضايا تربوية

الزواج فريند: حل يناسب الشباب المسلم في الغرب[1]

زواج لا يشترط المسكن والنفقة ويساهم في حل مشاكل العنوسة والعزوبية والانحلال الأخلاقي

أثار رأي الشيخ عبد المجيد الزنداني بالزواج فريند سجالاً فقهياً وثقافياً واجتماعياً واسعاً بين مختلف الأوساط الإسلامية والفقهية والصحفية والاجتماعية والقانونية. واختلفت بشأنه الآراء والمواقف بين مؤيد ومتحفظ ومشترط ومعارض. يتلخص رأي الشيخ الزنداني رئيس جامعة الإيمان باليمن، بعقد زواج شرعي للشباب المسلم دون اشتراط توفير المسكن أو النفقة، بل يبقى الزوج الشاب والزوجة الشابة كل في منزل والديه، ويلتقيان في خلوة شرعية، ويتفقان على أن لا ينجبان أطفال مادامًا في مسكنين منفصلين. ويبقيان على هذا الحال حتى يتمكنا من إنهاء دراستهما، والحصول على عمل، وتوفير مقومات فتح بيت خاص بهما، وتأثيثه، والإنفاق على نفسيهما وأولادهما.

راي وليس فتوى

في شهر تموز ٢٠٠٣ نشر الدكتور خالد شوكات، وهو صحفي تونسي مقيم في هولندا، لقاءاً جمعه بالشيخ الزنداني، عندما تناولا حال المسلمين في الغرب، والمشكلات التي تواجه الأجيال الشابة هناك في محيط اجتماعي وثقافي متناقض في كثير من قيمه وعاداته مع تلك السائدة في المجتمعات المسلمة. واقترح الشيخ رأياً دعا في إلى استفتاء المجلس الأوربي للإفتاء فيه، مدركاً مسبقاً أن هذا الرأي لن يجد عند الناس قبولاً سهلاً، وأنه سيصطدم بعقليات اجتماعية وفقهية جامدة، كما سيواجه عادات وتقاليد معارضة[٢].

في البداية لا بد من تثبيت نقطتين هامتين هما:

١- أن الشيخ قدم رأياً أو مقترحاً وليس فتوى كما سمتها وسائل الإعلام العربية. إذ أنه لم يفت به بل طلب

مفاتحة المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، ليدلي برأيه بالموضوع بعد مناقشته من جميع الجوانب.

٢- أن مقترح الشيخ الزنداني إنما يخص الأقليات المسلمة في الغرب، نظراً لما تواجهه من مشكلات حادة تتطلب التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها. وينطلق هذا الرأي من قواعد (فقه الأقليات) التي تجيز استثناء بعض القواعد الفقهية والأحكام الإسلامية. ولكن المقترح وجد صدى كبيراً في العالم الإسلامي نظراً لما يعانيه الشباب المسلم هناك من مشاكل مالية واقتصادية عسيرة تجعل الكثير من الشباب يعزف عن الزواج.

مشكلة المصطلح

اقترح الشيخ الزنداني تسمية هذا النوع من الزواج بالزواج فريند ZawajFriend بدلاً من المفهوم الغربي السائد والمعروف بالبوي فريند Boy Friend بالنسبة للفتاة، والكيرل فيرند Girl Friend بالنسبة للشاب. إذ يشترط الزواج فريند وجود عقد شرعي يتوفر على أركان العقد الشرعي وهي والإيجاب والقبول والشاهدان والمهر والإشهار. بينما نظام البوي فريند أو زواج المصاحبة أو زواج الصداقة، لا يشترط وجود عقد زواج بل شراكة Partnership بين شريكين، يسكنان معاً أو لا يسكنان في مسكن واحد، ويتعاشران كالأزواج، وقد يرزقان بأولاد، ولا يتوارثان. وعند الانفصال يأخذ كل طرف ما جاء به أو اشتراه من أثاث أو متاع.

من الواضح أن الشيخ الزنداني استخدم مصطلح الفريند Friend للتعبير عن أنه زواج أصدقاء، طالما لا يستطيعان تأسيس بيت للزوجية مستقل

بهما. ولفظة زواج تفيد وجود عقد شرعي بين الزوجين، لكنه استعار لفظة الفريند لتقريب المعنى والإشارة إلى اختلافه عن الزواج العادي. لكن استخدام مصطلح الفريند أي الصديق أو الصديقة قد يؤدي إلى تشويش حول مصداقية وشرعية هذا الزواج. الأمر الذي يعترض عليه بعض العلماء المسلمين. فالمرجع الديني اللبناني السيد محمد حسين فضل الله "يعارض تسميته بزواج فريند لأن الفريند كمفهوم غربي يتحدث عن المصاحبة والصداقة، فإن إعطاء هذا الزواج، الذي هو زواج شرعي، هذا العنوان ربما يشجع الآخرين على السير مع العنوان من دون شرع".[٣] ويشير الدكتور أحمد الطيب، مفتي مصر، إلى "خطورة استعمال المصطلحات الغربية في هذا النوع من الزواج الشرعي، لأنها تضفي عليه صبغة عدم الشرعية".[٤]

أنواع الزواج السائد في العالم الإسلامي

هناك عدة أشكال من الزواج الشرعي في الإسلام، تطور بعضها في بيئات ثقافية واجتماعية معينة، ويمارس في ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة بطرفي الزواج. هذه الأشكال هي:

١- **الزواج العادي**، المتعارف عليه، وهو الزواج الدائمي ويشترط في العقد القبول والإيجاب والمهر والإشهار. ويترتب عليه التوارث بين الزوجين، وينتهي بالطلاق. وهو الزواج السائد بين المسلمين في أنحاء العالم.

٢- **زواج المتعة**، وهو زواج مؤقت، ويشترط فيه القبول والإيجاب والمهر وذكر الأجل (يوم، شهر، سنة، أية مدة)، ويثبت فيه النسب للأولاد حيث يرثون من والديهم. ويختلف عن الزواج الدائم بأنه لا توارث بين الزوجين (إلا مع الشرط عند بعض الفقهاء)، ولا نفقة للزوجة (إلا مع الشرط ضمن العقد)، ولا طلاق فيه حيث ينتهي الزواج ببلوغ الأجل

المسمى في العقد. والعدة واجبة على الزوجة بعد انتهاء الأجل. وينتشر هذا النوع من الزواج في إيران ولبنان والعراق ومصر.

٣- **زواج المسيار**: وهو زواج شرعي يشتمل على أركان الزواج، لكنه لا يشترط أن يقيم الزوج مع الزوجة، حيث تسكن الزوجة في منزل مستقل، ربما يكون منزلها السابق للزواج. في حين يقيم يكون الزوج في منزل آخر، على الغالب بيت زوجة أخرى. وقد تكون زوجة المسيار تقيم في مدينة أخرى، ويراجعها الزوج حسب وقته وظروفه. وسمي بالمسيار أي أن الزوج لا يبيت في منزل الزوجة، أو لا يقيم فيه بصورة دائمة. وينتشر هذا النوع من الزواج في السعودية والكويت وبقية الدول الخليجية.

٤- **الزواج العرفي**: وهو عقد شرعي صحيح تتوفر فيه جميع أركان الزواج، لكنه يفتقد للتوثيق والتسجيل في السجلات المدنية والأحوال الشخصية. إذ يكتفى بكتابة ورقة بين الزوج والزوجة يؤكد فيها زواجهما. وهو زواج صحيح وتأخذ به المحكمة. وهناك زواج يطلق عليه أيضاً (زواجاً عرفياً) لكنه يفتقد لشروط الزواج الصحيح، إذ لا يوجد فيه شهود، أو بوجود أحد الأصدقاء، وبدون مهر، ولا ولي (للبنت القاصر والباكر)، ولا إشهار ولا توثيق. وهذا الزواج يعد باطلاً. وينتشر هذا الزواج في مصر والأردن (سجلت في الأردن ١٧٠ ألف حالة زواج عرفي).

التحديات الأخلاقية أمام الشباب المسلم

يواجه الشباب المسلم في الغرب تحديات أخلاقية وضغوط نفسية كبيرة، فالمجتمع الغربي ينفتح على كل أنواع الحريات ومنها الحرية الجنسية، بل وحتى العلاقة المثلية Homosexuality بين الرجال أو النساء. كما أن وسائل الإعلام والصحف والأفلام تضج بالمشاهد الإباحية التي تشكل ضغطاً نفسياً على الشباب المسلم، ذكوراً وإناثاً، إذا لم يجد طريقة

شرعية ومقبولة للتنفيس عن هذا الضغط وإشباع رغباته الجنسية والعاطفية.

ولما كانت التعاليم الإسلامية تمنع أية علاقة جنسية بين شخصين دون زواج شرعي، فإن الشباب المسلم في الغرب سيبقى يواجه هذه الضغوط التي قد تؤدي به إلى الانحراف والضياع، خاصة وأن الرقابة الاجتماعية عليه ضعيفة جداً، مقارنة، إلى حد ما، بحالة الشباب في العالم الإسلامي. إن مسألة الجنس قضية ملحّة على الشباب، تأخذ من وقتهم وتفكيرهم، وتجعلهم حالمين باحثين عن وسائل غير أخلاقية كالصور الخلاعية أو الأفلام الإباحية أو السلوك المنحرف. كما أن التفكير في الجنس يجعلهم متوترين، عصبيين، فاقدين القدرة على العمل والعطاء.

إن الشباب المسلم، سواء المقيم في الغرب أو في بلده المسلم، يعاني من مشاكل مالية واقتصادية تمنعه من الزواج. ولا يمكن التغاضي عن إشباع الشهوة الجنسية فهي من الفطرة الإنسانية، ولا يمكن الإكتفاء بالنصائح الجامدة والمواعظ المكررة بوجوب الصبر، ولا نعلم حتى متى؟ فهل صار قدر هؤلاء الشباب أن يقضوا حياتهم عزاباً وعانسات؟ تشير بعض الإحصائيات إلى وجود ١٣ مليون مصري ومصرية فاتهم قطار الزواج لأسباب اقتصادية. أما عنوسة الفتيات فهي مشكلة اجتماعية خطيرة، إذ توجد في مصر ١١ مليون عانس، وفي الكويت ١٧٧ ألفاً، كما أن ثلث السعوديات عوانس.[٥] وما يثير الاستغراب أن الشباب في الكويت والسعودية لا يعانون من مشكلة مالية، لكن غلاء المهور والأثاث والمسكن وغيرها من المطالب تعيق الزواج، إلى وجود إقبال الشباب على الزواج من خارج البلاد. إن الشباب المسلم يهمه الالتزام الإسلام أولاً، وبالأعراف والتقاليد الاجتماعية ثانياً. وهو يرغب بالزواج العادي، لكن ظروفه لا تسمح له، فماذا يفعل؟ إنه يبحث عن شكل من الزواج يفي

بالمتطلبات الشرعية من جهة، ويتكيف مع ظروفهم الصعبة. إنه شباب لديه وازع ديني يحثه على الالتزام بالقيم والأحكام الإسلامية. ولولا ذلك لكان من السهل عليه الانجراف وراء رغباته وإشباع شهواته من خلال قنوات الرذيلة أو العلاقات غير الشرعية، وممارستها تحت شتى يافطات التحرر والتقدم. إذا كان الشباب يشكلون طرفاً في هذه القضية، فهناك أطراف أخرى تلعب دوراً هاماً. فالمجتمع يسير وفق الأعراف والتقاليد التي تطورت وتضخمت فيها مفاهيم الزواج حتى صارت صفقة تجارية أو عملية مالية عسيرة تحتاج إلى قروض وإعانات حتى تتم، وتوفي بكل مستلزمات الأعراف البالية من حفلات زواج باذخة ومهور عالية. لقد أصبح الزواج قضية صعبة وكلفة مالياً لا يقدر عليها الكثير من الشباب المسلم. وهو الأمر الذي دعا بعض البلدان كالإمارات إلى تأسيس مؤسسات تشجع وتساهم في زواج السباب. كما أن بعض مؤسسات الزكاة صارت تنفق من مال الزكاة لتزويج الشباب غير القادر مالياً. وهناك الآباء والأمهات الذين يغالون في شروط تزويج بناتهم، ويعرضونهن إلى العنوسة الدائمة.كما يمارس بعض الوالدين معايير مزدوجة في التعامل مع أبنائهم وبناتهم. فتراهم يسكتون على علاقات أبنائهم المشبوهة مع النساء، لكنهم يمارسون سلطة قمعية مع بناتهم. إن العلاقات المتوترة بين الوالدين والأبناء تؤدي إلى العديد من الظواهر الأخلاقية السلبية والسلوكية المنحرفة. إذ تشهد الأقليات المسلمة في الغرب ظاهرة هروب الفتيات المسلمات من بيوت ذويهن. ففي دراسة قام بها باحثة هولندية في جامعة أمستردام الحرة، تبين أن أسباب هروب الفتيات المسلمات تعود إلى الضرب بنسبة ٦٥٪، و٥٠٪ إلى علاقات مع شباب، و٤٥٪ إلى رفض الوالدين إكمال بناتهم دراستهن، و٤٠٪ إلى إجبارهن على الزواج بمن لا يرغبن به.[٦]

وهناك دور العلماء والفقهاء الذين ينفتحون على مشاكل المجتمع المسلم ويبحثون لها عن حلول مناسبة وعملية، مستنبطين بذلك الفتاوى والآراء الفقهية المستندة إلى القواعد الفقهية والأصولية، ومستلهمين روح الإسلام وديناميكيته التي جعلته يتفاعل مع مختلف الثقافات والحضارات والبيئات والشعوب. لابد للعلماء من البحث والتنقيب والاستقصاء من أجل التخفيف عن مشاكل الشباب المسلم، ومن أجل التيسير عليهم في حياتهم الصعبة، فالإسلام دين اليسر لا العسر.

لقد صار العزوف عن الزواج مقترناً بالبطالة والحرمان والفقر والعلاقات غير الشرعية. فهل قدر غير المتمكنين مالياً أن يبقوا عزاباً طوال حياتهم؟ أم نفتح لهم باباً شرعياً يلبي طموحاتهم وآمالهم وبناء علاقة عاطفية وجنسية شرعية، ومن ثم بناء أسرة صالحة في المجتمع؟ إن الزواج فريند قد يكون حلاً لقسم من الحالات الاجتماعية العويصة التي يوجهها المجتمع المسلم. فهو حل لمشكلة قائمة، قد تحدث في أي وقت، وفي أي مجتمع، وفي أي بيئة. فلذلك فهو ليس بديلاً عن الزواج الدائمي المتعارف عليه، وشأنه شأن الأشكال الأخرى من الزواج، التي ذكرناها آنفاً. فهو حل شرعي لمشاكل اجتماعية قد تواجه المجتمع، شأنه شأن الحلول الأخرى كتعدد الزوجات والطلاق وغيرها من التشريعات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، التي يفترض أن تكون صالحة لكل مكان وزمان. والالتزام بهذا النوع من الزواج ليس إجبارياً أو مفضلاً، بل حل طارئ حتى يستكمل الزوجان مقومات بناء أسرة في مسكن مستقل.

المؤيدون للزواج فريند

لقي مقترح الشيخ الزنداني بالزواج فريند ردود أفعال متفاوتة في الأوساط العلمية والفقهية والاجتماعية والصحافية. وتختلف هذه المواقف

حسب خلفية ومستوى إدراك ونظرة أصحابها لكيفية معالجة مشاكل المجتمع المسلم، وحسب فهمهم لروح الإسلام وكيفية تكيفه وتطوره مع الأوضاع المتغيرة للمسلمين والعالم.

يعتقد صاحب الدعوة إلى الزواج فريند، أي الشيخ الزنداني، أنه اعتمد في اقتراحه هذا على قاعدة (التيسير) التي يستند عليها الفقه الإسلامي، وبارتباط الفقه الإسلامي شرعياً وتاريخياً بخصوصية المكان والزمان، ومراعاة هذا الفقه للمتغيرات الجارية على حياة الناس. ومن هنا دعوته إلى النهوض بما أصبح يُعرف بـ(فقه الأقليات) والعمل الدؤوب على تطويره. كما يرى الشيخ: إن التيسير في الفقه الإسلامي ومسايرته لحالة نشوء هذه الأقليات المسلمة في الغرب يقضي بتيسير الزواج أمام شباب هذه الأقليات إلى أقصى حد ممكن، دون إخلال - بطبيعة الحال- بشروط الزواج الشرعية المتعارف عليها. وذلك من باب مساعدتهم على اتقاء شرور الفتن المحيطة بهم من كل جانب.

ولتقريب الصورة أكثر، عمد الشيخ الزنداني إلى استعمال القياس، فقال: إنه بدلاً من أن يدخل الشباب المسلم في الغرب في علاقات (بوي فريند) و(كيرل فريند) تأثراً بما هو سائد في محيطه الاجتماعي الغربي الغالب يجب أن تتاح له فرصة بناء علاقة زوجية ميسرة، أو ما يمكن أن يطلق عليه (زواج فريند)، وترجمته العملية أن يتزوج الفتى والفتاة دون أن يشترط امتلاكهما بيتاً، فالبيت ليس شرطاً شرعياً من شروط الزواج[٧].

ويؤيد الدكتور محمد عبد المنعم البري- الأستاذ في جامعة الأزهر ورئيس جبهة علماء الأزهر السابق- مقترح الشيخ الزنداني واصفاً إياه بالجرأة، وأنه يتوافق مع ظروف الشباب المسلم الذي يعيش في الغرب، ويجنبه الوقوع في العلاقات الجنسية التي حرمتها الشريعة الإسلامية، مشيراً

إلى أن هذا الرأي مأخوذ من فقه الأقليات الذي يأخذ من واقع الأقليات المسلمة، ويعطي لها الفتاوى التي تناسب ظروف الحياة في المجتمع الذي تعيش فيه.

ويؤيد الدكتور عبد الصبور شاهين - الأستاذ في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة- هذا الزواج، لكنه أكد على أنه لا يصلح للتطبيق إلا في مجتمع الأقليات المسلمة. أما في المجتمعات المسلمة فر يجوز العمل به، لأنه قد يفتح الباب إلى الزواج السري أو العرفي، وإقامة علاقات زوجية محرمة.

كما يؤيد الدكتور عمرو أبو خليل هذا الزواج داعياً المجتمع المدني إلى النهوض بمسؤولياته، فتتشكل الجمعيات والمؤسسات التي توجه هؤلاء الشباب وتفهمهم طبيعة الحياة الزوجية، وكيف تبني وكيف تتطور في صيغتها الجديدة. ويساهم رجال الأعمال والمستثمرين بتوفير أثاث ومساكن قليلة التكلفة لهؤلاء الشباب، ويوجه الناس لإنشاء صندوق تمويلي من زكاة أموالهم للإسراع بزواج من ارتضوا هذه التجربة. ويضيف أبو خليل: إن هذه الصيغة التي نقترحها ليست صيغة إجبارية، ولكنها صيغة يجب أن تصبح متاحة يتم الدعاية لها والدعوة إليها، بل ويتم تشجيعها من خلال ما افترضناه من جمعيات ومؤسسات أهلية، ويتم صياغتها بطريقة شرعية من قبل رجال الدين بجواز هذه الصورة التدريجية من الزواج، ويتم وضع الضوابط القانونية والتشريعية التي تحدد العلاقات في ظل الوضع الجديد. يجب أن ينهض المجتمع كله من أجل إنجاح هذه الصيغة: أولاً بقبولها اجتماعياً واعتبارها شيئاً طبيعياً يحدث لحماية المجتمع،وليس من وراء ظهره، ويزداد قبوله تدريجياً حتى يتسع ويعم. وثانياً بالدعم المادي، وثالثاً بالدعم الديني الشرعي من خلال اجتهاد عصري يثبت أن

الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ومستعد لمواجهة كل التغيرات والتعامل معها، وليس الهروب منها تحت ادعاء أنها مشاكل لم يصفها، ولذا فهو ليس مطالباً بحلها[٨].

ويؤيد السيد محمد حسين فضل الله - المرجع الشيعي اللبناني- الزواج فريند داعياً إلى تسهيل الزواج العادي وتبسيطه، حتى لو فرضنا كان الزوجان يعيشان معاً في الجامعة، فيمكن لهما أن يأخذا غرفة في الجامعة،ويمارسا حياتهما الزوجية بشكل طبيعي. وحول سؤال وجه إلى سماحته: هل يمكن أن يكون زواج من دون سقف واحد، بمعنى أن يبقى كل منهما بعيداً عن الآخر؟ فقال: طبعاً الزواج يعتبر سكناً، ويمثل حالة روحية ونفسية ومودة ورحمة. فإذا تراضى الزوجان بذلك فلا مشكلة[٩].

ويعلن مفتي مصر الدكتور أحمد الطيب تأييده لهذا المقترح مؤكداً أن عدم توفر مسكن خاص بالزوجين لا يبطل الزواج، وأجاز لقاءهم في بعض الأوقات ثم الافتراق في المعيشة. وأضاف أن هذا النوع من الزواج يُعد حلاً مثالياً لمشاكل العصر كالعنوسة، ويساعد الشباب في بداية حياتهم بعد تفشي البطالة، وعدم القدرة على تدبير نفقات الزواج.

ويشاركه في التأييد الدكتور رأفت عثمان - عضو مجمع البحوث الإسلامية وعضو المجلس الفقهي لأمريكا لشمالية- حيث أكد أن هذا المقترح مراده جمع الشباب بعقد شرعي كامل الأركان. وأكد على أن هذا الزواج سوف يعمل على تقليل الزيجات العرفية غير الشرعية، ويقلل الفحشاء في مجتمعاتنا الإسلامية. كما اتفق معهم الشيخ عبد المحسن العبيكان - من علماء السعودية- حيث ذكر أن من حق المرأة التنازل عن البيت والنفقة[١٠]. ويقول الشيخ عبد الحميد حمدي - عضو المجلس الإسلامي في الدانمارك- "إن الزواج الذي طرحه الشيخ الزنداني يعتبر

صحيحاً مستوفياً لكافة الشروط من الناحية الشرعية، وبالتالي ليس ثمة مانع شرعي يحول دون أخذ المسلمين في الغرب به". ويستغرب الشيخ حمدي الضجة الإعلامية التي أثيرت حول رأي الشيخ الزنداني، حيث يقول: إن الشيخ بن باز رحمه الله قد أفتى للطلبة السعوديين الدارسين في الخارج بما هو أخطر مثيراً مما اقترحه الشيخ الزنداني، حيث رخص بن باز ما يسمى بـ(الزواج بنيّة الطلاق). ومعناه أن يتزوج الطالب امرأة من أهل البلاد التي يدرس فيها، حتى إذا أكمل دراسته طلقها دون وقوع إثم عليه. ويضيف الشيخ حمدي: إن النقاش حول مسائل الزواج ليس جديداً في التاريخ الإسلامي.وبحسب العالم التونسي الجليل الشيخ محمد الطاهر بن عاشور صاحب تفسير (التحرير والتنوير)، فإن زواج المتعة ظل سارياً حتى زمن الخليفة عمر بن الخطاب الذي يرى أنه هو الذي منعه بشكل نهائي وليس الرسول (ص)"[11].

ويؤيد علماء الاجتماع هذا الزواج، حيث يؤكد الدكتور أشرف عبد الوهاب – مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة حلوان– أن الزواج فريند تتوفر فيه جميع الشروط عدا مسكن دائم يضم الزوجين. ومن وجهة نظري فإنه يمكن قبول هذا النوع من الزواج بصفة مؤقتة إلى حين تحسن الحالة المادية للزوج والتي تمكنه من إيجاد السكن المناسب. وهذا النوع من الزواج أقرب إلى الواقع، ويمكن أن يكون حلاً لمشكلة العنوسة والعزوبية التي بلغت درجة بالغة الخطورة في المجتمعات العربية"[12].

المعارضون للزواج فريند

لعل أقوى طرف معارض لهذا الحل هم الطرف الهام في القضية: الآباء والأمهات. إذ أن الوالدين هما اللذان سيتحملان مسؤولية وتبعات زواج أبنائهم. فعليهم تحمل الاستياء والامتعاض الاجتماعي الذي سيواجههم به

المجتمع لأنهم يخرجون عن التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة. إذ لا تتقبل المجتمعات العربية والمسلمة بسهولة فكرة زواج الابن أو الابنة وهما يقيمان في منزل والديهما. إذ من المتعارف أن الابن أو الابنة عندما يتزوجان ينفصلان عن أهليهما في بيت مستقل، يديرانه بأنفسهما مع زوجيهما. بالطبع إن وضع الابن أخف كثيراً، لأن هناك عرف سائد لا يجد ضيراً في زواج الإبن وسكنه مع زوجته في بيت والديه أو أحدهما. لكن الأمر المرفوض، في الغالب، هو أن تقيم البنت المتزوجة مع زوجها في بيت والديها.

هذا من الجانب الإجتماعي، أما الجانب الآخر وهو هام أيضاً فهو الجانب المالي. إذ من المتعارف أن الإبن الذي يتزوج يستقل مالياً أيضاً، أي لن يعتمد على والديه بعد الزواج فصاعداً. فإذا ما بقي الولد أو البنت في بيت والديهما وهو أو هي متزوجان، مما يعني استمرار إنفاق الوالدين عليهما. في الوقت الذي ينتظر الوالدان الوقت الذي يخفف فيه أبنائهم المسؤولية المالية عن كاهليهما.

وهناك جانب آخر هو كيف سيسمح الوالدان بتوفير فرصة خلوة شرعية لإبنهما أو ابنتهما في منزل الوالدين. فهذا سيكون من الصعب عليهما قبوله، وكذلك تبريره أمام الأبناء والبنات الآخرين في المنزل نفسه. وهذا ما يعّرض الزوجين الشابين للإحراج العائلي والاجتماعي، حيث سيعرف الجميع متى وماذا يدور في الغرفة المغلقة.

والطرف المعارض القوي الآخر هم بعض العلماء والفقهاء الذين يستنكرون الزواج فريند، محتجين بمبررات شرعية واجتماعية. إذ يرى الشيخ نصر فريد واصل - مفتي مصر السابق- أن هذا الزواج يفقد شرطاً أساسياً هو السكن والمودة بين الزوجين، ويجعله مجرد شهوة يجب

إشباعها. ويرفض الدكتور عبد العظيم المطعني - أستاذ الدراسات العليا بجامعة الأزهر وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة- هذا الزواج مؤكداً أن من سيئاته الإخلال بعنصر الاستقرار في الأسرة، لأن وجود السكن هو هذا الأساس في الاستقرار تحقيقاً لقوله تعالى (لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة). ويشير المطعني إلى مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تترتب على هذا الزواج مثلاً، هل يتسع منزل أهل الزوجة لها ولذريتها في المستقبل؟ وأن هذا الزواج سيحرم الزوجين من المشاركة الفعلية في تربية أولادهما، وتحرمهم من وجود أبيهم معهم في ليل أو يصبح الأب مثل الضيف يزور أولاده لماماً فترة قصيرة ثم ينصرف قبل أن تهجع العيون وتنام الجفون. ويُرد على رأي المطعني بأنه في الزواج فريند تُؤجل قضية إنجاب الأولاد طالما لم يتوفر منزل واحد للزوجين الشابين. إضافة إلى أن كثير من الأطفال يعيشون في منازل أجدادهم وجداتهم بسبب سفر أو غياب أو انشغال الأب أو الأم بالعمل داخل البلاد أو خارجها، أو بسبب فقدان أحد الأبوين.

ويؤكد الدكتور المطعني على أن الزواج فريند "يشجع على تفكك الأسر وانتشار الزواج العشوائي أو السري بين الشباب على أن يلتقيا مرات متقاربة أو متباعدة في مكان ما. وينصح المطعني الشباب بالصبر على الحرمان الجنسي مستنداً إلى قوله تعالى (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً أن يغنيهم الله من فضله)".

ويرفض الشيخ يوسف البدري - عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة- الزواج فريند مؤكداً على أن "محاولة تغريب الإسلام شيء خطر حقاً، وأن إكساب العلاقة الآثمة بين الشاب والفتاة صفة شرعية بعقد زواج صوري شيء مخجل ومفزع حقاً"[١٣]. وهذه فكرة غير صحيحة

لأن الزواج فريند يشترط وجود عقد شرعي مستكمل لكل أركان الزواج، عدا المسكن الذي ليس هو من أركان عقد الزواج.

ويعتقد الشيخ محمد سعيد حوى- أحد علماء الأردن- أن "هذا الزواج يمثل الثقافة الغربية، وهو بعيد كل البعد عن قيمنا وثقافتنا الإسلامية". ويستند على قوله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) مؤكداً على أن "من مقاصد الزواج وأهدافه السكن إلى الزوجة، ولا أعتقد أن هنالك سكناً حقيقياً في الزواج فريند"[٤١]. ويبدو هناك لبس في فهم معنى (السكن) إذ لا يقُصد به المسكن والدار أو البيت، بل هو تعبير عن السكينة الروحية التي يخرج بها الإنسان من الشعور بالوحدة والوحشة إلى الشعور بالاندماج والأنس والالتقاء بالآخر، لأن المسألة لا تقتصر على الجانب الجنسي في العلاقة الزوجية. إن علاقة الحب والمودة لا يمكن أن تُختزل بالالتقاء المكاني، وإن كان ذلك هاماً، لأن الحب والعاطفة المتدفقة لا يمكن حصرها في المكان، لأنها حالة وجدانية ونفسية غير مرتبطة بالقيود المادية.

ومن المعارضين أيضاً بعض التربويين الذين يرون أن الفئة المخاطَبة بالزواج فريند هم الشباب المسلم، وخاصة "المراهقين منهم والذين لم يستقر جهازهم العقلي ووضعهم النفسي بعد. وأنهم غالباً ما يكونون مزاجيين في تصرفاتهم، ويرون تجاربهم في التواصل مع بعضهم كإناث وذكور من قبيل اللعب والتجربة المسلية التي يمكن أن تعاش مرتين أو ثلاثاً في السنة.. فهل نخضع صلة الزواج بما تعنيه من استقرار وثبات لهذه النفسيات والعقليات؟ إن منطلق الشيخ الزنداني طيب بلا شك، وشعوره بالمشكلة الجنسية التي يعاني منها الشباب المسلم في الدول الغربية في محله، غير أن الزواج ليس صلة جنسية فحسب، إنما هو سكن ومودة

ورابطة اجتماعية والتزام أخلاقي، لا يرى الشباب المسلم بمواصفاته الحالية في الغرب قادر على تفهم أبعاده كما يجب"[١٥].

مشكلة ثقافية واجتماعية

إن مشكلة رأي الشيخ الزنداني ليست فقهية، لأن الزواج فريند مستوف لأركان عقد الزواج الشرعي، ولكن المشكلة تنبع من الجو الثقافي والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي لا تستطيع استيعاب هذه القفزة في العلاقات الزوجية وبشكل علني، لأن المجتمعات المسلمة تعلم جيداً حجم الزيجات العرفية والمتعة والمسيار والتي تجري في أجواء من السرية والكتمان. و لا زالت المجتمعات المسلمة ترفض حلولاً شرعية لمشكلات واقعية بسبب التمسك المفرط بالتقاليد المتحجرة، حتى لو أدى ذلك إلى مزيد من الفساد الأخلاقي وانتشار الفاحشة والميوعة والزنا، سراً وعلناً، بين الشباب المسلم. فهل نحصنهم بالزواج الشرعي الملائم لظروفهم وأحوالهم؟

المدارس الإسلامية في المهجر تجربة رائدة فلنحافظ عليها [16]

تعتبر المدارس الإسلامية في هولندا من المكاسب العظيمة التي حصلت عليها الجالية الإسلامية التي تقدر بحوالي مليون مسلم. فقد بلغ عددها خلال السنوات الماضية (٢٩) مدرسة إسلامية رسمية تتلقى دعماً حكومياً مثل بقية المدارس الدينية الأخرى. ولعل هولندا من الدول الأوربية القليلة التي تسمح قوانينها بتقديم دعم رسمي للمدارس الإسلامية مقارنة بأغلب الدول كبريطانيا وبلجيكا وألمانيا التي ترفض ذلك.

وقد حظيت المدارس الإسلامية باهتمام الآباء المسلمين لأنها توفر لهم أجواءً إسلامية خالية من المشاكل التي تثار في المدارس المسيحية أو العلمانية. فبإمكان الطالبات ارتداء الحجاب دون مضايقة، كما أن هناك فصل بين الجنسين في تلقي دروس السباحة والرياضة، حيث يشرف على التلاميذ مدربون من جنسهم. هذا إضافة إلى تلقي مبادئ الدين وحفظ القرآن وتعلم اللغة العربية في الصفوف الرسمية، وليس في المساجد أو البنايات القديمة في نهاية الأسبوع. كما أنها تشد اهتمام الوالدين الذين يشعرون بعلاقة أوثق عما هي عليه الحالة مع المدرسة غير الإسلامية. وغالباً ما يفرض موقع المدرسة الإسلامية على الآباء أن ينتقلوا من محلة إلى أخرى أو من مدينة إلى أخرى ليطمئن الآباء والأمهات على حسن تربية أولادهم.

تجربة تواجه مشاكل

ورغم أن تجربة المدارس الإسلامية قليلة نوعاً ما، لكنها تطورت بسرعة من حيث نمو عددها وازدياد عدد طلابها، وزيادة خبرة الكادر

التدريسي. ولا يعني ذلك أنها خالية من المشاكل أو التعقيدات. بعضها إدارية وأخرى فنية. وهذه المشاكل لا تعتبر عائقاً في تطور ونضج هذه التجربة، حيث أن الخبرة وتوفير كوادر ذات مستوى عال كفيل بحلها أو تقليص آثارها.

وأتذكر أنه كان لي صديق في جامعة ليدن كتب أطروحة ماجستير حول تجربة المدارس الإسلامية. وكنا نناقش بعض قضاياها، فذكر لي أنه وجد هناك مشاكل كثيرة، فقلت له: إذا كانت هناك مشاكل بسيطة فيمكن ذكرها لأن التجربة ما تزال وليدة، أما المشاكل الكبيرة، فإن ذكرها في بحث أكاديمي يعني أننا نعطي مادة موثقة لانتقاد هذه المدارس من قبل المتربصين بها، من صحافة ومؤسسات تربوية وتعليمية لا تبدو مرتاحة للوجود الإسلامي في قطاع التعليم، فنكون قد ساعدنا على هدمها قبل أن تنضج أو تكتمل هذه التجربة الرائدة.

وتبقى هناك بعض الملاحظات التي يمكن أن تصب في الجانب العقائدي والمذهبي لهذه المدارس. فمن ناحية رسمية تتخذ هذه المدارس صفة (الإسلامية) العامة دون ذكر مذهب معين. وعلى هذا الأساس ينتمي إليها الطلاب من مختلف المذاهب الإسلامية (حنفية، مالكية، شافعية، حنبلية وشيعية) على اعتبار أنه لا توجد فروق كبيرة بينها. كما أن التحديات الثقافية والفكرية تفرض على المسلمين التركيز على الجانب العقائدي المتمثل بأصول الدين وفروعه بعيداً عن الإجتهادات المذهبية التي ليس بوسع التلاميذ الصغار إدراكها أو التمييز بينها. وحين يكبر هؤلاء الصغار وتنمو معهم ذهنياتهم وتتسع عقولهم، حينئذٍ يمكنهم تلقي معلومات دينية ذات مستوى أعلى في المساجد أو المؤسسات الملحقة بها أو البيت أو مطالعة الكتب الدينية.

مشكلة صغيرة تطورت بسبب غياب الوعي

نقول ذلك ونحن نشاهد ما حدث في مدرسة إسلامية من تعقيد قضية صغيرة كان بإمكان إدارة المدرسة حلها بهدوء. ففي مدرسة (الإيمان) الإسلامية في مدينة ألميرا، أصرت إدارة المدرسة على أن يصلي التلاميذ بالصورة التي يراها معلم الدين، أي وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى أثناء الوقوف للصلاة. وكان هناك طالبتان عراقيتان على مذهب أهل البيت (ع)، و لم يعتدن على أداء الصلاة بذلك الشكل في المنزل، فأصرت مديرة المدرسة السيدة ديكر، وهي هولندية اعتنقت الإسلام، إما أن تؤديان الصلاة بتلك الصورة أو أن تطردا من المدرسة. ورغم مراجعة الوالدين بقيت الإدارة على موقفها. عند ذاك لم يبق هناك إلا تقديم شكوى إلى مديرية التربية يتهمون فيها المدرسة بالتمييز وسوء المعاملة.

وقدم آباء مغاربة وسورينام شكوى يتهمون فيها المعلمين بضرب أطفالهم وسوء معاملتهم. عندها انتشر الخبر ووصل إلى الصحافة التي سارعت إلى لقاء الطالبتين (سارة وغزلان) ووالدهما ليتحدثوا عما جرى. فقد ذكرت إحداهما: (أن مدرس الدين واسمه عبد القادر يصف الشيعة داخل الصف بأنهم مشركون، وهم مثل الكلاب. هذا القول جعل الطالبات المغربيات يرفضن اللعب معنا). الجدير بالذكر أنه عند تأسيس المدرسة كان عدد الطلاب الشيعة أربعين طالباً من مجموع ١٥٠ طالباً، وهو الحد الأدنى الذي يسمح به بتأسيس مدرسة ابتدائية. أما الآن فيبلغ عدد الطلاب ٣٥٠ طالباً. ولم تكن مثل هذه المشكلة من قبل، بل بدأت بقدوم مدرس الدين وهو من أصل صومالي. ووصلت مناقشة القضية إلى الإدارة العامة للمدارس الإسلامية خاصة بعد أن أدلى مختصون هولنديون بدلوهم

واتهموا المدارس الإسلامية بالتمييز والتطرف. فقد ذكر أن مدرسة الإيمان تمنع الطلاب من رسم صور الحيوانات والإنسان. كما يمنع ارتداء ملابس فيها صور حيوانات أو إنسان. وانتقد أستاذ جامعي في ليدن هذه التصرفات متسائلاً: كيف يمكن للمسلمين مطالبة المجتمع الهولندي بالمساواة والتسامح بينما هم لا يتسامحون مع بعضهم البعض؟

أدى انتشار خبر الطالبتين إلى رد فعل غير مناسب من قبل إدارات المدارس الإسلامية الأخرى تجاه مذهب أهل البيت (ع). فقد رفضت مدرسة الإمام البخاري في مدينة (دنبوش) استمرار الطلاب الشيعة بتلقي دروساً في عطلة الأسبوع في بنايتها كما كان الحال قبل حدوث تلك القضية.

مناقشة فقهية

إن وضع اليمين على الشمال أثناء الصلاة ليس أمراً واجباً، أي تبطل الصلاة بتركه، بل هو مستحب أو مندوب (السيد سابق (فقه السنة)/ ج ١ / ص ١٠٩). أما المذهب المالكي فلا يشترط وضع اليمين على اليسار في الصلاة، بل يصلي أتباع المذهب المالكي وأيديهم إلى جانبهم تماماً مثل صلاة أتباع مذهب أهل البيت (ع). فأين المشكلة إذن؟ ولماذا الإصرار على أمور يسرها لنا ديننا الحنيف نفسه؟ ألم يكن باستطاعة إدارة المدرسة أن تسأل فقيهاً مختصاً في ذلك؟

أما بالنسبة لتحريم صور الحيوانات والإنسان يقول الشيخ يوسف القرضاوي (وإن كانت الصور لذي روح، وليس فيها ما تقدم من المحذورات، أي لم تكن مما يقدس أو يعظم كصور الأنبياء والملائكة والصالحين، ولم يقصد فيها مضاهاة خلق الله، فالذي أراه أنها لا تحرم أيضاً، وفي ذلك جملة من الأحاديث الصحاح). ويقول في موضع آخر

(أما الصور التي ترسم في لوحات، أو تنقش على الثياب والبسط والجدران ونحوها، فليس هناك نص صحيح سالم من المعارضة يدل على حرمتها) (كتاب الحلال والحرام في الإسلام).

كيف نحافظ على مدارسنا الإسلامية؟

إن روح المسؤولية تقتضي منا المحافظة على هذه المحاضن الإسلامية التي توفر لأجيالنا الإسلامية التربية الصالحة والأجواء السليمة، والنمو الفكري والعقائدي لبناء شخصيتهم الإسلامية المتميزة، وتحصنهم من منزلقات الثقافة المادية، والسلوك الأخلاقي المنحل. ولتكن هذه المدارس محاور تدور حولها وحدتنا وتضامننا من أجل أن تعكس الجالية الإسلامية روح التعاون والتماسك والشعور بالمسؤولية، من خلال السلوك الحضاري الذي يرسم صورة مشرقة للإسلام والمسلمين. إننا نعيش في مجتمعات متحضرة تتمسك بفلسفة الحرية الفكرية والدينية والسياسية وممارسة الديمقراطية. كما أن قوانينها تنص على المساواة وعدم التمييز العرقي والديني واللغوي وغيره. فهل نقول لهم إن إسلامنا يضع فوارق وحدود بين أبناء الدين الواحد، وأن المسلمين بلغوا درجة من التعصب والحقد حتى أن أحدهم يصف الآخر بألفاظ نابية، في حين أن القرآن يقول (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن، و لا تلمزوا أنفسكم، ولا تنابزوا بالألقاب، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) (الحجرات: ١١).

هل يمكننا أن نخدم ديننا وأبناء المسلمين وأحدنا يترصد الآخر ويتهمه بشتى التهم؟ هل يعي أولئك الذين يتحدثون بتكفير مسلمين لأنهم على غير مذهبهم أو نحلتهم أو اتجاهم الفكري أو نمطهم في الحياة؟ هل

تبقى كتب التكفير توزع في المساجد مجاناً لتزرع البغضاء والكراهية بين المسلمين وخاصة الشباب؟ هل يمكننا أن تلافى حدوث مشاكل تبدأ صغيرة وتنتهي كبيرة؟ وهل نبقى دائما نلجأ إلى الآخر غير المسلم كي يحل خلافاتنا وصراعاتنا؟ ومتى نستطيع أن نثبت للعالم الغربي أن الجاليات المسلمة بلغت نضجاً ودرجة من المسؤولية ما يجعلها أهلاً لتمثيل الإسلام العظيم، وهداية غير المسلمين إليه؟

كانت قضية الطالبتين عبرة لنا، ودرساً نتعلم منه، كيف نحل مشاكلنا مع بعضنا، وأن نبدي الكثير من التسامح مع أبناء ديننا. من الغريب أن نجد أن بعض المؤسسات الإسلامية تبدي استعداداً للحوار مع غير المسلمين، لكنها تصاب بصعقة كهربائية لو طلب منها اللقاء مع مسلمين من مذهب آخر. إن الله واحد والدين واحد والنبي واحد والقرآن واحد والقبلة واحدة، والتاريخ واحد، فهل نبقى نفتش عن قضايا من أجل أن نختلف عليها، كي تفرق شملنا وتشتت صفوفنا، فنغدو لقمة سهلة للطامع. ألا نعي ما يخطط لنا من خطط تبشيرية، وتذويب ثقافي، ومسخ للشخصية؟ ألا ينظر الآخر إلينا ويرانا جميعاً مسلمين. فهو لا يرى مذاهبنا بل الجميع بنظره مسلمون، وكلهم هدف لمخططاتهم ومشاريعهم ونحن مشغولون بخلافات مصطنعة.

"المدارس السوداء" عفوية أم مقصودة؟ [١٧]

في مدينة ديفنتر Deventer الهولندية، يذهب ٤٢ طالبة وطالبة تركية إلى مدرسة (كامليون) الإبتدائية. السيدة (كفايت أكداغ) والدة الطالبة (كافية) شعرت بالقلق على ابنتها بسبب تأخرها في تعلم اللغة الهولندية مما يعني احتمال تأخرها في الدراسة، والسبب يعود أن الطلاب الأتراك لا يجدون زملاء هولنديين يتكلمون معهم بالهولندية، بل يتحدثون فيما بينهم بالتركية. عقدت الأم اجتماعاً مع ذوي الطلاب وقرروا الشكوى لدى المستشار القانوني لشؤون التعليم في البلدية. لم يصل اللقاء بالمستشار إلى نتيجة لأنه (لا يستطيع إجبار الآباء الهولنديين على تسجيل أولادهم مع الأتراك في نفس المدرسة).

لم تيأس الأم بل أعلن الآباء والأمهات الأتراك بأنهم لن يرسلوا أولادهم إلى المدرسة يوم ٢٠٠٠/٩/٤، وبالفعل نفذوا تهديدهم. ولم يحتج أحد بل أن المستشار صرح بأن من حقهم ذلك، وحق أي والد لا يرتاح للمدرسة، فالتعليم حر في هولندا. وكان هناك حل يقضي بنقل الطلاب الأتراك إلى القسم الرئيسي من المدرسة حيث نسبة الطلاب الهولنديين عالية، والذي شيد في حي جديد، وطالبوا البلدية بتوفير وسائل مواصلات لنقل الطلاب من بيوتهم إلى المدرسة وبالعكس.

وقد درست إدارة المدرسة مطالب الآباء، وناقشت حلاً يقضي بنقل الطلاب إلى القسم (الأبيض) لكن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد طلاب الصف الواحد. وناقشت مسألة نقل مدرسيهم معهم كي لا يرتفع عدد طلاب الصف الواحد. وقد أثارت هذه القضية ردود أفعال مختلفة في الصحافة والأجهزة التعليمية والاجتماعية. فقد كتب احمد أبو طالب في

صحيفة تراو (مشيراً إلى أن عمل الآباء الأتراك سلط الضوء على نقطتين: الأول، حجم الاهتمام الذي جلبه عمل الآباء الأتراك للنظام التعليمي في هولندا، حيث لوحظ ولسنوات طويلة غياب الآباء الأجانب عن الاهتمام بقضايا التعليم وضعف علاقتهم بالمدارس الهولندية. وكان بإمكاننا الترحيب بعملهم لولا ضعف التقديم الذي قاموا به، حيث أن الجلوس في المنزل ليس حلاً، إضافة إلى مخالفته لقانون التعليم.

الثاني، بدا واضحاً أنه في حالة تشخيص ضعف أداء التعليم، فمن حق الآباء نقل أولادهم من (مدارس سوداء) ذات أكثرية من أصل أجنبي إلى مدارس مختلطة (أجانب وهولنديين)، لكن مدير المدرسة رفض ذلك. وقد اقترح ممثل مدينة ديفنتر في البرلمان وهو من حزب D66 توزيع الطلاب الأجانب على بقية المدارس. في حين رأى ممثلو حزبي VVD و PvdA بأنه تفادي إجراءات إجبارية في هذه المرحلة وترك الباب واسعاً للحوار والتفاهم بين المؤسسات التعليمية وذوي الطلاب).

وعلق محمد الرباع عضو البرلمان الهولندي (بأنه من حق الوالدين اختيار المدرسة التي يرتاحون لها ومناسبة لأطفالهم، فإذا كانت المدرسة في الحي الذي يسكنونه غير ملائمة فلا شيء يجبرهم عليها بل بإمكانهم نقل أولادهم إلى مدرسة أخرى في حي آخر. وهناك قضية تبدو محيرة، حيث لا يوجد أي حي في أية منطقة في هولندا يكون الأجانب (مثلاً الأتراك أو المغاربة) نسبة ٨٠٪ من سكانه، لكن توجد مدارس سوداء فيها هذه النسبة، فكيف حصل هذا؟ هذا يعني أن الجماعات السكانية ترسل أولادها إلى مدارس معينة، لسبب يحتل أهمية كبرى يرجع إلى اختيار الآباء، ونظام القبول في هذا المدارس، وليس تمثيلاً للتركيبة السكانية للحي الذي تقطنه هذه الجماعات.

إن معارضة هذه التطورات لا تتركز في المدارس أو البلديات بل يجب أن يكون للآباء دورهم. فما حصل في ديفنتر ومن قبله في أوترخت يشير إلى أن الآباء لم يعودوا يقبلون بهذه الوضعية، لأنهم يؤمنون بأن الفصل أو العزل التعليمي لن يثمر اندماجاً مثمراً لأولادهم). وأضاف الرباع (هناك حلول لمعالجة هذه الوضعية. ففي مدن (تيل) و(أمرسفورت) بادرت البلدية إلى إعطاء معلومات أفضل للوالدين من أجل التعاون لحل قضية الفصل التعليمي. وعلى الحكومة أن تقوم بذلك على المستوى القومي. وهناك (الموديل الألماني) حيث يتوجب على جميع أطفال الحي التسجيل في مدرسة الحي الذي يقيمون فيه. وفي هذا النمط من المستحيل أن لا تعكس المدرسة تركيبة الحي).

من جانب آخر قررت بلدية (سوست) إغلاق ثلاثة من مجموع خمسة مدارس علمانية عام ٢٠٠٢، من أجل توزيع طلابها الأجانب على بقية المدارس. وقد اعترض بعض الآباء الهولنديين الذين لا يريدون تسجيل أولادهم في مدارس كاثوليكية أو بروتستانتية. وأوضح مستشار البلدية بأن مدرستين من الثلاثة هي مدارس سوداء، مجموع طلابهما ٦٠٠ طالب وطالبة. وكان آباء الطلاب الهولنديين قد نقلوا أولادهم منها إلى (مدارس بيضاء) تناسبهم. ومن غير المعلوم دوافع هذا القرار إذ ربما يراد تقوية المدارس المسيحية من خلال تسجيل المزيد من الطلاب فيها، مع العلم أنها تحصل على دعم حكومي كامل لنفقاتها ومصروفاتها ورواتب معلميها.

أصوات يمينية ضد المدارس الإسلامية في هولندا[١٨]

تعتبر المدارس الإسلامية الرسمية في هولندا أحد معالم التسامح الديني، وأبرز مظاهر احترام الحريات الدينية ومنها حق التعليم وحق التعبير الديني التي يضمنها الدستور الهولندي. وقد ارتفع عدد المدارس الإسلامية إلى حوالي ٣٠ مدرسة، مثلها مثل المدارس اليهودية والهندوسية.

ولكن ما تزال بعض الدوائر اليمينية والمتعصبة لا تخفي غضبها من نمو المدارس الإسلامية، مبررة استيائها بتنامي الأصولية الإسلامية فيها. فقد تساءلت مراسلة أحدى الصحف في بداية ريبورتاج أعدته عن مدرسة الغزالي الإسلامية في روتردام (هل سأجد مدرسة خمينية أم حزب الله أم حماس داخل الصفوف). وفي الشهر الماضي أطلقت السيدة دوبيوس عضوة مجلس الشيوخ الهولندي عن حزب VVD اليميني تصريحات اعتبرت فيها أن المدارس الإسلامية تشكل بؤرة مناسبة للجماعات الأصولية التي تخالف مبادئ الدستور. وأضافت البروفسورة هيلين دوبيوس أستاذة الأخلاق الطبية في جامعة ليدن: بأن الفرصة كبيرة أمام الأصوليين لاستغلال المدارس لتوجهاتهم وآرائهم التي تناقض الدستور الذي يكفل حرية التعليم. ودون أن تعطي أي دليل واصلت السيدة دوبيوس تصريحاتها في مجلس الشيوخ Eerste Kamer مطالبة أعضاءه بمناقشة هذه القضية. وكي تتفادى الاتهام بالعنصرية قالت: إن الإسلام نفسه لا يتعارض مع دولة القانون ولكن المختصين يعلمون بوجود تيارات وجماعات داخل الإسلام تتبنى أفكاراً راديكالية، ترفض الحرية الدينية أو مساواة المرأة بالرجل أو احترام حقوق الإنسان. وهم يفضلون تأسيس دولة ثيوقراطية (دولة دينية). أمثال هؤلاء يعيشون في هولندا. ولا يقتصر الأمر

على المسلمين بل يمتد حتى بين المسيحيين واليهود، ففي حزب SGP البروتستانتي نزعات تميل إلى الثيوقراطية، ولكنها لا تميل إلى إلغاء الدولة الديمقراطية. ومنذ قرون طويلة تعيش هذه الأفكار داخل التقاليد اليهودية- المسيحية، بينما تقف الجماعات الأصولية الإسلامية خارجها. من جانب آخر أثار كتاب (دراما المجتمع المتعدد الثقافات HetMulticulturele Drama) الذي ألفه Paul Scheffer ضجة في الأوساط السياسية والبرلمانية حيث اعتبر أنه يعارض سياسة الاندماج التي تتبناها الحكومة وتوفير جميع التسهيلات من أجل دمج الأجانب Allochtonen في المجتمع الهولندي كتسهيل منح الجنسية أو تقديم تسهيلات تتعلق بالتعليم والحريات الدينية والعمل، بدلاً من تهميشهم وخلق حالة توتر وعداء بين الأقليات والمجتمع. وكان المؤلف قد انتقد خطة الوزير AdMelkert التي تشجع تشغيل الأجانب واعتبرها مجرد دعاية حكومية وليست مثمرة اجتماعياً، ولا تحل مشكلة الطبقة الأدنى من الأجانب التي تهدد بالتشكل عن قريب.

الهوامش:

---

[1]- مجلة النور الصادرة في لندن - العدد: ١٥٣ - شباط ٢٠٠٤.

[2]- خالد شوكات، (رحلة الشيخ الزنداني: من الرأي إلى الفتوى)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١.

[3]- (رأي العلامة السيد فضل الله في زواج الفريند)، نشرة بينات، العدد (٣٣) الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٢٤.

[4]- رجاء ناجي (تراجع زواج الكاسيت والوشم أمام زواج الفريند)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١٨

[5]- المصدر السابق.

[6]- Brouwe, L. (1992), Binding Religion: Moroccan and Turkish

Runaway Girls, in Shadid, W. & Van Koningsveld, P. (ed.), Islam in Dutch Society: Current Developments and Future Prospects, pp. ٧٥-٨٩.

[٧]- خالد شوكات، (رحلة الشيخ الزنداني: من الرأي إلى الفتوى)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١.

[٨]- عمرو أبو خليل(زواج الهواء الطلق:دعوة للشباب)،موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١.

[٩]- (رأي العلامة السيد فضل الله في زواج الفريند)، نشرة بينات، العدد (٣٣) الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٢٤.

[١٠]- رجاء ناجي (تراجع زواج الكاسيت والوشم أمام زواج الفريند)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١٨.

[١١]- خالد شوكات (مسلمو أوربا... الحرية الجنسية للشبان فقط)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١٥.

[١٢]- رجاء ناجي (تراجع زواج الكاسيت والوشم أمام زواج الفريند)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١٨.

[١٣]- محمد خليل (فتوى زواج فريند تفجر خلافاً فقهياً بين علماء الأزهر)، نشرة بينات، العدد (٣٣) الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٢٤

[١٤]- طارق ديلواني (الأردن: زواج فريند فوق صفيح ساخن)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/٢٩.

[١٥]- خالد شوكات (مسلمو أوربا... الحرية الجنسية للشبان فقط)، موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/٩/١٥.

[١٦]- النخيل - العدد: ٤٠ - نيسان ١٩٩٩.

[١٧]- النخيل - العدد: ٥٦ - تشرين ١ ٢٠٠٠.

[١٨]- النخيل - العدد: ٥٠ - آذار ٢٠٠٠.

الفصل السابع

الدعوة إلى الإسلام

الدعوة إلى الإسلام في الغرب[1]

دور السلوك الصحيح للمسلمين في اعتناق الغربيين للإسلام

الفيلسوف الفرنسي غارودي تاثر بموقف الجنود الجزائريين في الحرب العالمية

السفير الألماني هوفمان اعتنق الإسلام تاثراً بموقف سائق تاكسي

يقول تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون) (آل عمران: ١٠٤).

وعن رسول الله (ص) أنه قال لعلي (ع): يا علي لئن يهد الله بك أحداً أحبٌ إليّ من مما طلعت عليه الشمس.

مقدمة

يقسم الفقهاء القدامى العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب. وهو تقسيم لم يرد لا في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الشريفة، بل هو تقسيم سياسي ووصف فقهي للوضع الذي كانت فيه الدولة الإسلامية في العصر الأموي ثم العباسي، حيث كانت دولة الإسلامية واحدة تحيط بها دول غير إسلامية. وكل واحد من هذين المصطلحين له مواصفاته وأحكامه الشرعية. ويرى الإمام مالك أن كل بلد يتمكن المسلمون من أداء واجباتهم الدينية فيه هو دار إسلام. أما دار الإسلام وفق الشروط القديمة التي تشترط تطبيق القانون الإسلامي أو وجود حاكم إسلامي فلا تنطبق على أكثر البلدان الإسلامية. كما أن اعتبار حرية أداء الشعائر الإسلامية أساساً في تعريف دار الإسلام تنطبق على العديد من الدول الغربية.

وهناك أقسام أخرى مثلاً دار العهد ودار الصلح. ويرى بعض الفقهاء المعاصرين أننا نعيش اليوم في دار الدعوة، أي أن وظيفة المسلمين في

الغرب الأولى هي دعوة غير المسلمين إلى الإسلام.

القرآن الكريم يدعوننا لدعوة أهل الكتاب وخاصة المسيحيين إلى الإسلام. إذ يصف القرآن مشاعر بعض المسيحيين الذين يستمعون إلى آيات الله فيقول (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق، يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين) (المائدة: ٨٣). فعلى هذه الفئة سنركز حديثنا.

الدعاة الصامتون

هناك وسائل كثيرة للدعوة وخاصة الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة. وهناك شروط ومؤهلات ليست بالسهلة في العمل بين أوساط المسيحيين في الغرب ودعوتهم إلى الإسلام، ولكننا سنسلط الضوء على أبسط هذه الوسائل، وهي أن نكون ملتزمين بالإسلام سلوكاً وعملاً وموقفاً فقط لا غير، ثم سنرى نتائج هذا الالتزام.

يقول الإمام الصادق (ع): كونوا دعاة للناس بغير ألسنتكم. ليروا منكم الورع والاجتهاد والصلاة والخير، فإن ذلك داعية. ومعنى بغير ألسنتكم تتضمن عدة معان منها:

١- أن لا تكثروا من الحديث بالإسلام دون علم، فقد يتحدث المسلم عن الإسلام بما لا يعلم، فيكون وبالاً على الإسلام.

٢- أن لا يكون قولكم شيء وفعلكم مناقض له فينطبق قوله تعالى عليكم (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتاً عن الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (الصف: ٣).

٣- أن نمارس الإسلام والالتزام بالتعاليم الإسلامية في عملنا وسلوكنا ونكون كما كان رسول الله تعالى حين وصفته أم المؤمنين عائشة (رض) بأنه كان قرآناً يمشي على الأرض. أي ملتزم بكل أحكامه وآياته.

٤- إن تأثر الناس بالعمل أقوى وأوسع من التأثر بالقول لأنهم يتوقعون التزامنا بما نقول، وهل يمكن تطبيق ذلك أم هو كلام نظري فقط أو ربما مثالي لا يمكن تطبيقه في الوقت الحالي.

كيف صاروا مسلمين

من خلال دراساتي وبحوثي وعلاقاتي مع المسلمين الغربيين يمكنني تقسيم كيفية دخولهم في الإسلام إلى عدة أسباب وهي:

١- **علاقات اجتماعية،** حيث يرتبط بعض الغربيين بصداقات مع زملاء مسلمين سواء في المدرسة أو العمل أو الجيران فيتأثرون بهم ويناقشون معهم العقيدة الإسلامية ثم يصبحون مسلمين. كما يشكل الزواج عاملاً هاماً في اعتناق الإسلام. حيث نجد أن غالبية النساء الغربيات المسلمات قد اعتنقن الإسلام بعد الزواج بمسلمين. كما أن كثير من الرجال الغربيين اعتنقوا الإسلام لأنهم أرادوا الزواج بمسلمة. ولما كان الإسلام يحرم زواج المسلمة بغير المسلم، فيضطر هؤلاء لاعتناق الإسلام.

٢- **قراءة القرآن الكريم،** حين يكون القرآن هو المدخل الأول للتعرف على الإسلام. إذ تشاء الصدف وحدها أن تقع نسخة من القرآن الكريم، بالطبع مترجمة، بين يدي الشخص، فيهتم بقراءتها ثم يتأثر بها.

مثلاً يوسف إسلام (مغني البوب السابق كات ستيفنز). قام أخوه بزيارة إلى فلسطين وعند عودته أعطاه نسخة من القرآن الكريم كهدية من بلد شرقي. جاء القرآن في فترة حرجة يعيشها يوسف حيث يقول (كنت أشعر أن الحياة قد أصبحت مجرد هيكل فارغ لا ينضوي تحته أي مضمون. وكانت النقطة الحاسمة ولحظة الإشراق والتنوير في نفسي عندما قرأت القرآن الكريم. ولأول مرة في حياتي بدأت أجد الإجابة على التساؤلات الملحة، بدأت أفهم من أنا، وأعرف دوري في الحياة، وأعرف المطلوب

مني وكيف أؤديه، وكيف ينبغي علي أن أسير في الحياة). أي أن القرآن منحه الشعور بحمل رسالة الإنسان في الكون.

وكذلك موريس بوكاي، ذلك الطبيب الفرنسي الذي كان يبدي اهتماماً بالكتب المقدسة. فقام بدراسة التوراة والإنجيل والقرآن ومناقشة الآراء والنظريات الواردة فيها على ضوء العلم الحديث. وقد جمع بحوثه في كتابه الشهير (القرآن والتوراة والإنجيل والعلم: دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة). بعد البحث العلمي العميق يصل بوكاي إلى نتيجة أولى هي أن القرآن هو الكتاب الوحيد الموثوق به والذي سلم من التحريف من يوم أن أنزل على الرسول (ص) حتى يومنا هذا. وأما التوراة والإنجيل فقد تعرضت للتعديل والإضافة.

ثم يناقش بوكاي عدة مواضيع مثل مراحل الخلق الستة، وكيفية خلق الكون والنظام الشمسي والمجرات وحركة الشمس والقمر والكواكب وغيرها اعتماداً على الآيات القرآنية ليثبت أنها تتطابق مع مكتشفات العلم الحديث بشكل مثير. ثم يتناول مجموعة من القضايا الطبية والتشريحية كالجنين، وكذلك علوم النبات والحيوان والفيزياء التي وردت في القرآن الكريم. ثم استنتج بأن القرآن خال من الأخطاء العلمية تماماً. وقام بوكاي بدراسة روايات التوراة عن الخلق ويتوصل إلى منافاتها مع العلم وأن بعضها غير مقبول علمياً. ثم ليتوصل أنه كتب بأيدي بشرية وتتضمن أفكاراً تعود لعصر كتابتها وبيئتها الثقافية والدينية.

هذا البحث العلمي غير المقصود قاد بوكاي إلى الإيمان بأن القرآن هو وحي إلهي، وأنه الوحي الإلهي الوحيد الباقي دون تحريف. فآمن بالإسلام وكتب كتباً أخرى مثل (ما هو أصل الإنسان).

وهناك آخرون كثيرون تعرفوا على الإسلام من خلال القرآن وحده.

ولي في ذلك رأي أقول فيه أن إعجاز القرآن لا يقتصر على النص العربي كما هو متعارف، بل أن النص المترجم، مهما كان قاصراً، قادر على جذب الآخرين، وإيصال المفاهيم الإسلامية العميقة إلى تلك الأذهان والنفوس المرهفة الحس. وسرعان ما تتفاعل مع الوحي الإلهي ولكن بلغة غير العربية. فسبحان الله الذي أنزله، سبحان إعجاز كتابه الكريم.

٣- التأثر بالآخرين، وهذا هو محور حديثنا حيث نجد مجموعة كبيرة من الغربيين، من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والأكاديمية، قد تأثروا بسلوك إسلامي صدر من قبل بعض المسلمين، فقدح في عقولهم أهمية الإلتفات إلى هذا الدين العظيم، وكيف أنه يؤثر على أتبعه فيجعلهم في حالة مثالية من الأخلاق والالتزام. هؤلاء تأثروا بالدعوة الصامتة أي تأثروا بأفعال المسلمين ومواقفهم. أولئك المسلمون الذين لم يكونوا يعلمون أن عملهم هذا سيهدي الآخرين للإسلام، ولم يخططوا له، أو يدخلوا في جامعات ليدرسوا أساليب الدعوة الإسلامية، بل وأكثرهم لا يجيدون لغة أجنبية. ومع ذلك فهم في سلوكهم كانوا يمثلون جامعة إسلامية للدعوة.

قصص من الواقع

وفيما يلي أعرض بعض النماذج الغربية التي اهتدت للإسلام من خلال موقف معين لبعض المسلمين. بالطبع بعض هذه المواقف كانت بمثابة فتح نافذة إسلامية في عقل ونفس الشخص الغربي، ثم قام بمتابعة بحثه عن الإسلام، والحصول على معلومات كافية، ثم انتهى به الأمر إلى اعتناقه. فلسنا ندعي أن مجرد صدور موقف إسلامي يؤدي إلى قلب كيان الغربي بل إن عملية اعتناق الإسلام عملية تدريجية وبطيئة وتؤثر فيها عوامل اجتماعية ونفسية وعقائدية وفكرية عديدة. كما أنها تختلف من شخص

إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، وقد تستغرق سنوات طويلة، لكن ذلك السلوك أو الموقف يبقى الباعث الأساسي الذي أثار اهتمام الغربي بالإسلام، ليبدأ من خلاله رحلته الطويلة إلى الإسلام.

سيف الله كورز

قس هولندي، درس اللاهوت المسيحي وعمل في كنيسة لسنوات. بعد تخرجه عمل كمساعد اجتماعي في منجم جنوب هولندا. في أحد الأيام جيء بثلاثة عمال مغاربة تم إخراجهم من المنجم بسبب حالة الإغماء التي وقعوا فيها بتأثير الحرارة العالية والجو الخانق في عمق المنجم. ذكر لي المرحوم كورز: عندما حاولنا إسعافهم، قدمنا لهم الماء، فرفضوا شربه، فسألتهم لماذا؟ فقالوا: نحن في شهر رمضان، ونحن صائمون. ثم علق كورز: لقد أصبت بذهول عظيم، وتساءلت: أي نوع من الناس هؤلاء؟ من أين لهم هذا الصبر وهذه العزيمة على الالتزام بحكم ديني في هذه الظروف الصعبة؟ أي نوع من الإيمان هذا الذي يمنعهم من شرب الماء في أعماق المنجم حيث لا يراهم أحد؟ كيف صاروا ملتزمين بهذه الدرجة بخشية الله وعدم خرق شريعته؟ وأسئلة كثيرة، جعلتني أسارع إلى المكتبة أبحث عن الإسلام وعقائده وتاريخه.

ويضيف كورز: ولما كنت مهتماً بالآثار الفرعونية فقد سافرت إلى مصر في منتصف السبعينات. وصادف أن كان شهر رمضان، فوجدت الناس يصومون في حر الصيف القائظ. وعند المغرب تجد المصريين يتناولون الإفطار في الشوارع في جو اجتماعي ممتع، نفتقده في أوربا منذ قرون. وكنت أرى كثير من المصريين يدعونني لتناول الطعام معهم مع أنهم لا يعرفونني. لقد شعرت أن الإسلام وراء بناء هذه الأخلاق العالية. فذهبت إلى الأزهر وأعلنت الشهادة وصرت مسلماً.

روجيه غارودي

فيلسوف فرنسي شهير، نائب في البرلمان لعشر سنوات، سكرتير الحزب الشيوعي الفرنسي. حدثني عن رحلته نحو الإسلام فقال: كنت من اليساريين وكنت من أعضاء المقاومة ضد الاحتلال النازي لفرنسا. في عام ١٩٤٠ ألقي القبض علي من قبل شرطة حكومة فيشي الفرنسية العميلة للنازيين. فتم إبعادي إلى معتقل في الصحراء الجزائرية. وفي المعتقل قمت بقيادة تمرد مما جعل القائد الفرنسي يحاكمني ثم يصدر قراراً بالحكم علي بالإعدام رمياً بالرصاص. أخذت لتنفيذ الحكم، وكانت المفاجأة عندما رفض الجنود الجزائريون الملتحقون بالجيش الفرنسي إطلاق النار علي. لم أعرف سبب امتناعهم عن إطلاق النار وعدم تنفيذ الأوامر، لكن أحد الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي وكان يتحدث الفرنسية، أخبرني أنهم من قبيلة (العبادات) التي تعتبر إطلاق النار على رجل أعزل أمراً مشيناً لا يناسب الشجاعة والرجولة.

هذه الحادثة وظروفه السياسية الخاصة، جعلت غارودي يفضل الإقامة في الجزائر بعد إطلاق سراحه، حيث رأس تحرير صحيفة يومية، كانت تنتقد الإدارة الفرنسية في الجزائر وممارساتها الوحشية ضد السكان المحليين. وفي تلك الفترة تعرف على الشيخ محمد بشير الإبراهيمي، وتعرف من خلاله على جهاد عبد القادر الجزائري وكتابات بن باديس الإصلاحية.

أعجب غارودي بالإسلام وكتب (المساهمة العربية والإسلامية في الحضارة العالمية) و (وعود الإسلام) قبل أن يصبح مسلماً. اعتنق الإسلام عام ١٩٨٢. وكتب كتباً عديداً عن الإسلام.

دبلوماسي ألماني، وخبير في فن الباليه وتذوق الخمر. بدأ حياته كمبعوث دبلوماسي في السفارة الألمانية في الجزائر عام ١٩٦١ فشاهد فصولاً دامية من حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. ورأى بعينيه صبر وجهاد الشعب الجزائري المسلم،ولمس الأخلاق العالية التي تمسك بها هذا الشعب رغم جراحه وآلامه الكبيرة.

قال لي هوفمان: في أحد الأيام تعرضت زوجتي لحالة إجهاض، وبدأت تنزف عند منتصف الليل. ولم يكن باستطاعة سيارة الإسعاف الوصول إلينا قبيل الصباح بسبب حظر التجول، وشعار "القتل دون سابق إنذار" المرفوع من قبل القوات الفرنسية. وفي الصباح أدركت أن سيارة الإسعاف لن تستطيع العثور علينا بسهولة لأن منظمة الجيش السري قد غيرت في تلك الليلة كل أسماء الشوارع. توجهنا إلى عيادة دكتور، ورغم صوت الإسعاف لكن السائق استطاع أن يشق طريقه بصعوبة بسبب الحاجز الذي أقامته الجمعية الجمهورية للأمن (فرنسية).

في الطريق شعرت زوجتي الأمريكية أنها ستفقد الوعي فأخبرتني بأن فصيلة دمها هونيجاتيف، وكان السائق الجزائري يسمع حديثها. فعرض أن يتبرع بدمه، في ظل تلك الحرب الطاحنة، لأن فصيلة دمه هو نفس فصيلة دمها. لقد هزني المشهد: ها هو عربي مسلم يتبرع بدمه، لينقذ أجنبية من غير دينه. في مثل تلك الظروف يفترض أن يعتبر العربي كل أوربي عدواً له، ولكنك تجد رجلاً يعرض التبرع بدمه لسيدة أمريكية. لقد أظهر لي أنه يوجد هناك نوع من الأخوّة الإنسانية والتسامح. وهذه الأخلاق لا تتفق مع القومي بل مع المتدين.

صرت أفكر وأتساءل: كيف يمكن لهؤلاء الجزائريين أن يكونوا

صبورين وورعين إلى هذا الحد وهم يعانون مثل هذا الاضطهاد؟ كيف يمكنهم المحافظة على هذا المستوى الأخلاقي حتى مع أعدائهم؟ لقد أدركت أن وراء هذا الخلق العالي نظام أخلاقي رفيع المستوى. وهذا ما دفعني لقراءة القرآن لفهم ما الذي يجعلهم يبدون هكذا. كنت أبحث عن مصدر القوة التي تحققت فيما بعد أن الدين الإسلامي يمنح أتباعه قوة روحية عالية.

ومشهد آخر كان له تأثير في تعرّف هوفمان على الأخلاق الإسلامية هو أنه كان في أحد الأيام يسير مع زوجته في أحد أسواق اسطنبول. وأرادت زوجته أن تشتري هدية معينة رأتها في أحد المحلات. يقول: ولكن انتبهنا بأن صاحب المحل غير موجود فصرنا نتلفت عسى أن يعود سريعاً، فانتبه إلينا جاره فجاء مسرعاً وعرض المساعدة. فاشترينا الهدية ودفعنا الثمن. فصرنا نتساءل: أي أخلاق لهؤلاء الشرقيين؟ لماذا قام الجار ببيع بضاعة جاره ولم يأخذنا إلى محله هو ويبيعنا منه، علماً بأن لديه نفس البضاعة؟ أين هذه الثقة الكبيرة بين الناس؟ أي إيثار قام به الجار على نفسه؟

قد يقال أن هذه الشخصيات تمتاز بالثقافة والمستوى الفكري الراقي الذي يلاحظ بدقة ويقارن بين ما لديه من أفكار وأخلاق وبين ما يشاهده لدى بعض المسلمين. سأضرب لكم مثلاً آخر.

قصة العامل الفرنسي

كان يعمل في إحدى شركات البناء، وكان معه عمال مغاربة. وفي أحد الأيام مرض أحد المغاربة مرضاً أقعده عن العمل، ولم يكن آنذاك نظام تأمينات اجتماعية وصحية للأجانب. يقول العامل الفرنسي: لاحظت أن العمال المغاربة في الشركة في بداية كل شهر، يجمعون مبلغاً من المال،

كل حسب قدرته، ثم يعطونه للعامل المريض. وكان العامل ذا عيال وأولاد. ولما كنت أسكن في نفس الحي الذي يقطنه غالبية من المغاربة، فصرت أنتبه لسلوكهم حيث كنت أرى أنه إذا أصاب أحدهم مصيبة أو حزن أو فرح، تجد أصدقاءه وجيرانه يجتمعون حوله، ويساعدونه في أمره. فصرت أتساءل: في أي مدينة أو قرية فرنسية يعرف الجار جاره أو يسأل عليه أو يساعده؟ لا يوجد، لقد ازددنا بعداً عن بعضنا البعض بمرور الزمن، بينما تجد هؤلاء المسلمين على انخفاض مستواهم الثقافي والاقتصادي فهم متعاونون ومتحابون ومتعاطفون فيما بينهم. لقد أدركت أن السر وراء هذه الأخلاق العالية والتضامن الاجتماعي هو دينهم، فاعتنقت الإسلام.

وهكذا يا أخوتي في الله، أولى بنا أن نطهر نفوسنا، ونتمسك بأوامره وطاعاته، ونتجنب معاصيه وآثامه. ولو استقمنا على الصراط المستقيم، سنكون دعاة صامتين من خلال:

١- سلوكنا في الشارع وفي السوبر وفي الترام والباص والقطار، وفي المحلات التجارية والمؤسسات الحكومية.

٢- المحافظة على النظام العام والأموال العامة واحترام ملكية وأموال غير المسلمين واجب إسلامي.

٣- احترام القوانين الغربية واجب إسلامي (إلا إذا كان يؤدي إلى معصية).

٤- لنكن مواطنين جيدين كي يحترمنا الآخرون أولاً ثم يعجبون بديننا فيعتنقوه ثانياً.

حسن الخلق واعتناق الإسلام[٢]

تأثير المسلمين في المجتمع الغربي

بطلب من جامعة ليدن التي أدرس فيها، كُلِّفت بإجراء بحث حول ظاهرة اعتناق الإسلام في الغرب، والتعرف على الأسباب والدوافع التي تجعل الإنسان الغربي يغير ديانته ويعتنق الإسلام. وقد تسنى لي خلال البحث،الإطلاع على العديد من المصادر وشهادات المعتنقين.وقمت بإجراء مقابلات مع بعض الرجال والنساء الذين اعتنقوا الإسلام. ولا أريد الإطالة، فالبحث علمي بحت وليس مقالة يمكن اختصارها على عجل.

وقد أثارتني ظاهرة ملفتة للنظر وهي أن أغلبية الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام قد اتخذوا قرارهم بتأثير مباشر من السلوك الحسن لبعض المسلمين الذين التقوا بهم. فتذكرت قول الإمام الصادق (ع): كونوا لنا دعاة بغير ألسنتكم، أي بالعمل والخلق الحسن وتيقنت أن وجود المسلمين في المجتمع الغربي له تأثير عليه بقدر ما له من تأثير على المسلمين أنفسهم. إن الإسلام ينمو بدرجة متسارعة في الغرب رغم الإعلام المضاد.في هولندا أكثر من خمسة عشر ألف هولندي مسلم. وللتعرف على أهمية وتأثير الالتزام بالأخلاق الإسلامية والأحكام الشرعية على الآخرين سأسرد بعض الحالات التي اطلعت عليها أو واجهتها بنفسي: طبيب بريطاني يعالج مريضاً مسلماً، من مرض يستغرق علاجه مدة طويلة يقول الطبيب: كنت أرى المريض في أقصى غاية الاطمئنان والأمل والسكينة، في حين أن الآلام التي يعانيها لا تطاق. كنت أتساءل من أين ينهل هذا المريض كل هذا الإيمان والتوازن والاستقرار النفسي خلافاً لبقية المرضى الذين يعانون من نفس المرض. لقد علمت أن الإسلام يبعث هذه

المشاعر في نفوس أتباعه، ويمنحهم هذا الصفاء النفسي فقررت اعتناق الإسلام في منتصف العلاج.

مخرج سينمائي إنجليزي شاهد ممثلا مسلما، يعمل عنده، يغيب في أوقات الاستراحة عن زملاءه، فراقبه وشاهده يصلي فسأله ماذا يفعل من طقوس في الاستراحة؟ فقال له: إنني مسلم وأنا ملتزم بأداء الصلاة وتعاليم ديني. فطلب منه أن يحدثه عن أن يحدثه عن الإسلام، فأخذ المسلم يشرح له عقائد وأحكام الإسلام بين حين وآخر حتى اقتنع المخرج وقرر اعتناق الإسلام. ثم صلح حاله وراح يسأل عن شرعية بقاءه في مزاولة عمله كمخرج سينمائي. إنه الإسلام دين الفطرة السليمة.

مراد ويلفريد هوفمان، سفير ألمانيا في الغرب وعدة بلدان أوربية، ومدير الدائرة الإعلامية في حلف الناتو، يقول: كنت وزوجتي نستعرض واجهات المحلات في سوق اسطنبول الشرقية توقفنا لبرهة أمام محل لبيع الهداية التذكارية ليس به أحد، وسرعان ما أقبل علينا صاحب المحل المجاور ليعرض علينا أن يبيعنا بعض السلع من محل جاره (الذي كان غائباً)، لم يحاول إغراءنا بالشراء من محله، ولم يحاول عقد صفقة لصالحه. كيف يمكن شرح المبادئ والأخلاق السامية التي كانت سائدة إبان النظام السابق للطوائف المهنية؟ أم أنه نتاج لمنهج قدري في التعامل مع المشروع الاقتصادي؟ أم أنه ثمرة لتغلب مشاعر الأخوة وممارستها عملا؟ إنه الإسلام القادر على إصلاح النفوس.

كانت هذه الحادثة قد وقعت في ١٩٨٠/٧/٢٢وبعدها بشهرين وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٥ كنت في المركز الإسلامي بكولونيا. ألمانيا أنطق بالشهادتين "لا إله إلا الله، محمد رسول الله ".

"دانيال" التي أصبحت "إيمان"

لم تكن الشابة الهولندية دانيال ذات العشرين ربيعاً على علم بما تخبئه لها الأقدار، وأن تترك المسيحية الكاثوليكية إلى دين المصطفى (ص) ومذهب أهل البيت (ع)، وهي ترافق شقيقتها الكبرى للعمل كمتطوعة في مركز لاستقبال اللاجئين في مدينة قريبة. ولم تعلم أن في المركز شاب عراقي مؤمن سيرافقها ويهديها إلى شاطئ الهدى والإيمان.

النخيل التقت بالأخت المسلمة دانيال بعد أيام ما نطقها بالشهادة وسط احتفال صغير حضره جمع من المسلمين والمسلمات ومراسم بسيطة، تمثلت بقول الشهادة، وعيونها تغرورق بالدموع، وجسمها يرتعش من حجم المشاعر والإحساسات التي انتابتها وهي تعلن انتمائها إلى هذه الرسالة العظيمة، وتشهد الله على إيمانها بالرسول محمد (ص)، وانتسابها لمذهب أهل البيت (ع)، وتنضم بذلك إلى قافلة من الإخوة والأخوات الذين سبقوها بالإيمان وذاقوا حلاوته، وانعكس على تفكيرهم وسلوكم وحياتهم كلها.

النخيل: نرجو من الأخت إيمان أن تحدثنا عن خلفيتها العائلية ووضعها الاجتماعي والدراسي.

إيمان: اسمي الهولندي دانيال كايبس (٢٢ عاماً) من قرية صغيرة قرب مدينة بريدا. أعيش مع والدي ووالدتي وأختي الكبرى (٣٠ عاماً) وأخي (٢٩ عاماً). عائلتي كاثوليكية المذهب. أكملت دراستي الثانوية وتخصصت في حقل الإدارة المالية، وأعمل الآن في شركة سيارات في مدينة فالكسوارد.

النخيل: هل كان والداك يتحدثان في قضايا دينية، في المنزل؟

إيمان: كلا، بل يجري التطرق إلى الموت عند وفاة أحد الأقارب أو الأصدقاء. صحيح أنه كان في البيت كتاب الإنجيل إلا أنه لم يخرج أبداً من خزانة الكتب.

بداية الطريق

النخيل: كيف التقيت بالأخ رائد؟

إيمان: التقيت به قبل ثلاث سنوات في مركز استقبال اللاجئين. لم يكن لي قبل الإسلام أي معتقد ديني، صحيح أنني كنت مسيحية لكنني لم أفهم منها شيئاً، مع أنني كنت أرافق والديّ إلى الكنيسة أيام الأحد. لقد انقطعت عنها عندما بلغت ١٦ عاماً.

النخيل: ما هي ظروف ذهابك إلى مركز اللاجئين وما هي طبيعة عملك هناك؟

إيمان: كنت أرافق شقيقتي التي كانت تعطي دروساً لتعليم اللغة الهولندية للاجئين. وكنت أشرف على نشاطات أطفال اللاجئين. كان والديّ غير راغبين في ذهابنا إلى مركز اللاجئين، لكنهما كان يعتقدان أننا يمكن أن نتعلم الكثير بمخالطة الأجانب والتعرف على الثقافات الأخرى. لم يقتصر نشاطي على الأطفال بل كنت ألتقي بالكبار، المتزوجين أو الذين جاءوا بمفردهم. كنت أتكلم معهم وأساعدهم وأرشدهم وأجيب على أسئلتهم.

النخيل: وتعرفت على الأخ رائد كأول صديق لك، كيف تطورت العلاقة بينكما؟

إيمان:لم يكن لي صديق قبله وكنت سعيدة به. كان يحدثني عن دينه وعقيدته. لقد أثار تعجبي، إذ لم تكن لي فكرة حول الدين، لكنه بقي يثير انتباهي بالحديث عن الإسلام وأحكام الإسلام. لقد تعجبت من أحاديثه

لكنها بدت مثيرة لي، وسرعان ما جذبتني إليها، لأنها كانت تعطي فكرة إيجابية عن الإسلام، في حين أن الصورة التي في أذهاننا، نحن الغربيين، وبتأثير الإعلام الغربي والصحافة والتلفزيون وفي البيت أيضاً، هي صورة سلبية تجاه الإسلام والمسلمين. فكان والداي مثلاً يقولان أن الإسلام يمنع المرأة من عمل أي شيء ويكبت حريتها.

ولما بدت أحاديث رائد تجذبني أخذت أطرح عليه المزيد من الأسئلة لغرض التعرف أكثر على الإسلام وأخلاق المسلمين. لقد بدت الصورة مختلفة عما كان في ذهني. إن الإسلام أسهل مما كنت أتوقع. وكلما طرحت عليه أسئلة راح يعطي إجابات أكثر ويشرح أكثر.

النخيل: ما المواضيع التي كان يتطرق لها رائد في أحاديثكما؟

إيمان: لقد كانت مواضيع كثير وشيقة، مثلاً تعلمت منه ما معنى النبوة وما معنى النبي. وباعتباري إمرأة، كانت وضعية المرأة في الإسلام تهمني جداً، نظراً لما يدور حولها من جدل في الإعلام الغربي. لقد شرح لي طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في الإسلام، وأهمية الحجاب للمرأة وضرورته في المجتمع. لقد أصبت بصدمة للفارق بين قيمة المرأة وما كرمها الله به في الإسلام، وما هي عليه في المسيحية او المجتمع الغربي الذي يعتبرها مثل الرجل. لقد عرفت ما هي واجبات وحقوق المرأة في الإسلام، والثواب الذي أعده الله تعالى لها في الآخرة جزاءً لالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

قرار اعتناق الإسلام

النخيل: وهكذا، تدريجياً، وجدتِ نفسكِ تؤمنين بما طرحه عليك رائد، فهل فكرت يوماً أنك ستصبحين مسلمة؟

إيمان: كلا، ولكن أخذ الإيمان يقوى في قلبي وعقلي، وتترسخ تعاليم

الإسلام في فكري وسلوكي. لم أفكر يوماً أنني سأغير ديني، لكنني وجدت نفسي أنني قد تغيرت فعلاً. لقد شعرت بالراحة والحرية أكثر بعد اعتناقي للإسلام. وأنا سعيدة أنني فعلت ذلك، الحمد لله (قالتها بالعربية).

النخيل: كيف اتخذت قرارك باعتناق الإسلام؟

إيمان: لقد أصبحت في الفترة الأخيرة مؤمنة بالله وبالإسلام، حتى أصبح موضوع اعتناقي الإسلام قضية وقت، لأن ظروفي في بيت والدي لم تكن تسمح لي. وبقي هذا الشعور يساورني وكنت متوترة في كيفية التوفيق بين ما أنا أؤمن به وبين وضعي بين أهلي. مثلاً كيف أرتدي الحجاب أمام أهلي وأقاربي، وكيف أمتنع عن تناول طعامهم وشرابهم. أنا لا أريد أن أرتكب إثماً، لأنني أعرف أنني إذا أصبحت مسلمة، عليّ أن ألتزم بتعاليم الإسلام.

العلاقة مع الوالدين المسيحيين

النخيل: ما هو موقف والديك من قضية إسلامك؟

إيمان: ما يزالان يرفضان أصل العلاقة مع أجنبي، بسبب تجربة أختي التي ارتبطت بإيراني ذي أخلاق سيئة. والداي لا يعلمان لحد الآن بإسلامي، وسأجد الفرصة المناسبة لأحدثهما بذلك. وأتوقع أنهما سينهاران، وأنا لا أريد أن أصدمهما، فأنا أحترمهما. وسيشعران بالألم. أنا أعرف والدتي ستقول أنها فشلت في تربيتي، لأنني ارتكبت خطئاً كبيراً. سيشعران بالخيبة وهما يريان ابنتهما تترك الكاثوليكية وترتبط بالإسلام. إنهما ليسا متدينين، ولا يعرفان الدين إلا عبر حضور حفلات تأبين الموتى أو مراسم الدفن، وسماع مواعظ الكنيسة أيام الآحاد.

النخيل: هل هناك علاقة مباشرة بين علاقتك بالأخ رائد واعتناقك للإسلام، أي أنك أصبحت مسلمة لمجرد أنك ارتبطت به؟

إيمان: كلا، لقد اتخذت قراري باعتناق الإسلام لأسباب عقائدية بحتة، ولأنني أصبحت مقتنعة بالحقيقة وبالإيمان بالله الواحد الأحد. لم اعتنق الإسلام من أجل رائد وصداقته، بل لسبب ديني خالص. لقد ساعدني في التعرف على الإسلام. يمكنني القول أنه فتح لي نافذة الهدى، ودفعني إلى دخول طريق الإيمان، وأن أعرف الإسلام وأحكامه.

النخيل: كيف وجدت رائد في تعامله معك كزوجة؟

إيمان: لقد وجدت الزواج في الإسلام أكثر مسؤولية والتزام، وهناك قيم ومعايير دينية تحكم هذه العلاقة. فبعض الأشياء يمكن للزوجة أن تفعلها، والبعض الآخر لا يمكنها القيام بها. الزواج في الإسلام يعطي الرجل حق إتخاذ القرار، وهذا أمر بديع، لأنه يجنب الكثير من المشاكل التي تعاني منها الأسرة الغربية. لقد كان والداي يتشاجران دائماً وكل منهما يريد أن يكون صاحب الكلمة الأخيرة في المنزل. أما في الإسلام فالزوجان يتقاسمان المهام والمسؤوليات، الرجل في الكسب والإنفاق، والمرأة في العناية بالمنزل والأطفال.

النخيل: هل تعتبرين رائد زوجاً مثالياً، وأنه ملتزم بالتعاليم الإسلامية كلياً؟

إيمان: إنه يفعل ما باستطاعته، ويتقيد بأحكام الإسلام قدر الإمكان. وإذا أخطأ يطلب الصفح والمعذرة. فإذا كان الله تعالى يغفر لنا أخطائنا، فلماذا لا نغفر أخطاء الآخرين. آمل أن أكون زوجة صالحة،إن شاء الله.

النخيل: بارك لك إسلامك، ودخولك في دين الله، والإيمان بنبوة

الرسول محمد (ص)، وأهل بيته عليهم السلام. وأهلاً بك أختاً كريمة.

وهنا تدخل رائد في الحديث فقال: أود أن أشكركم على ما قدتموه من مساعدة لي وإلى إيمان سواء، بمواصلتكم ومتابعتكم لتطور إيمانها، أو من خلال اللقاءات التي تحدثتم فيها لها عن الإسلام والعقيدة الإسلامية، وكذلك الكتب والمصادر الإسلامية باللغة الهولندية التي وفرتموها لها، فجزاكم الله خير الجزاء، وبارك الله في جهودكم من أجل نشر الإسلام ومذهب أهل البيت(ع).

وحول تجربته مع إيمان قال: حاولت في البداية أن أزرع في نفسها بذور الإيمان بالله أولاً، دون الولوج بالتفاصيل. ثم حاولت أن أصحح الصورة في ذهنها فيما يتعلق بالإسلام وحقوق المرأة. وكنت أضرب أمثلة، وآتي بالأدلة والبراهين. والحمد لله، بدأ الإيمان يتسرب تدريجياً إلى قلبها. وكنت أقول لها أنني بسيط أيضاً، ما زلت أبحث وأسأل كي أزداد علماً وإيماناً.

الهولنديون والإسلام في القرن السابع عشر[٣]

خلال العصور الوسطى، كانت صورة الإسلام سلبية في الذهنية أوربا بسبب عاملين الأول الحروب الصليبية التي انتهت بهزيمة أوربا في نهاية القرن الثالث عشر بعد قرنين من الحروب والمعارك الدامية والدماء والقتلى. والآخر يعود إلى اندفاع الدولة العثمانية في أوربا واحتلالها أجزاء واسعة منذ سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ م و فتح بلغراد عام ١٥٢١ حتى حصار الجيوش الإسلامية لفيينا عام ١٨٥٤.

يعود اتصال الهولنديين بالإسلام في القرن ١٧ م إلى العلاقات مع بعض الدول الإسلامية كتركيا والمغرب وتونس، وإلى الاحتلال الهولندي لإندونيسيا. ففي بداية القرن ١٧ قامت في هولندا (جمهورية السبعة المتحدة) التي واجهت معارضة أسبانية قوية، مما جعلها تبحث عن دعم سياسي وعسكري من أعداء أسبانيا من الدول الإسلامية كالمغرب والدولة العثمانية. في تلك الفترة وقعت هولندا معاهدات صداقة واتفاقيات تجارية مع تركيا والمغرب.

وبسبب نمو العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإسلامية أخذ الاهتمام باللغة العربية يزداد حتى تم افتتاح قسم للغة العربية في جامعة ليدن في أوائل القرن ١٧. وفي تلك الفترة وضع أول قاموس لاتيني-عربي إضافة إلى قواعد اللغة العربية. ولعله أول مرة في أوربا يجري دراسة الإسلام من مصادره الصحيحة. كما أخذ الدبلوماسيون العلماء والطلاب والتجار المسلمون يزورون هولندا. كما زار بعض الرحالة والدبلوماسيين الهولنديين بعض البلدان الإسلامية.

وكانت هولندا تعيش ظهور المذهب البروتستانتي (الكالفني)

المعارض للكنيسة الكاثوليكية و لسلطة البابا، حتى أنه كانت ترفع شعارات (نفضل الأتراك على البابا) باعتبار أن الأتراك يمثلون الإسلام. كما كان هؤلاء البروتستانت يؤكدون على تسامح الإسلام تجاه اليهود والمسيحيين (في إسبانيا) ويشتكون من ظلم الكاثوليك لهم وأساليبهم القمعية والدموية ضدهم.

ولم تبق الأمور هكذا إذ سرعان ما عادت الصورة الإسلامية المشوهة في أذهان الغربيين تدعمها كتابات ومؤلفات تزيد الحقد وتعمق الكراهية. فقد كتب الهولندي هوغو دي خروت كتابه الشهير (إثبات الدين الحق) الذي ضمنه فصلاً ضد الإسلام بعنوان (ضد المحمدية) (Tegende Mahumetisterije).

علماء ودبلوماسيون مسلمون في هولندا

في عام ١٦١٠ زار هولندا محمد بن عبدالله المروني الذين كان سفيراً للمغرب في عصر المرابطين. وقد سئل عن رأي الإسلام بالمسيح، فلم يرغب بالإجابة مباشرة، لكنه بعد أن عاد إلى بلاده أرسل جوابه عن ذلك بشكل مقالة علمية. وقد قام المستشرق الشهير توماس أربيانوس Thomas Erpenius بدراسة هذه المقالة الهامة.

وقام أحمد بن قاسم الحجري بزيارة هولندا في نفس الفترة، عام ١٦١٣. وكان سلطان المغرب قد كلفه بمتابعة أموال المسلمين الذين طردوا من أسبانيا، وقام القراصنة الفرنسيون بسرقة أموالهم. فوصل مدينة أمستردام، والتقى في لاهاي بالأمير ماورتس أمير هولندا أربع مرات، ناقش خلالها إمكانية قيام حلف يضم الدولة العثمانية والمغرب وهولندا والمسلمين المطرودين من أسبانيا (المورسكيين) للوقوف بوجه أسبانيا. وعرض الأمير قيام هولندا بتزويد المسلمين بسفن ومدافع وأسلحة في أية

معركة ضد أسبانيا.

وزار مدينة ليدن والتقى بالمستشرقين هناك حيث استفادوا كثيراً من علمه ومعرفته الواسعة بالإسلام واللغة العربية، وأنه يجيد الأسبانية أيضاً. وساعد أربينوس على إتمام معجمه اللاتيني- العربي. وعندما عاد إلى المغرب أخذ يرسل إليهم بالمخطوطات والكتب الهامة لمساعدة البحث العلمي في ليدن. وقد دون الحجري رحلته إلى هولندا وفرنسا في كتابه الشهير (ناصر الدين على القوم الكافرين). فوصف رحلاته ومشاهداته ونقاشاته مع السياسيين والدبلوماسيين والقضاة والقساوسة والمستشرقين. وكان يهزأ أحياناً بتصوراتهم الساذجة وأفكارهم السطحية عن الإسلام بل إنه يصف المستشرق أربينوس بأن (كان يعرب الأسماء ويصرف الأفعال).

أما أول شاهد إسلامي في هولندا هو قبر عبد الحميد الذي كان سفيراً للملكة (أجة) الأندونيسية وكان في زيارة إلى هولندا، فتوفي في ٢٠٠٠/٨/٩ في مدينة ميدلبرغ حيث دفن هناك وفق الشريعة الإسلامية، وقبره موجهاً نحو مكة. فيعد بذلك أول قبر إسلامي في هولندا.

ومن الذين زاروا هولندا هو السفير المغربي عبد العزيز بن محمد الذي كان يدرس اللغة العربية لصاحب فندق يدعىJanTheunisz في أمستردام، والذي أصبح أستاذاً للغة العربية في جامعة ليدن فيما بعد. وتشير بعض المصادر التاريخية إلى وجود طالب مسلم اسمه محمد بن علي سجل في جامعة ليدن في تشرين الأول ١٦٣٣، ولعله أول طالب مسلم يدرس في الغرب. وفي عام ١٦٢٤ قدم أربينيوس طلباً إلى مجلس الدولة للسماح لجامعة ليدن باستقدام أستاذ للغة العربية من المغرب لتدريسها في الجامعة والتعلم منه عملياً.

لاجئون مسلمون من اسبانيا

بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ على يد القوات المسيحية بزعامة الملك فرديناند، صدر مرسوم يخّر المسلمين واليهود: إما مغادرة أسبانيا أو التنصر أو القتل. فهاجر أغلبهم (أكثر من مليونين) إلى المغرب وتونس، وآثر بعضهم البقاء والتنصر بسبب الأخبار السيئة التي وصلتهم عن الذين وصلوا هناك وقلة الإمكانيات وصعوبة الأوضاع المعيشية والسكن والعمل. يضاف إلى ذلك أن الملك أوعز بإبقاء المهنيين والحرفيين والصناع المسلمين لأنه لا بديل عنهم، ولا يوجد من النصارى من يحل محلهم، حيث تتوقف الصناعات عن العمل بدون المسلمين. بقي عدد من المسلمين وأعلنوا أمام السلطات أنهم تنصروا وتم تعميدهم، لكنهم أخفوا إسلامهم وشعائرهم ومصاحفهم. فكانوا يقيمون الشعائر ويحتفلون بالأعياد ويختنون أطفالهم سراً، لكن السلطات أخذت تكتشف ذلك من خلال الغسل يوم الجمعة والتردد على الحمامات فأمرت بهدمها، كما وجدت بعض نسخ المصاحف، وكتب أدعية وفقه مكتوبة بالأسبانية وليس العربية مما جعل ملك أسبانيا فيليب الثالث يصدر قراراً عام ١٦٠٩ يقضي بطرد المسلمين المورسكيين.

ولما كانت هولندا على عداء عميق مع الأسبان فقد وزعت منشورات تدعو هؤلاء اللاجئين للقدوم إليها نكاية بالأسبان. وصل هؤلاء اللاجئون المسلمون واليهود إلى أمستردام في الفترة ١٦٠٩-١٦١٢ واستقروا هناك، وبدأوا بإنشاء دور العبادة، كما أخذوا يختنون أولادهم. ويقدر عددهم بحوالي ١٥٠،٠٠٠ مسلم. وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أنهم أسسوا بعض المساجد في أمستردام، التي لم يبق منها شيء الآن. ومع ذلك لم يستقروا طويلاً حيث هاجر هؤلاء المسلمون وغادروا أمستردام إلى

اسطنبول لأسباب غير معروفة، ربما لشعورهم بالغربة في بلد مسيحي، واستئناسهم بإخوتهم في الإسلام حيث كانت الدولة العثمانية من القوى العظمى في العالم.

وفيما غادر المسلمون هولندا، بقي اليهود يتجمعون فيها قادمين من أسبانيا والبرتغال حيث قضوا أفضل أيام حياتهم في كل التاريخ لما تمتعوا به من أمن وسلام وتسامح، حتى أن التلمود كتب في تلك الفترة في أسبانيا الإسلامية. واستقر اليهود حتى يومنا هذا بعد أن أسسوا مدارسهم وشركاتهم ومصارفهم ومعابدهم. وسكنوا في أحياء يهودية خاصة تحافظ على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم العبرية، ففي أمستردام لا يزال اسم الحي الذي سكنوه ويسكنونه، ويسمى يوردان Jordaan على اسم نهر الأردن. ومنذ قرون وهم يرسخون قدرتهم وقوتهم في المجتمع الهولندي رغم الحملات الدينية والثقافية والسياسية ضدهم في فترات متقطعة، لكنهم قاوموا كل الظروف وصمدوا بوجه العقبات معتمدين على تماسكهم وتضامنهم مع بعضهم.

هولنديون من أصل علوي!!

من القضايا المثيرة في تلك الفترة هي قصة تنصر أمير مغربي من الأسرة العلوية كان قد لجأ إلى هولندا. فقد ارتد الأمير أحمد بن محمد عن الإسلام واعتنق المذهب البروتستانتي، وأبدل اسمه إلى هنري شريف HenriCherif. والشريف عند المغاربة يقصد به السيد الذي ينتسب إلى سلالة الرسول محمد (ص). وتزوج بفتاة تدعى TrijnteBarthelmees من مدينة Sluis وذلك عام ١٦٠٤ حيث عقد الزواج في مدينة ليدن. وعقد الزواج موثق في أرشيف بلدية ليدن حيث ورد (بتاريخ ١٦٠٤/٦/٢٦ تزوج صاحب السمو هنري شريف المغربي، جندي الأمير هنريك ناساو).

وعند البحث في سجلات وأرشيفات الحكومة الهولندية في لاهاي للبحث عمن يمكن قد تبقى من ذريته من الهولنديين، الذين تسير في عروقهم دماء ملكية عربية، ولكن للأسف لم تصل إلى نتيجة. و لا يعلم شيء عن مدة إقامته أو مغادرته، لكن اسمه وعمره يعطي بوجود احتمال أن يكون قد رزق بولد من السيدة خديجة سلطان محمد الشيخ (١٥٤٩) أو محمد المتوكل على الله (١٥٧٤). وهناك احتمال أن يكون هو نفسه الأمير فيليب الأفريقي، المغربي الذي اعتنق الإسلام وعمل كقبطان في البحرية الهولندية بين ١٦٠١-١٦٠٤.

هولنديون اعتنقوا الإسلام

أدت حركة الاتصالات مع الإسلام والمسلمين إلى تعرف الهولنديين أكثر على الإسلام، فأدى ذلك إلى اعتناق بعضهم هذا الدين العظيم. ولعل الهولنديون أكثر الأوربيين انجذاباً للإسلام في القرن ١٧. فقد اعتنق الإسلام يان يانس من هارلم وتسمى بـ(مراد رئيس) الذي تصفه المصادر التاريخية بأنه كان يذهب مرتين في اليوم للصلاة في المسجد. كما اعتنقه (حسن قائد)، وسيمون دي دانسر (إلياس علي رئيس)، و(سيمون) من دوردرخت، و(سلاي ماينر) الذي اعتنق الإسلام في المغرب.

تطوير الشعائر الحسينية في الغرب[٤]

تمثل ممارسة الشعائر الحسينية واحدة من المظاهر الدينية والمناسبات الاجتماعية التي يحرص عليها أتباع أهل البيت في المهجر. فهي تمثل مناسبات ترتبط بالثقافة الشعبية التي درجوا عليها في بلدانهم لذلك تحرص على حضورها جميع الفئات لما تمثله من ترسيخ للمفاهيم الإسلامية والثقافة الإسلامية عبر المنابر الحسينية التي يعتليها الخطباء والعلماء في مثل هذه المناسبات. كما أنها إحياء لذكرى مأساة كربلاء حيث التضحية والإباء والرفض لكل أنواع الظلم والجبروت والطغيان.

إن نقل ممارسة تلك الشعائر كما هي أي بمظاهرها وأساليبها وأجوائها إلى البيئة الغربية يتضمن بعض الملاحظات. إن هدف ثورة الإمام الحسين (ع) كان لإقامة الإسلام والعدل والحق. وحرص أئمة أهل البيت (ع) على إحياء ذكرها من اجل تعميق الخط الإسلامي الرسالي بين المسلمين فمن الطبيعي أن حرصنا على إحياء الذكرى لا يعني باية حال تضيع الهدف أو جعله يحتل مركزاً ثانوياً، ويجري التركيز على المظاهر الاحتفالية والطقوس الشعائرية. مما لا شك فيه أن تطويز الأساليب وتقنية نقل المعلومات والحادثة التاريخية للمخاطبين يختلف من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، ومن جيل إلى جيل. إن الشباب والأطفال الذين نشأوا في الغرب لا يتفاعلون بسهولة مع وقائع كربلاء التي يجري عرضها بأساليب تقليدية من قصائد ومرثيات ونواح وبكاء، بل بحاجة الى استيعاب القضية وادراكها بأسلوب سهل الفهم ولغة بسيطة. وهذه أفكار نعرضها للمناقشة من اجل تطوير أساليب إحياء عاشوراء:

ما زال الكثيرون يعتقدون أن أبناءهم يجب أن يتفاعلوا مع عاشوراء بنفس الدرجة والمشاعر التي يشعرون هم بها، مع استخدام نفس الأسلوب النمطي في العرض والتلقين. هؤلاء يتغافلون أن الجيل الشاب قد لا يفهم كل تفاصيل عاشوراء، وكل الألفاظ والعبارات والصور والتشبيهات التي ترد في القصائد والمراثي والمنابر.

إن الجيل الشاب الذي نشأ في هولندا سيكون أكثر فهماً واستيعاباً وإدراكاً لقضية الإمام الحسين (ع) فيما لو عرضت عليه باللغة الهولندية التي يفهمها اكثر من العربية. إن عرض مأساة كربلاء بالهولندية يعني أيضاً تعريف الهولنديين وغير العرب بها أيضاً. إن طباعة ونشر مؤلفات ومطبوعات بالهولندية تتحدث عن مأساة كربلاء وما جرى في عاشوراء سينقل الاهتمام بها من دائرة صغيرة مغلقة إلى دائرة أوسع وأرحب، مما يجعل تأثيرها أكبر.

من المتعارف أن الشعوب الإسلامية تعاملت بعقلانية وبصورة عملية مع مأساة كربلاء، فقد نظمت الاشعار والنثر والقصص والمراثي وغيرها بلغتها هي، فترجمت ما حدث في عاشوراء إلى لغتها الأصلية، فزاد انتشار ممارسة الشعائر الحسينية، وصارت جزءاً من الثقافة الشعبية. فنرى هناك مراثي وقصائد باللغات الفارسية والتركية والاوردو والهندية والانكليزية وغيرها، فلماذا لا تكون هناك قصائد ومراثي باللغات الأوربية الأخرى، الهولندية والألمانية والفرنسية والسويدية والفنلندية وغيرها.

التقيت قبل سنوات بمسلم إيطالي، حدثني عن مراسم عاشوراء في مدينة ميلانو الإيطالية. وأنه قام بترجمة المقتل الحسيني الشريف إلى اللغة الإيطالية، بل وحتى الأشعار قد ألقيت بنبرة حزينة، أضفتها عليها اللغة

الإيطالية، فأبكت الحاضرين وأغلبهم من الإيطاليين المسلمين الشيعة.

الأسلوب

إن تطوير أساليب حديثة لنقل حادثة عاشوراء كالصورة والرسم والنشيد والتمثيلية سيركز الكثير من المفاهيم الحسينية في أذهان الشباب. فهذه الأساليب أقرب إلى أذهانهم، وأسهل انطباعاً في ذاكرتهم وخاصة الصورة والمشهد التمثيلي. قبل سنوات شاهدت مسرحية عاشوراء قدمها طلاب وطالبات (مدرسة الحكمة العراقية) في كوبنهاكن. كان أداءاً رائعاً، من حيث الإلقاء والإخراج والأضواء والديكور، جعلت الحاضرين يتفاعلون مع الأحداث ولا يمسكون دموعهم طوال المسرحية التي دامت حوالي ساعة من الوقت.

من الضروري أن يشعر الأطفال بأجواء محرم وعاشوراء من خلال المؤثرات البصرية والسمعية كالملابس والأضواء والتزينات كي يعتادوا عليها منذ صغرهم. بالطبع لا يستحسن رؤية مشاهد عنف ودماء لأن ذلك يؤثر على نفسيتهم وتربيتهم. من الممكن صنع مجسمات صغيرة تمثل مشاهد مأساة كربلاء كالخيام والخيل والفرسان، وشط الفرات، ونساء وبنات يلبسن الحجاب، ونخيل وإبل، مما يجسد مشهد المعركة في يوم عاشوراء على شكل دمى قريبة إلى نفوسهم يتفاعلون معها ويراعونها ويهتمون بها. إن تكرار هذه الممارسات سيركز الحادثة في نفوسهم وسيتفاعلون معها مستقبلا.

مستقبل الدعوة الإسلامية في الغرب °

منذ الحادي عشر من أيلول تغيرت أنماط العلاقات بين الغربيين والمسلمين على عدة مستويات. ولعل تأثير الإعلام الغربي لعب دوراً رئيسياً في تعبئة النفوس والعقول والعواطف ضد الإسلام والمسلمين. وبات اقتران الإسلام بالإرهاب أمراً عادياً يتكرر في الاذاعات والتلفزيون والصحف وأحاديث الناس العاديين، بل حتى الصغار وتلاميذ المدارس.

ومن الطبيعي أن يمر المسلمون بظروف قاسية وأجواء معبئة ضدهم، وأن تتعرض الدعوة الإسلامية إلى انتكاسة، فطريق الدعوة ليس دائماً سهلاً وميسراً، ولكن من الهام جداً هو كيفية التكيف مع هذه الظروف وتجاوز مرحلة القمع والتعسف والمضايقات بأقل خسائر ممكنة، حتى تنجلي هذه المحنة بإذن الله. ومن الطبيعي أن يختلف خطاب الدعاة والإسلاميين اختلافاً كلياً، ويجب أن يتركز على تهدئة مشاعر الغربيين تجاه خوفهم من الإسلام وطمأنتهم بأن الإسلام ليس دين إرهاب، وأن الحضارة الإسلامية حضارة إنسانية، وأن عليهم انتظار نتائج ما يحدث قبل أن يضعوا الإسلام في قفص الاتهام، حتى لو قام إسلاميون بما قاموا به، فهذا لا يعني الحكم على الإسلام بالإعدام، وأن يؤخذ الإسلام بجريرة أخطاء الآخرين.

لقد حكم المثقفين الهولنديين على الإسلام بأنه دين يرعى الإرهاب ويشجع عليه عبر مفاهيم الجهاد على عكس الحضارة الغربية. وهذا التصور غير صحيح، أولاً لأن الجهاد يمثل حالة حرب ودفاع عن النفس، منظمة وتحت إشراف سلطة شرعية، وليس حالة فوضى أو اجتهاد شخصي يزدري الناس ويستسهل قتل الأبرياء. ثانياً إن الحكم على الإسلام من خلال حادثة معينة ليس صحيحاً لأننا لو طبقنا نفس المنهج لقلنا أن الدين

المسيحي ديـن إرهـابي لأن الصـرب والأيرلنـديين الكاثوليـك والباسـك الإسبان كلهـم مسيحيين. كمـا أن الحضارة الغربيـة رعـت وسـببت حـربين عـالميتين ذهـب فيهمـا ملايـين البشـر ضـحايا العنـف والتنـافس السياسـي والأطمـاع التوسـعية بين الـدول الغربيـة. لقـد أدت الانفجـارات إلـى تزايـد اهتمـام الغـربيين بالإسـلام حيـث ارتفعـت مبيعـات نسـخ القـرآن الكـريم والكتب التي تتحدث عن الإسلام بشكل ملفت للنظر، حتى نفدت العديد مـن الكتـب وظهـرت طبعـات جديـدة. هـذا الاهتمـام الإعلامـي والسياسـي والثقافي يوفر للدعاة فرصة جيدة لشرح تعاليم الإسلام وتصحيح الصورة النمطيـة السلبية التـي يرسمها الإعـلام الغربي. ويجب التأكيد على النزعـة الانسانية والنظام الأخلاقي في الإسلام، واحترام الإسلام للأديان الأخرى، وأننـا لا نحمـل كراهيـة للمسيحية، وضـرب أمثلـة حيـة، مثلاً لـو كنـا نكـره المسيحية لما قدمنا إلى هذه البلدان الغربية، ولا أقمنا فيها، ولا حصلنا على جنسيتها، ولا اختلطنـا بأهلهـا، وبنينـا صـداقات وعلاقـات معهـم. وأننـا مـن منطلـق دينـي وأخلاقـي نحتـرم قـوانينهم وأمـنهم وأرواحهـم وأمـوالهم وأعراضهم، ولا يسمح لنا ديننا بتجاوز حقوق الآخرين مسلمين كانوا أو غير مسلمين. وأننا أصبحنا جزءاً من هذه البلاد، ولد فيها أبناؤنا، وكبر فيها شـبابنا، وصـرنا مـواطنين مثـل أهلهـا، ومسـتعدون للـدفاع عنهـا لـو تعرضـت لعدوان خارجي. كما أن وجود المسيحيين واليهود في البلدان الإسلامية طوال خمسة عشر قرناً، أي منذ ظهور الإسلام ولحد اليوم، دليل واضح على التسامح الإسلامي. فلم يتعرضوا للقمع والمضايقات حتى في عصـور الاصـطدام العسـكري مع أوربـا والمسـيحية، مثلاً أثنـاء الحـروب الصـليبية (١٠٩٩-١٢٧٥م) أو في فترات مواجهة الاستعمار الغربي وقواته العسكرية المحتلة لغالبية البلدان الإسلامية. وسيجد الدعاة للإسلام صدوداً وإعراضاً

وغروراً واستعلاءاً من بعض الأقلام والنفوس الغربية التي تنظر للمسلمين بأنهم جاءوا من البدو الحفاة المتخلفين. ولكن الإسلام و رسوله الكريم (ص) قد علّمنا كيفية مخاطبة المستكبرين من خلال إقامة الحجة وأن لا نبدأهم بالشدة يقول تعالى (اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى)، فالقول اللين هو السبيل الصحيح لمواجهة حالات الاستعلاء والتكبر. ومن الهام جداً توعية الشباب المسلم بالمنظمات التي تميل لاستخدام العنف كي لا يستدرجوا إليها عبر أساليب قد تبدو بريئة لكنها قد تجندهم لأغراضها، من خلال تلقينهم النظريات الخاطئة والأفكار الملتوية وفتاوى التكفير التي تبرر العنف والجريمة ضد الآخر سواء كان مسلماً أو غير مسلم. ومن الضروري في هذه المرحلة أن يعلو صوت العقل والوعي والانفتاح لأن صوت العنف والعناصر المتشددة هو الذي يطغى على الساحة والإعلام. ومن الخطأ ترك بعض المشايخ وأمراء الجماعات المنغلقة تصول وتجول في استغلال النصوص الإسلامية بشكل بشع، واعتبار العالم جاهلية القرن العشرين، وتقسيم المجتمع الإسلامي إلى كافر ومنحرف وفاسق يجب الهجرة منه أو تغييره بالعنف دون الوسائل المتاحة الأخرى. يجب أن ننظر إلى داخلنا ونشخص نقاط الضعف التي تنفذ منها الأفكار المتطرفة والمتشددة. فبعضها يترشح مع بعض العقائد والأيديولوجيات التي يدعو بها بعض المشايخ، وأخرى تترافق مع بعض المساعدات المالية التي تقدمها بعض الدول الإسلامية بحجة بناء مسجد أو مركز إسلامي.

أساقفة إيطاليا يدعون إلى تنصير المسلمين في أوربا[٦]

هل يضيع المسلمون المقيمون في الغرب ويفقدون دينهم؟ سواء من خلال انغماسهم في المجتمع المادي الملحد وتضاءل الوازع العقائدي عندهم، أو من خلال جهود المؤسسات التبشيرية التي ما تزال ترى في الوجود الإسلامي مادة خام صالحة للتبشير والتنصير. هذه التساؤلات مطروحة أمام الجاليات المسلمة كي تتخذ الأساليب والتدابير من أجل المحافظة على أبنائها من الضياع والتحلل. وأن تبذل قصارى جهدها في بناء المحاضن الإسلامية لأطفالهم وشبابهم وفتياتهم تفادياً لما لا يحمد عقباه. فقد صرح الأسقف Ennio Antonelli المتحدث باسم مجمع أساقفة إيطاليا، بأنه على جميع الأساقفة والقساوسة واجب في منع الزيجات بين المسلمين والمسيحيين، مضيفاً بأن الكنيسة الكاثوليكية تدين هذه الزيجات ولا ترغب بها. الجدير بالذكر أن عدد المسلمين في إيطاليا هو ستمائة ألف أكثرهم من شمال أفريقيا وآسيا. وبلغت عدد الزيجات بين مهاجرين مسلمين وإيطاليات (١٢،٠٠٠) في العام الماضي. وهو ضعف العدد قبل عشر سنوات. وانتقد الأسقف أنتونلي موقف الحكومة الإيطالية تجاه انتشار الإسلام في إيطاليا. وطالب المؤسسات المسيحية بوضع برامج لتنصير المسلمين هناك.

الخوف من الإسلام

تأتي صيحة مجمع الأساقفة الإيطالي هذه مكملة لموقف الفاتيكان القلق تجاه تزايد أعداد المسلمين في أوربا. ففي تشرين الثاني الماضي وجه الأب جويسب برنارديني رسالة إلى مجمع الأساقفة الأوربيين طالب

فيها البابا بعقد اجتماع خاص لبحث مشكلة الوجود الإسلامي في أوربا، مدعياً أن هناك (مؤامرة) دبرها المسلمون لاختراق القارة والهيمنة عليها من خلال سيل المهاجرين. والأسقف برناديني، الذي قضى ٤٢ عاماً في تركيا، من المتعصبين جداً ويعارض فكرة الحوار الإسلامي - المسيحي.

وادعى هذا الأسقف في رسالته أنه التقى زعيماً مسلماً يوماً ما فبادره قائلاً (شكراً لنظامكم الديمقراطي لأنه يمكننا من غزوكم. وشكراً لتسامحكم الديني لأنه يتيح لنا أن نهيمن عليكم). ثم عقب الأسقف قائلاً (إن ما نشاهده يدل دلالة قوية على أن الزعيم الإسلامي لم يكن يمزح، وإنه كان جاداً فيما قاله، لأن الاختراق والهيمنة الإسلاميتين بسبيلهما إلى التحقق بالفعل).

وأضاف الأسقف إن الدول العربية النفطية لا تستخدم عائدات نفطها في إيجاد فرص عمل جديدة بالدول الأخرى الفقيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإنما تنفق تلك الأموال في إقامة المساجد والمراكز الثقافية في قلب الدول الأوربية، بما في ذلك مدينة روما ذاتها التي هي مركز الكاثوليكية الرومانية. وهو ما اعتبره (مؤامرة) وتدبيراً محكماً من جانب المسلمين لتنفيذ برنامج موضوع لاختراق أوربا والتمدد الإسلامي في أرجائها.وأضاف أنه بسبب استمرار هجرة المسلمين إلى إيطاليا مثلاً، فإن أعدادهم تضاعفت بشكل مؤرق خلال السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك أصبح الإسلام هو الديانة الثانية الأكثر انتشاراً في إيطاليا الآن بعد الكاثوليكية. وكانت اليهودية في السابق تمثل تلك المرتبة ولكنها تراجعت تحت ضغط التوسع الإسلامي وبسببه.

وشكا الأسقف الإيطالي من انتشار المساجد في المدن الأوربية ومنها إيطاليا، وأن هناك أعداد متزايدة من الإيطاليين يتحولون إلى الإسلام. وقال

إن ذلك مما لا ينبغي السكوت عليه لأن ذلك هو الخطر بعينه الذي قد تدفع أوربا ثمناً باهظاً له إن هي تجاهلته ودفنت رأسها في الرمال. وقال وهو يحرض المسيحيين: إن المسلمين لا يشاطرون المسيحيين رؤيتهم إزاء مسائل غاية في الأهمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فمصطلحات الحوار والعدل والتعددية لها مفهومها السلبي المغاير لدى المسلمين، الأمر الذي ينبغي أن ندركه جيداً لكي نعرف المصير الذي يمكن أن تنتهي إليه تلك القيم إذا قدر للمسلمين أن يهيمنوا في بلادنا يوما ما! وأضاف: إنه إذا كان ضرورياً أن نفرق بالنسبة إلى المسلمين بين قلة متطرفة تؤمن بالعنف وبين أغلبية مسالمة ومعتدلة، فالمؤكد أن كل مسلم سوف يمتثل وسوف يطيع ما يؤمر به، إذا ما تلقى تعليمات صدرت إليه باسم الله. وفي هذه الحالة سيتساوى المعتدلون مع المتطرفين، ولن يترددوا في تنفيذ ما يوجه إليهم.

هذه الصيحة تثير فينا عدة تساؤلات حول سلوكنا كمسلمين مقيمين في الغرب تجاه المجتمعات الغربية وخاصة فيما يتعلق باحترامنا قوانين هذه البلدان واحترام عقائد وقيم وتقاليد الشعوب الأوربية، بشكل يعطي صورة إيجابية وحضارية عن الإسلام والمسلمين. وأن نبذل جهوداً أكثر من أجل الحصول على مكان في هذه المجتمعات، وبناء شخصية إسلامية تهتم بالبلد الذي تقيم فيه كما تتفاعل مع مشاكل المسلمين في بقاع العالم الأخرى، سواء داخل العالم الإسلامي أم خارجه. إن سلوك البعض منا يثير حفيظة الغربي وتخوفه. فمن غير المقبول أن تكون نسبة المسلمين مثلاً في هولندا ٣،٥٪ في حين تبلغ نسبة السجناء خمسة مرات هذا الرقم. فهذا دليل على انحراف في التوجه يعود لأسباب عديدة منها تخلف التربية الإسلامية، ومنها سيطرة فكرة الكسب السريع على أذهان الشباب المسلمين

في أوربا بدلاً عن العمل والدراسة والمثابرة في طلب الرزق مع كسب احترام المجتمع الغربي، الذي يعتبر العمل من أهم مقومات الشخصية، في حين يرفض البعض منا أي عمل لأن أجره يساوي ما يتقاضاه العاطل عن العمل. فبات المقياس ليس العمل بل مقدار الكسب الذي يحققه دون الإلتفات لاعتبارات المنزلة الاجتماعية والتأثير الاجتماعي على الآخرين وتطور نظرتهم تجاه الإسلام والمسلمين.

وتثير التساؤل حول بعض المنظمات والمشايخ التي تطلق هتافات القتل والإرهاب في عقر الدار الأوربية، فيما تحظى بكل التسهيلات والإمكانيات التي يوفرها لها القانون الغربي. فينغمس البعض في ممارسة الحريات بشكل لا عقلاني ومخالف للقوانين وقناعات وتوجهات الشعوب الغربية مما جعلها تتحسس من مصير وجود الجاليات الإسلامية على أراضيها مستقبلاً، وهل ستشكل مصدر خطر عليها يوماً ما؟ و هل ستندم على ما قدمته من تسهيلات وقوانين إنسانية للمهاجرين؟ وهل ستتصاعد المشاعر العنصرية، بسبب أخطائنا، ضد المسلمين لتصل إلى الطرد أو التصفيات؟ لا ننسى أن السوابق الأوربية لتاريخ العلاقات مع المسلمين ليست خالية من لون الدم ووحشية محاكم التفتيش الأسبانية. لقد راح ضحية التعصب الأوربي في القرن الخامس عشر حوالي ثلاثة مليون مسلم بين قتيل ومطرود في أسبانيا وإيطاليا وجنوب فرنسا التي كان يقطنها مسلمون لقرون طويلة.

الهوامش:

١- محاضرة ألقاها المؤلف في مسجد بدر لأهل السنّة في مدينة أنتويربن ببلجيكا بتاريخ كانون الثاني ٢٠٠٣.

٢- النخيل - العدد ٤- شباط / فبراير ١٩٩٦.

٣- النخيل - العدد: ٥٥ - أيلول ٢٠٠٠.

٤- النخيل - العدد:٣٠ - مايس ١٩٩٨.

٥- النخيل - العدد: ٦٩ - تشرين الثاني ٢٠٠١.

٦- النخيل - العدد: ٥٠ - آذار ٢٠٠٠.

المحتويات

فلسفة الدين والكلام الجديد

سلسلة كتب فكرية مرجعية متخصصة يصدرها مركز دراسات فلسفة الدين - بغداد

رئيس التحرير: د. عبدالجبار الرفاعي

وتتناول جداليات: التراث والحداثة، الاصالة والمعاصرة، تاريخية المعرفة الدينية، الاطر الاجتماعية للمعرفة الدينية، العلم والدين، النص والواقع، الغيب والانسان والطبيعة. مضافا الى كل ما يتصل بالاتجاهات الحديثة في علم الكلام، ومقارنة الاديان، والتعددية والاختلاف، والتسامح، والتعايش بين الاديان والثقافات، وعلم اجتماع الدين، و علم نفس الدين، وانثربولوجيا الدين، والتجربة الدينية، وعلوم التأويل، والتصوف الفلسفي، والعرفان النظري، وفلسفة العلم، ومقارنة الأديان.

وقد صدرت الكتب التالية في هذه السلسلة:

١- نحو منهجية معرفية قرآنية	د. طه جابر العلواني
٢- جدلية الغيب والانسان والطبيعة	محمد ابوالقاسم حاج حمد
٣- ابستمولوجية المعرفة الكونية	محمد ابو القاسم حاج حمد
٤- نحو فهم معاصر للاجتهاد	د. زينب ابراهيم شوربا
٥- الابستمولوجيا: دراسة لنظرية العلم في التراث	د. زينب ابراهيم شوربا
٦- الاسلام والانثربولوجيا	د. ابو بكر احمد باقادر
٧- اشكاليات التجديد	د. حسين رحال
٨ - النص الديني و التراث الإسلامي	د. أحميدة النيفر
٩- العرفان الشيعي	د. خنجر حمية
١٠- المذهب الذاتي في نظرية المعرفة	كمال الحيدري
١١- مقدمة في السؤال اللاهوتي الجديد	د. عبدالجبار الرفاعي
١٢- العقلانية والمعنوية: مقاربات في فلسفة الدين	مصطفى ملكيان

١٣- انثروبولوجيا الدين	د. ابو بكر باقادر
١٤- النص الرشدي في القراءة الفلسفية المعاصرة	د.علي عبد الهادي
١٥ـ الاسلام والحداثة: ضرورات تجديد الخطاب	ادريس هاني
١٦- جاذبية الحداثة ومقاومة التقليد	د. محمد الشيخ
١٧- المفكرون الغربيون المسلمون	د. صلاح عبدالرزاق
١٨- مسألة الحرية في مدونة بن عاشور	جمال دراويل
١٩- التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي	الطاهر سعود
٢٠- المستنيرون الايرانيون والغرب	د. مهرزاد بروجردي
٢١- التسامح ليس منة او هبة	د. عبدالجبار الرفاعي
٢٢- اشكالية الفلسفة في الفكر العربي الاسلامي	د. فوزي حامد الهيتي
٢٣- رهانات الحداثة.	د. محمد الشيخ
٢٤- مخاضات الحداثة	د. محمد سبيلا
٢٥ـ فلسفة الدين من منظور الفكر الاسلامي	د. ابو يعرب المرزوقي







دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/ ٠١ - ٨٩٦٣٢٩/ ٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩/ ٠١
ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري - بيروت - لبنان
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com
URL: http://www.daralhadi.com